المجلس الأعلى للثقافة
لجنة الجغرافيا

التكامل المصرى - السودانى

أبريل 2004

مجموعة أبحاث

إشراف وتحرير
السعيد إبراهيم البدوى

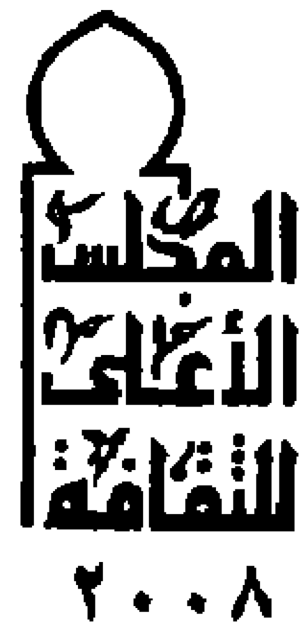
المجلس الأعلى للثقافة
لجنة الجغرافيا

التكامل المصرى - السودانى

مجموعة أبحاث

تحرير وإشراف

السعيد إبراهيم البدوى



٢٠٠٨

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

البدوى، السعيد ابراهيم

التكامل المصرى – السودانى (مجموعة أبحاث) تحرير : السعيد ابراهيم البدوى

القاهرة : المجلس الأعلى للثقافة، لجنة الجغرافيا، ط ١ ، ٢٠٠٨

٣٤٤ ص، ٢٤ سم .

١ – مصر – أحوال اقتصادية – بحوث

٢ – السودان – أحوال اقتصادية – بحوث

٣ – مصر – علاقات خارجية – السودان

٤ – السودان – علاقات خارجية - مصر

١ – العنوان ٣٣٠,٩٦٢٠٧٢

رقم الإيداع ١٧٥٣٨ / ٢٠٠٨

الترقيم الدولى : I.S.B.N - 977-437-877-6

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

شارع الجبلاية بالأوبرا – الجزيرة – القاهرة ت: ٢٧٣٥٢٣٩٦ فاكس: ٢٧٣٥٨٠٨٤

El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo

Tel. : 27352396 **Fax :** 27358084

المحتويات

الصفحة

كلمة أ.د. السعيد إبراهيم البدوى.

مقرر الندوة 5

الجذور التاريخية للتكامل الاقتصادى بين مصر والسودان.

أ.د. عبد الله عبد الرازق إبراهيم 13

مشروعات التكامل الاقتصادى (مصر – السودان) صندوق التكامل.

مستشار محمد عبد الرحمن صالح 47

التكامل المصرى السودانى نموذج للتكامل العربى الأفريقى.

أ.د. أحمد إبراهيم دياب 87

موارد المياه فى مصر والسودان ووسائل تنميتها.

أ.د. عبد القادر عبد العزيز 127

تنمية العلاقات الاقتصادية بين مصر والسودان من خلال مدخل مناسب للتكامل.

أ.د. فرج عبد الفتاح فرج على 169

النقل والمواصلات وآثارهما على التعاون الاقتصادى بين مصر والسودان.

أ.د. السعيد إبراهيم البدوى 193

استزراع ١٥٠ ألف فدان بولاية أعالى النيل بالسودان نموذج للتعاون المصرى السودانى.

لواء مهندس: عبد الرحمن عبد المجيد على 225

التكامل الصحى بين مصر والسودان.

د. آمال حلمى سليمان 263

التكامل الثقافى بين مصر والسودان.
أ.د. عبد الله نجيب محمد 303
زمن التكامل بين مصر والسودان.
السفير د . جلال عبد المعز عبد الرحمن 307
توصيات الندوة 337

كلمة مقرر الندوة

السعيد إبراهيم البدوى

يموج العالم فى الفترة الأخيرة بتوجهات جديدة وغريبة فى الوقت نفسه، بعد أن أصبح هذا العالم أحادى القطب، بعد انهيار الاتحاد السوفييتى، مع وجود إستراتيجية أمريكية نشطة للسيطرة والهيمنة العالمية، سواء فى المجال العسكرى أو السياسى أو الاقتصادى وكذلك الثقافى، والإصرار على فرض هذه السيطرة ومحو هوية مناطق العالم المتنوعة. ولذلك فإن سياسة العولمة الحالية تسير وفق هذا المخطط ويساعد على ذلك عدم وجود ملامح أساسية بارزة فى الوقت الحالى من جانب القوى العالمية الأخرى لكبح هذه الاتجاهات الكاسحة أو الوقوف أمامها. صحيح أن هناك تجمع الاتحاد الأوروبى الذى يتسع مداه بصفة مستمرة حتى وصل عدد دوله الآن إلى ٢٥ دولة، وأصبح يلاصق حدود روسيا الاتحادية شرقًا، وهذا ما كان المرء يستبعده منذ عشرة أعوام فقط، وكذلك تحاول دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) ودول الأمريكتين. فالاتجاه العالمى إذن هو التكتل فى تجمعات كبيرة حتى لا يدهمها طوفان العولمة أو الهيمنة. ومن أسف فإن دول العالمين العربى والإسلامى تقف مكتوفة الأيدى أمام هذه الأمواج التى تأتيها من كل حدب وصوب، خصوصًا بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١، حيث احتلت أمريكا وحلفاؤها دولتين منهما هما: أفغانستان، والعراق، وتهدد باحتلال دول أخرى. وفى الوقت نفسه تسعى إسرائيل لاقتناص هذه الفرصة الذهبية بالنسبة لها لابتلاع أكبر قدر من أرض فلسطين. كل هذا ودول العالمين العربى والإسلامى تسير وكأنها مغمضة العيون نحو مصيرها المحتوم.

ومن هنا فإن بداية الحركة نحو التكامل المصرى – السودانى تعتبر بداية لأمل يمكن أن يكبر ويتوسع، خصوصًا وأن الفوائد الاقتصادية هى التى أصبحت تقنع الشعوب بجدوى التكامل أو التوحد، ولست هنا فى مقام تعداد العوامل الحافزة لهذا التكامل، ولكن يكفى أن نتذكر الروابط التاريخية فى الآمال والآلام التى مر بها الشعبان ووشائج القربى والرحم بينهما منذ هجرات التعمير الأولى القادمة من

شبه الجزيرة العربية، وما تبع ذلك من مصاهرات وانصهارات بشرية بين الشعبين منذ ما قبل التاريخ وما بعده. كذلك الامتداد الجغرافى الأرضى دون مـــا عوائـــق طبيعية بين البلدين إلا الشلالات والجنادل فى مجرى النيل والـــصحراء القاحلـــة، وكان ذلك فى الماضى، أما الآن فقد تغيرت الظروف فـــى النقـــل والمواصـــلات والاتصالات لدرجة أن العالم كله أصبح قرية صـــغيرة رغـــم اتـــساع المـــسافات شكلات التضاريس والمحيطات الشاسعة، ومساحة البلدين تصل إلى ٣,٥ مليون كيلو متر[٢]، وعدد سكانهما يتجاوز المائة مليون نسمة، مع ضخامة الأرض القابلـــة للزراعة فى السودان (٢٠٠ مليون فدان قابلة للزراعة فـــى التقـــدير المتواضـــع) والمياه الوفيرة مطرًا فى جنوب ووسط السودان ومياه النيل فى البلـــدين، والثـــروة البشرية الضخمة فى مصر المتقدمة تقنيا نسبيا، هذا بالإضافة إلى تكامل المـــصالح بين البلدين مع وجود الإدارة السياسية الفاعلة فى هذا الطريق فى كلا البلدين.

ويهمنا فى هذا المقام أن نوضح أن الجغرافيا الحديثة لم يقتصر دورها على السرد والوصف، ولكنها شاركت فى حل مشكلات المجتمع عن طريـــق المعرفـــة التفسيرية Inter Perative Ledge من تطبيق مبادئ العلاقات المتداخلـــة التـــى كونتها الدراسات العامة المفترضة أو المقارنة، عن طريـــق النـــصح والمـــشورة، وكذلك معلومات تتعلق بالتخطيط للمستقبل كمـــا يقـــول (هارتـــشورن)، ويوضـــح (غلاب) أن القدرة على التنبؤ تعطى الجغرافيا قيمة تطبيقيـــة وديناميكيـــة نـــشطة، وبذلك تكون قد خرجت من مجرد الوصف إلى التحليل ثـــم إلـــى التنظيـــر وإلـــى التطبيق. أما (حمدان) فإنه يذكر أن الجغرافيا إن تكن نظريا فلسفة المكـــان، فإنهـــا تطبيقًا هندسة المكان، وما التخطيط الإقليمى ببساطة إلا هندســـة إقليميـــة، بينمـــا المخطط الجغرافى ليس سوى إقليمى تحت الجلد. وبهذا الشكل تـــصبح جغرافيـــة التخطيط فى واقعها بمثابة جغرافية المستقبل، وتغدو جغرافية المستقبل فى واقعهـــا مستقبل الجغرافيا، بل جغرافية المستقبل.

ومنذ أن أعلن عن عقد هذه الندوة حتى تداعت البحوث والمـــداخلات حتـــى وصل عدد هذه البحوث إلى ثمانية عشر بحثًا، رغم قصر المدة بين الإعلان وعقد

الندوة. وكانت محاور الندوة تتمحور حول مجموعة من النقاط الأساسية تمثلت فى الآتى: –

أولا : الجذور التاريخية بين مصر والسودان.

ثانيًا : مقومات التكامل بين البلدين.

ثالثًا : معوقات التكامل بين البلدين.

رابعًا : أهمية التكامل المصرى السودانى فى المرحلة الراهنة.

خامسًا : إمكانات ومستقبل التكامل بين البلدين.

وقد غطت البحوث المقدمة هذه المحاور الخمسة، حيث تقدم كل من : الأستاذ الدكتور/ أحمد إبراهيم دياب (سودانى)، ببحث بعنوان التكامل المصرى السودانى نموذج للتكامل العربى فى مواجهة الهيمنة الاقتصادية، والأستاذ الدكتور/ عبد الله عبد الرازق (مصرى) ببحث عن التكامل المصرى السودانى فى القرنين التاسع عشر والعشرين. أما الأستاذ الدكتور/ عبد الله نجيب محمد فقد تقدم ببحث عن التكامل الثقافى بين البلدين، هذا فى حين تقدم الدكتور/ محمد عبد المقصود (آثار) ببحث عن الجذور التاريخية الممتدة بين مصر والسودان. وذلك فى إطار محور **الجذور التاريخية بين البلدين.**

أما فيما يتعلق **بمقومات التكامل بين البلدين** فقد تقدم الأستاذ الدكتور/ إسماعيل الرملى ببحث يتناول أهمية التعاون بين مراكز البحوث المائية فى أبحاث الحماية البيئية لبحيرة السد العالى فى مصر والسودان، فى حين تقدمت الأستاذة الدكتورة/ آمال إسماعيل شاور ببحث عن مياه النيل فى مصر والسودان، أما الأستاذ الدكتور/ ضياء الدين القوصى فكان بحثه عن الإدارة المتكاملة للمياه فى مصر، أما وسائل تنمية المياه فى مصر والسودان كنموذج من نماذج التكامل بينهما فكان موضوع بحث تقدم به الأستاذ الدكتور/ عبد القادر عبد العزيز.

وعن **مستقبل التكامل المصرى السودانى** قُدمت مجموعة من البحوث من جانب مجموعة الباحثين، حيث تقدم الأستاذ الدكتور/ السعيد إبراهيم البدوى ببحث عن النقل والمواصلات كمفتاح للتكامل بين مصر والسودان، أما بحث الدكتور/

عراقى الشربينى فكان عن التعاون المائى بين مصر والسودان والتحديات والآفاق المستقبلية، هذا فى حين كان بحث الدكتورة/ عزيزة بدر يتناول دور الموانى والنقل البحرى فى التنمية والتكامل بين مصر والسودان، أما تنمية العلاقات الاقتصادية المصرية السودانية من خلال مدخل مناسب فكان الموضوع الذى تقدم الدكتور/ فرج عبد الفتاح ببحثه عنه. وتقدم الدكتور/ محسن الخضيرى ببحث عن مستقبل التكامل الاقتصادى بين مصر والسودان.

أما فيما **يتعلق بالمشروعات والإمكانات** فقد قدمت باقة من البحوث الممتازة حيث تقدم المستشار/ محمد عبد الرحمن صالح (سودانى) ببحث عن تجربة صندوق التكامل المصرى السودانى، أما الأستاذ الدكتور/ فوزى نعيم محروس فقد تقدم ببحث عن العلاقات المصرية السودانية فى مجال الأمن الغذائى. أما بالنسبة للمجال الزراعى فقد تقدم المهندس/ عبد الرحمن عبد المجيد على ببحث عن استزراع (١٥٠) ألف فدان بولاية أعالى النيل فى السودان، وتقدمت آمال حلمى سليمان ببحث عن التكامل الصحى بين مصر والسودان، دراسة حالة عن: علاقة السدود ومشروعات الرى بانتشار الملاريا فى السودان الشمالى وطرق مكافحتها. أما السفير الدكتور/ جلال عبد المعز فكان له رأى خاص حيث تقدم ببحث يتناول أهمية التكامل بين البلدين، وإن كان هذا يحتاج لفسحة من الوقت حتى تتهيأ الظروف المحلية فى السودان لتحقيق هذا التكامل لكى يبنى على أسس راسخة ولا يتعرض لنكسة كما حدث قبل ذلك.

وقد بدأت الندوة بكلمة الأستاذ الدكتور/ السعيد البدوى مقرر الندوة تناولت الأوضاع العالمية والإقليمية والمحلية، وكلها تتجه نحو أهمية إقامة تكتلات اقتصادية كبيرة بهدف تأكيد الذات والهوية وعدم التهميش على اعتبار أن تيار العولمة والهيمنة الأمريكية يكاد يكتسح أمامه كل الأوضاع العالمية السائدة، حتى الشرعية الدولية وحقوق الإنسان. ولذا فإن التكامل بين البلدين له أهمية إستراتيجية اقتصادية وسياسية ومائية، ويمكن اعتباره نموذجًا بين الدول العربية والأفريقية يمكن أن يُحتذى فى المستقبل.

كذلك أشار أستاذنا الدكتور/ صبحى عبد الحكيم مقرر لجنة الجغرافيا في الوقت نفسه إلى أهمية التكامل المصرى السودانى باعتباره ركيزة لانطلاقة جديدة بين البلدين على أن تعد له العدة المناسبة حتى يسير فى طريقه فى أمان وسلام، وكذلك أشار الدكتور/ أبو غازى ممثل وزارة الثقافة إلى أهمية عقد مثل هذه الندوة فى ظل المتغيرات العالمية والإقليمية التى تحدث فى الوقت الراهن.

وكانت مداخلة دكتور/ ميلاد حنا فى الجلسة الأولى ذات أهمية، بخاصة حيث أشار إلى أهمية التكامل بين البلدين ثم تعرض لبعض الأحداث التى تدور على الساحة السودانية سواء فيما يتعلق بالأوضاع فى دارفور أو اتفاق السلام بين حركة تحرير السودان (جون جارانج) وبين الحكومة السودانية، وطالب بمزيد من الاهتمام بالسودان من جانب مصر وأهمية الإسراع فى خطوات التوحد بين البلدين وليس التكامل فقط.

وفى ختام الندوة كانت هناك كلمة إضافية لسعادة الأستاذ الدكتور السفير/ أحمد عبد الحليم سفير السودان فى القاهرة تناول فيها الأوضاع التى تجرى على الساحة السودانية والإقليمية والعالمية، وأكد أهمية عقد هذه الندوة فى الظروف الراهنة لتناول كافة القضايا التى تهم مستقبل التكامل بين مصر والسودان، كما كانت كلمته إجابة عن كثير من التساؤلات والمداخلات التى امتدت طيلة يوم انعقاد الندوة.

وقد حضر الندوة لفيف كبير من المهتمين بالشئون المصرية السودانية من المصريين والسودانيين حتى زاد عدد الحضور على ٢٥٠ من المهتمين بهذه القضية المهمة، وكانت هناك الكثير من التعقيبات والأسئلة والاستفسارات التى سلطت الضوء على كثير من الأمور المهمة التى تدور فى فلك قضية التكامل المصرى السودانى عبر أربع جلسات طويلة سبقتها جلسة افتتاحية وأعقبتها جلسة ختامية طيلة يوم مشحون بالعمل والأمل.

الجذور التاريخية للتكامل
بين مصر والسودان

عبد الله عبد الرازق إبراهيم

لقد ارتبطت مصر والسودان بعلاقات قوية، وأواصر متينة وحدت الطبيعة بينهما وجعلت كل واحد يكمل الآخر، بحيث أصبح التكامل بينهما أمرا حتميا يقوم على أسس وروابط قوية وليس على اعتبارات سياسية، وتكشف الحفائر التى تمت جنوب الوادى عن وجود علاقات وصلات بين أهل الشمال وأهل الجنوب، وقد عثر على بعض المحاصيل السودانية فى مخلفات المصريين التى اكتشفت مقابرهم فى هذه الفترة.

ومنذ فجر التاريخ دلت الأبحاث التاريخية على أن المنطقة الواقعة بين الشلالين الأول والثانى كانت عامرة بأقوام من جنس المصريين الذين قطنوا شمال الوادى، وكان ملوك مصر قد وصلوا إلى دنقلة لنشر السلام والأمن، بل إن الملك سنفرو قد زوج أحد أحفاده بأميرة من نساء النوبة، وهذا يدل على أن العلاقات بين شطرى الوادى قامت على أساس الود والقربى، وكان هدف المصريين تأمين سلامة الوادى، وتقوية العلاقات بمختلف السبل والوسائل.

ولما ضعف نظام الحكم فى مصر وسيطرت الأسر الليبية على مقاليد الحكم فى عام ٩٤٠ق. م. اتجه كهنة الإله آمون إلى السودان رافضين الخضوع لسلطة الليبيين، وأقاموا ملكًا جديدًا فى نباتا حتى صار الحكم إلى ملك النوبة بعنخى الذى وحد الوادى عام ٧٤٠ق. م.، وحكم ملوك النوبة مصر نحو سبعين عامًا.

ورغم انفصال دول الجنوب فقد استمرت الحضارة المصرية، وتمسك أهل الجنوب بالديانة المصرية، وظل الإله آمون صاحب المكانة عندهم، كما وفدت الوثنية من مصر إلى السودان، ولما انتشرت المسيحية فى مصر انتقلت إلى السودان وبخاصة بعد اضطهاد المسيحيين فى مصر على أيدى أباطرة الرومان، فانتقلت المسيحية إلى السودان وتم تنصير النوبة فى القرن السادس الميلادى تقريبا على مذهب الكنيسة المصرية (١).

وعندما دخل الإسلام مصر فى القرن السابع الميلادى بعد الفــتح العربــى، صارت مصر القاعدة التى ارتكز عليها المسلمون فى نشر الدعوة الإســلامية فــى الشمال والجنوب حيث تسربت الجماعات الإسلامية إلى بلاد النوبة، وتدفقت القبائل العربية إلى السودان منذ القرن الثالث عشر حاملة معها الثقافة العربية والإســلامية إلى الجنوب، ولم تمض عدة قرون حتى شملت العروبة جميــع أطــراف الــوادى شماله وجنوبه [٢].

لقد ظهرت فى السودان ممالك مسيحية، وسلطنات إسلامية كانــت مقدمــة لأسس الدولة السودانية الحديثة مثل مملكة العبد لابــى، والمناصــير، والــشايقية، والميروقاب، والجعلين، والفور وغيرهم، ولم تنقطع صلات مصر بالنوبة طــوال هذه القرون، بل انتعشت الصلات الثقافية والاقتصادية بين المنطقتــين، وانتــشرت الطرق الصوفية هنا وهناك حاملة لواء الدعوة الإسلامية ورحل العلماء من مــصر إلى السودان، وجاء أبناء السودان إلى مــصر ينهلــون مــن الأزهــر الــشريف والحضارة الإسلامية بالقاهرة، واستمر هذا العطاء والتواصل حتى جــاء العــصر الحديث ليزيد من هذا التكامل المصرى السودانى مع إطلالة القرن التاســع عــشر وظهور محمد على مؤسس مصر الحديثة، ومحاولاته ربط شمال الوادى بجنوبــه. ويحاول هذا البحث التركيز على الجذور التاريخية للتكامل المصرى السودانى مــن خلال المحاور الآتية:

أولا: محمد على وجهوده فى التكامل بين المنطقتين.

ثانيًا: التكامل والتواصل فى عهد خلفاء محمد على.

ثالثًا: التواصل والتكامل بعد اتفاق الحكم الثنائى وحتى ١٩٢٤.

رابعًا: محاولات مصر للتكامل منذ ١٩٢٤وحتى ١٩٣٦.

خامسًا: التكامل بين البلدين منذ ١٩٣٦وحتى استقلال السودان.

الخاتمة.

أولا : محمد على وجهوده فى التكامل بين المنطقتين:

إن وحدة وادى النيل تقوم على أسس طبيعية وجغرافية وثقافية ومنذ زمن بعيد، وفى العصر الحديث صارت مصر والسودان ولاية عثمانية تابعة للباب العالى صاحب السيادة الشرعية على مصر منذ القرن السادس عشر، وزادت هذه العلاقات قوة مع مطلع القرن التاسع عشر (٣).

لقد سيرت مصر حملة إلى السودان لإدخاله فى نطاق النظام السياسى الذى أوجده محمد على لكى يتوسع صوب الشرق والجنوب لنقل مصر من مجرد إيالة عثمانية بسيطة إلى باشوية وراثية سواء أكانت منفصلة أم داخل كيان الدولة العثمانية، فضلاً عن أن محمد على كان يرغب فى كشف منابع النيل وليس غزو السودان، وكان الحصول على الذهب من بين أهداف محمد على للذهاب إلى الجنوب (٤).

أرسلت مصر حملة للسودان بسبب مطالبة أهل السودان أنفسهم بإنشاء حكومة قوية على يد مصر لكى تقضى على أسباب الفوضى، وتستبدل بها عهدًا من الأمن والنظام والطمأنينة والرخاء، وطلب محمد على من السلطان حقوقًا فى السيادة منذ أوائل القرن السادس عشر، ووافق السلطان محمود الثانى على أن يفتح محمد على ما يشاء من أقاليم السودان وعلى أن يحدث هذا باسم السلطان العثمانى، وكان محمد على يريد أن تكون لمصر لو سيطرت على منابع النيل وروافده العليا خشية من قوة أخرى معادية فتؤثر على سريان مياه النيل إلى مصر، ولذا أراد محمد على أن يوحد السودان مع مصر تحت لوائه.

لقد اعتبر محمد على الأراضى السودانية جزءا من الأقطار المصرية وتسرى فيها جميعها نظم واحدة، وعملت مصر على أساس ما أسماه المعاصرون الأجانب الذين زاروا السودان فى ذلك الحين، مبدأ إشراك العناصر الوطنية فى شئون الحكم والإدارة (٥).

لقد استند محمد علي للحفاظ علي وحدة وادى النيل علي ثلاثة أمور:

أولها : رسالة مصر فى السودان وتأمين الأهلين على أرواحهم وأرزاقهم، ومنع اعتداء الأحباش عليهم، واستغلال مواردهم، وتعليم أبنائهم والسير فى ركب الحضارة.

وثانيها : الاطمئنان إلى توفير ما تحتاج إليه مصر، بل السودان من مياه النيل حيث عمد حكام الحبشة والنوبة إلى تهديد مصر بقطع مياه النيل، وحتى عصر حكام محمد على كان الخوف من تحويل مجرى النهر عن مصر، وعلى هذا كانت محاولة محمد على للاحتفاظ بالسودان لا ليتمكن من تلافى أخطار تحويل مجرى النيل ومنع مياهه عن مصر فقط، بل وعن السودان نفسه.

وثالثها : اعتماد محمد على على نظرية الملك المباح أو الأرض التى لا صاحب لها (REN NULLIUE) باعتباره أن الأرض السودانية لم يكن يملكها أحد، ولذا وجب على محمد على أن ينشئ حكومة قوية تذود عن حياضها، وتصون السودان من الغزو الأجنبى.

وبناء على هذه الحجج والدعاوى حاولت مصر تسوية المسألة المصرية فى عامى ١٨٤٠، ١٨٤١، وصار الفرمان الصادر فى ١٣ فبراير ١٨٤١ والذى أعطى محمد على حكومة النوبة وستار وكردفان وجميع ملحقاتها، فكان هذا الفرمان الوثيقة الأولى التى دعمت حقوق مصر فى السيادة على شطرى الوادى مع التبعية للباب العالى.

ولقد ترتب على تحويل السلطان العثمانى لمحمد على ضم السودان، ثم صدور فرمان ١٨٤١، أن ظل شطر الوادى الجنوبى مثل الشطر الشمالى مقاطعة من مقاطعات الدولة العثمانية، ولم يصدر فرمان خاص بالسودان لخلفاء محمد على، ونصت الفرمانات الصادرة إلى إبراهيم (أغسطس ١٨٤٨)، وإلى عباس الأول (نوفمبر ١٨٤٨)، ومحمد سعيد (يوليو ١٨٥٤)، وإسماعيل (يناير ١٨٦٣) على تقليد هؤلاء ولاية أو باشوية مصر وتوابعها أو ملحقاتها.

لقد كانت تسوية لندن ١٨٤٠ سببًا فى توجيه السياسة المصرية تجاه شطر الوادى الشمالى " مصر " خلال ربع قرن من الزمان، وكان أصحاب الحكم فى مصر يبذلون قصارى جهدهم للمحافظة على الوضع الذى نالته البلاد حسب التسوية التى فرضتها الدول عليها، وجعلت مصير الباشوية مرهونًا بإدارة الدول فى الحقيقة (٦).

لقد كان للتسوية نتائج مهمة فى توجيه السياسة المصرية وجهات معينة خصوصًا فى السودان.

لقد تركت التسوية نتائج سلبية مبعثها أن سعى الولاة لتقوية منصب الباشوية عن طريق تغيير نظام الوراثة، وتوسيع الاستقلال الداخلى، وتغلغل النفوذ القنصلى، قد جعل من المتعذر التفرغ لشئون السودان إلا بالقدر الذى يوجبه الاحتفاظ بوادى النيل.

ومن الناحية الإيجابية فقد رسمت التسوية الهدف الذى يجب أن تسير عليه السياسة المصرية فى السودان، وأهم هذه المسائل إقامة الحكومة القوية فى الخرطوم والتى تذود عن حدود السودان وتنشر الأمن والسلام فى ربوعه، وتعليم أبناء السودان، وإنعاش اقتصاد البلاد، ودعم أركان الحكم الذاتى (٧).

وكانت مصر تحسن اختيار الحكام الإداريين للسودان وكانت تختارهم من الذين امتازوا بالجد وحسن تصريف الأمور، والاستماع لشكايات الأهالى فضلاً عن التمتع بالأمانة والاستقامة، وقد استطاع هؤلاء الحكمداريون أن يدفعوا غارات قبائل الدنكا على الحدود، ويردوا اعتداء الأحباش على الحدود الشرقية، وينشروا الأمن فى ربوع السودان.

لقد استطاع هؤلاء الحكمداريون إصلاح المساجد ودور العبادة وأكرموا فقهاء السودان وعلماءه، وشجعوا منهم من أراد الدراسة بالأزهر، وأوصت حكومة القاهرة الحكمدارين بهؤلاء خيرا عند عودتهم إلى بلادهم، وأقام المصريون مدنا بأكملها على الطراز الحديث مثل العاصمة الخرطوم، وكسلا عاصمة إقليم التاكا

بالسودان الشرقى فضلا عن تجديد بعض المدن القديمة مثل الفاشر عاصمة دارفور، وسواكن، ومصوع على ساحل البحر الأحمر، وشيدوا البيوت لسكنى المهندسين [٨].

ثانياً : التكامل المصرى السودانى فى عهد خلفاء محمد على :

لقد ازداد اهتمام مصر بالسودان فى عهد محمد سعيد باشا الذى حاول الذهاب إلى السودان للوقوف بنفسه على حقيقة أحواله حتى يتسنى اتخاذ الإجراءات اللازمة لإصلاحه، ولإزالة آثار الشكوى، وأوضح الغرض من رحلته فى أمر أصدره إلى ناظر الجهادية، أعلن فيه أنه صمم على رؤية تلك البلاد وتبين أحوالها وأوضاعها وأيضا النزهة هناك [٩].

لقد استغرقت هذه الرحلة نحو اثنى عشر أسبوعًا فقط، حيث غادر سعيد مع صحبة القاهرة فى ٢٧ نوفمبر ١٨٦٥ فوصل إلى الخرطوم يوم ١١يناير ١٨٥٧وغادرها يوم ٢٨ يناير عائدًا إلى القاهرة والتى وصلها فى ٢١فبراير ١٨٥٧ [١٠].

لقد كان الغرض من هذه الرحلة تأمين الحدود الشرقية من ناحية الحبشة والحدود الغربية من ناحية دارفور وإزالة التوتر والنفور من جانب الحبشة خصوصًا الإمبراطور تيودور الثانى الذى كان صاحب أطماع فى السودان.

أراد سعيد باشا التفاهم مع سلطانها محمد الحسين حتى يوطد الأمن على الحدود الغربية، وأرسل رسالة إلى سلطان دارفور يدعوه لزيارة الخرطوم لكنه خشى من مقاصد سعيد باشا، وأرسل سفارة إلى القاهرة لتأكيد أواصر الود والصداقة بعد عودة سعيد باشا إلى مصر.

حاول سعيد أيضًا إزالة أسباب الشكوى من صغار وكبار موظفى الحكومة فى الخرطوم، وارتبط بإزالة الشكوى توسيع كبير فى السودنة، وتمكين لقواعد

الحكم الذاتي في السودان على أساس أن هذا يدعم الطمأنينة ويساعد علـــى نــشر الأمن والسلام.

لقد جمع سعيد المشايخ والرؤساء، وطلب منهم أن يـؤمروا علــيهم أميــرًا يختارونه من بينهم، وفى شندى أعلن سعيد فـــى حــضور الرؤســـاء والزعمـــاء الوطنيين عزمه على إعادة جميع الموظفين الأتراك إلى القاهرة، وعلى أن يتــرك للأهالى إدارة شئونهم بأنفسهم (١١).

وفى الخرطوم طرد سعيد جميع الموظفين حتى يتــولى أكبـــر عـــدد مـــن السودانيين وظائف الحكم والإدارة.

وأخيرًا قرر سعيد إعادة النظر فى الجهاز الحكومى حتى يقضى على أسباب التذمر والشكوى، ويحقق الرفاهية لأهل السودان، وقام بإلغـــاء المركزيـــة وأنـــشأ اللامركزية الإدارة، وتوسع فى إشراك العناصر الوطنية فى الحكم والإدارة، وذلك بأن ألغيت الحكمدارية العامة وعين للخرطوم مدير هو أراكيل أخونوبار، وأنقــص عدد المديريات من ست إلى خمس، وصار كل مدير مـــسئولاً عـــن الإدارة فـــى مديريته أمام حكومة القاهرة مباشرة، وتم شغل الوظائف الإدارية برجال جدد مـــن المشايخ والزعماء الوطنيين.

لقد صحب الإصلاح الإدارى والضريبى إصلاحات أخرى كثيـــرة لتنـــشيط التجارة، وإنشاء الطرق وتعبيدها تسهيلا للمواصلات، ولربط أقاليم السودان بعضها ببعض، بل والقضاء على تجارة الرقيق، واسترجـــاع نفـــوذ الحكومـــة فى هـــذه الجهـــــات (١٢).

توسعت مصر فى زراعة القطن فى السودان، واهتمت بزراعته على نطاق واسع فى مناطق شرق السودان، وأدخل المصريون فى السودان أنواعًا جديدة مـــن الفاكهة مثل الرومان والليمون والبرتقال، كمـــا أقـــام الحكـــم المـــصرى بعـــض المشروعات الزراعية المهمة ومنها مشروع التاكا الزراعى عام ١٨٤٠، وأيـــضًا مشروع سد الزولا بجوار مصوع لتوفير المياه لهذه المنطقة (١٣).

اهتمت مصر أيضا بالثورة الحيوانية وتنميتهـا وحمايـة الحيوانـات مـن الأمراض التى تصيبها، واستعانت بالأطباء البيطريين المصريين فى علاج الماشية بصفة خاصة، وعندما خضع السودان للحكم المصرى حدث تطور كبير فى بعض الصناعات المحلية، كما أدخلت صناعات جديدة لم تكن معروفة مـن قبـل حيـث تطورت صناعة السفن فى ظل الحكم المصرى فى عهد محمد على وعهد الخديوى إسماعيل تطورا كبيرا لم يشهده السودان من قبل (١٤).

لقد كانت الفرمانات فى عام ١٨٦٦، ١٨٦٧ والتى جعلـت الباشـوية ثـم الخديوية من بعد ذلك تخضع لسيادة الباب العالى الشرعية، ولا سـبيل لهـا إلـى الانفكاك عن هذه التبعية، وفى هذا الدور تدعمت وحدة الوادى السياسية لأن كـلا من القطرين مصر والسودان قد صار متمما للآخر وجزءا لا يتجزء منـه بفـضل الفرمانات التى أنشأت الخديوية وجعلت نظام الوراثة الجديـد والوراثـة الـصلبية منطبقًا فى السودان انطباقه فى مصر، فأصبح هناك ما يسمى خديوية وادى النيـل، واستقرت خصائص السيادة الشرعية على مصر وملحقاتها.

بعد خلع الخديوى إسماعيل ونفيه من البلاد بسبب التدخل الأجنبى مهـدت الخديوية الضعيفة بعد ذلك للاحتلال البريطانى الذى دعم أركانه فى مـصر وفـى السودان، وقد أضعف انهيار مسند الخديوية فى مصر حكومـة الحكمداريـة فـى الخرطوم، بحيث عجزت هذه عن قمع الثورة المهدية وهى ما تزال فى بدايتها.

وهكذا نرى أن الفرمانات التى صدرت بعد معاهـدة لنـدن ١٨٤٠و١٨٤٨ لعباس و١٨٦٣ لإسماعيل قد جعلت السودان من ملحقـات الباشـوية المـصرية، واشترطت ممارسة شئون الحكم فى مصر وملحقاتها بالشروط نفسها الواردة فـى فرمان ١٨٤١.

لقد كان للجهود المصرية فى السودان أثرها فى استمرار الإنفاق على شطر الوادى الجنوبى على الرغم من الأزمة المالية التى صارت تعانيها الخديوية، وشغل السودانيون الوظائف العامة، وتعدد إنشاء المجالس المحلية للفـصل فـى قـضايا الأهالى فى مختلف المديريات واستمر النشاط على أشده فى مكافحة تجارة الرقيق، هذا فضلاً عن اهتمام مصر بشئون السودان وسعى الخديويـة لاسـتكمال وحـدة الوادى السياسية من ناحية، ودعم حقوق السيادة على الوادى من ناحية أخرى (١٥).

لقد حاولت مصر الحفاظ على تكامل مصر مع السودان، وتكبدت مصر خسائر جسيمة لمكافحة الرق وتجارة الرقيق بالمناطق الأفريقية التى شملها الحكم المصرى، وتحملت مصر الكثير من الخسائر، وتعرضت القوات المصرية للكثير من الأفكار فى مكافحة الرق، وقد اعترف غوردون نفسه بالدور المصرى حيث كتب فى ٢١ يونية ١٨٧٧ يقول: " إن الصعوبة الكبرى فى إلغاء النحاسة أصبحت واضحة أمامى ، كم كنت أتمنى لو أن جمعية أعداء العبودية كان فى مقدورها أن ترسل إلىَّ أحد أعضائها القادرين على فهم المسألة على حقيقتها ليبين لى طريق حلها" [١٦].

لقد كان لسياسة التوسع فى السودان نتائج مهمة فى تطورات السودان، خصوصًا وأن الخديوية اتخذت كل وسيلة من أجل إلغاء الرق والقضاء على تجارة الرقيق فى الأقاليم التى كانت جزءًا من الخديوية وتدخل فى نطاق سيادتها، وهو الضغط الذى أدى إلى اشتعال الثورة المهدية.

أولاً : لم يكن الفتح مبعثه امتلاك أقطار جديدة، بل كان العمل على إلغاء تجارة الرقيق فى مواطنها الأصلية فى السودان أى فى بحر الغزال ودارفور وأقاليم النيل الأعلى، وفى سواكن وبوغوص وهرر والصومال.

وأدى هذا إلى قيام إمبراطورية مصرية كبيرة فى أفريقيا وكان قيامها عاملا فى نشر السلام والأمان فى هذه الربوع، ثم التوسع الذى حدث لاستكمال وحدة وادى النيل السياسية، كما ساعد هذا على فتح قلب القارة الأفريقية المجهولة [١٧].

ولقد شهد النصف الثانى من القرن التاسع عشر نشاطًا عظيماً قام به الرحالة والمستكشفون ورجال الحكومة المصرية لاستكشاف منابع النيل وارتياد الأقاليم السودانية وجمع المعلومات عن أجناس أهل السودان وعاداتهم ولغاتهم.

ثانيًا : إن سياسة التوسع المصرى فى السودان جعل إنجلترا أسبق الدول الأجنبية اهتمامًا بإلغاء الرق فى مصر والسودان، ومنذ وصول إسماعيل إلى الحكم بادرت إنجلترا بإظهار هذا الاهتمام، وقد أصدر غوردون فى أثناء وجوده فى

الخرطوم قرارا فى ١٧ مارس ١٨٧٤ باحتكار تجارة العاج لحساب الحكومة والتى كان تجار الرقيق يخفون نشاطهم خلفها، وكان هذا القرار من العوامل التى ساهمت وساعدت فى النهاية على قيام الثورة المهدية.

ثالثا : إن اهتمام إنجلترا بإغلاق المنافذ التى يجرى منها تصدير الرقيق هو الذى جعلهم يقرون حقوق السيادة التى كانت لمصر على ساحل البحر الأحمر الغربى وشاطئ خليج عدن الجنوبى.

وأخيرًا، فإن اهتمام إنجلترا بمكافحة الرق جعلهم يضغطون على الخديوى إسماعيل منذ عام ١٨٧٣ حتى يعقد معهم معاهدة لتحديد مدة معينة يتم فى خلالها إبطال تجارة الرقيق نهائيا من مصر والسودان، وقد أسفر هذا الضغط على إبرام معاهدة الرقيق مع بريطانيا فى ٤ أغسطس ١٨٧٧ والتى اشتملت على سبعة بنود تقضى بإبطال تجارة الرقيق فى أفريقيا، حيث تعهدت مصر بالضرب على أيدى تجار الرقيق وفرض أشد العقوبات على صائدته ومنع إدخال الرق فى أراضيها، والحق بالمعاهدة ملحق خاص أوضحت فيه مصر الإجراءات التى سوف تتخذها لتحرير الرقيق الموجود على أراضيها (١٨).

عندما امتدت الإدارة المصرية إلى السودان (١٨٢٠ ـ ١٨٢١) لم يقع اختيارها على إحدى مدن السودان القديمة مثل بربر أو سنار أو الأبيض لتكون عاصمة للبلاد، وإنما اختار موقعًا جديدًا لتقيم فيه العاصمة عند ملتقى النيل الأزرق بالنيل الأبيض وهو موقع الخرطوم الحالى (١٩).

وقام الميرالاى عثمان بك، أول حاكم للسودان بعد امتداد الإدارة المصرية، بنقل المكاتب الحكومية إليها، وصارت بذلك عاصمة للبلاد ولما خلفه خورشيد باشا (١٨٢٦ ـ ١٨٣٨) قام بتنظيم شئون السودان وغرس البساتين والحدائق الغنية بالخضر وحث الناس على بناء منازلهم من الطوب المجفف فى الشمس (٢٠).

ولما زار محمد على السودان في نوفمبر ١٨٣٨ كانت الخرطوم قد صارت العاصمة الرسمية للسودان، وصارت مكونة من خمسمائة بيت مشيدة بطريقة نظامية ومستشفى ومخازن وشئون وحدائق مختلفة [٢١].

وفى عصر إسماعيل طالب بإنشاء المبانى بطريقة تتفق مع قواعد الصحة وفن الهندسة، وكانت سياسة الحكومة أن تبيع الطوب والحجارة والجير والبلاط والخشب للأهالى بالثمن الأساسى دون ربح [٢٢].

بسط إسماعيل سياسته نحو ممتلكاته الجنوبية فى خطاب وجهه للحكمدارية الجديدة بقوله: " وخلاصة القول إن هذا القطر الجسيم الحق بالملكية منذ قديم العهد، أصبح حقا مكتسبًا لها فالواجب يقتضى عدم إضاعة شبر من حدوده المعينة، وبما أن تعمير وإصلاح الإقليم المذكور وإدخاله فى عداد المديريات المصرية التى هى أكثر عمرانًا وازدهارًا، وكذا توسيع نطاق تجارته من أقصى أمانىَّ، وبناء عليه يلزم أن تعاملوا سكانه وقاطنيه بالعدل والحقانية، وأن تبذلوا أقصى جهودكم فى تزييد عمرانية وتوسع نطاق تجارته وإيصاله إلى غاية الكمال من جهة الأمن والانضباط العام [٢٣].

بعد عزل الخديوى إسماعيل فى يونيه ١٨٧٩ حدث قيام الثورة العرابية التى انتهت بالاحتلال البريطانى للبلاد عام ١٨٨٢، وفى السودان قيام الثورة المهدية عام ١٨٨٠التى أدت إلى ضياع السودان عام ١٨٨٥ ثم إنشاء نظام الحكم الثنائى بعد استرجاع السودان ١٨٩٨، ١٨٩٩ [٢٤].

والذى نص على إطلاق كلمة السودان على جميع الأراضى الكائنة فى جنوب الدرجة الثانية والعشرين من خطوط العرض، وتفوض الرئاسة العليا العسكرية والمدنية فى السودان إلى موظف واحد يلقب بحاكم عموم السودان ويكون تعيينه بأمرٍ عالٍ خديوى بناء على طلب الحكومة، ولا يفصل من وظيفته إلا بأمر عالٍ خديوى يصدر برضاء الحكومة البريطانية.

وبعد إصدار هذا الاتفاق صار كتشنر أول حاكم عام للسودان، وفي ٢٠يناير ١٩٠٠ نشر مصطفى كامل مقالاً نارا بمناسبة مرور عام على اتفاقية السودان قال عنها إن أكبر أيام الشقاء فى تاريخ مصر تذكار يهيج فى نفوس المصريين الأحرار الآلام والأشجان هو يوم ١٩ يناير يوم تذكار اتفاقية السودان ذلك اليوم المشئوم الذى أعلنت فيه الحكومة الخديوية للأمة المصرية وللعالم كله أن السودان صار مستعمرة إنجليزية بالفعل، وأن المشاق الهائلة، والأتعاب الجسيمة والأموال الباهظة، والدماء الطاهرة التى بذلت فى سبيل استرداده قدمت هدية من مصر للدولة البريطانية، فما أعظمك يا مصر كرما وأكبرك بلاءً وهما [٢٥]. وفي عام ١٩٠١ أنشئت مدرسة أم درمان وهى مدرسة تتبع منهج الدراسة فى مصر أساسا لدراستها مع تحوير بسيط يناسب البيئة السودانية.

وفى عام ١٩٠٢ تمت المبانى بكلمة غوردون، وانتقلت الأقسام التى كانت تتلقى الدراسة فى أم درمان والخرطوم إلى مبانى المؤسسة التذكارية.

ثالثًا : التواصل والتكامل بعد اتفاق الحكم الثنائى :

بعد الحرب العالمية الأولى سمحت بريطانيا بقبول وجهة نظر مصر، وحيث حددت بريطانيا موقفها من السودان فى تقرير اللورد ملنر.

وكان الوجود المصرى فى السودان قائمًا عند قيام ثورة ١٩١٩ التى كان هدفها السيادة البريطانية على هذه السيطرة ممثلة فى الاشتراك البريطانى فى إدارة السودان [٢٦].

سعى المصريون لإثبات أن اتفاق الحكم الثنائى لا يعنى القبول بأى مشاركة فى الإدارة ولا فى السيادة، وأن نهاية الاحتلال لابد وأن يصحبها نهاية هذه المشاركة. أما بريطانيا فرأت أن الوفاق الثنائى أدى إلى حكم مشترك قاموا فيه بدور الشريك، هذا وفر لهم صيغة مثالية للسيطرة على السودان فهم يحكمون والمصريون يدافعون، ومن ثم تمسكوا بالإبقاء على الحكم الثنائى مع الاعتراف بما لمصر من مصالح فى مياه النيل.

ورأت مصر أن الاتفاقات التى تمت بين بريطانيا ومصر لم تذكر كلمة حكم ثنائي بالإشارة إلى السودان، ودائماً تذكر إدارة مشتركة، وأن بريطانيا استخدمت نقطة الحكم الثنائى فى الإشارة إلى وضع السودان بعد الحرب العالمية الأولى فقط (٢٧).

كما إن ثورة ١٩١٩ قد أضافت واقعًا جديدًا على العلاقات المصرية البريطانية، وأنهت مشاقات طويلة بين المندوب السامى البريطانى فى القاهرة ووزارة الخارجية فى لندن، استمرت طوال الحرب حول طبيعة العلاقات بعد الحرب (٢٨).

لقد انخرط السودانيون فى تيار ثورة ١٩١٩، وأدى هذا الانخراط إلى حوادث ١٩٢٤ المشهورة التى انتهت بإنهاء الوجود المصرى فى السودان (٢٩).

وفى مفاوضات عدلى وكيرزن ١٩٢١ أوضحت مصر تمسكها بحق السيادة، وأن ما هو قائم فى السودان ليس حكمًا ثنائيا بل هو اشتراك فى الإدارة وأن حق السيادة لمصر وحدها، حيث كان السودان لمصر فتركه زمناً ولكنها لم تفارق لحظة فكرة استرجاعه، حتى تهيأت الظروف لإعادة فتحه واشتركت إنجلترا مع مصر فى جزء من الجزيرة التى أرسلت إليها الأموال التى أنفقت عليه، ولكنها لم تدع حقا فى السودان بسبب هذا الاشتراك، وترى مصر أن السودان أرض مصرية ولا نزاع فى أن لمصر حق السيادة عليه وإنما وضعت اتفاقية ١٨٩٩ لتقرير الاشتراك فى إدارته (٣٠).

رابعًا : محاولات مصر للتكامل حتى ١٩٣٦ :

عندما تولى سعد زغلول رئاسة الإدارة ازدادت الهجمات الوطنية على السياسة البريطانية، وأدلى سعد باشا لمراسل التايمز فى القاهرة فى ٢٢مايو١٩٢٤ بأن الاتفاق على السودان سهل إذا عدل الإنجليز عن مطامعهم الاستعمارية، وأضاف يقول: "إن السودان ليس ضروريا لإنجلترا ولكنه حياة مصر، بحيث يكون السودان لمصر ولمصر وحدها" (٣١).

ولم يكن الشعور في السودان أقل من مصر حيث واجهت السلطة البريطانية أعمالاً ثورية واسعة النطاق قادها المثقفون السودانيون، وبلغت مداها خلال شــهر أغسطس ١٩٢٤ فيما عرف بأحداث ١٩٢٤ التى تمثل ثورة حقيقية ضــد الوجــود البريطانى حيث اتسمت بالعنف والشمول (٣٢).

لقد تأثر السودان بالأحداث فى مصر، ووقف الند للند مع سلطات الاحــتلال البريطانى وتأثر السودان بالعوامل الاقتصادية والحربية والمعنوية التى أثرت فــى مصر، وتأثر فيه المثقفون وأبناء الشعب وظهرت فيه حركة أصــيلة تعمــل فــى جملتها على تخليص السودان من الاستعمار البريطــانى، أولا قبــل كــل شــيء، وظهرت فيه منذ عام ١٩٢٠جمعية الاتحاد التى نادت بضرورة الاســتقلال العــام لمصر والسودان، والتى أخذت فى تهيئة الرأى العــام للتحــرر مــن الاســتعمار البريطانى، وقيام على عبد اللطيف ١٩٢٢ بإعلان وحدة مصر والسودان وتحريــر جنوب الوادى من الاستعمار البريطانى، مما جعل بريطانيا تحاكمه وتحكــم عليــه بالسجن، وبعد تأليف وزارة سعد زغلول فى القــاهرة ازدادت الحركــة الوطنيــة ازدهارًا فى السودان، وظهر شعور قطرى بتوثيق روابط التضامن والاتحــاد بــل والوحدة مع شمال الوادى (٣٣).

لقد حاول السيرلى ستاك فى مذكرة قدمها إلى الحكومة المــصرية فــى ١٥ أغسطس ١٩٢٤ أن يثبت أن حكومة حضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا تريد أن تعلن للحكومة المصرية بأتم الصراحة أنها تعد نفسها مسئولة عن حفظ النظام فــى السودان، وأنها ترى أن تؤيد حكومة السودان باتخاذ جميع التدابير التى قد تراهــا هذه الحكومة الأخيرة لازمة للمحافظة على الأمن العام.

وكان رد الحكومة المصرية على هذا بالإجماع وأعلنت رأيها بأنــه لــيس لحاكم السودان العام أن يتخذ من تلقاء نفسه قبل الرجوع إلى الحكومــة المــصرية قرارًا بإبعاد جنود مصرية من السودان أو تعزيزًا للحمايات الموجودة فيها (٣٤).

لقد سعت بريطانيا إلي تمسكها بموقفها بأن تجعل علاقة مصر بالسودان تقتصر على تأمين مصالحها المادية منه، لكن سعد زغلول ظل متمسكًا بتصريحاته بشأن السودان، فى الوقت الذى أصر رئيس الوزراء البريطانى على أن حفظ الأمن فى السودان يبقى من مهام الحكومة البريطانية التى سوف تتخذ الإجراءات الضرورية لذلك (٣٥).

يتضح مدى اختلافات وجهات النظر والذى أدى فى النهاية إلى حادث اغتيال السيرلى ستاك سردار الجيش البريطانى، ترتب على هذا قيام بريطانيا بتنفيذ سياسة إخلاء السودان والاستئثار بالحكم فيه، وهو ما دعى مجموعة من المثقفين السودانيين الذين ساهموا فى تأسيس الجمعيات السياسية العلنية والسرية وعلى رأسها جمعية اللواء الأبيض، وكتبوا المنشورات ودبروا المظاهرات وسعوا إلى إثارة القلاقل (٣٦).

وكان نص الإنذار فى ٢٢ فبراير ١٩٢٤ أن تُصدر فى خلال أربع وعشرين ساعة الأوامر بإرجاع جميع الضباط المصريين ووحدات الجيش المصرى البحتة من السودان، مع ما ينشأ عن ذلك من التعديلات التى ستعين فيما بعد (٣٧).

استقالت وزارة سعد وأقرت حكومة زيرو فى مارس ١٩٢٥دفع مبلغ سبعمائة وخمسين ألف جنيه لحساب النفقات العسكرية فى السودان.

عندما جاءت حكومة تشامبرلين (من يوليه ١٩٢٧ حتى مارس ١٩٢٨) ، حاولت إعادة الحياة إلى ما كانت عليه قبل عام ١٩٢٤، وقدم الجانب البريطانى مشروع معاهدة خص السودان منه المادة (٣)، وكان يضمها: " يعترف الطرفان المتعاقدان بأن أدنى ضمان لصيانة مصالحهما، ولاسيما مصالح مصر فى مجارى النيل العليا، هو استمرار سيادتهما المشتركة فى السودان.

ويلاحظ أن الجانب البريطاني يغفل المشروع المصري ويصر على عـودة السيادة المشتركة في السودان بمعنى أن بريطانيا انتحلت لنفسها ادعاء طالما أنكره الجانب المصري، وعلى هذا وضع مشروع المعاهدة بين ثروت وتـشامبرلين دون ذكر السودان، وكان على هذه المسألة أن تنتظر لمرحلة تالية من مفاوضات محمد محمود هندرسون [٣٨].

نجحت هذه المحادثات في حل مشكلة مهمة وهي تسوية مسألة ميـاه النيـل التي أقرت في الاتفاقية المعروفة باتفاقية مياه النيل والتـي عقـدت فـي يـوم ٧ مايو ١٩٢٩.

وحاول الطرفان حل المشكلة المتعلقة بين البلدين وطلبـت مـصر احتـرام وتنفيذ اتفاقيات ١٨٩٩ و أن يعود قسم من الجيش المصري كما كان الحال قبل عام ١٩٢٤، وكان نص المادة (١٢) من المشروع لتستمر السيادة الإنجليزية المـصرية على السودان طبقًا لشروط الاتفاقية الحالية أو طبقا لأي تعديل لتلك توضـع فـي المستقبل بالاتفاق بين الطرفين المتعاقدين.

لم تتوقف مصر عن إثارة مشكلة السودان بعد تـشكيل مـصطفى النحـاس حكومة جديدة وهي الثانية له والتي شهدت أهم مفاوضات مصرية بريطانية علـى الأقل بالنسبة للمسألة السودانية.

وفي جلسة المفاوضات التي انعقدت فـي ٣ أبريـل ١٩٣٠ سـلم الجانـب المصري لوزير الخارجية البريطانية أول مادة تطرح بشأن السودان نصت علـى: "مادة (١) أن تحل مسألة السودان بمفاوضات مقبلة ومع الاحتفاظ بجميع الحقـوق يباشر الطرفان المتعاقدان إدارة السودان بالاشتراك بينهما اشتراكا فعليا".

ودارت خلافات بين الطرفين استمرت حتى الجلسة السادسة عـشرة والتـي انعقدت في الساعة الخامسة مساء يوم ٥ مايو ١٩٣٠، وقدم النحاس باشـا رئـيس الوفد المصري اقتراحات بديلة للاتفاق حول السودان لمنع قطع المفاوضات بـسبب هذه المسألة وتضمنت مادتين جديدتين لتختار أيهما.

" مادة (٥) يتفق الطرفان المتعاقدان على أنه دون أى انتهاك لحقوق مصر ومصالحها فى السودان تستبقى مسألة السودان لمفاوضات مقبلة تجرى بينهما فى خلال عام واحد من التصديق على المعاهدة الحالية" (٣٩).

وقد رفض البريطانيون الآراء المصرية وبقى المستر هندرسون متصلبًا على موقفه، وتستمر المفاوضات حتى الجلسة التاسعة عشرة دون حل لمشكلة السودان، ولم يكن أمام الوفد المصرى بعد فشل المفاوضات سوى حزم حقائبهم ومغادرة لندن والعودة إلى بلادهم.

خامسًا : التكامل بين البلدين منذ عام ١٩٣٦ وحتى استقلال السودان :

رغم أن مسألة السودان لم تحتل فى المفاوضات التى جرت من أجل إبرام اتفاقية ١٩٣٦ المكانة نفسها التى احتلتها من مفاوضات النحاس هندرسون ١٩٣٠؛ فإنه تم التوصل إلى اتفاق حول هذه المسألة خلال عام ١٩٣٦ وهو مالم يحدث من قبل.

لقد طرحت مسألة السودان فى مفاوضات ١٩٣٦ وجاءت المادة الحادية عشرة التى نصت على أن يتفق الطرفان المتعاقدان على أن الهدف الأساسى بلا دائرة فى السودان يجب أن يكون لصالح السودانيين مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة فى المستقبل لتعديل اتفاقى١٩ يناير و١٠ يولية ١٨٩٩، وقد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن وضع السودان سوف يستمر هو الوضع نفسه الناتج عن الاتفاقيتين المذكورتين، وأن يكون اختيار المواطنين وتعينهم فى السودان من سلطات الحاكم العام الذى يختار المرشحين الصالحين من بين البريطانيين والمصريين، وأن توضع قوات بريطانية مصرية تحت تصرف الحاكم العام للدفاع عن السودان، وأن تكون هجرة المصريين إلى السودان حرة من كل قيد، وألا يكون هناك تمييز فى السودان بين الرعايا البريطانيين والمواطنين المصريين فى شئون التجارة والهجرة وحق التملك (٤٠).

وبعد جلسات مطولة استمرت أربع جلسات في يومي ٢٩، ٣٠ يولية اتفق الطرفان على النص الآتى :

"مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقيات جديدة فى المستقبل لتعديل اتفاقيتى ١٩ يناير و١٠ يولية ١٨٩٩، قد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن إدارة السودان تستمر مستمدة من الاتفاقيتين المذكورتين، ويواصل الحاكم العام بالنيابة عن كلا الطرفين المتعاقدين مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى هاتين الاتفاقيتين".

بعد توقيع معاهدة ١٩٣٦ شهدت هذه الفترة التالية اتصالاً أوثق بين الشعبين المصرى والسودانى، فبعد أن كان سفر المصريين إلى السودان لا يقوم به خلال الفترة السابقة لعام ١٩٢٤ إلا نفر من الموظفين أو قلة من التجار، فقد رأينا بعد عام١٩٣٦ أن اتسع نطاق السفر تبعًا لزيادة الاهتمام الشعبى بقضية وحدة وادى النيل، وقد حدث ذلك سواء على المستوى الرسمى حين زار أول رئيس وزراء مصرى على ماهر السودان عام ١٩٤٠ أو على غيره من المستويات فيما بدأ من سفر صحفيين أو بعض الزعامات الحربية إلى الجنوب ليعودوا منه يعدون المقالات، ويلقون المحاضرات ويقدرون فكرة الوحدة بمختلف الوسائل. بمعنى آخر فقد تم خلال تلك المرحلة ما يمكن أن تسميته بالزيارات السياسية من المصريين للسودان وهو أمر لم يحدث من قبل خلال المرحلة السابقة.

وفى الوقت نفسه جاء إلى مصر خلال هذه الحقبة نوعية جديدة من السودانيين الذين لعبوا دورًا فى دعم أسباب الوحدة من البلدين، حيث فتحت الجامعة المصرية أبوابها لأعداد من الطلاب السودانيين بدأت قليلة لكنها تزايدت بمضى الزمن.

وظهرت فى القاهرة عصبة شعوب وادى النيل التى أسسها المثقفون السودانيون فى العاصمة المصرية، وقد أصدروا ثلاث صحف أسبوعية:

" السودان الجديدة التى أصدرها أحمد يوسف هاشم ١٩٤٣، والسودان التى أصدرها على البرير ١٩٤٤، وأم درمان التى أصدرها محمد أمين حسن عام ١٩٤٥".

لقد قام هؤلاء بدور مؤثر فى العمل السياسى من أجل الوحدة المصرية السودانية بخاصة عندما رشح على البربر المحامى والتاجر السودانى نفسه لعضوية مجلس النواب المصرى أواخر عام ١٩٤٤، بكل ما استهدفه ممثلا للمثقفين السودانيين فى مصر ولتدعيم الفكرة الوحدوية، وما يدل عليه هذا العمل من تأثير تغيير نوعية الوجود السودانى فى مصر خلال هذه المرحلة [٤١].

لقد نشطت مصر فى أعقاب معاهدة ١٩٣٦ وتطبيقها إلى إعادة مد الجسور الاقتصادية السودانية، التى كانت السياسة البريطانية قد نجحت فى تقطيع أجزاء كثيرة منها، وقد نجح الخبير الاقتصادى المصرى عبد الله بك أباظة فى القيام بجهود فى إقامة لجنة السودان الدائمة والتى تشكلت من عدد من وكلاء الوزارات المصرية بالإضافة إلى بعض أعضاء البرلمان المهتمين بالسودان، وقد دار أغلب نشاط هذه اللجنة حول قضايا إعادة الاتصالات بين البلدين [٤٢].

وقد تم فتح مكتب فى الخرطوم تحت إشراف اللجنة المصرية الدائمة للسودان بالاشتراك مع وزارة التجارة والصناعة المصرية، ملحق به معرض لعرض الإنتاج المصرى الصناعى والزراعى.

فى ١٨ نوفمبر ١٩٣٩ ألقى رئيس الوزراء المصرى خطبة العرش وخصص فترة كاملة عن السودان، وقال: "إن من أكبر دواعى اغتباطى أن أرى التقدم مضطردا فى السودان، وأن حكومتى لن تألو جهدا فى توثيق الصلات لاسيما الثقافية والعمرانية مع أهله الذين تربطنا بهم روابط لا تنفصم عراها" [٤٣].

"وفى جلسة مجلس النواب المنعقدة فى ٢٧ نوفمبر ١٩٣٩ طالب فكرى أباظة باستعراض نص المادة (١١) الخاصة بالسودان فى معاهدة ١٩٣٦، وطالب بالدخول فى مفاوضات لتعديل اتفاقيتى السودان، وقال: " الأجدر بهذه الحكومة الحاضرة التى يظهر طابعها من أفعالها وخطة عرشها أن تعوضنا عما فات وأن تبدأ المفاوضات لا لإرسال السمسم والحلوى إلى السودان، بل لإقرار الأمر فيه على قرار صحيح، فمن الواجب بعد تلك السنين أن يحسم اليوم هذا النص" [٤٤].

لقد كانت زيارة على ماهر للسودان فى منتصف عام ١٩٣٩ للتعرف على الشعب السودانى، ولمعرفة حياته حيث زار المعهد الدينى فى أم درمان وزار المدارس للبنين والبنات والمعلمين والمعلمات والكليات الطب والحقوق والهندسة والزراعة والمحاكم المدنية والجنائية والشرعية.

ابتداء من عام١٩٤٢ تحول نشاط مؤتمر الخرجين من الميدان الاجتماعى إلى الميدان السياسى، حيث ازداد عدد السودانيين فى مصر وقدوم عدد منهم للتعليم فى مصر، وحيث قامت الجامعة المصرية بقبول أعداد منهم فى كلياتها وقد قدمت لهم التسهيلات اللازمة لهذا القبول، وبعثة الطلاب السودانيين البالغ عددها ٤٤ طالب قد قبلتها الحكومة المصرية خلال تلك الفترة [٤٥].

كان مجيء السودانيين إلى مصر قد ترك آثارا لا يستهان بها حيث انخرط هؤلاء فى العمل السياسى المصرى، وانخرطوا فى تلك التنظيمات السياسية فى مصر، وأصدرت إحدى الحركات السياسية صحيفة أم درمان وكانت لعودة السودانيين الذين انخرطوا فى الحياة السياسية فى مصر أثرها فى خلق مفاهيم جديدة استقوها من مصر لينشروها بين أهلهم.

لقد كانت الحرب العالمية الثانية فرصة لاتساع قنوات الاتصال المصرية السودانية، حيث أتاحت الحرب فرصة لقدوم السودانيين إلى مصر ليحاربوا إلى جانب مصر فى صفوف الحلفاء فى الصحراء الغربية بعد أن أدت دورها فى شرق أفريقيا، وكانت هذه القوات أكثر اتصالا بالشعب المصرى وتعايشا معه.

إلى حيث هذا جاء تردد الصحفيين السودانيين على مصر وبخاصة فى عام ١٩٤٣، عندما وصل إلى القاهرة وفد من هؤلاء الذين لقوا حفاوة فى القاهرة والذين أعربوا عن ضرورة التضامن المصرى السودانى على أساس المصالح الاقتصادية بدلا من العوائق [٤٦].

هذا فضلاً عن أن الجامعة المصرية رضيت بقبول أعداد من السودانيين فى كلياتها وقدمت لهم كل التسهيلات، ووصل عدد البعثة السودانية ٤٤ طالبًا وقبلتها الحكومة المصرية خلال هذه الفترة [٤٧].

كانت الصحف المصرية فى القاهرة تهتم أشد الاهتمام بمثـل هـذه الوفـود الطلابية، وقد أسهم هؤلاء فى العمل السياسى المـصرى، واختلطـوا فـى سـلك التنظيمات السياسية فى مصر، كما إن وجود الكاتب المصرى الكبير عباس العقـاد فى السودان كان فرصة عظيمة للالتحام الفكرى مع المثقفين الـسودانيين ليـصف أحوال السودانيين فضلا عن مذكراته بعنوان " مع العقاد عند زيارته للسودان " (٤٨).

وقد شارك العقاد فى الندوات الفكرية والاحتفالات الثقافية، وظل هذا الكاتب المصرى يشارك المثقفين السودانيين فيها على امتداد فترة إقامتـه، وكانـت هـذه الندوات والاحتفالات فرصة أتاحتها ظروف الحرب لمزيد مـن أسـباب الالتحـام الفكرى بين جماعات المثقفين المصريين والسودانيين.

وتحت وطأة الظروف والحرب وافق الجانب البريطانى على افتتاح المدرسة الثانوية المصرية فى الخرطوم فى مطلع عام ١٩٤٤، ورغم أن حكومة السودان قد عارضت قبول الطلاب السودانيين بها؛ فإنه لم يمض وقت طويل حتـى صـارت الغالبية من السودانيين.

لقد تحولت هذه المدرسة المصرية فى الخرطوم إلى مركز من أهم مراكـز الالتحام المصرى السودانى (٤٩).

ومن هذا المنطق دخلت قضية وحدة وادى النيل مرحلة حاسمة من تطورها، من خلال ثلاث دوائر أولها فى مصر وثانيها فى السودان وثالثها الدائرة الصراعية بين أطراف القضية.

أولا : التطور فى مصر:

لقد أثرت الجماعات السياسية فى مصر فى الحياة الـسياسية، حيـث إنهـا استمرت فى نظر القضية من خلال أسلوب العمل الوطنى وهو أسلوب المفاوضات المصرية الإنجليزية.

لقد أعلن النحاس باشا فى ذكرى عيد الجهاد الوطنى فى ١٣ نوفمبر ١٩٤٣ يقول عن السودان: " أما حكومة الشعب فدائبة الاتصال بالخليفة وبالحـاكم العـام

النائب عن الدولتين مصر وبريطانيا العظمى فى إدارة شئون السودان للمحافظة على حقوق مصر ومصالحها وكفالة هذه الحقوق عند التنفيذ بما فى ذلك معالجة الأحوال الناشئة بسبب ظروف الحروب الحاضرة" (٥٠).

وفى ٢٣ يولية ١٩٤٥ وبعد إخراج الوفد من الحكم يوجه زعيمه مذكرة أخرى إلى الحكومة البريطانية جاء فيها: "وكذلك الحال فيما يتعلق بالسودان فقد توالت تصريحاتى خارج الحكم وفى أثناء الحكم بوجود تسوية هذه المسألة المعلقة بما يتفق والروابط التى تربط مصر بالسودان" (٥١).

وقد أكد إسماعيل صدقى هذه العملية التكاملية عندما قال: " إن ما بيننا وبين السودان، فضلا عن العواطف الكبيرة من سكانه والرغبة الصادقة فى البلوغ بهم إلى الرقى الذى ينشدونه وننشده لهم، هو مصالح حيوية معروفة وحقوق سجلتها الدماء المراقة فى سبيل أمن السودانى وأموال ضخمة أنفقت من أجل رفاهية السودانيين ورخائهم.

ويؤكد هذا النائب أن المحصلة النهائية للتغيرات بالنسبة لقضية وحدة وادى النيل فى مصر كانت بالإيجاب.

ثانيًا : تطور القضية فى السودان :

فى الفترة من ١٩٤٠ حتى ١٩٤٦ صار السودانيون طرفًا فعالاً فى قضية وحدة وادى النيل، حيث تحول مؤتمر الخريجين من هيئة اجتماعية إلى هيئة سياسية عندما وقعوا مذكرة إلى الحاكم العام يطالبون بإصدار تصريح مشترك من الحكومة الإنجليزية والمصرية بإعطاء السودان بحدوده الجغرافية الحالية حق تقرير المصير بعد الحرب مباشرة، كما طالبوا بإيجاد هيئة تمثيلية من السودانيين لإقرار الميزانية والقوانين، وأيضًا اعترضوا على ترحيل وحدات من قوة دفاع السودان إلى ليبيا دون استشارة الشعب السودانى (٥٢).

لقد كان نتيجة رفض مذكرة مؤتمر الخريجين أن حدث انشقاق بين صفوفه، وبدأ ظهور الأحزاب السياسية وكلها تتبنى الدعوة لوحدة وادى النيل بدرجة أو بأخرى، مثل حزب الأشقاء الذى أعلن فى أبريل ١٩٤٥ بقيام حكومة سودانية

ديمقراطية فى اتحاد مع مصر تحت التاج المصرى، وأيضًا حزب الاتحاديين الذى تأسس فى أكتوبر ١٩٤٤ وينادى بالاتحاد مع مصر، وحزب الأحرار الذى نـادى بالاتحاد الكونفدرالى (٥٣). وهناك أيضًا حزب وحدة وادى النيل الذى تأسس أوائـل عام ١٩٤٦، وحزب الأمة الذى تأسس فى يناير ١٩٤٥ والذى أنشأه الـسيد عبـد الرحمن المهدى راعى طائفة الأنصار.

بعد عام ١٩٤٥ حدث تطور فى وحدة الكفاح المشترك التى تنادى بها دعـاة الوحدة المصريين والسودانيين، وهو أساليب الكفاح نفسها ثم اتخاذ المواقف نفـسها من القضية الوطنية، وفى الوقت نفسه الذى تكونت فيه اللجنة التنفيذية العليا للطلبة، وقادت حركة المقاومة للحكومة النقراشية لتهاونها فى الـسعى لتحقيـق المطالـب الوطنية، فى هذا الوقت يناير ١٩٤٦، كان الاتحاد العام للطلبة السودانيين بالقـاهرة قد اتخذ الموقف نفسه من القضية، حيث ظهر الرفض الحاسم لطبيعة الاتـصالات التى جرت بين وزارة النقراشى والحكومة البريطانية وبخاصة ما جاء فيها بـشأن السودان.

ووقعت حادثة كوبرى عباس فى ٩ فبراير ١٩٤٦ ثم مظـاهرة ٢١فبرايـر المشهودة، والتى أدت إلى سقوط الحكومة النقراشية، كما سارت مظاهرات ضخمة فى السودان فى الخرطوم فى ١٣ مارس وهم يهتفون معلنين تضامنهم مـع كفـاح الشعب المصرى، ويهتفون بوحدة وادى النيل (٥٤).

وهنا بدأت مرحلة جديدة بعد سقوط حكومة النقراشى حيـث كـان موقفهـا صريحا مع بريطانيا، ويتمثل فى ضرورة الوصول إلى الجلاء، وتـسوية مـشكلة السودان، كما كان صريحا مع المصريين ولم تسمح لهم بـالخروج علـى النظـام وتألفت وزارة إسماعيل صدقى الثانية، وكانت أقل حـدة مـع المظـاهرات التـى اصطدمت مع القوات البريطانية التى كانت تجوب شوارع القاهرة، وسـقط عـدد كبير من القتلى والجرحى.

وتبلور الموقف حينما حضر الوفد السودانى إلـــى القـــاهرة، وعمــل علـــى ضرورة التوصل إلى إنشاء وحدة وادى النيل بعد التخلص من الاحتلال، وكان هذا يمثل قطاعا من السودانيين وبخاصـــة المثقفـــين والـــعناصر الـــمكافحة ضـــد الاستعمـــار [٥٥].

اضطرت بريطانيا إلى تغيير سياستها وعينت سفيرًا جديدًا لها فـــى مـــصر، وبدأت مفاوضات صدقى بيفين وطالبت بريطانيا بضرورة إبقائها على قاعدة حربية فى وقت السلم والحرب فى منطقة قناة السويس، لكن لم يوافق وفـــد المفاوضـــات المصرى على المشروع البريطاني للمعاهدة ؛ لأن هذا المشروع قد جرد الوحـــدة بين مصر والسودان من كل خصائصها، وحاول الاحتفاظ بالحالـــة الراهنـــة فـــى السودان، بل كان يحض على تحويل السودان إلى حق اختيـــار نظامـــه المـــستقل، ويمهد ذلك لفصل السودان عن مصر.

حاول صدقى حل وفد المفاوضات، ولما لم ينجح فى إرضاء القصر اضطر إلى الاستقالة، وعاد النقراشى من جديد فى ديسمبر ١٩٤٦، وزادت بريطانيا مـــن فصل السودان عن مصر بتعيين روبرت هاو حاكما عاما على السودان، وقامـــت الحكومة المصرية بعرض القضية على المجلس إلا إنها لم تـــصل إلـــى نتيجـــة إيجابية.

بعد الحرب الفلسطينية الإسرائيلية عام ١٩٤٨، ازدادت السياسة الاستعمارية البريطانية فى السودان، وسودنته وازدادت الشعبية فى السودان فى مقاومتها لهـــذا التيار، وازداد تمسكها بضرورة الوحدة أو الاتحاد مع مصر، ومع ازدياد التضارب بين القوى الموجودة في الميدان انهار الموقف بإعلان الأحكام العرفيـــة، واشـــتداد موجه القتل، وتم حل جماعة الإخوان المسلمين، ومقتل النقراشي واستمرار موجـــة القتل باغتيال حسن البنا، وتتابعت الوزارات مع حسين سرى ثم النحاس الذى عـــاد إلى الحكم، والذى نجح فى أكتوبر ١٩٥١ فى إلغاء معاهدة ١٩٣٦.

وكان هذا الإلغاء بداية الكفاح ضد بريطانيا فى منطقة القنال، وبدأ العمال المصريون فى الانسحاب من المعسكرات البريطانية، وأضرب المتعهدون والموردون، وبدأت المعارك وتشكلت كتائب الفدائيين، وازدادت المظاهرات، جاءت عملية معركة الشرطة فى ٢٥ يناير ١٩٥٢ ثم حريق القاهرة فى اليوم التالى، واستمرت المظاهرات والاضطرابات حتى قيام ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢.

قامت الثورة بعقد اتفاق الحكم الذاتى وتقرير مصير السودان مع بريطانيا فى ١٢ فبراير ١٩٥٣ حيث أُعلن فيه عن تحديد فترة انتقال تمهيدا لانتهاء الإدارة الثنائية وتصفيتها، واحتفظ الطرفان فى أثناء الفترة الانتقالية بالسيادة على السودان للسودانيين حتى يتقرر مصيره، إما بأن تختار الجمعية التأسيسية ارتباطه بمصر، وإما أن تختار الجمعية التأسيسية الاستقلال التام. ونص الاتفاق على ضرورة انسحاب القوات المصرية والبريطانية من السودان فور إقرار البرلمان السودانى رغبته فى تقرير مصير بلاده [٥٦].

أعلنت الجمهورية فى ١٨ يونية ١٩٥٣ وانتهى بذلك حكم أسرة محمد على التى تولت العرش لفترة تقترب من قرن ونصف القرن، ودخلت مصر فى مفاوضات مع بريطانيا انتهت بتوقيع اتفاقية الجلاء فى ١٩ أكتوبر ١٩٥٤ [٥٧].

وفى ١٩ ديسمبر ١٩٥٥ أصدر مجلس النواب السودانى قرارا يقضى بأن الأمر لا يدعو إلى إجراء استفتاء آخر بشأن شكل الحكم القادم فى السودان، وأعلنت الحكومة السودانية قيام (الجمهورية السودانية) وأبلغت دولتى الحكم الثنائى بذلك واعترفت مصر بالسودان دولة مستقلة ذات سيادة، كما اعترفت إنجلترا بالوضع الجديد، وفى ١٩ يناير ١٩٥٦ صار السودان عضوا بالجامعة العربية، وفى ١٢ نوفمبر أصبح عضوا فى هيئة الأمم المتحدة بعد هذا الصراع الطويل من أجل استقلاله ليواصل التكامل مع مصر.

خاتمة

من هذا العرض للعلاقات والروابط المصرية السودانية وجذور التكامل بين البلدين تتضح عدة نتائج مهمة:

أولا: العلاقات والروابط المصرية السودانية قديمة وإن المنطقتين تكمــلان بعضهما البعض.

ثانيا: إن الروابط المصرية السودانية توطدت فى العصر الحديث مع ظهور أسرة محمد على وإدراكها أهمية السودان بالنسبة لمصر فراحت تدعم هذه العلاقات وتقويها؛ وأدى ذلك إلى التوسع المصرى جنوبًا حفاظًــا على وحدة المنطقتين.

ثالثًــا: رغم نكسة لندن وتقليص نفوذ مصر؛ فإنه فى كل عصور أسرة محمد على لم تتوقف مسيرة مصر نحو الجنوب وكان حرص خلفاء محمــد على عاملاً فى استمرار التكامل بين البلدين.

رابعًا: رغم الاحتلال ومحاولة بريطانيا عزل مصر عن السودان، اســتمرت مصر تولى السودان أهمية كبرى وأقامت العديــد مــن مــشروعات التكامل بين البلــدين.

خامسًا: بعد استرداد السودان واتفاق الحكم الثنائى ومحاولة فصل الــسودان عن مصر خاضت مصرالكثير من المحــاولات للإبقــاء علــى هــذا التكامل.

سادسًا: كان لصدى ثورتى ١٩١٩ فى مصر و١٩٢٤ فى السودان أثرهمــا فى دعم التكامل بين البلدين، رغم كل محاولات فصل الــسودان عــن مصر.

سابعًا: كان لمواصلة الدور المصرى في الإبقاء على وحـدة الـسودان مـع مصر أثرها فى عقد معاهدة ١٩٣٦، ليعود الجيش المصرى للـسودان ليتم التواصل والتكامل بين البلدين.

ثامنًا: بعد الحرب العالمية الثانية واصلت مصر مساعيها من أجل اسـتمرار التعاون والإبقاء على وحدة الدولتين ولم يتوقف هذا الدعم طوال فتـرة الحكم الثنائى حتى حقق السودان وحدته واستقلاله ليواصـل مـسيرة التكامل مع مصر. وما المحاولات الحالية مـن أجـل التكامـل بـين الدولتين إلا إشارة قوية، إلا إن التكامل المصرى السودانى ضـرورة حتمية وتاريخية تفرضها ظروف الشعبين للتكامل والتعاون من أجـل مصلحة البلدين مصر والسودان.

مكتبة البحث

(١)نسيم مقار: مصر وبناء السودان الحديث، القاهرة ١٩٩٣، ص ٨.

(٢)مصطفى زيادة: مقدمة كتاب الإسلام والنوبة في العصور الوسطى للدكتور مصطفى محمد مسعد، ص ١٦.

(٣)مكى شبيكة: السودان عبر القرون، بيروت ١٩١٩، ص ٩٤.

(٤)مكى شبيكة: تاريخ شعوب وادى النيل فى القرن التاسع عشر، بيروت ١٩٩٨، ص ٣٩٤.

(٥)محمد فؤاد شكرى: مصر والسودان: تاريخ وحدة وادى النيل السياسية فى القرن التاسع عشر ١٨٢٠ ــ ١٨٩٩، القاهرة ١٩٣٦، ص ١.

(٦)شوقى الجمل: وعبد الله عبد الرازق: تاريخ مصر الحديث، القاهرة ١٩٩٩، ص ٤٥ وما بعدها.

(٧)أحمد إبراهيم دياب: الروابط السودانية المصرية خلال خمسمائة عام ١٥٠٤ــ ٢٠٠٤، القاهرة دار الثقافة ٢٠٠٤، ص ٦١.

(٨)نسيم مقار: مصر وبناء السودان الحديث، مركز وثائق وتاريخ مقر المعاصر، القاهرة ١٩٩٣، ص ٩.

(٩)محفظة رقم ٦ أوامر لديوان الجهادية وثيقة رقم ٥٠ بتاريخ ١١ ربيع الأول ١٢٧٣.

(١٠) محمد فؤاد شكرى: مرجع سابق ، ص ٧٤.

(١١) مكى شبيكة: السودان عبر القرون، ص ١٥٥.

(١٢) محمد فؤاد شكرى: مرجع سابق، ص ٧٨.

(١٣) نسيم مقار: مرجع سابق، ص ١٤.

(١٤) Werne, Expedition to discover the source of the white nile, vol II P. 287.

وأيضا محمد صبرى: مرجع سابق، ص ١٨٨.

(١٥) مكى شبيكة: تاريخ شعوب وادى النيل: مرجع سابق، ص ٥٣٢.

(١٦) Hill: General Gordon in Central Africa,1874-1879

(١٧) محمد فؤاد شكرى: مرجع سابق، ص ١٣٢.

(١٨) عبد العليم خلاف: كشوف مصر الأفريقية فى عهد الخديوى إسماعيل ١٨٦٣ – ١٨٧٩، العدد ١٤٤ سلسلة تاريخ المصريين ١٩٩٩، ص ٢١٠-٢١١.

(١٩) محمد صبرى: الأمبراطورية السودانية، ص ١٢٩.

(٢٠) Walkley: The Story of Khartoum, S.N.R Vol P.225 -228.

(٢١) محمد صبرى: مرجع سابق، ص ١٢.

(٢٢) مكى شبيكة: السودان عبر القرون، ص ١٦٥.

(٢٣) دفتر المعينة السنية، رقم ٥٢٦ صحيفة ٥٨ بتاريخ ٦ شوال ١٢٧٩.

(٢٤) مكى شبيكة: السودان عبر القرون، ص ٤٦٦ – ٤٦٩.

(٢٥) مكى شبيكة: تاريخ شعوب وادى النيل: مرجع سابق، ص ٧٧٤.

(٢٦) يونان لبيب رزق: السودان فى المفاوضات المصرية البريطانية ١٩٣٠ – ١٩٣٦، القاهرة ١٩٧٤، ص ١٤.

(٢٧) أحمد إبراهيم دياب: مرجع سابق، ص ٦٦.

(٢٨) Baddour, Ahdel EL fattel: Sudanese – Egyptian Relations, P 95-96

(٢٩) يونان لبيب: قضية وحدة وادى النيل من المعاهدة وتغيير الواقع والاستعمار ١٩٣٦ – ١٩٤٦، القاهرة ١٩٧٥، ص ٦.

(٣٠) يونان لبيب رزق: السودان في المفاوضات المصرية الدبلوماسية ١٩٣٠ – ١٩٣٦، القاهرة ١٩٤٧، ص ١٧.

(٣١) من محضر الجلسة التاسعة عشرة فى مفاوضات عدلى كيرزن فى ١٧ أكتوبر ١٩٢١، ص١٥ – ١٧.

(٣٢) أحمد شفيق: حوليات مصر السياسية، الحولية الأولى، ص ٢٢٤.

(٣٣) جلال يحيى: المجمل فى تاريخ مصر الحديث، الإسكندرية دون تاريخ، ص ٣٧٩.

(٣٤) نص المذكرة فى: السودان من فبراير ١٨٤١ – إلى ١٢ فبراير ١٩٥٣، ص ٢٣.

(٣٥) F. O.407/ 199 No225 Macdoneld to Allenby Oct 7. 1924.

(٣٦) يونان لبيب رزق: قضية وحدة وادى النيل، ص ٧. وأيضا جلال يحيى: مرجع سابق، ص ٣٨٢.

(٣٧) نص المذكرة الأولى من المذكرات الإنذار البريطانى – السودان من ١٣ فبراير، ص ٢٧ – ٢٨.

(٣٨) يونان لبيب: السودان فى المفاوضات، ص ٣٥.

(٣٩) انظر يونان لبيب رزق: السودان فى المفاوضات المصرية، ص ٧١.

(٤٠) شوقى الجمل، عبد الله عبد الرازق: تاريخ مصر الحديث والمعاصر، القاهرة ٢٠٠٣، ص ٨٥ .

(٤١) يونان لبيب رزق: قضية وحدة وادى النيل، مرجع سابق، ص ١٦.

(٤٢) F. O. 457 /222() Enc. In No. 77 Report on the Administration Finances and condition of the Sudan in 1937.

(٤٣) الهيئة الثنائية السابعة – دورة الانعقاد الثالث – مضبطة الجلسة الأولى فـى ١٩٣٩/١١/١٨ المجلد الأول، ص ٥. وأيضا يونان، ص ١١٣.

(٤٤) يونان لبيب: قضية وحدة وادى النيل، مرجع سـابق، ص ١١٦. – الهيئـة الثنائية السابعة دورة الانعقاد الثالث جلـسة (٣) فـى ١٩٤٠/٣/١١ المجلـد الأول، ص ٩٢٩.

(٤٥) Moh. Omar Beshir, Educational Development in the Sudan, P. 158.

(٤٦) F.O. 371/35336.No. F 606 Weekly political and Economic Report No.30 From 244 to the June 1943.

(٤٧) Moh. Omar Beshir Op.Cit. p. 158.

(٤٨) حسن نخيلة: ملامح من المجتمع السودانى الطبعة الثالثة، بيـروت ١٩٦٤، ص ٣٢١ – ٣٢٤.

(٤٩) يونان لبيب: مرجع سابق، ص ١٦٢.

(٥٠) الوفد المصرى فى ١٩٤٣/١١/١٤.

(٥١) الوفد المصرى فى ١٩٤٥/٧/٢٤.

(٥٢) أحمد خير: كفاح جيل، ص ١٥٤.

(٥٣) أحمد خير: المصدر السابق، ص ٩١.

(٥٤) الفاتح التيجانى: مناقشات فكرية – الرأى العام فى ١٩٦٩/١١/٢٥.

(٥٥) جلال يحيى: المجمل فى تاريخ مصر الحديثة، ص ٤١٢.

(٥٦) شوقى الجمل، عبد الله عبد الرازق: تاريخ مصر المعاصر، القاهرة ١٩٩٧، ص ٦٨.

(٥٧) جلال يحيى: مرجع سابق، ص ٤٤٣.

مشروعات التكامل (السودان - مصر)

الاقتصادى

صندوق التكامل

محمد عبد الرحمن صالح

مدخل

نظرية التكامل من النظريات المهمة المثارة فى علم السياسة والعلوم الاجتماعية.

وهناك العديد من النظريات التى يمكن أن تصنف باعتبارها نظريات فى التكامل السياسى، مثل تلك الخاصة بالقومية والوحدة الوطنية والنظريات الخاصة بالتكامل الإقليمى، والنظريات الخاصة بالتنمية السياسية وبناء الأمة من خلال مشاركة العناصر البشرية التى تتشكل منها فى صنع القرار وترسيم الخطط و تفعيل دور منظمات المجتمع المدنى لإحداث التجانس والانسجام، والوصول إلى التماسك والتناسق بين الوحدات الجزئية لكى يمكن أداء الوظائف اللازمة للحفاظ على استمرار الكل وتطوره سواء كان الكل متمثلا فى دولة واحدة، أو يجمع عددًا من الدول التى تتشابه فيما بينها وتتجانس فى الظروف الثقافية والتاريخية والمصالح الاقتصادية المتبادلة إضافة إلى عامل التقارب الجغرافى.

والمثال العملى الواضح لهذا التجانس والتشابه هو دولتا السودان ومصر، حيث تجتمع بينهم علاقات خاصة ووشائج متميزة قائمة على وحدة اللغة والتاريخ والمصير والتقاليد المشتركة التى أرستها ونمتها ودعمتها وستظل تدعمها التقاليد الإسلامية. ويضاف إلى ذلك عوامل أخرى هى:

- النيل الذى يربط بين البلدين برباط لا انفصام عنه.
- الرباط الاجتماعى وهو امتزاج الدم عن طريق المصاهرة والقرابة والنسب بصورة أقوى مما عليه الحال فى البلاد العربية الأخرى.
- الجوار الجغرافى حيث يوجدان فى منطقة واحدة، ويجعل كلا منهما عمقًا إستراتيجيا للآخر، ومن ثم فإن مصيرهما مصير مشترك فى الحياة اليومية وفى الوجود مما يؤكد أن أى مساس بأى من الدولتين سيؤثر حتمًا على الأخرى.

من منظور هذا التوصيف لدولتى السودان ومصر، فــإن الواجــب والحــق يقتضيان الإقرار والاعتراف بأن العلاقة بينهما علاقة عضوية، لابد من أن توضع فى " إطار ما "، وأن يكون هذا الإطار " صيغة " بذاتها تستهدف أن:

١) تحقق أعلى درجة من التعاون والتنسيق بين الدولتين.

٢) تجعل العلاقة بينهما مميزة عن العلاقات العادية بين الدول ولا تصل – علــى الأقل فى زماننا الحاضر – إلى الذوبان والاندماج، وتحافظ على استقلال الكيانين.

٣) تكون " الصيغة " فى ذاتها عملاً قوميا ثابتا لا يتأثر بأية تحولات هنا وهناك.

٤) تخدم هذه " الصيغة " الأهداف الوطنية والقومية " لشعب واحد " يعــيش علــى امتداد وادى النيل فى هذا الوقت التى تتجمع فيه القوى لبناء الكيانات الكبرى وســد احتياجات الشعوب وإحداث التطور فى جزئياتها وتنمية ثرواتها لتحقيــق الرخــاء والرفاهية لتلك الشعوب.

٥) تكون " الصيغة " دعما للأمة العربية فى تصحيح مسارها وتعديل مناهج الحكم فيها وإحداث التحول الديمقراطى من خلال المشاركة الشعبية فى حركــة الــسلطة ودخول منظمات المجتمع المدنى كقوىً أساسية فاعلة فى هــذا المنحــى وتعظــيم احترام حقوق الإنسان، وبخاصة الحق فى التنمية والرخاء والسلام، حتى لا يــأتى من الخارج من يفرض على هذه الأمة رؤيته ونظرياته فى إحداث التغيير داخلهــا بما يحقق مصالحه ومطامعه من خلال تمزيق أوصالها والتــربح عبــر عملائــه وأشياعه وأتباعه الذين يبيعون الأوطان زهاء ثمن بخس يحقق مــصالحهم الذاتيــة الضيقة، وهم بهذا يحسبون أنهم يحسنون صنعا وفى الواقع المريــر هــم يعــادون الوطن والشعب، وليس ببعيد عنا ما هو مطروح اليوم علينا مــن مبــادرة تــسمى الشرق الأوسط الكبير الذى ينبرى البعض علناً للــدفاع عنهــا ويطالــب بالأخــذ بإيجابياتها وتصحيح سلبياتها، وكذا طرح دول الاتحاد الأوروبى لتحقيق الإصــلاح فى المنطقة.

في ضوء هذا الإطار المطلوب للعلاقة بين السودان ومصر توصل الشعبان إلى أن الصيغة المناسبة لهذا الإطار هي صيغة التكامل الذي لم يضع في اعتبـاره خلال الزمان الراهن اندماج الدولتين، بل حرص على أن تظل كل منهما محتفظـة بشكلها الدستوري ونظامها السياسي كما هو وارد في دستور كل منهما. والحكمـة في ذلك ألا تتعجلا الوحدة السياسية لأنها تأتي في نهاية المطاف لا أن تبدأ بها، ولا أظن أحدا يجهل محاولات الوحدة العربية السياسية، التي سبقتها الشعارات ولحقـت بها الصراعات، وخلقت في نهاية المطاف فجوة عميقة بين أبناء الأمة الواحدة لـم يمكن معالجتها وتخطيها حتى الآن.

مراحل التكامل وإنشاء صندوق التكامل:

لقد مرت صيغة التكامل بين السودان ومصر بمرحلتين تـاريخيتين الأولـى مرحلة " منهاج العمل السياسي والتكامل الاقتـصادي " (٧٤ -١٩٨٢) والثانيـة مرحلة "ميثاق التكامل " التي بدأت في نهاية عام ١٩٨٢ تقنيناً، وعام ١٩٨٣ حركة وتخطيطاً وتنفيذاً إلى أن أدخلت قسرًا " البيات الشتوي " منـذ أبريـل ١٩٨٥ ثـم عادت إليها العافية تدريجيا في عام ٢٠٠٣، ومازالت تسير نحو غاياتها فـي عـام ٢٠٠٤.

وقد عمدت مرحلة " ميثاق التكامل " التي كانت وصلاً للمرحلة السابقة عليها إلى تلافي سلبيات تلك المرحلة رَغم ما عمرت به من إيجابيات مثل إرساء هياكـل بعض المشروعات في المجالات الإنتاجية والخدمية أو مجـال إعـداد الدراسـات والأبحاث والتوصيات التي أضحت قاعدة الانطلاق في زمان الميثاق.

ولما كان من أبرز سلبيات فترة المنهاج أن موارد التمويـل للمـشروعات الاقتصادية التكاملية كانت وقفاً على مساهمة حكومتي السودان ومصر، ممـا أدى إلى ضمور موارد التمويل، وبخاصة أنه لم تكن هناك إستراتيجية تنموية لاجتـذاب استثمارات خارجية تخدم مسألة العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

فقد رأى ميثاق التكامل ضرورة أن تنشأ بين الدولتين مؤسسة استثمارية قيادية ذات استقلال مالى وإدارى، تمنح من الصلاحيات والمرونة ما يعطيها القدرة على الاتصال والحركة والانطلاق لاستقطاب الأموال من دوائر التمويل محلية وعربية كانت أو أجنبية، وجلب الاستثمارات فى المشروعات المشتركة القائمة منذ زمان المنهاج أو خطط لها فى ذلك الأوان، وارتياد آفاق أكثر رحابة باستنباط مشروعات جديدة.

كل ذلك استهدف النأى بالتكامل الاقتصادى عن ذلك المنزلق الذى وجد البلدان نفسيهما فيه عند الارتكان إلى القدرات المحلية ومن ثم ضمور الموارد المطلوبة. ومن هنا أنشأ الميثاق صندوق التكامل برأسمال مشترك مناصفة بين الدولتين بهدف التعجيل بعملية التكامل بينهما وذلك عن طريق المعاونة فى وضع خطة تنمية للتكامل الاقتصادى تتواءم مع خطط التنمية فى البلدين، والمساهمة فى التعرف على فرص الاستثمار فى أشكال مشروعات اقتصادية محددة ضمن نطاق خطة التنمية للتكامل وتقديم المعونة والخبرة من أجل إعدادها وتمويلها وتنفيذها وطرحها فى أسواق التمويل المختلفة.

وقد وضعت معاهدة إنشاء صندوق التكامل على أساس أن يكون بمثابة بنك استثمار فى المشروعات التكاملية ذات الطابع الاقتصادى الناجحة ماليا، أو بنك تنمية يستهدف التعرف على فرص الاستثمار المتاحة وإجراء الدراسات اللازمة لها وطرحها على مؤسسات التمويل المحلية والعربية والأجنبية للمشاركة والإسهام فى تنفيذها.

المشروعات التى تولاها الصندوق:

أصدر المجلس الأعلى للتكامل برئاسة رئيسى السودان ومصر (وهو مجلس محافظى الصندوق) قرارات بأولويات المشروع التى تولاها الصندوق وتمثلت فى:

١ – دعم وتطوير الشركة السودانية المصرية للتكامل الزراعى (الدمازين)، ورفع المنطقة المزروعة إلى ٢٥٠ ألف فدان.

٢ – دعم وتطوير هيئة وادى النيل للملاحة النهرية.

٣ – إقامة شركة مشتركة لإنتاج وتصنيع الأسماك فى بحيرة النوبة.

٤ – استكمال وتحديث الدراسات فى مجالات قصب السكر والبن والشاى والتبغ وإنتاج اللحوم والأعلاف وإنتاج الدواجن بمنطقة جبل أولياء فى السودان.

وقد آلت للصندوق بناء على قرار المجلس ملكية الشركة السودانية المصرية للتكامل الزراعى المحدودة والشركة المصرية للتعدين المحدودة والشركة السودانية العربية للمياه الجوفية المحدودة والشركة السودانية المصرية لأعمال الرى والإنشاءات المحدودة وهيئة وادى النيل للملاحة النهرية.

إضافة لذلك اقتراح الصندوق عددًا من المشروعات والدراسات تمثلت فى مشروع إعداد وتجهيز لحوم الجمال ومنتجاتها ومشروع شركة تنكو الزراعية بالولاية الشمالية فى السودان ومشروع شركة جسترا للنقل النهرى فى السودان ومشروع إنتاج الأدوية.

فى الوقت ذاته قام الصندوق بإجراء دراسة جدوى اقتصادية لزراعة القمح فى السودان، حيث قرر الرئيس السودانى السابق "جعفر محمد نميرى" تخصيص ٣٠ مليون فدان لهذه الزراعة.

تفعيل الصندوق:

بدأت فى مطلع هذا العام مداولات بين البلدين لتفعيل الصندوق، وقد رأى القائمون على هذا الأمر تحجيم نشاطاته، بحيث يصبح بنكًا للتنمية فقط يتعرف على المشروعات التكاملية ويجرى دراسات الجدوى الاقتصادية لها ويعمل على ترويجها لدى بيوتات الاستثمار المحلية والعربية والدولية لجذب التمويل الضرورى للانتقال بفكرة بنك المشروعات إلى أرض الواقع العملى، كما رؤى التركيز على وظيفة أساسية من وظائف الصندوق والتى كان يتولاها منذ وقت بكير لنشاطه، وهى تشجيع القطاع الخاص فى البلدين للمساهمة فى المشروعات التكاملية الناجحة ماليا.

كلمات .. قبل الاستطراد والتفصيل:

آذن لنفسى أن أتوقف هنا قليلا قبل الحديث المفصل عن أهم مشروعات التكامل بين السودان ومصر، وهو إنشاء صندوق التكامل لألقى الضوء على تجربة هذا التكامل بين شطرى وادى النيل.

لقد تعرضت تلك التجربة منذ أبريل ١٩٨٥ لكثير من اللغط، وكانت محل جدل طويل بين الاتجاهات الفكرية المختلفة فى السودان ومصر بدءًا من أقصى اليمين إلى منتهى اليسار، وتكاتف الكثيرون فكالوا لها التهم، وبعد الأعم عن تقييمها تقييمًا علميا صحيحًا، وأقل القليل نحا إلى الموضوعية والعقلانية فى حواراته حول تلك التجربة. ومرجع ذلك كله فى تقديرى، ومن واقع المتابعة، جاء نتيجة إما فهم خاطئ لصيغة (التكامل) وكيف رأى نور الميلاد على أرض وادى النيل، أو سوء نية مبيتة تستهدف ضرب العلاقات السودانية المصرية فى مقتل لصالح أطراف أخرى، أو لغياب المعلومات الصحيحة والاعتقاد فى "أوهام" وتصور أنها الحق ومن الصحيح الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه. وأخيرًا عندما رؤى من قبل الحكم فى الديمقراطية الثالثة فى السودان إلغاء التكامل بين السودان ومصر ورفض القيادة السياسية العليا فى مصر هذا الطلب بشكل قاطع وحاسم؛ فإن الذى أتى من طلب من قيادة السودان هو تطبيق عملى للأزمة السياسية فى السودان

والتى تتلخص فى أن مسببيها يرون أن أى عمل سابق على وصولهم للسلطة عمل باطل لا يجوز التمسك بأهدافه أو السير به إلى منتهى أغراضه؛ لأنهم لم يكونوا صانعيه أو لم يشاركوا فى توليده أو لم يضعوا بصمتهم الشريفة على فكرته. فكيف يتسنى لهم أن يتركوه يتنفس رحيق الحياه!! هذا من المستحيلات المطلقة.

غاية الأمر أن المحصلة النهائية للجدل حول التكامل أثبتت غياب الحقيقة عنه، وافتقاد النقد للصدق، وابتعاد الحديث بشأنه عن الموضوعية، وقبل كل هذا وذاك تأكد أن المصلحة الوطنية على امتداد وادى النيل لم تكن القضية المحورية وأن آثار التجربة التكاملية ونتاجها قد تعمد طمسها ودفنها تحت رماد الغرض المريض.

وللأمانة التاريخية يمكن تلخيص الأقوال التى تناولت موضوع "التكامل بين السودان ومصر" فى النقاط العجلى التالية:

قال البعض:

- إن التكامل احتواء مصرى للسودان.
- إنها تجربة فوقية، "علوية" لم يواكبها تحرك شعبى.

وصرح أحد هذا البعض:

- "الواقع إنه كان هناك إحساس عام لدى (البلدين) بأن (خطوة) التكامل مشروع شخصى بين الرجلين السادات والنميرى".

ورد عليه صراخ من أحد آخر:

- "إن التكامل كان من الأساس مرفوضًا من الشعب السودانى".
- وبعض ثانٍ قال على استحياء حينًا، وخشية النقد وتحاشيًا (للتفريع) حينًا آخر:
- "إن التكامل كتجربة لم يثر الحساسيات..".

وعجبًا دلل على ذلك بأنه:

- "فى منطقة الوحدة الأفريقية (وليس عند أصحاب التكامل) لقى ترحيبًا على العكس من تكتلات أخرى سواء فى شرق أو غرب أفريقيا، لأنه كان هناك إحساس بأن التكتلات الأخرى كانت تحت تأثيرات خارجية..".

وفريق ثالث وجه اتهامًا صريحًا آخر بأن:

- "التكامل ركزعلى الأجهزة وبناء الهياكل التنظيمية والمؤسسات التفاخرية.. ووجه انفاقًا متضخمًا نحو العمالة والمظهرية..".

إلا أن البعض من الذين لهم وعى جيد بصيغة التكامل بين شطرى وادى النيل أكد أنها:

- "صيغة ترضى جميع الاتجاهات السياسية الموجودة على الساحة".

والواضح من التحليل المنطقى لهذه الأقوال، ومن متابعة النقاش الذى أفرزته، أن الأغلب الأعم من الذين تحدثوا عن "التكامل" سواء من كان منهم فى شمال الوادى أو فى جنوبه كرس همه لتعرية السلبيات وإبراز ما أسماه "بأخطاء فى الشق السياسى"، ولكنه نسى أو تناسى من التكامل شقه الاقتصادى وإيجابياته.. وهذا ما يقف صندوق التكامل وإنجازاته، رغم عمره الزمنى القصير، شاهدًا ودليلاً عليها. وهذا ما ننتقل إليه تفصيلاً فى الجزء التالى.

أولا: التكامل الاقتصادى ونشأة صندوق التكامل:

فاتحة:

إن التكامل فكرًا وتخطيطًا كما أُشير سلفًا أمل يراود السودان ومصر دائمًا وقد وضع موضع التنفيذ الفعلى فى منتصف السبعينيات من القرن الماضى. إلا أن حصيلة ما تحقق منه لم تتفق والأمل المعقود عليه. وقد أدت الدراسات والتحليلات لهذه الحصيلة كما ذُكر من قبل إلى الانتقال فى مطلع الثمانينيات إلى صيغة جديدة تعمق وتطور الروابط بين شعبى وادى النيل فى كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية، فكان ميثاق التكامل الذى وقِّع فى أكتوبر عام ١٩٨٢ من واقع تجربة منهاج العمل السياسى. والتكامل الاقتصادى الذى كان قد وقِّع عليه فى فبراير ١٩٧٤. وجاء الميثاق محاولة علمية جادة لمعالجة السلبيات التى أفرزتها تجربة السنوات الثمانية السابقة عليه والتى كان العمل فيها يسير تحت مظلة المنهاج وتعزيز الإنجازات الكثيرة التى تحققت فى زمانه فى العديد من الميادين.

ولعل أهم خطوات ميثاق التكامل كما ذكرنا هو إنشاء صندوق التكامل (السودان – مصر) برأس مال مشترك ٥٤٠ مليون دولار مناصفة بينهما، بهدف الإسهام فى التعجيل بعملية التكامل بين البلدين، ويحقق هذا أساسًا عن طريق المعاونة فى وضع خطة تنمية للتكامل الاقتصادى تتواءم مع خطط التنمية فى البلدين، والمساهمة فى التعرف على فرص الاستثمار فى شكل مشروعات اقتصادية محددة ضمن نطاق خطة التنمية للتكامل، وتقديم المعونة والخبرة الفنية من أجل إعدادها وتمويلها وتنفيذها بما فى ذلك إجراء دراسات الجدوى ودراسة أولويات تنفيذ المشروعات المعتمدة ووضعها فى الصيغة الفنية المناسبة، بحيث تكون صالحة للطرح فى أسواق التمويل المختلفة. ذلك بالإضافة إلى استخدام رأس ماله أو الأموال التى يدبرها عن طريق الأسواق المالية أو أى موارد أخرى للإسهام فى المشروعات التى يقرها مجلس المحافظين للصندوق برئاسة رئيسى دولتى التكامل.

وأيضًا تشجيع الاستثمار فى المشروعات والأعمال ذات الطابع الاقتصادى والأعمال التى تسهم فى عملية التكامل بين البلدين، بما فى ذلك المساهمة مع رأس المال الخاص فى مشروعات التكامل.

وإذا كانت معاهدة إنشاء صندوق التكامل (النظام الأساسى) قد وضعت على أساس أن يكون بمثابة بنك استثمار فى المشروعات التكاملية ذات الطابع الاقتصادى الناجحة ماليا، أو بنك تنمية يستهدف التعرف على فرص الاستثمار المتاحة وإجراء الدراسات اللازمة لها وطرحها على مؤسسات التمويل المحلية والعربية والأجنبية للمشاركة والإسهام فى تنفيذها، فقد كانت هناك قناعة بأن من الضرورى أن يكون لدى الصندوق قنوات اتصال جيدة بالمستويات التخطيطية والتنفيذية فى السودان ومصر من ناحية ومؤسسات التمويل وأجهزته من ناحية أخرى.

وصندوق التكامل – وفقًا لمفهوم الميثاق وما جاء بنظامه الأساسى وما صدر فى شأنه من قرارات، مؤسسة مالية فى المقام الأول هدفها تمويل (المشروعات التكاملية) ذات الطابع الاقتصادى، بما يعنى تأكيد أن الصفة التكاملية للمشروعات تسبق الصفة التنموية.

وكان المطلوب من الصندوق فى ممارسة مسئولياته من خلال الصلاحيات التى حددها الميثاق ونظامه الأساسى، أن يتم ذلك وفقًا للمبادئ التى وردت فى الميثاق، وهى التدرج والواقعية والعدالة. وهذه المبادئ مرتبطة بمبدأ رابع مفترض ضمنًا هو مبدأ الاستمرارية، ذلك أن التكامل الاقتصادى ما هو إلا عملية مستمرة ومتطورة تستهدف تحقيق الرخاء للبلدين ومواطنيهما.

لماذا نشأ صندوق التكامل؟

كان للمعوقات التى صادفت الجهود التى بذلت خلال فترة منهاج العمل السياسى والتكامل الاقتصادى بين السودان ومصر – كالعجز فى تمويل المشروعات وقصور الجهد فى اجتذاب رءوس الأموال لها من الدول الشقيقة

والصديقة ومؤسسات التمويل الإقليمية والدولية وعدم وضوح دور القطاع الخاص فى إنشاء وتمويل المشروعات – أثرها فى طرح صيغة جديدة ومتقدمة لإدارة وتنفيذ عملية التكامل. ومن هنا فقد حدد ميثاق التكامل أجهزة رئيسية ثلاثة تقوم على شئون التكامل من أهمها صندوق التكامل. وقد تناول الميثاق فى مواده معالم شخصيته الاعتبارية، ونطاق عمله واختصاصاته.

والنص على إنشاء صندوق للتكامل إنما عنى خلق جهاز متخصص له وظيفة أساسية – كما سلفت الإشارة – هى الإسهام فى التعجيل بعملية التكامل الاقتصادى بين السودان ومصر. وإنشاء هذا الجهاز ومنحه الشخصية الاعتبارية وإعطاؤه صلاحيات محددة وإلقاء مسئوليات عليه، إنما هو تعبير عن مضمون متطور لمنهج عملى أتى على خلاف ما كان موجودًا فى فترة العمل بالمنهاج. وهو تأكيد على جدية الجهود التى رمت إلى تحقيق الوحدة الاقتصادية، وضمان استمرار عملية التكامل وعدم تعرضها لهزات عنيفة كما حدث عند تغير النظم السياسية فى السودان واندفاع الأجهزة البيروقراطية فى مصر مدعومة بقوى الأمن للاستيلاء على الصندوق وأمواله السائلة العقارية ناقضة بذلك معاهدة إنشائه.

لماذا كانت التسمية صندوق؟

لقد قصد الميثاق من تسمية الجهاز المالى المتخصص "بصندوق" قيامه بتمويل مشروعات ذات صفة محددة أقرتها سلطات معينة، واتباع أسلوب متعارف عليه فى استخدام أمواله. فالتركيبات التمويلية للصندوق تتكون من رأس ماله، إلى جانب مصادر تمويلية أخرى، وهناك ضوابط تحكم حركة رأس المال أساسها دورانه دون المساس به، كما إن استخدام مصادر التمويل الأخرى يستوجب حصول الصندوق على عوائد من المشروعات التى يتولاها أى أن تكون ناجحة ماليا. وبقدر نجاح هذه المشروعات يتحقق نجاح الصندوق فى تأكيد دوره باعتباره بنك استثمار، وتتأكد قدرته على التعامل مع مصادر التمويل الأخرى.

بدء العمل بالصندوق:

بدء العمل في مقر الصندوق الذى استؤجر فى القاهرة فى شهر مارس ١٩٨٤، وأنشئ فرع للصندوق بالخرطوم وباشر مهامه فى أبريل ١٩٨٤. واستقرت مبادئ إدارة الصندوق على أن يكون على رأس فرع الصندوق فى الخرطوم نائب للأمين التنفيذى مصرى الجنسية وعلى أن يكون ممثل السودان نائبًا للأمين التنفيذى فى المقر الرئيسى للصندوق فى القاهرة، ولكليهما الصلاحيات والاختصاصات.

سياسة عمل الصندوق:

وضع الصندوق باكورة إنشائه ورقة تشمل القواعد التى تحكم سياسة عمله وتناولت الموضوعات الداخلة فى اختصاصاته والأسس والقواعد التى يرتكز عليها الصندوق فى قراراته.

وضحت الورقة سياسة الصندوق تجاه المشروعات التى يتولاها (وهى المشروعات التكاملية ذات الطابع الاقتصادى الناجحة ماليا)، وكذلك تجاه المشروعات التكاملية الأخرى التى يتعرف عليها ضمن صلاحياته فى البحث عن فرص الاستثمار. ثم تناولت طبيعة العلاقة بين الصندوق والقطاع الخاص بحسبان أهمية دور هذا القطاع فى دعم مشروعات التكامل. كما حددت الورقة سياسة الصندوق فى إنشاء الشركات والمصارف والتى رؤى أن تعتمد على إشراك مصادر تمويلية أخرى فى تأسيس هذه الشركات.

وأبرزت الورقة مبدأ إلزام الصندوق – باعتباره بنك استثمار – عند قيامه بالعمليات المصرفية والمالية باتباع القواعد المصرفية المتعارف عليها دوليا، واستخدام أمواله بأسلوب يضمن تخفيض المخاطر التى تتعرض لها أمواله.

كما تناولت ورقة السياسات قواعد العمل عند منح القروض والتسهيلات الائتمانية، وإصدار الصكوك والسندات ومنح الضمانات ومعدل أسعار الأعباء والعائدات المدينة والدائنة.

المشروعات التى تولاها الصندوق:

مدخل:

نص ميثاق التكامل فى الباب الأول منه علـى أن التكامـل فـى المجـال الاقتصادى والمالى هدفه إقامة وحدة اقتصادية كاملة تضمن التقدم والرخاء للسودان ومصر ولمواطنيهما وتقوم على إستراتيجية يتم تنفيذها تدريجيا وتكفل بوجه خاص - إلى جانب العناصر الأخرى - وضع تطبيق سياسة مشتركة فى مجال الزراعة، والصناعة، والثورة المعدنية، والنقل والمواصلات.

وتحت مظلة هذا الهدف فقد تضمنت أغراض صندوق التكامل - كما ذكـر سابقًا - الإسهام فى التعجيل بعملية التكامل عن طريق تمويل المـشروعات التـى يقرها المجلس الأعلى للتكامل (وهو فى الوقت ذاته مجلس المحـافظين للـصندوق ويرأسه رئيسا السودان ومصر) ويوافق عليهـا برلمـان وادى النيـل (المؤسـسة التشريعية للتكامل وتضم أعضاء من برلمانى السودان ومصر)، والتعـرف علـى فرص الاستثمار فى شكل مشروعات اقتصادية، وتقديم المعونة الفنية مـن أجـل إعدادها وتمويلها، ووضعها فى الصيغة الفنية المناسبة بحيث تكون صالحة للطرح فى أسواق التمويل المختلفة، والمساهمة مع رأس المال الخاص فـى مـشروعات التكامل، وإنشاء الشركات المصرفية والمالية والـصناعية والزراعيـة والتجاريـة وغيرها.

ومن الأسس الجوهرية التى نادى بها الميثاق وضع وتنفيذ خطـة مـشتركة تتكامل مع خطة التنمية فى السودان ومصر. وهذا مطلب أكد على أن المشروعات التكاملية يتم اختيارها من خلال منظور شامل يجمع بين المصالح القومية ومصالح مواطن الوادى. وفيها تعتمد محاور للتنمية على الثروات الطبيعية والبشرية لوادى النيل إلى جانب ما يراه الأفراد محققًا لخيرهم. وبذلك تتجاوز عملية التكامل نطـاق القرار السياسى إلى المشاركة الشعبية المبنية على الاقتناع واليقين.

وهذا ما كان سيضمن لعملية التكامل استمراريتها وأن تكون صامدة في مواجهة أى قوى تحاول عرقلتها.

وكان الهدف من وجوب الإعداد لخطة تكاملية أن تكون أداة للتنسيق بين خطط البلدين بشكل يؤدى إلى الارتقاء بجهود التنمية القطرية مع الأخذ في الاعتبار – كل ما أمكن – المصالح القومية للبلدين إلى جانب مصالح المواطنين والعمل على التوفيق بينهما عند اتخاذ أى قرار يتعلق بتحديد خطوات الوحدة الاقتصادية، لأنه لا يوجد بالضرورة – وفى جميع الأحوال – تطابق للمصالح القومية مع المصالح الفردية.

المشروعات التى أسندت لصندوق التكامل:

فى ضوء كل ما أُورد فى المدخل السابق من أهداف وأسس للتكامل الاقتصادى بين السودان ومصر صدرت قرارات المجلس الأعلى للتكامل بأولويات المشروعات التى تولاها الصندوق.

وقد بدأ الصندوق فى الاضطلاع بمهامه بالنسبة للمشروعات ذات الطابع الاقتصادى. وكان من الضرورى أن تكون باكورة عمله إجراء دراسات جدوى فنية واقتصادية ومالية لهذه المشروعات، باعتبار أن هذه الدراسات بما تحويه من بيانات تفصيلية وتحليلات مبنية على تجارب عملية تعطى رؤية واضحة، وتساعد بدرجة كبيرة على ترشيد القرارات التمويلية لهذه المشروعات.

والمشروعات التى تولاها الصندوق وفقًا لما تقدم هى التى وردت فى القرار رقم (٢٢) الصادر من المجلس الأعلى للتكامل فى ٢٣ فبراير ١٩٨٣ وهى:

١- دعم وتطوير الشركة السودانية المصرية للتكامل الزراعى (الدمازين)، ورفع المنطقة المزروعة إلى ٢٥٠ألف فدان.

٢- دعم وتطوير هيئة وادى النيل للملاحة النهرية.

٣- إقامة شركة مشتركة لإنتاج وتصنيع الأسماك فى بحيرة النوبة وتشجيع قيام التعاونيات فى مجال إنتاج وتصنيع الأسماك فى المنطقة.

٤-استكمال وتحديث الدراسات فى مجالات:

- قصب السكر.
- البن والشاى والتبغ.
- إنتاج اللحوم والأعلاف.
- إنتاج الدواجن فى منطقة جبل أولياء.

الشركات التى آلت ملكيتها للصندوق:

فى الوقت ذاته صدر قرار المجلس الأعلى للتكامل رقم٤٧ فى سبتمبر ١٩٨٣ فى شأن تحديد العلاقة بين صندوق التكامل وشركات التكامل القائمة. نص القرار فى مادته الأولى على أيلولة ملكية هيئات وشركات التكامل إلى صندوق التكامل، ويكون الصندوق بمثابة شركة قابضة تمتلك هذه الشركات بوضعها الراهن. وطالب القرار بإجراء دراسة شاملة لتقييم هذه الشركات بغرض تحديد صافى أموالها، والتوصية بشأن كل منها. وهى: -

- الشركة السودانية المصرية للتكامل الزراعى المحدودة.
- الشركة السودانية المصرية للتعدين المحدودة.
- الشركة السودانية العربية للمياه الجوفية المحدودة.
- هيئة وادى النيل للملاحة النهرية.
- الشركة السودانية المصرية لأعمال الرى والإنشاءات المحدودة.

وتنفيذاً لهذا القرار كلف الصندوق بيوت خبرة متخصصة لإعداد دراسات تتناول صافى أصول وخصوم هذه الشركات واستخلاص المؤشرات المالية والاقتصادية لنتائج أعمالها والتعرف على النظم الإدارية والمالية التى تتبعها.

مقترحات من الصندوق:

إضافة لذلك اقترح الصندوق عددًا من المشروعات والدراسات تمثلت فى:

أ- مشروع إعداد تجهيز لحوم الجمال ومنتجاتها.

ب- مشروع شركة تنكو الزراعية بالولاية الشمالية للسودان.

ج- مشروع شركة جسترا للنقل النهرى فى السودان.

د- مشروع إنتاج الأدوية.

وبعد..

ينتقل هذا البحث فى الجزء التالى إلى النشاطات التى تولاها صندوق التكامل بعد صدور قرارات المجلس الأعلى للتكامل (مجلس محافظى الصندوق) إلى حين تجميده فى يوليو ١٩٨٥.

ثانيًا: نشاطات الصندوق :

يستعرض هذا الجزء من البحث أهم التطورات التى حدثت بالنسبة للمشروعات التى تولاها الصندوق خلال فترة نشاطه الممتدة من عام ١٩٨٣ إلى عام ١٩٨٥، وكذلك أوجه النشاط الأخرى للصندوق خلال الفترة ذاتها.

أولاً: الشركات التى آلت إلى الصندوق:

(١) الشركة السودانية المصرية للتكامل الزراعى:

عقب صدور قرار المجلس الأعلى للتكامل رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٣ بدعم وتطوير الشركة كلف الصندوق بيت خبرة استشارى دراسة أوضاع الشركة فى حينه وفرص تطويرها وتوسيع نشاطها مستقبلاً، وتقدير احتياجات هذا التوسع فى الأجلين القصير والطويل. وقد أتم بيت الخبرة الدراسة وقدم تقريره النهائى فى يوليه ١٩٨٤، وقد أبرز فيه:

(أ) ضعف مركز الشركة لعديد من الأسباب.. بعضها يخرج عن إرادة الشركة (كاختلاف معدل هطول الأمطار واختلاف معدل تركزها خلال شهور السنة، وكذلك تعدى قطعان الماشية الخاصة بالعرب الرحل على المحصولات الزراعية خلال تنقلاتها الموسمية). وبعضها قد يمكن التغلب عليه بتوافر الاعتمادات المالية من جهة وكفاءة التنظيم والإدارة من جهة ثانية، ومثال ذلك ضعف البنية الأساسية الداخلية والخارجية، ونقص السيولة والأصول الاستثمارية الكافية وضعف الرقابة المالية ونظام حساب التكاليف.

وعدم توافر العمالة الفنية والقيادية المدربة وعدم وضوح الهيكل الوظيفى بالشركة....... الخ.

(ب) ضرورة التركيز على المساحات المستزرعة فى ذلك الحين، والتروى فى عملية التوسع الأفقى باستزراع أرض جديدة لحين الانتهاء من إعادة تنظيم الشركة.

وعليه فقد أوصى التقرير النهائى لبيت الخبرة بالتحرك على مرحلتين:

الأولى: مرحلة تدعيم وتركيز لمدة ثلاث سنوات تصحح فيها أحوال الشركة ماليا وفنيا وإداريا، وينشأ خلالها مشروع استكشافى تجرى فيه التجارب لإدخال محاصيل جديدة كالذرة الهجين وفول الصويا وعباد الشمس، ولاختيار أفضل ترتيب لدورات المحاصيل الزراعية وأنسب الآلات لفلاحتها.

الثانية: مرحلة تنمية وتطوير للشركة تبدأ بعد انتهاء وتقييم مرحلة التدعيم ووصول الإنتاج إلى حجم يسمح ببدء عمليات التطوير من تصنيع وخلافه. وقد أوردت الدراسة التى أجراها بيت الخبرة ثلاثة بدائل لنمط استغلال المشروع فى هذه المرحلة يتوقف اختيار أحدها على نتائج تقييم المرحلة الأولى من جهة الإمكانيات التى سيمكن إتاحتها لتوفير احتياجات كل بديل (والتى تراوحت تكلفتها الاستثمارية بين ١٢ و ٩٤ مليون جنيه سودانى) من جهة أخرى. ويلاحظ فى هذا الشأن أن لاستراتيجية المشروع وأهميته فى توفير الأمن الغذائى لدولتى التكامل يرى البعض ضرورة تحمل دولتى التكامل كافة الاحتياجات التمويلية اللازمة

لتطوير وتنمية المشروع – دون إشراك للغير – مما سيكون له أثره بلا شك في تحديد البديل الذى ينفذ، وإن كانت دعوة الغير للمشاركة فى تنمية وتطوير الشركة لن تجدى على أى حال – فى ضوء صعوبات الماضى – إلا بعد أن يتم دعم الشركة وتصحيح أوضاعها وأن يثبت التقييم جدوى ونجاح المرحلة الأولى.

وتنفيذا لما أوصى به مجلس إدارة الصندوق من القيام بتمويل مرحلة التدعيم، تم توفير الاحتياجات التمويلية للشركة للسنة الزراعية ١٩٨٥/٨٤ (السنة الأولى من مرحلة التدعيم) على دفعتين نصف سنويتين بلغ إجماليهما ٣,٢٨٣ مليون جنيه سودانى، و ٢,٧٨٢ مليون دولار أمريكى [١].

وبمقارنة النتائج التى كانت متوقعة لموسم ١٩٨٥/٨٤[٢] بتلك المحققة فى موسم ١٩٨٤/٨٣ (جدول رقم "١" المرفق) تتضح زيادة إجمالى المساحة المزروعة وزيادة متوسط إنتاجية محصولى الذرة والسمسم زيادة ملحوظة، ولا شك أن الدعم المالى الذى أتاحه الصندوق للشركة كان له دور إيجابى فى تحقيق تلك النتيجة بتمكينه الشركة من مواجهة بعض مشاكلها شبه المزمنة والتى ساهمت فى الخفض غير العادى فى إنتاجية محاصيل ١٩٨٤/٨٣ . وقد بلغ تفاؤل إدارة الشركة بنتائج موسم ١٩٨٥/٨٤ حدا جعلها تطمع فى اختصار مرحلة التدعيم والتركيز المقترحة بواسطة بيت الخبرة الاستشارى إلى سنتين فقط على أن تتولى زراعة ١١٠ ألف فدان فى الموسم الزراعى التالى ١٩٨٦/٨٥، إلا إن الصندوق رأى التروى فى هذا الأمر واتفق مع إدارة الشركة على الوصول بالمساحة المزروعة فى موسم ١٩٨٦/٨٥ إلى نحو ٩٠ ألف فدان فقط، وذلك للأسباب الآتية:

---

(١) هذا فضلا عن الإيرادات التى تحققها الشركة خلال الفترة.

(٢) لم يرد تقرير إدارة الشركة عن النتائج النهائية المتحققة فى ذلك الموسم.

١- انخفاض متوسط إنتاجيه محصول القطن بنحو ½ قنطار/ فدان والنقص - وإن كان محدوداً، وقد يكون هناك ما يبرره - إلا إنه يستوجب البحث والدراسة، ويدعو إلى التروى فى التوسع.

٢- استمرار تدنى إنتاجية محصول فول الصويا، مما قد يثير المخاوف حول احتمالات نجاح إدخال هذا المحصول الزيتى غير التقليدى فى الدورة الزراعية، وهو أمر قد تمتد آثاره إلى مرحلة التنمية، وإن كانت الشركة ترجع انخفاض الإنتاجية إلى توقف نمو المحصول بسبب الجفاف ونقص المياه.

٣- انخفاض متوسط إنتاجية محصول الذرة البلدية والهجين كثيراً عما كان مخططاً ومتوقعًا (رغم زيادته عما تحقق فعلا فى موسم ١٩٨٤/٨٣، وعن المحقق فى المشروعات المماثلة بالمنطقة)، فبينما كان مستهدفاً إنتاج نحو ٢٢٢٥٠٠جوال بمتوسط نحو ٤,٧٦ جوال/ فدان عند التخطيط والإعداد للموسم الزراعى ١٩٨٥/٨٤، وتحققت إنتاجية بلغت نحو ٤,٢٢ جوال/ فدان فى مساحة ١٨٢١٢ فدان (٢٩ ٠/٠ من المساحة المزروعة) حصدت حتى ١٩٨٥/١٢/٣١. فإن تقديرات الشركة لأجمالى إنتاج محصول الذرة المتوقع أخذت تتناقص بمرور الوقت وامتداد أثر الجفاف إلى المنطقة حتى بلغت الآن نحو ١٢٠,٠٠٠ جوال بمتوسط نحو ٢,٧٧جوال/ فدان. وهذا الفارق الكبير بين المستهدف والمحقق - بغض النظر عن إمكان إرجاعه جزئيا إلى عوامل خارج نطاق سيطرة الشركة - أشار إلى الحاجة الماسة إلى تطوير إمكانيات الشركة الفنية الإدارية والتنظيمية وعدم الاقتصار على التدعيم المالى لها، وهى الجوانب التى حاول الصندوق معالجة بعض نقاط الضعف فيها عن طريق التعديلات التى اقترحها على النظام الأساسى للشركة، والتى وضعت تحت الجهات المختصة فى كل من دولتى التكامل.

وفى ضوء تقديرات الإنتاج المتحسنة نسبيا (والمشار إليها سلفًا)، والأسعار التى تم التعاقد عليها فعلاً بالنسبة لما تم بيعه من مختلف المحاصيل، وتلك التى كان منتظر التعاقد عليها بالنسبة للباقى (جدول رقم "٢" المرفق) توقعت الشركة أن تحقق إيرادًا وفائضًا نهائيا يتجاوز بكثير ما سبق تحقيقه من أى من الموسمين الماضيين، كما توضح البيانات التالية:

	١٩٨٣/٨٢	١٩٨٤/٨٣	١٩٨٥/٨٤(*)
		وآلاف الجنيهات السودانية	
جملة الإيرادات	٤٢٦٧	٥١١٤	١٢٢٥٢
الفائض النهائى	٢٩٤	١٢٦	٢٧٩٥

إلا أن الرقم المبين للفائض النهائى لموسم ١٩٨٥/٨٤ كان مغاليًا فيه بالنظر إلى أن كمية وأسعار المحاصيل كانت مقدرة بصفة مبدئية، كما كان يلزم أن تخفض بقيمة التزامات الشركة قبل الصندوق والمترتبة على اتفاقية القرض الذى منحه الصندوق لها بتمويل احتياجاتها حتى ١٩٨٤/٣/٣١ والمادة (٢٥) من الميثاق الأساسى للصندوق، والتى بمقتضاها تلتزم الشركة بسداد القرض وعمولة بواقع ١٪ وفائدة لم تحدد قيمتها.

وتوقعت الشركة أن تمكنها إنجازات موسم ١٩٨٥/٨٤ من مقابلة كافة احتياجات موسم ١٩٨٦/٨٥ من العملة المحلية وجزء من احتياجات العملة الأجنبية، وعلى أساس زراعة ٩٠ ألف فدان فى الموسم المذكور، وقدرت الشركة احتياجاتها التمويلية بالتالى:

	ألف جنيه سوداني	ألف دولار أمريكي
الإنفاق الاستثمارى	١٢٤٣	١٧٩٦
المصروفات الجارية	٨١٠١	١٤٨٧
	٩٣٤٤	٣٢٨٣

وطالبت الشركة الصندوق بتوفير كامل احتياجاتها من العملة الأجنبية المطلوبة حتى أبريل ١٩٨٥ والمقدرة بنحو ٢,٩٣٠ ألف دولار (بخلاف المستحق والمؤجل سداده من العملة الأجنبية من قرض موسم ١٩٨٥/٨٤) والبالغ قدره نحو ٧٨٣٥٦١ دولار أمريكى). على أن تتولى هى توفير المطلوب منها بعد ذلك من

(*) تقديرات مبدئية أعدت فى شهر يناير ١٩٨٥، والنتائج النهائية كان يجب أن تظهر بعد إعداد الحسابات الختامية فى ٣١ مارس ١٩٨٥.

مايو ١٩٨٥ وحتى مارس ١٩٨٦ وسداد نحو ٨٣٧ ألف دولار مما كان سيوفره الصندوق لها فى شهرى مايو ويوليو ١٩٨٥ وذلك من الـ ٥٠٪ من قيمة حصيلة ما كانت تتفاوض الشركة على تصديره من القطن إلى مصر بالعملات الحرة، والمسموح لها باحتجازها وفق قواعد التعامل فى النقد الأجنبى المطبقة فى ذلك الحين، والتى كان يمكن أن تتضاعف لو أمكن إقناع السلطات السودانية المسئولة بالسماح للشركة بالاحتفاظ بكامل حصيلة صادراتها من النقد الأجنبى.

ونظرًا للصعوبات التى لاقتها إدارة الشركة فى التفاوض مع هيئة القطن المصرية لتصدير إنتاجها من القطن إليها، وما لاقته عند عرض إنتاجها من فول الصويا للتصدير والاستيراد. تطلب الأمر إعادة النظر فى الإجراءات التنظيمية الواجبة الاتباع حتى يمكن للشركة وغيرها من شركات التكامل من القيام بدورها المستهدف فى عملية التكامل والمساهمة فى توفير الأمن الغذائى لكل من دولتى التكامل.

(٢) هيئة وادى النيل للملاحة النهرية:

أعد الصندوق مشروع نظام أساسى جديد يهدف إلى تحويل الهيئة إلى شركة مساهمة ذات حرية أكبر فى الحركة وملتزمة بالمعايير الاقتصادية فى نشاطها ويوفر لها مزايا وتيسيرات جديدة، بالإضافة لما كان متوفرًا للهيئة من قبل، وقد وافقت السلطات المختصة فى كل من دولتى التكامل على تحويل الهيئة إلى شركة. كما قام الصندوق بتكليف أحد بيوت الخبرة المتخصصة إجراء دراسة جدوى لنشاط الهيئة القائم والمستقبلى شاملا الجوانب المالية والفنية والتسويقية والتنظيمية والإدارية، والتقدم بمقترحات لتطوير الهيئة وتمكينها من تحقيق الأغراض التى أنشئت من أجلها بأفضل صورة ممكنة فنيا واقتصاديا.

وفى الوقت ذاته قامت الهيئة بشراء باخرتى ركاب خلال عام ١٩٨٤ ضاعفت من طاقة نقل الركاب بين أسوان ووادى حلفا حيث وصلت إلى نحو ٢٥٠ ألف راكب فى السنة، كما بدأت الشركة دراسة إنشاء حوض عائم وورش للعمرات، وإقامة أرصفة جديدة، وإعادة تجديد المجرى الملاحى فى النيل...إلخ.

(٣) الشركة السودانية العربية للمياه الجوفية المحدودة:

فى ضوء ما أبرزه تقرير مراقب الصندوق – الذى كلف بدراسة الشركة بعد أيلولتها للصندوق بمقتضى قرار المجلس الأعلى للتكامل رقم (٤٧) لسنة ١٩٨٣ – من انتهاء العمر الافتراضى لوحدات الحفر ووسائل النقل بالشركة وتعطل غالبيتها فعلا، فقد كلف الصندوق أحد بيوت الخبرة إجراء دراسة لنشاط الشركة القائم فى حينه والمستقبلى وتقديم تقديرات لاحتياجات الشركة الاستثمارية اللازمة لمواجهة حجم الأعمال المتوقع وتوصياته للوصول بالشركة إلى أفضل وضع ممكن فنيا واقتصاديا. وقد قدم الاستشارى تقريره المبدئى فى منتصف يناير ١٩٨٥، وقام الصندوق بدراسته، وفى ضوء الملاحظات التى أبداها بدأ الاستشارى إعداد تقريره بشأن الشركة، وقد عرض أمر دعم الشركة على مجلس الإدارة بتاريخ ١٩٨٤/١٠/٢٤، وقرر المجلس أن يعرض الموضوع بعد استكمال العناصر المختلفة للدراسة.

(٤) الشركة السودانية المصرية للتعدين المحدودة:

أعد الصندوق لإجراء دراسة جدوى اقتصادية وفنية للشركة، كما قام بدراسة ما تقدمت به الشركة من طلبات للمعاونة فى تمويل عدد من المشروعات التى تتولاها والتى تتفاوت مراحل الإنجاز لها من الإعداد للدراسة الأولية السابقة على دراسة الجدوى إلى التشغيل والإنتاج الفعلى، وقام الاتصال بالشركة وطلب البيانات اللازمة بشأنها.

(٥) الشركة السودانية المصرية لمشروعات الرى والإنشاءات:

تمكنت الشركة من تحقيق ربح فى عام ١٩٨٣/٨٢ بلغ نحو ٤٠ألف جنيه سودانى، وذلك بعد تحقيق خسائر فى الأعوام الثلاث ٨٠/٧٩ – ٨٢/٨١ بلغت جملتها نحو ١٨٢ ألف جنيه سودانى، وكان المتوقع أن تسفر نتائج أعمال الشركة فى كل من السنوات ١٩٨٤/٨٣ – ١٩٨٥/٨٤ عن أرباح تبلغ نحو ١٦٠ ألف، و٣١٢ ألف جنيه سودانى على التوالى، وذلك بعد قيام الشركة بإصلاح ثلاث كراكات كانت معطلة وتطبيق نظام جديد للحوافز للعمال، مما يمكنها من الممارسة الذاتية لنشاطها الأصلى مرة أخرى بعد أن كانت قد اقتصرت على تأجير الكراكات للآخرين.

وأعد الصندوق لإجراء دراسة جدوى اقتصادية وفنية للشركة لتحديد إمكانيات تطويرها ووضع برنامج تدعيمها وتوفير احتياجاتها وبخاصة الاستثمارية منها.

ثانيًا: المشروعات المسندة إلى الصندوق:

١) مشروع صيد وتصنيع الأسماك فى بحيرة النوبة:

سبق إعداد مشروع كامل لإنشاء الشركة المشتركة لصيد وتصنيع أسماك بحيرة النوبة، وأبلغت صورته النهائية للمختصين فى كل من دولتى التكامل فى ١٩٨٢/٨/١، وأدرج بموازنة الصندوق ما يعادل مبلغ ٢ مليون دولار للمشروع فى ميزانية ١٩٨٤/٨٣، إلا أنه كانت هناك عدة إجراءات وخطوات استوجب الأمر اتخاذها قبل البدء فى وضع المشروع موضع التنفيذ وهى:

- ضرورة حصر المخزون السمكى فى البحيرة وتحديد أوجه الاستغلال الحالية والفائض المتاح للشركة.
- الحاجة إلى تحديد العلاقة بين مشروع صيد الأسماك القائم حاليًا فى وادى حلفا والشركة التكاملية المقترحة.
- ضرورة توحيد الجهة المسئولة فنيا وإداريا عن النشاط بالبحيرة تجنبًا للازدواجية التى كانت قائمة والتى رؤى أن استمرارها يؤدى إلى التأثير سلبيا على إنتاج الشركة التكاملية مستقبلاً.

وقد بدأت فى تلك الفترة – وبخاصة عن طريق التنظيمات الشعبية والجهاز الدائم لتنمية المنطقة التكاملية – مساع لإحياء المشروع والتغلب على العقبات التى تعترض طريقه، ولما كان فى انتظار نتائج هذه المساعى فإن الصندوق أبدى استعداده لدراسة تمويل المشروع أو المشاركة فيه وفقًا لما تسفر عنه الأوضاع.

وقد أصدر الجهاز الدائم لتنمية المنطقة المتكاملة فى ذلك التـــاريخ توصـــية بالبدء فورًا فى دراسة المخزون السمكى فى بحيرة النوبة تمهيدًا لقيام الشركة، وقد رأى الصندوق أن إقامة الشركة التكاملية ينهى كلية الاختلافات التى تثـــور ســـنويا بين شركة مصر أسوان لصيد وتصنيع الأسماك والمؤسسة العامة للإنتاج الحيوانى بالخرطوم عند تجديد التعاقد بينهما الذى وقع فى فبراير ١٩٨٣، وبدأ العمل به فى اول مارس ١٩٨٣ والذى فى ظله كان يدار مشروع الصيد ببحيرة النوبة.

٢) مشروعات مزارع الشاى والبن والتبغ:

قام الصندوق بمراجعة الدراسات السابق إعدادها عـــن هـــذه المـــشروعات تمهيدًا لتحديث ما يتطلب التحديث منها، والنظر فى إمكانيـــة إقامـــة المـــشروعات المذكورة فى جنوب أو غرب السودان. وقد أجـــرى الـــصندوق اتـــصالات مـــع مجموعة من منتجى الشاى والبن والتبغ فى الـــسودان، وكـــذلك بعـــض الهيئـــات الدولية، للتعرف على مدى إمكانية مساهمتهم فى المشروع وحجم هذه المـــساهمة، وإن كانت هيئة المعونة الأمريكية بالسودان لم تبد أية رغبة فى تمويل المشروعات فى تلك المرحلة إلا إن البنك الأفريقى أبدى استعداده، خلال زيارة وفد لممثلين لـــه القاهرة فى مارس ١٩٨٤ لتمويل تحديث دراستى البن والشاى، وكـــان الاتـــصال مستمرًا به فى هذا الشأن، وأرسلت له نسخة من الدراسات السابقة. وبدأ الـــصندوق وفى أثناء استمرار اتصالاته بالمستثمرين المحتملين، فقام البنك تحديث دراسة عن زراعة التبغ فى السودان كانت قد أجريت فى ١٩٧٦ على أن يمولها بنفسه.

٣) مشروع إنتاج اللحوم فى الكادرو:

كلف الصندوق أحد بيوت الخبرة الاستثمارية تحديث دراسة الجـــدوى التـــى سبق أن أعدتها المنظمة العربية الزراعية التابعة للجامعة العربية عن إنتاج اللحوم بالسودان، وفقًا للعقد كان على بيت الخبرة أن يقدم تقريرًا مرحليا فى نهاية سبتمبر ١٩٨٤ وآخر نهائيا قبل نهاية يناير ١٩٨٥، وقد قدم بيت الخبرة التقرير المرحلـــى فى موعده ولكن أثار الخبراء، الذين استعان بهم الصندوق لتقييم وفحص التقريـــر المرحلى، عددًا من التحفظات والاعتراضات، وافق البيت الاستشارى على أخـــذها

فى الاعتبار عند إعداد التقرير النهائى الذى تأخر تقديمه بعض الوقت عن الموعد السابق تحديده فى العقد لهذا السبب. ورغبة فى عدم تأخير تنفيذ هذا المشروع قام الصندوق باتخاذ الإجراءات التمهيدية للترويج للمشروع وتأسيسه برأسمالٍ بلغ نحو ٣٥ مليون جنيه سودانى (منها ما يعادل نحو ٧ ملايين دولار أمريكى بالنقد الأجنبى)، على الرغم من أنه كان فى انتظار الدراسة النهائية وتحليل نتائجها.. الأمر الذى توقف بسبب تجميد نشاط الصندوق.

٤) مشروع إنتاج الدواجن والبيض فى الخرطوم:

اختصارا للزمن الذى استغرقه – ويستغرقه – التفاوض مع السلطات الهولندية لتمويل تحديث الدراسة التى سبق أن أعدتها المنظمة العربية للتنمية الزراعية للمشروع بواسطة أحد بيوت الخبرة الهولندية المتخصصة، فقد قام الصندوق بالتفاوض المباشر مع إحدى الشركات الهولندية المتخصصة والعاملة بالسودان وعلى دراية وافية بأوضاعه للقيام بتحديث الدراسة المذكورة أخذًا فى الاعتبار زيادة حجم المشروع وتضمين أغراضه التصدير إلى مصر، مقابل دفع الصندوق التكاليف – كلها أو بعضها بالعملة المحلية، على أن تستخدم المعونة الهولندية لتمويل دراسات أخرى للصندوق فيما بعد. كما قام الصندوق فى الوقت ذاته بالاتصالات والإجراءات التمهيدية اللازمة لإنشاء شركة برأسمالٍ يبلغ نحو ٣٩ مليون جنيه سودانى (منها ما يعادل ١٢ مليون دولار بالنقد الأجنبى) لتتولى تنفيذ المشروع بعد إتمام الدراسة، وإن كانت جهود الترويج لهذا المشروع قد لاقت السلبية نفسها التى صادفتها فى الترويج لمشروع لحوم الكدرو.

ثالثًا: المشروعات الأخرى (التى تعرف عليها الصندوق بجهوده):

(١) مشروع شركة تنيكو للتنمية الزراعية فى الإقليم الشمالى:

الهدف من هذا المشروع إنشاء شركة للخدمات الزراعية تتولى معاونة المزارعين المحليين والجمعيات التعاونية الزراعية فى المنطقة.

ونظرًا لارتباط هذا المشروع بمشروعات أخرى فى الإقليم الشمالى، فإن هناك اعتبارات أساسية كان يجب مراعاتها قبل الوصول إلى قرار نهائى بشأن المشروع منها:

- ارتباط المشروع بإمكانية استخدام نهر النيل فى المنطقة للنقل التجارى، وقد تمت دراسة فى هذا الشأن نشير إليها تفصيلا عند عرض التطورات فى مشروع تطوير نظام النقل النهرى فى الإقليم الشمالى (مشروع شركة جسترا).
- قرار شركة تنيكو بالاشتراك فى المشروع أو الانسحاب منه.
- الشكل القانونى للمشروع، والجهة التى ستتولى إدارته ومدى توفير الكفاءات والخبرات لإدارته، وقد تشكلت شركة مشتركة من المؤسسة العامة للاستثمار وبعض الشركات البريطانية لهذا الغرض.

(٢) مشروع شركة جسترا – السودان لتطوير نظام النقل النهرى فى الإقليم الشمالى:

يهدف المشروع إلى استخدام نظام للنقل بالطوافات المطاطية ذات الغاطس المحدود لخدمة المنطقة التكاملية. ورغم أن المشروع بطبيعته من مشروعات البنية الأساسية، فإن الصندوق – رغبة منه فى دعم النشاط التكاملى بالمنطقة – رأى الاشتراك فى تأسيس شركة تكاملية تضم المشروع، غير أن الصندوق علق اتخاذه قرار نهائيًا فى المشروع على:

١- تقييمه لنتائج دراسة الجدوى التى قام بها بيت الخبرة الألمانى نافتيك، بتكليف من حكومة الإقليم الشمالى فى السودان وحكومة ولاية سكسونيا بألمانيا الغربية.

٢- إنشاء شركة جديدة للنقل بالطوافات قادرة على القيام بمسئوليات المرحلة التالية.

٣- إمكانية الاستفادة من مشروع تنيكو لتوليد فوائض تصديرها لمصر.

وقد أتم بيت الخبرة الألمانى دراسة نظام النقل النهرى المشار إليها فى سبتمبر ١٩٨٤، إلا إنها لم تبلغ للصندوق إلا فى وقت متأخر كثيرًا، وبدأ الصندوق بدراستها لإعداد مذكرة بنتائج الدراسة للعرض على مجلس إدارته تمهيدًا لاتخاذ المجلس قرارًا بشأن مساهمة الصندوق فى كل من المشروعين الأخيرين (تنيكو، وجسترا) وتوقفت الدراسة بتجميد الصندوق.

(٣) مشروع إعداد وتجهيز لحوم الجمال ومنتجاته فى السودان للتصدير:

يهدف المشروع إلى إعداد لحوم الجمال ومنتجاتها محليا ثم تصديرها للخارج للاستهلاك الآدمى واستهلاك الحيوانات الأليفة والتصنيع. وقد طلب الصندوق من منظمة التعاون الأوروبى تمويل دراسة الجدوى التى رأى إجراءها للمشروع بالمنحة السابق تخصيصها للصندوق من المنظمة (ومقدارها نصف مليون وحدة أوروبية) قبل اتخاذ قرار بالسير فيه، وأرسل الصندوق للمنظمة نسخة من الدراسة التى أعدها مقدمو المشروع، والتى اعتبرها الصندوق دراسة أولية وقد ورد رد المنظمة بما يستفاد منه عدم استعدادها لتمويل الدراسة، ومن ثم عاود الصندوق النظر فى الموضوع ومصادر التمويل الأخرى الممكن الاستعانة بها فى تمويل الدراسة المطلوبة وأدى التجميد إلى وقف هذه المحاولات.

(٤) مشروع الشركة التكاملية للأدوية فى السودان:

يهدف المشروع إلى أقامة شركة تكاملية لتصنيع اللأدوية بالسودان بالاستعانة بالمواد الأولية والأعشاب الطبية المتوافرة محليا. وتمهيدا لإجراء دراسة جدوى فنية واقتصادية كاملة للمشروع. عهد الصندوق إلى فريق من الباحثين المتخصصين لأجراء دراسة أولية للمشروع يحدد فيها تفصيلا الإطار والعناصر الواجب تناولها بالبحث والتحليل فى دراسة الجدوى، وذلك بعد أن اعتبر الصندوق البيانات والتقديرات، التى سبق أن أعدتها الشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية (أكديما) فى هذا الشأن، غير كافية للوفاء بأغراض الدراسة الأولية.

وقد تمت الدراسة الأولية وقدمت إلى صندوق الذى بدأ بتقييمها تمهيدا لطرح دراسة الجدوى الكاملة على بيوت الخبرة المتخصصة، لكن التجميد أصاب هذا النشاط بالتوقف التام.

(٥) مشروع معاونة صغار المزارعين:

خلال انعقاد مؤتمر التكامل المصرى السودانى لعام ١٩٨٥ (استنتاج ٨٥) طالب رئيس الاتحاد العام لصغار المزارعين فى السودان بتركيز قدرٍ وافٍ من مجهودات أجهزة التكامل على معاونة صغار المزارعين فى المشروعات المختلفة التى يحاولون إنشاءها. ونتيجة الاتصالات التى استمرت بين الصندوق والاتحاد بعد ذلك استكشف الصندوق البدائل التنظيمية التى يمكن للصندوق – من خلالها – معاونة صغار المزارعين وجماهير شعبى الوادى – التى لم تحس بنتائج المشروعات التكاملية الكبيرة بعد – فى الاستفادة المباشرة من التكامل وإنجازاته. وكانت المحاولات الأولى تدور حول إمكانيات التعاون فى مجال تربية الدواجن وإنتاج البيض على أن تتلوها – متى اكتملت وأثمرت هذه الجهود – محاولات فى مجالات زراعة وتصدير الخضر والفاكهة وتربية وتسمين المواشى، وإنتاج وتصنيع الألبان... إلخ، وهى النشاطات التى يمارسها الاتحاد بدرجات مختلفة من الفعالية.

الترويج للمشروعات

أصدر مجلس المحافظين فى اجتماعه الذى عقد فى الإسكندرية فى ١٩٨٤/٦/٢٥ توجيهات اتصلت بموضوع الترويج لبعض المشروعات التى رؤى أن يتولاها الصندوق.

وبناء على تلك التوجيهات بدأ الصندوق جهوده في مجال الترويج لبعض المشروعات وعرضت المشروعات التى توافرت لها دراسة جدوى مبدئية على تسعة عشر من البنوك الاستثمارية أو شركات التأمين فى كل من السودان ومصر ودولة الكويت، ومن بينهما شركات قطاع خاص وشركة قطاع عام فى مصر و١٥ شركة ومؤسسة متخصصة فى مشروعات الأمن الغذائى فى السودان وسبعة عشر من رجال الأعمال والشركات فى الكويت وتمت مقابلات استطلاعية معها.

وعرضت المشروعات، التى يتولاها الصندوق بصفة عامة ومشروعات اللحوم والدواجن بصفة خاصة، عليها للتعرف على وجهات النظر المختلفة ومدى استعدادها للمشاركة فيها.

تبين من الاتصالات أن هناك استعدادًا طيبًا من جانب المنشآت المالية للمساهمة فى المشروعات من ناحية المبدأ. إلا إن اشتراكها فى التمويل رهن بجدية وصلاحية ومصداقية دراسات الجدوى التى كانت فى سبيل الإعداد لهذه المشروعات بحيث تتضمن المعلومات الكافية عن العائد المتوقع منها. إلا إن تجميد الصندوق حال دون الوصول بتلك الاتصالات إلى مداها المرغوب فيه.

موقف سداد رأس المال

حتى تم تجميد الصندوق وفرض الحراسة على أمواله

بالمخالفة الواضحة لمعاهدة إنشائه:

رأى مجلس إدارة الصندوق فى جلسة ١٩٨٤/١٠/٢٤ إعداد مشروع مذكرة للعرض على مجلس المحافظين تتناول موقف سداد رأس المال والصعوبات التى يلاقيها الصندوق فى الحصول على الاعتمادات المقررة له والعملات الحرة اللازمة لتمويل الاحتياجات الاستثمارية للمشروعات التى يكلف بها، وقد أعدت مذكرة تناولت الفترة منذ إنشاء الصندوق حتى نهاية عام ١٩٨٤، ويمكن تلخيصها على النحو التالى:

أولاً: السنة المالية ١٩٨٤/٨٣:

بلغت الاعتمادات التى خصصت للصندوق كدفعة من رأس المال نحو ما يعادل ٢١,٤ مليون دولار، يسدد ٤٣,٥٪ منها بالعملات الوطنية و٥٦,٥٪ بالعملات الحرة (الدولار الأمريكى). وقد أخطرت الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتكامل الصندوق بأن السداد يتم على ثلاث دفعات (فى يوليو وأكتوبر ١٩٨٣ ويناير ١٩٨٤).

غير أن جملة الدفعات التى سددت من الاعتمادات المشار إليها حتى آخر السنة المالية ١٩٨٤/٨٣ بلغت ما يعادل ١٦,٥ مليون دولار موزعة بين العملات الوطنية والعملات الحرة على النحو التالى:

(الوحدة بالمليون)

	إجمالى الحصة بالدولار	المسدد بالعملة الوطنية (مصرية/سودانية)	المسدد بالدولار	جملة المسدد (بالدولار)
مصر	١٠,٧	٤,٨٨٥	-	٥,٨
السودان	١٠,٧	٦,٠٥١	٦,٠٤٥	١٠,٧

ويوضح الجدول التفصيلى المرفق قيمة كل دفعة وتاريخ سدادها.

٢- الجدول التفصيلى المرفق يبين فترات التأخير فى السداد عما تم الاتفاق عليه وتتراوح فترات التأخير مابين ٢ – ٥ أشهر، فضلا عن أنه لم يتم سداد نحو ٤,٨ مليون دولار من الحصة المعتمدة حتى ١٩٨٤/١٢/٣١.

٣- تعددت محاولات الصندوق للحصول على الاعتمادات المدرجة بموازنة الدولتين منذ بداية العام المالى ١٩٨٤/٨٣ على النحو التالى:

أ- عرض موقف السداد على المجلس الأعلى للتكامل فى دور أنعقاده الثانى (الذى تم يوم ١٩٨٣/٩/١٠)، ووافق المجلس على سداد نصيب مصر على قسطين يدفع الأول فورًا (فى سبتمبر ١٩٨٣) والثانى فى الشهر التالى (أكتوبر ١٩٨٣)، وأبلغت وزارة المالية فى القاهرة بذلك فى حينه.

ب – أعدت مذكرة فى ١٩٨٤/١/٢٩ عرضت على السيد رئيس الوزراء المصرى تناولت موقف السداد بالنسبة للدولتين وحاجة الصندوق إلى العملات الحرة وعدم استجابة الأجهزة الحكومية لتدبيرها، وأن الصندوق مضطر إلى تدبير العملات الحرة عن طريق الشراء من السوق بسعر الصرف الحر.

وقد أشار السيد رئيس الوزراء المصرى بالاتصال بوزارة المالية فى مصر لمتابعة السداد، وقد تمت الكتابة إلى كل من وزارة المالية فى مصر والتخطيط الاقتصادى فى السودان ووزارتى المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية فى مصر.

ج – تبين عند طلب استخدام مبالغ من النقد الأجنبى المودع فى حساب الصندوق لدى بنك السودان أن الصرف كان متوقفاً على مقدار السيولة المتاحة لدى بنك السودان. الأمر الذى يعنى أن الصندوق لا يتمتع بحرية تامة فى التصرف فى الأرصدة النقدية التى تظهرها أرصدته لدى بنك السودان.

د – منذ أبريل سنة ١٩٨٤ أجرى الصندوق اتصالات مكثفة مع كل من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية فى مصر والبنك الأهلى المصرى وبنك مصر لتدبير ١,٠ مليون دولار أمريكى بسعر الصرف الحر، وأسفرت هذه الاتصالات عن تدبير ٥٠٠ ألف دولار أمريكى من البنك الأهلى المصرى و٣٢٠ ألف دولار أمريكى من بنك مصر بسعر تجميع المدخرات (١١٧ و ١٢٠ قرشاً للدولار).

٤- ترتب على التأخير فى سداد الاعتمادات، وعدم حصول الصندوق على العملات الحرة المقررة له أو تدبير احتياجاته من النقد الأجنبى، وضع بعض قيود على حركة الصندوق فى القيام بالمهام الموكولة إليه يمكن تلخيصها فيما يلى:

أ- لم يتمكن الصندوق من وضع برنامج تمويلى محدد للمشروعات المسندة إليه، نظرًا لاختلاف مواعيد السداد الفعلية عن المواعيد المتفق عليها.

ب – لم يتمكن الصندوق من ربط ودائع لدى البنوك والحصول على عائد منها يساهم فى تغطية قدر مناسب من النفقات الجارية للصندوق فى مراحل عمله الأولى.

ج – لم يكن لدى الصندوق على مدار السنة المالية النقد الأجنبى اللازم لتمويل البرامج الاستثمارية للمشروعات المدرجة بالموازنة.

د – ترتب على استخدام سعر صرف مختلف للدولار عند صرف المبالغ المعتمدة بالموازنات العامة للدولة – وهو (٨٤ قرش للدولار) وعند شراء عملات حرة من السوق (١١٧ أو ١٢٠ أو ١٢٦ قرشًا للدولار) – تخفيض قيمة المسدد من رأس مال الصندوق بمعدل يقرب من ٤٠٪ من قيمة ما يتم شراؤه من السوق الحر.

ه – في الوقت الذى كانت تسمح فيه الأوضاع المصرفية فى مصر بالحصول على عائد من إيداعات الصندوق لدى الجهاز المصرفى، فإنه تعذر الحصول على عائد من الودائع بالعملة السودانية.

ثانيًا: السنة المالية ١٩٨٥/٨٤:

١– بلغت الاعتمادات المدرجة للصندوق فى السنة المالية ١٩٨٥/٨٤ كدفعة من رأس ماله نحو ما يعادل ١٥٨,٦ مليون دولار، ليصل إجمالى المسدد فى السنة الأولى للصندوق إلى ١٨٠ مليون دولار قيمة ثلث رأس المال. (رأس المال بالدولار ٥٤٠ مليون دولار).

وقد اعتمدت موازنة التكامل للسنة المالية ١٩٨٥/٨٤ من برلمان وادى النيل فى شهر أكتوبر ١٩٨٤. وتم الاتصال بوزارة المالية فى مصر ووزارة المالية والتخطيط الاقتصادى فى السودان للاتفاق على طريقة ومواعيد السداد.

٢– تم إخطار وزارة المالية فى كل من مصر والسودان بالبرنامج المقترح لسداد نصيب الدولتين فى رأس مال الصندوق. وقد رُوعى فى هذا البرنامج أن يتفق والاحتياجات المتوقعة للصندوق لتمويل المشروعات.

٣- ورد للصندوق إخطار من البنك المركزى المصرى يفيد إضافة مبلغ ٦,٩٣٠ مليون جنيه مصرى (ما يعادل ٨,٣٥٠ مليون دولار) قيمة قسطى نوفمبر وديسمبر ١٩٨٤ (*).

لم يرد إلى الصندوق إخطار من بنك السودان فى الخرطوم يفيد إضافة أى مبالغ لحساب الصندوق.

وبذلك اضطر الصندوق للتصرف فى حدود المبالغ المتاحة لديه.

إن التأخير فى سداد التزامات الحكومتين المقرر فى النظام الأساسى – وهو ما يعادل نحو ١٨٠ مليون دولار قبل نهاية السنة المالية الأولى للصندوق والتى انتهت فى ١٩٨٥/٦/٣٠ – أثر فى مصداقية الصندوق فى الداخل و فى الخارج، وفى قدرة الصندوق على استقطاب موارد تمويلية إضافية، فضلاً عما ترتب عليه تأخير السداد من تعطيل فى تمويل المشروعات المشتركة التى كانت تجرى دراستها.

ثالثًا: موقف تدبير النقد الأجنبى وفقًا لنظام النقد الجديد:

١ – فى ضوء التجربة التى مر بها الصندوق فى العام المالى ١٩٨٤/٨٣، ومحاولاته فى الحصول على ما خصص له من نقد أجنبى عن طريق وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، والبنك المركزى وما أسفرت عنه التجربة من تعذر تدبير أى اعتمادات بالنقد الأجنبى.

طلب الصندوق سداد كامل حصته بالعملة المحلية على أن يتولى تدبير احتياجاته من العملات الأجنبية عن طريق الشراء من الجهاز المصرفى وفقًا للنظام المعمول به.

(*) ورد فى الإخطار نفسه ما يفيد سداد مبلغ ٣,٣٨٥ مليون جنيه مصرى ما يعادل ٤,٠٣٠ مليون دولار قيمة الدفعة الأولى والثانية من حصة مصر عن السنة المالية ١٩٨٤/٨٣ المقرر سدادها فى حينه بالعملة الأجنبية.

٢ – رأت وزارة المالية المصرية أن شراء عملات أجنبية من الجهاز المصرفى يمثل وضعًا مغايرًا للأسلوب المتبع فى سداد تحويلات الحكومة المصرية عن طريق البنك المركزى، فضلا عن ضرورة مراجعة هذا الطلب فى ضوء الإجراءات والقواعد الخاصة للتعامل فى النقد الأجنبى تحت إشراف وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية والبنك المركزى المصرى.

٣ – قامت وزارة المالية باحتساب المبالغ المسددة من نصيب جمهورية مصر العربية فى رأس مال الصندوق على أساس أسعار الصرف للتحويلات التى تتم من خلال مجمع النقد الأجنبى المتفق عليه مع البنك المركزى المصرى لهذه التحويلات والذى يبلغ ٨٤ قرشًا للدولار فى حينه، وقيام الصندوق بشراء العملات الأجنبية اللازمة لتمويل احتياجات المشروعات الاستثمارية المسندة إليه، على أساس سعر صرف ١٣٥ قرشًا للدولار يخفض من قيمة رأس مال الصندوق المدفوع.

وتجدر الإشارة هنا إلى إنه وعلى الرغم من أن قرارت تحجيم نشاطات الصندوق قضت باستمرار احتفاظ الصندوق بالودائع النقدية الخاصة به باعتبارها جزءًا من رأس ماله، فإن المتصرف الفعلى فى جميع أموال الصندوق منذ يوليه ١٩٨٥ هو وزارة المالية المصرية دون سند من النظام الأساسى للصندوق.. الشيء الذى ألحق ضررًا بليغًا بقدرة الصندوق على متابعة نشاطاته القائمة، والتى رأى قرار التحجيم أن يواصلها ويستمر فيها.

لماذا الدعوة لتنشيط صندوق التكامل؟

والآثار المترتبة على نجاحها:

لابد أن يؤكد هذا التقرير على إنه وإن كان التكامل بين السودان ومصر يزيل كثيرًا من العقبات والعوائق بين اقتصادياتهما ويزيد من حجم التعاون بينهما – رغم أنه لا يقف عائقًا فى أية صورة من صوره مع تعاونهما مع الغير – فإن له آثار متعددة.

من المتيقن أن تنشيط صندوق التكامل وإعادته إلى صدر العلاقات السودانية المصرية وتفعيل دوره فى المجال الاقتصادى الثنائى بين البلدين سوف يحقق السواد الأعظم منها إن لم يكن كلها – ويمكن رصد أهم تلك الآثار فيما يلى:

(١) استخدام الموارد المعطلة فى أحد البلدين وتوجيه الموارد الفائضة فى البلد الآخر إليها، وأفضل مثال على ذلك الأرض فى السودان والعمالة فى مصر.

(٢) اتساع السوق، بما يسمح بالتخصص وإمكانية تحقيق وفرات الإنتاج بالحجم الكبير، مما يحقق زيادة فى الرفاهية الاقتصادية فى البلدين.

(٣) إحلال سلع رخيصة الثمن محل السلع الغالية واستهلاك سلع جديدة لم تكن فى مجموعة السلع المستهلكة، وهذا يؤدى إلى رفاهية المستهلكين.

(٤) خلق قوة تفاوضية أكبر فى التجارة مع العالم الخارجى نتيجة بناء الاقتصاد التكاملى الجديد بمميزاته التى تمثل فى القوة الإنتاجية والتسويقية الكبيرة... وهنا يجب أن نلاحظ أن الاقتصاد التكاملى يحسن مركز دولتى التكامل فى المساومة، وبالتالى يعين على استيراد السلع الأجنبية بأسعار أقل وتصدير السلع الوطنية بأسعار أعلى مما لو كانت كل دولة تواجه الأسواق العالمية على انفراد.

(٥) اتساع السوق يؤدى على ازدياد الطلب على منتجات المشروعات ذات المرونة الداخلية. هذا بدوره يؤدى إلى تمكين المشروعات من استغلال طاقتها الإنتاجية بدرجة أكبر، مما يزيد من الرفاهية الاقتصادية عن طريق تخفيض الإنتاج وزيادة فائض الاستهلاك.

(٦) انتقال عناصر الإنتاج والاحتكاك فى القطاع الخاص يترتب عليه انخفاض التكاليف لأغلب الصناعات.

(٧) زيادة المنافسة بين مختلف المشروعات القائمة ومختلف عناصر الإنتاج فى دولتى التكامل يؤدى إلى القضاء على المنتجين الأقل كفاءة، مما يحسن من استخدام الموارد الاقتصادية ويزيد من رفاهية المستهلك.

(٨) ازدياد معدل النمو فى دولتى التكامل نتيجة لازدياد حجم الاستثمار واختيار موقع أفضل له بعد أن يصبح فى الإمكان إنشاء المشروعات التكاملية وفق المعايير الاقتصادية المحددة وليست العشوائية وتحسين الفرص أمام الاستثمار الأجنبى.

(٩) حسن استغلال الموارد المتنوعة حيث يمتد التكامل إلى مساحات واسعة تتمتع بموارد اقتصادية متباينة. الأمر الذى يساعد على استغلال كل من دولتى التكامل طاقتها فى التخصص الملائم والاعتماد على الدولة الأخرى فى سد ما تحتاجه من سلع إضافية، ومن هنا تستفيد كل منهما من مزايا التخصص وتقسيم العمل وهذا التنويع والاعتماد المتبادل يوفر الاستقرار فى المجتمع.

(١٠) حسن استغلال العمالة الماهرة إذ إن الصناعات التكاملية تحتاج إلى الأيدى العاملة الفنية المدربة واتساع نطاق العمل فى المشروعات التكاملية يتيح فرصًا متزايدة للتوسع فى استخدام هؤلاء العمال مما يخلق طبقة فنية عاملة قادرة على الوفاء باحتياجات تلك المشروعات، كما يتيح أيضًا أمام هذه القوى العاملة مجالات أوسع لاختيار العمل المناسب لها، وبالتالى يؤدى إلى استغلال هذه المواهب النادرة أفضل استغلال.

(١١) تحقيق الانتعاش الاقتصادى ورفاهية المجتمع إذ إن دولتـــى التكامـــل ستتجه إلى أسلوب التخصص وتقسيم العمل. الأمر الذى يـــؤدى إلـــى إيجاد طلب متبادل ودرجة متزايدة مما يزيد من إنتاج فروع النـــشاط الاقتصادى فى دولتى التكامل وترتفع دخول القطاعات المختلفة نتيجة لذلك، مما يؤدى إلى زيادة الاستهلاك ومن ثم زيادة رفاهية المجتمـــع. وأيضاً يؤدى ارتفاع الحافز على الاستثمار الوطنى إلى زيادة معـــدل النمو والتشغيل، وبالتالى تطور الهياكل الإنتاجية لتصبح أقـــدر علـــى الوفاء باحتياج دولتى التكامل.

التكامل المصرى السودانى
نموذج للتكامل العربى الأفريقى فى
مواجهة الهيمنة الاقتصادية

أحمد إبراهيم دياب

يقول ونستون تشرشل في كتاب حرب النهر: "إن أهل شمال وادى النيل وجنوبه كانوا فى البلوى سواء، تطلع أهل المصب إلى زعيم ينقذهم مما كانوا فيه، فوجدوه فى صورة زعيم عسكرى هو أحمد عرابى باشا. وتطلع أهل المنبع إلى زعيم ينقذهم مما حل بهم فوجدوه فى صورة زعيم دينى هو محمد أحمد المهدى" هذا رأى.

وقال الشاعر الأستاذ / أحمد محمد صالح:

مصر وما مصر سوى — وطن القساورة والأسود
ومنارة الأدب الرفيع — وكعبة العلم المفيد
وزعيمة الشرق المفدى — فى الجهاد وفى الجهود
هى موئل للمستجير — ومنهل عذب الورود
وعلى جنوب النيل كم — فاضت أياديها بجود
جئنا وبين ضلوعنا — شوق العميد إلى العميد

وقال التجانى يوسف بشير:

وهف باسمك الفؤاد والحب — بسمات على الخواطر سكرى
إنما مصر والشقيق الأخ السودان — كانا لخافق النيل صدرا
حفظا مجده القديم وشادا منه — صيتا ورفعا منه ذكرى
كيف يا قوم نباعد بين فكرين — شدا وساندا البعض أزرا
كيف قولوا بجانب النيل شطيه — ويجرى على شواطئ أخرى
كلما أنكروا ثقافة مصر — كنت من صنعها يراعاً وفكرا
جئت فى حدها غرار فحيا — الله مستودع الثقافة مصرا

المقدمة

لقد استحوذ موضوع التكامل جل اهتمام الباحثين في العلوم السياسية والاجتماعية؛ لذلك فإن الكثير من النظريات والافتراضات والتعريفات الخاصة بالتكامل قد ظهرت. وترجع كلمة التكامل في أصولها اللاتينية إلى كلمة Integration والتي تعني التكميل أو التمام أو الكل تام، فعملية التكامل هي تلك العملية التي بواسطتها يمكن إيجاد أو تكوين الكل بتجميع وإضافة الأجزاء المنفصلة إلى بعضها البعض.

وفي القاموس المحيط: الكمال، ويقال كمل الشيء إذا تمت أجزاه وكملت محاسنه. ويمكن تعريف التكامل بأنه عملية لتحقيق التجانس والانسجام الاجتماعي داخل الجسم السياسي والاجتماعي.

ومما تقدم من تعريف وتوضيح نظرة مبسط لكلمة التكامل وبعدها في الفقرة الثانية، تم توضيح الأبعاد الحقيقية للتكامل والتي بموجبها نتناول تعريف موضوع التكامل في اللغة العربية.

وأورد الأستاذ أكرم بدر الدين عن التكامل على المستوى النظري ما يلي:

يمكن تناول قضية التكامل من خلال بعدين أساسيين:-

أ) البعد الوطني: بمعنى تحقيق التكامل على مستوى الدولة القومية الواحدة.

ب) البعد الإقليمي: بمعنى تحقيق التكامل بين دولتين وأكثر.

والبعد الوطني نقصد به تجميع الجماعات المتنافرة أو المتباعدة في المجتمع ودمجها لتصبح أكثر تكاملا، أما التكامل الجغرافي قد يكون من المتعذر على الحكومة المركزية في بعض الأحيان الوصول إلى بعض المناطق الواقعة داخل إقليم الدولة أو التغلغل فيها وبسط نفوذها ونظامها عليها، وغالبًا ما تكون هذه المناطق معزولة أو جبلية يصعب الوصول إليها، مما يؤدي إلى إثارة عدم التكامل الجغرافي والسياسي.

وأرى أن هناك العديد من الدول ضعيفة فى كياناتها السياسية وبمحض أنهـا مشتتة إلى وحدة سياسية تطالب بالحكم الذاتى أو الفيدرالى أو الإقليمى، وعلى سبيل المثال نحن فى السودان نعايش التجربة نفسها وكذلك فى نيجيريا وفى العراق نجـد أن الأفراد يطالبون بالحكم الإقليمى والأمثلة متعددة وهذا ما يقودنا إلـى أن ننـشئ تكاملا إقليميا؛ لأننا نعانى من الوضع أو التجربة نفسها، ولأن فى التكامـل تقويـة للوحدة والتكامل الداخلى ضد التجزئة المفروضة علينا من الخارج.

وما زالت بعض القبائل اليمنية تعيش حتى اليوم بصورة بدائية فـى سـفوح الجبال وفى المناطق الخلوية النائية، فتجد الحكومات اليمنية المتعاقبـة صـعوبات جمة فى بسط نفوذها الكامل عليها، وذلك ليس من باب السيطرة ولكـن للخـدمات الضرورية لها كالتعليم والصحة والطعام، والأمثلة متعددة فى أفريقيا وقـارة أسـيا وبعض مناطق أمريكا الجنوبية.

وتميز نظريات التكامل بين سياستين يمكن للدولة التى تعانى عدم التكامـل اللجوء إليهما وهما:-

أ) سياسة بوتقة القهر، ويقصد بها إفقاد الجماعات المختلفة داخـل الدولـة خصائصها المميزة سواء كانت سياسية أو ثقافية أو اجتماعية.

ب) سياسة الوحدة من خـلال التعـدد Unity idversity، ويقـصد بهـا الاعتراف بوجود اختلافات اجتماعية وثقافية بين الجماعات المختلفة فى الدولة مع وجود روابط وسمات مشتركة تربط بين هذه الجماعات مع بعـضها الـبعض وأن يسمح لأفرادها بالتعبير عن انتماءاتهم، والولاء فى الدولة، يوجد فى الوقت نفـسه مع الولاء للجماعات المختلفة سواء كانت دينية أو عرقية أو لغوية.

ويبدو لى بصورة واضحة أن التكامل الإقليمى يرتكز فى أساسه فى ثلاثـة هياكل رئيسية:

أ) التكامل الاقتصادى.　　ب) التكامل الاجتماعى.

جـ) التكامل السياسى.

أولاً:

في التكامل الاقتصادي لا بد أن تلغى الحواجز الجمركية بين البلدين أو أن لا تخضع البضائع والسلع الصادرة والواردة بين الموانئ والمطارات ونقاط الحدود بين البلدين لقانون الجمارك، كذلك الأمر نفسه بالنسبة لمواطني البلدين وذلك بأن يمنحو حرية الحركة والتنقل ما بين قرى ومدن البلدين ويمكننا توحيد العملات وتوحيد نسب صرف العملات الأجنبية، وبذلك نكون قد أسسنا قوة اقتصادية إقليمية لها وزن كبير في المحيط الإقليمي وبالتالي في المحيط الدولي، ومن ثم سنصارع الكيانات الاقتصادية بالوحدة إقليميا ودوليا.

ثانيًا:

وفي التكامل الاجتماعي وعلى المستوى الإقليمي لا بد أن ينمو على أساس التقارب في العادات و التقاليد و اللغة و الديانات و التاريخ المشترك والمناخ والطبيعة الجغرافية والموروثات والآثار التاريخية المشتركة، في الوقت نفسه لا بد من تكثيف الجهود بهدف تسهيل وسائل الاتصال بين البلدين والشعبين، لكن المواصلات في عصرنا هذا تعتبر عصب الحياة ومن أهم مقومات الحياة المتطورة.

ثالثًا:

التكامل السياسي يجب أن يسبقه فهم شعبي بمهام هذه المراحل. ويجب أن يكون هناك وعي شعبي متفهم لأهداف هذه المراحل. كلما ضمنا النجاح والتطور والتكامل السياسي بصورة تدريجية يتم تكامل المؤسسات السياسية المتشابهة في البلدين في كيانات سياسية موحدة وتعمل بتنسيق مشترك ومستمر لصالح الشعوب المنضوية تحت لواء هذا النوع من التكامل.

وبتحليل أكثر ومن وجهة نظري نجد أن مفهوم التكامل في المجتمعات البدائية يتجسد في أبسط صورة باتفاق مجتمعين قرويين على التنظيم في وسائل الري بينها بالمناصفة وفي موارد المياه وفي وسائل مقومات الحياة الآخرى.

ويحدث نوع من التكامل عندما يتبادل المجتمعان القرويان السلع الضرورية بينهما حسب ما ينتجه كل مجتمع وحاجة المجتمع الآخر لتلك السلعة، وكثيرا ما يلجأ إلى تنظيم وسائل الدفاع بينهما بالوقوف يدًّا واحدةً في وجه أى عدوان عليها من مجتمع ثالث، وهذا النوع من التكامل وإن كان بسيطا يحقق أهدافه المرجوة لما لم تسبقه نوعية كافية بالأهداف وسط صفوف أفراد العشيرة، وصفحات التاريخ مليئة بمثل تلك المواقف وأقرب مثال لدينا مجتمع العرب قبل الإسلام والمجتمع الأفريقى قبل دخول الاستعمار ونحن فى العصور الحديثة أكثر إلحاحا أن ينبنى التكامل من القاعدة وبصورة متأنية وصعودا إلى قمة الهرم أى تصاعديا وليس تنازليا ولا داعى للإسراع.

ولا شك أن الأمر سينجح نجاحا كبيرا فى المجتمع أكثر من ولائه لأحزاب الديمقراطية الليبرالية، ويؤتى ثمارا عظيمة بسبب أن الفرد شديد الولاء لقبيلته وعشيرته وزعمائه.

فالاتحاد غالبا ما ينشأ بين كيانين أو كيانات متشابهة فى الطبيعة الجغرافية والأحوال التاريخية والسكانية والعرقية.

وبالنسبة للنواحى الاجتماعية الدينية نجد أن التشابه فى العادات والتقاليد واعتناق ديانة موحدة تسهل قيام التكامل بشكل راسخ والتقارب فى الأفكار السياسية والأيدلوجية التى يُعمل بها فى الدولتين المعنيتين أو الدول المعنية والتى فى طريقها لتتكامل أو تتوحد بدعم قوة فرض التكامل.

كما أن هنالك اتحاد أو تكامل ينشأ بصورة عفوية وفورية بين كيانات سياسية يهددها خطر، فتضطر لحشد طاقتها وإمكانياتها السياسية والاقتصادية والعسكرية فى مجموعات للوقوف صفا واحدا أمام العدوان المتوقع وصده وبالسرعة المطلوبة وينتهى كل ذلك بانتهاء الأسباب.

إذن مما تقدم ذكره أصبح واضحا أن التكامل مهما كان نوعه وفى أى بند كان لا بد وأن يصحبه وعى شعبى بالأهداف المراد تحقيقها وأن يبنى من قاعدة الهرم وصعودا لقمته باعتبار أن المواطن هو صاحب المصلحة الحقيقية.

تمهيد

إن التكتل مطلوب وبصورة ملحة نظرا لما واجهناه ولما نواجهه من تحديات وتهديدات لأمننا وبصورة متكررة فى حقب الزمان المختلفة، والآن نواجه المصير نفسه وبصورة أشد وأعنف والسبب فى ذلك راجع إلى أهمية الموقع الإستراتيجى لمصر والسودان فى خارطة العالم لوقوعهما جغرافيا بالضبط فى وسط العالم، وبالتالى يتحكمان فى أهم منافذه وبحاره وخلجانه، ومن ناحية آخرى نجد أنهما جزء من الوطن العربى الذى يتميز بأنه مهبط للديانات السماوية والرسل والأنبياء بخاصة فى الجزء الشرقى والذى يقع فى القارة الآسيوية، وبها المناطق المقدسة التى يقصدها المسلم والمسيحى من جميع بقاع العالم على حد سواء على اختلاف فكرهم وأيدولوجياتهم وقيمهم السياسية. بالإضافة إلى أنها يتمعنان بوجود ثروات معدنية وبحرية زخرة وأراض زراعية شاسعة وخصبة لم يستغل منها إلا الجزء اليسير كما أن هنالك مصادر كثيرة للمياه العزبة متوفرة طوال العام.

كل تلك العوامل السابقة جعلت مخططو الإستراتيجيات والسياسات الاستعمارية العالمية يتطلعون دوما نحو أفريقيا والوطن العربى (نحن جزء منها). هذا بصرف النظر عن الأيدولوجية أو الفكر السياسى ويضعون أهمية كبرى لموقعه الإستراتيجى وفوق كل ذلك ليستغل باعتباره قواعد عسكرية لجيوشهم؛ لأنهم دوما فى حالة منافسة وصراع حاد ومحموم طالما أن مصانع السلاح لديهم تنتج الأسلحة الدفاعية و الهجومية المتطورة يوميا.

ومن أهدافهم العسكرية اللاأخلاقية السعى الدائم والمستمر لاستغلال بحار و خلجان أفريقيا العربية لتصبح مراسى لأساطيلهم البحرية، وهم أيضا يتطلعون لامتلاك صحارية لتصبح مراكز تدريب وتجارب نووية لإجراء المناورات العسكرية، وهم فى ذلك يتسترون تحت ستار الصداقة وتقديم المساعدات، ولكن رويدا رويدا يمدون نفوذهم.

وذلك لتحقيق أهدافهم السابقة الذكر وفى ناحية يصبح كـل مـن الوطـن العربى و أفريقيا من أكبر المرتكز التى تنطلق منها الأعمال العدائية مـن جانـب الإستراتيجيات العالمية ضد بعضها البعض، والمثال الحى لذلك الذى حـدث بـين العراق وإيران فهى أكبر مقياساً من أن تكون بين هاتين الدولتين، بل تحمـل فـى أعماقها أبعادا أعمق وأشمل تتعدى النطاق الإقليمى إلى النطـاق العـالمى وفيهـا ترسيخ واضح لعملية بيع السلاح والترويج له، فالدولتان العظمتان آنذاك أطالتا أمد الحرب لتبيعا أسلحتهما للدول المتنازعة؛ وإلا ستتكدس تلك الأسلحة فى المخازن.

وفى ربوع لبنان دارت حرب منذ نهاية مارس (آزار) ١٩٧٥م، حيث قتل وتخريب يومى ومعظم أبنائها تركوا وطنهم طلبا للنجاة وهنالك جيوش من كل بقاع الأرض والخلافات العربية قد انعكست على الساحة اللبنانية، وكل نظـام عربـى يحاول تصفية خلافاته فى أرض لبنان، والقوى الكبرى ضالعة بشكل رئيسى فـى هذا الصراع. كل دولة تناصر طائفة دينية ضد الأخرى والسلاح ليلا نهارا علـى البلاد عن طريق الموانى اللبنانية والمطارات والعدو الإسرائيلى يرابط فـى أرض لبنان بحجة حماية أمنه أو أمن دولة إسرائيل هذا نموذج آخر.

إن الأمن الإسرائيلى مهدد باستمرار طالما وجد الفدائيون الفلسطينيون فـى لبنان، ومن جهة آخرى فهم يطمعون فى الاستلاء على مياه نهـر الليطـانى فـى جنوب لبنان وبعض الأنهار العزبة الأخرى، وهنالك هدف إسرائيلى بعيـد المـدى يرمى الإسرائيليون إلى تحقيقه، وهو وضع سوريا بين فكى كماشـة طالمـا أنهـم يحتلون مرتفعات الجولان من جهة آخرى.

ما سبق كان فيه استعراض سريع وشامل لأهمية قيـام الوحـدة الأفريقيـة العربية الشاملة لأن الظروف العالمية تفرض علينا التمسك بذلك، فلنبدأ أولاً باتخاذ موقف أفريقي موحد لردع أى عدوان مهما كان حجمه وقوة الدولة التـى تـسانده وضمانا لنجاح تلك المؤسسات الوحيدة يجل أن يتم تأسيسها من القاعـدة وصـعودا للقمة.

يجب أن تدرك الجماهير في مصر والسودان أهمية الاتفاق في الرأى وتبادل المشورة، وذلك بقيام حركات توعية شاملة في صفوف الجماهير باعتبار أن معظم المجتمعات الأفريقية والعربية ينقصها الوعى الوطنى والقومى الكافيين، ولا بد من اللقاءات المستمرة بين الوفود الشعبية العربية لكى تحقق الآتى:

١) الانسجام الاجتماعى وإزالة الهوة السحيقة والحواجز الاجتماعية بين المجموعات العربية والأفريقية، وعندما يطمئن القائمون على أمر الشعوب بتحقيق هذا الهدف بعدها يتعين عليهم ومن هذا المنطلق أن يبدأوا المشوار الموفق بإذن الله فى طريق تأسيس التكامل الشامل، ومن ثم الانصهار فى بوتقة واحدة بمعنى التشابه فى المؤسسات السياسية والنظم الاجتماعية والاقتصادية المختلفة، حيث ترفع الحواجز الجمركية وتسهل إجراءات السفر بين البلدان وتوحد البرامج التعليمية والتدريبية ويتم بناء قوة عسكرية ضاربة وتنسق السياسات الداخلية، وأيضا تنسق النظم العسكرية من حيث التدريب الموحد والتسليح والدفاع، وطالما وصلت الجماهير لهذه المرحلة المتقدمة من الوعى السياسى سوف تبذل قصارى جهدها فى مساندة مشروع الوحدة الشاملة وتدعمه وتحافظ على مكتسباته؛ لأن العائد والمصلحة فى النهاية تعود عليهم. ونتيجة كل ذلك سوف تتحطم آمال وطموحات المستعمرين أمام الصخرة الصلبة المتماسكة بوعى الجماهير، لأنهم فقدوا الثغرة التى كان دخولهم من خلالها لتفتيت صفوفهم، وكان يعتمد على المثل المشهور (فرق تسود).

٢) والاستثمار الأمثل لموارد البلدان الأفريقية والعربية سيقوى من بنياتها الاقتصادية ويمكنها من أن تصارع أقوى الاقتصاديات العالمية صناعيا، وزراعيا وتجاريا، وستسوق منتجاتها على أحدث نسق وبها ستحتل مكانها المرموق فى الاقتصاد العالمى.

وسوف يساعدها أيضا على أن تصبح قوة عسكرية ضاربة فى العالم تحتـل مكانها المميز فى خارطة العالم، وتصبح مهابة الجانب حتى من أكبـر الجيـوش العالية وأوفرها فى التسليح والتدريب العسكرى، حتى وإن بدأوا حرب النجوم فهذا لايهم كثيرا، طالما أنهم متحدون.

ولنحاول استعراض بعض الأمثلة الوحدوية التى دامت فى مناطق متفرقـة بين الوطن العربى وفى فترات منتظمة، فمشروع الوحدة السورية المصرية ١٩٥٨ ليس ببعيد عن الأذهان، والتى تمت فى عهد الرئيس المصرى الراحل جمال عبـد الناصر والرئيس السورى شكرى القوتلى، ولم تستمر أكثر من عامين وكان متوقعا لها أن تصبح نواة للوحدة العربية الشاملة حسب توقعات قادة البلدين آنـذاك، لكـن بدأت الأنظمة العربية تنظر بحيطة وحذر للوحدة الـسورية المـصرية باعتبارهـا محورًا موجهًا ضدها، كذلك لعب الرجعيون السوريون دورا فـاعلا فـى إفـشال مشروع الوحدة، وكذلك المخابرات الإسرائيلية، وتأكدت عن بعـض القـراءات أن بعض القادة المصريين كانوا غير راضيين عن هذا المشروع؛ إذن لماذا قبل جمال عبد الناصر مشروع تنفيذ الوحدة ؟ قبله لاقتناعه بأنه لا يمكن محاربة إسرائيل من جبهة واحده، واقتناعه أيضا بأن المواجهة سهلة بشكل أو بآخر إذا كانـت مـصر وسوريا تحت قيادة عسكرية واحدة ولهما جيش واحد. وهنالك الاتحاد الثلاثى بـين مصر وليبيا والسودان والذى أنشأ عام ١٩٦٩م، والذى كان مـن المؤمـل لـه أن ينضوى تحت لوائه أكبر عدد ممكن من الدول الأفريقية والعربية الآخـرى سـواء المجاورة أو غيرها، و لا نسمع له صدى اليوم بسبب قيامـه مـن قمـة الهـرم، ومحاولات ليبيا المتكررة فى الاتحاد مع مصر مرة ومع الـسودان وآخـرى مـع تونس ونادت أيضا باتحاد مغربى جزائرى ليبى وآخر اتحاد دعت لـه ليبيـا مـع المغرب، كل تلك المحاولات قد ذهبت إدراج الرياح، لأن قيـام الاتحـادات بهـذه الطريقة الفوقية والتى ينادى لها الجهاز السياسى دون إشراك القواعد الشعبية عمل ارتجالى غير موفق ينبغى ألا نتحدث عنه وفيه هدر للزمن، كمـا أن زمـن رفـع الشعارات قد تجاوزناه . الوحدة الحقيقية الناجحة يجب أن تؤسس بصورة عميقـة ومن الجذور وتحتاج لوقت حتى تطرح برامجها وأهدافها ويـتم اسـتيعاب ذلـك بصورة متأنية.

وهناك مثال آخر يجدر ذكره في هذا المقام هو مجلس التعاون العربي الخليجي، فإنه لم يؤسس بدوره من قاعدة الهرم ليكون في مأمن من أن يصاب بالفشل والتراجع لأنه ارتكز على وعي الشعب لشعوب تلك المنطقة من الخليج، وسيمضي في تحقيق أهدافه بغض النظر عن محاولات التفتت والانقسام وبالتأكيد سيسير بخطى حثيثة لتحقيق أهدافة المنشودة، ولكن حصل العكس من ذلك لأنه قد بنى من قمة الهرم (الجهاز السياسي) والعبارة التالية توضح ذلك.

في صباح يوم الثلاثاء ٣ ربيع الأول ١٤٠١هـ الموافق الخامس من فبراير ١٩٨١م استقبل رئيس الوزراء خارجية دولة الكويت رؤساء تحرير الصحف الكويتية للاطلاع على ما يمكن إعلامه من تفصيلات لقاء وزراء خارجية كل من: السعودية – ودولة الإمارات – وقطر – وسلطنة عمان – والبحرين – والكويت، في مدينة الرياض في اليوم السابق لهذا التاريخ والذى انتهى إلى إعلان مجلس التعاون الخليجي. وأكد نائب رئيس وزراء ووزير الخارجية أن الفكرة ولدت في عقل وضمير سمو أمير الكويت منذ أن كان وزيرا للمالية وأنه فاتح أخوانه قادة الخليج العربي بما تراه الكويت من تصور.

فحظيت تلك الرؤية بالموافقة بإجماع الآراء [١] دون أي عناء، وما سلف يؤكد أن المشروع قد بدا من القمة ومن المفيد الابتعاد عن اتخاذ القرارات دائما بعيدا عن رأى القاعدة فليترك للشعوب تقرير مصيرها بنفسها، هل عقدت اجتماعات شعبية نوقشت فيها أهداف المشروع في داخل كل دولة من دول المجلس؟ وهل تبودلت الاجتماعات الشعبية بين كافة القطاعات الشعوب الخليجية، ومن ثم نوقش المشروع باستفاضة قبل إعلان مولده؟ وبناءً عليه هل رفعت تلك اللجان الشعبية والمنظمات آراءها ومقترحاتها ونتائج مداولاتها للحكومات؟ وبناءً عليه هل رفعت تلك اللجان الشعبية والمنظمات آراءها ومقترحاتها، ونتائج عرضها للعقبات والحلول والاقتراحات التي قدمت بها بصورة صحيحة وقوية وراسخة؟ لم ألمس شيئاً من هذا القبيل مع أنني أشجع في الوقت نفسه قيام مشروع كهذا في تلك المنطقة الإستراتيجية المهمة من العالم لحماية أمن منطقة الخليج.

---

(١) بحث أعدته إدارة المعلومات والبحوث لوكالة الأنباء الكويتية. ملف خاص بمناسبة انعقاد الدورة الخامسة لمجلس التعاون الخليجي في دولة الكويت / نوفمبر ١٩٨٤م ربيع الأول ١٤٠٥هـ.

لقد ضاع الكثير من الزمن على الشعب السوداني المصرى، وعلينا أن نتسلح بالوعى واليقظة ونبدأ العمل بجد ومسئولية لتعويض ما فات علينا، ولا شك أننا سننجح نجاحا كبيرا ومؤكدا إذا عقدنا عزمنا على ذلك.

وسأبدأ استعراض سريع لأهم مؤسسات التكامل العالمية السياسية الاقتصادية العسكرية لأبين كيف نشأت إنجازاتها من وجهة نظرى:-

لقد شهد العالم حربين أوروبيتين كانت نتائجهما فى غير صالح تطور ونمو وازدهار الشعوب كافة، فتوصل قادة الدول إلى قناعة تامة بأن يجمعوا شمل كل دول العالم فى مؤسسة سياسية عالمية فولدت الأمم المتحدة عام ١٩٤٥م، وكانت نواتها قبل ذلك عصبة الأمم المتحدة وأسندت لها مهمة حل النزاعات الدولية منعا للاحتكاك والصراعات التى تثنى الشعوب وتخرب المؤسسات الاقتصادية والتنموية والعسكرية والإستراتيجية، من جانب آخر توصل قادة الشعوب العربية إلى قناعة تامة بأن يجمعوا أيضا شعوبهم فى مؤسسة سياسية إقليمية فأسست الجامعة العربية عام ١٩٤٥م ودفعهم حلفاؤهم لاستنزاف موارد بلادهم واضطهاد شعوبهم، وكان الهدف الآخر من بناء الجامعة العربية العمل على حل النزاعات التى تنشأ بين البلاد العربية نفسها، لأن التنافر بسبب الضعف والتفكك والانقسام يمنح فرصا للأعداء للتدخل فى شئونهم الداخلية، ورأى الأفارقة أيضا وللأسباب السابقة نفسها أن يلموا شتات شعوبهم فى مؤسسة إقليمية مماثلة فبرزت إلى الوجود منظمة الوحدة الأفريقية، لاسيما وأن هذه القارة قد تعرضت لأسوأ أنواع الاستعمار وأشده شراسة واستغلالا للشعوب ومازال أبناؤها يعانون من مساوئ الاستعمار الذى عمل على تفتيت شعوبها وقبائلها.

ولكننى باعتبارى باحثًا أرى من تفاعل الأحداث اليومية أن هاتين المنظمتين لا تقومان بالدور المنوط بهما بصورة فاعلة، بدليل أن كل دولتين عربيتين متجاورتين فى خصام وغزو وتناحر ونزاع وتهديد وقفل الحدود ووضع دبابات وأسلحة ثقيلة على الحدود نذيرا ببدء القتال، أى يوجه العربى بندقية إلى صدر أخيه العربى وهم فى الوقت نفسه يدركون أن العدو الإسرائيلى مرابض بينهم، يشرد

أبناءهم ويدنس مقدساتهم ويوجه دباباته وصواريخه وفوهات مدافعه لمن يشاء، ثــم كيف لنا أن نحل قضايانا القومية ونحن فى الداخل نعانى من ذلــك! الأمــر نفــسه ينطبق على منظمة الوحدة الأفريقية بل والأمر أشد خطورة من ذلك، نلمسه فى أن معظم النزاعات تنشب وبصورة حادة بين أبناء الوطن بسبب الصراع على كراسى الحكم، فمتى ما أعطى قائد التمرد وضعًا متميزا حتى قام متمرد آخر، وخير مثال ما يحدث فى السودان.

والأمم المتحدة وجدت لتهدئ التوترات التى تسود فى العالم، وفى كل يــوم نشهد صراعات ونزاعات جديدة فى الشرق والجنوب ولا تستطيع أن تفعــل أكثــر من أن تصدر بيان تدين وتشجب فيه غارة جوية أو بحرية على أرض وممتلكــات دولة أو شعب ما. والأغرب من ذلك إن الدول الكبرى والتى كان من باب أولى أن تهدئ الأوضاع تكون هى المعتدية على حقوق الشعوب الضعيفة المقهورة، وبعــد فترة يطالبون بتطبيق مبدأ حقوق الإنسان المتمثلة فى العيش الكريم ومحاربة الجهل والفقر، إلى آخر ذلك من ترسيخ لمقومات الحياة السليمة الكريمة والتى لا يجــدها المواطن من الدرجة الثالثة فى أمريكا نفسها.

وفى رأى أن السوق الأوروبية المشتركة تعتبر من أقوى النظم والوحــدات الاقتصادية الإقليمية والعالمية، ولها شهرة ذات أصداء واضحة فى مختلف أرجــاء العالم نسبة لما يمتلكه أعضاؤها من لبنات اقتصادية قويــة ومراكــز ذات شــهرة عالمية ومحلية لتكاتف أعضائها ووحدة رأيهم والتنسيق المستمر فيما بيــنهم وســد ثغرات الخلاف بينهم بالسرعة المطلوبة حتى لا تصبح الهاوية. كل تلك الأســباب ساعدت على رسوخ موقف هذه المنظمة، ولكن السؤال الملح الذى يطرح نفسه: ما الأساس الذى يبنى عليه اقتصاد دول السوق الأوروبية ؟ الإجابة لا تحتاج إلى عناء يذكر لمعرفة أسباب ذلك نجد أنه كان استنزافا لموارد وطاقــات ومقــدرات تلــك الشعوب نفسها التى تسمى اليوم دول العالم الثالث أو الدول النامية أو الأقــل نمــوًا من خلال حركة الاستعمار التى شهدها العالم قبل وبعــد الحــربين الأوروبيتــين (١٩١٤م – ١٩٣٩م) وكان فى صدر تلــك الحركــة الاســتعمارية دول الــسوق الأوروبية المشتركة نفسها والمتمثلة بشكل رئيسى فى إنجلترا وفرنسا، ولكن هنالك

ناحية إيجابية يجب ذكرها متمثلة فى مساعداتهم لدول العالم الثالث بقروض ميسرة وتقديمهم بطرق المساعدات العينية والمادية فى حالات كوارث طبيعية، وقد نلنا فى السودان حظنا من تلك المساعدات هذا عدا منظمات إقليمية مثل منظمة دول عـــدم الانحياز، والغالبية العظمى من أعضائها من دول العالم الثالث ويرجع تأسسها إلى الرئيس الهندى نهرو والمصرى جمال عبد الناصر واليوغســلافــى تيــو وكـــان غرضهم فى ذلك جمع شمل تلك الدول تذليلا للصعاب التى تواجههـا ومـــن ثـــم مواجهة الأخطار التى تحدق بشعوبها.

هنالك أنواع سامية من التكاملات فى العالم وفى فترات سابقة نلمـسها فـــى النماذج التالية ويعتبر المثال الأكثر نجاحا من السياسة هـــو محاولــــة الاتحـــادات السياسية والجمركية والاقتصادية والتجارية، لقد كان نظام "الزولفرين الألمانى" من أهم الاتحادات الجمركية التى اقترنت بحدود سياسية (١). إذ ما بين عـــامى ١٨١٨م و١٨٣٤م تم إنشاء الزولفرين أو الاتحاد الجمركى الألمانى بنية إنجــاز الإصـــلاح الاقتصادى فى الدول الألمانيـــة، وأرغمت الواحـــدة تلو الآخرى علـــى دخـــــول فلك بروسيـــا وشمل فى النهاية ثمانى عشرة دولة وعشرون مليونا من البشر تحت سيطرة بروسيا ويعنى ذلك نفـــوذا اقتصاديا (٢). المثال السابق يعتبـــر مـــن أمثلـــة التكامل الاقتصادى البارزة فى العالم والذى أدى فيما بعد إلـــى الوحـــدة الـــسياسية الشاملة لألمانيا؛ لأن ألمانيا كانت مفككة إلى عدة ولايات وإمارات ما قبل الحربين وأهمها وأكثرها نفوذا إمارة بروسيا فى الجنوب والمتاخمة لفرنـــسا. لقـــد لعبـــت الإمبراطورية الفرنسية آنذاك دورًا كبيراً فى تفتيت وحدة الشعب الألمانى، لاســـيما أنها كانت أكبر الإمبراطوريات الاستعمارية فى تلك الفترة، وكما هو واضح ممـــا تقدم ذكره أن نظام الزولفرين الاقتصادى الألمانى قد لعب دورا أساسيا وفعالا فـــى جمع حرية التجارة، ونجاح هذا النموذج مرده الرغبة الأكيدة و الـــصادقة للـــشعب الألمانى فى إعادة وحدته.

---

(١) النظرية الاقتصادية والطريق إلى الوحدة العربية د. نديم بيطار، ص ١٠٠، الناشر: الدراسة الإنـــسانية، الطبعـــة الأولى ١٩٧٨م.

(٢) نديم بيطار، مصدر سابق، ص ١٠.

وفى هذا الإطار قامت الجامعة العربية بتاريخ ١٩٦٤/٨/٣م، ونتيجة للدراسات التى قامت بها لجنة خاصة فى معرض تحقيق الخطوات الواجب سلوكها لبلوغ أهداف الوحدة للاقتصاد العربى [١]. أستدل من المثال السابق أن الوحدة الاقتصادية كانت نواة للوحدة السياسية بالمقابل؛ فأتوقع أن يحدد الأمر نفسه بالنسبة لمشروع كمشروع الوحدة الاقتصادية العربية، على حسب تتبعى لخط سير هذا المشروع يتبين لى أن معظم الدول العربية قد اندرجت تحت قائمة تبادل سلع رئيسية ضرورية فيما بينهما وأعفيت من قائمة الجمارك، لكننى أعتقد أن توقف هذا المشروع يرجع للتغيير المستمر فى الأنظمة السياسية العربية، وكلما فقدنا الاستقرار السياسى فى الدولة سنفقد بالتالى الاستقرار الاقتصادى. وهنالك مثال آخر بصورة عارضة وهو قيام مشروع تكامل اقتصادى فى شرق أفريقيا أسس فى أواسط الستينيات بين أوغندا وكينيا وتنجانيقا (تنزانيا حاليا) [٢]. فهو تكامل اقتصادى، ومن ثم الانخراط فى نظام سياسى واحد كهدف بعيد، لكن انقطاع العلاقات بين شعوب الدول الثلاث وعيشتهم على الطريقة البدائية وضعف الوعى العام كل تلك العوامل لم تساعد فى استمرار المشروع لاسيما وأنه تم بقرار حكومى ووجد معارضة من بريطانيا وفرنسا آنذاك.

ثم ماذا؟!

فى هذا الطرح تناولت الأوضاع الراهنة والتاريخية للدول العربية والأفريقية وأمثلة تاريخية لوحدات نجحت وفشلت وتكاملات أجهضت أو أسقطت وسألت نفسى وتساءلت: هل لهذا التكامل السودانى المصرى أسس وأصول تاريخية معاصرة؟

وهل يمكن لهذا التكامل أن يؤدى إلى وحدة فى المستقبل القريب أو البعيد أو هو خيال؟

---

(١) المصدر السابق، ص (١٠٣٠).

(٢) نفس المصدر السابق ص (١١٥٠).

سؤال آن الأوان أن نطرحه ونجيب عنه.

إن مقدرة الشعب السودانى / المصرى معلم بارز فى تاريخ القرن العشرين لا يستطيع أحد أن يشكك فى فاعليته، وقد وهبت الطبيعة هذا الشعب الإمكانيات المبدعة. وحضارة القرن الواحد والعشرين تفتح أبوابها عريضة لكل فكر متفتح فعال بغض النظر عن اللون والجنس. و المرحلة التى نجتازها تفرض علينا الجدية والإحساس والتشخيص الدقيق للمشاكل التى يجب أن نواجهها، وذلك لأننا نواجه عملية الاستئصال الحضارى من الإخوة والأصدقاء أفارقة كانوا أو عربا قبل الأعداء؛ حتى لا نلحق بالركب الحضارى الذى تركنا قبل فترة ليست بالقصيرة، ولأن التكامل بيننا على أسس وقواعد سليمة سيكون جسرًا للعالم الأول.

وحدة...... تكامل:

مصطلح الوحدة قد يبدو لأول وهلة – كما يقول أساتذة العلوم السياسية – واضحة وسهلة المفهوم، فالوحدة بمعنى الاتحاد تعني: الضم. ورغم أن الكلمة قد تعطى أيضا معنى العزلة والانفراد، ومن هنا تأتى كلمة (وحيد)؛ فإن المعنى الأكثر تداولا هو المفهوم الأول... ورغم ذلك، رغم البساطة الظاهرة فى التعبير فإن هذا المفهوم فى فقه السياسة معقد وصلب التعريف ويصير مستحيل التحديد عندما يرقى إلى مرتبة المذهب السياسى. وظاهرة الوحدة فهمت على أنها أصل سياسى، وبعبارة أخرى مبرر أو سند قانونى لتأكيد الاستقلال وعدم التبعية، ورغم أنها فى بعض الأحيان اختلطت بمفهوم البحث عن الذات القومية... وأول ما يثار فى ظاهرة الوحدة الاندماج (ألا رحم الله السياسى السودانى محمد نور الدين، فقد كان فى فهمه للاندماج أو الوحدة بين مصر والسودان أمينا مخلصا) وهو اصطلاح قابلناه فى النطاق السياسى من التقاليد الاقتصادية ليعكس حقيقة اجتماعية أكثر منها هيكلية، حيث التقابل بين الوحدات يتم من خلال الصهر والتفاعل وليس من خلال مجرد خلق الإطار الهيكلى الواحد الذى يضم مختلف الوحدات. وكلمة اندماج قد تبدو من هذا المعنى واضحة محددة، لكن الواقع أنها أبعد من أن تكون كذلك فالاصطلاح فى أصله الأوروبى Integration، والتى يترجمها فقهاء الاقتصاد عادة بكلمة التكامل.

والتكامل ليس هو الاندماج إنما يعنى أن ظاهرتين كل منهما تكمل الآخرى، ومن ثم فإن الربط بينهما يؤدى إلى التقوية فى كل منهما، فالمجتمع الإيطالى مثلا يمثل زيادة فى الأيدى العاملة وزيادة فى رأس المال، والمجتمع الألمانى يمثل نقصا فى الأيدى العاملة وزيادة فى رأس المال، ومن ثم فإن ما يحد بينهما يعتبر تكاملا، حيث يكمل الواحد منهما الآخر ومن ثم التكامل الاقتصادى هو عملية تقنية من حل التميز الذى يفترض إمكانية التعاون المتوازن، وهذا ما يحدث اليوم فى أوروبا الغربية... (فهل هذا ما حدث فى التكامل الذى تم بين مصر والسودان؟؟) وقد أصبح (التكامل) أحد مسالك الاندماج أو الوحدة الكاملة لدى الدول الأوروبية الغربية وآخر نتائجه اليورو.

والتكامل يمكن أن يأخذ الصور الآتية:

١ / التكامل الثقافى Cultura Integration

٢ / التكامل النظامى Normative Integration

٣ / التكامل الاتصالى Communicant Integration

٤ / التكامل الوظيفى Functional Integration

فما صور التكامل التى سرنا عليها من بين هذه الصور الأربعة؟ هل كانت وما تزال اقتصادية؟ هل كانت ومازالت ثقافية؟ ولا أظنها اتصالية أو نظامية وأرجو ألا أكون مخطئا..

الجغرافية السياسية للسودان ومصر:

هل تكون مصر والسودان إقليما متكاملا؟ يقول أساتذة الجغرافية السياسية والاقتصادية إن الإقليم عبارة عن ترابط عضوى بين مجموعتين من المكونات هما:

١. الإقليم الطبيعى باعتباره مسرحًا له سلبياته وإيجابياته..

٢. الاستيطان البشرى باعتباره عنصرًا إيجابيا فى غالبية الأحوال..

وناتج هذا الترابط بناء له مورفولوجية مميزة في ظواهره الحيوية والاجتماعية وأنشطته الاقتصادية وتركيباته السياسية، والإنسان بمجموعة قيمه و تراثه و أيديولوجيته، يقسم وحدات طبيعة متكاملة – إن وجدت – إلى أقسام طبيعية مختلفة فى وحدات سياسية كبيرة على أسس أيديولوجية واضحة كما حدث الآن فى مصطلح الشرق الأوسط، خلال الدولة الإسلامية منذ بدايتها وحتى نهاية الحرب الأوروبية الأولى بعد سقوط الدولة العثمانية. فقامت تلك الوحدة على أساس الأيديولوجية الإسلامية الواضحة المعانى لا على المزايدات السياسية أو الأطماع الاقتصادية أو الإمدادات السكانية.. وبما أن الإنسان يتغير بسرعة أكبر من التغير الطبيعى؛ فإننا نجد تغيرات سياسية حتى على المسرح الطبيعى الواحد مثل وادى النيل، خلال فترات زمنية مختلفة.

إن الحاجة ملحة لمناقشة موضوع التكامل، وفى النهاية لابد من طرح عدة تساؤلات تمثل الإجابة عنها المصير الذى يمكننا من الوصول إلى الجوهر، ويمكننا أن نرتب هذه التساؤلات التى يمثل كل منها موضوع (الحوار والجدل العلمى) على النحو التالى:

أولاً:

إذا كان التكامل لشعب من الشعوب يجمع بالضرورة بين العام والخاص أى بين القمة الحاكمة والقاعدة الشعبية مفهوما ينعكس فى نهاية الأمر فى التفاعل الجزئى أو الكلى بين الكتلة الشعبية والقمة السياسية، فإن السؤال الذى يفرض نفسه: إلى أى حد تتمثل حتمية هذا التكامل بينهما، على الرغم من أن كل منهما يخضع لديناميكية خاصة به؟

ثانيًا:

وإذا سلمنا لحتمية الائتلاف بين الشعب السودانى / المصرى، فهل هناك شواهد تاريخية تؤكد التلاحم والتضافر بينهما على نحو يقترب أو يكاد يقرب من حد التكامل لمواجهة هيمنة العولمة؟

ثالثًا:

ويترتب على السؤال السابق سؤال آخر هو: على أى نحو يتم التلاحم والتلاقى فيما بينهما، وعلى أى نحو يكون هذا التلاحم قوة دفع متبادل بينهما فى مجال الإبداع والتواصل الحضارى نحو جهد فعال ؟

رابعًا:

وأخيرا يأتى السؤال عن السبب فى حدوث إشارة قف أو مطب توقف فى حركة التكامل مع قيامه وتوقيع ميثاقه، فنحن الذين أضاءوا النور الأحمر مباشرة ومع التوقيع، ومازالت الإشارة مضيئة حمراء – قف – إذا سلمنا بمواقع الفروض السابقة.

وإذا كانت الإجابة على كل تساؤل من هذه التساؤلات منفردة قد تؤدى إلى التداخل فيما بينهم؛ فإننا نؤثر أن نحمل الإجابة عنها مع الاحتفاظ لكل سؤال بأحقيته فى التناول المستقل من خلال ما تقوله وتكتبه الصحف فى سكوت، وما تؤمن به الجماهير السودانية لا علاقة له بالإشارة الضوئية، وهو إيمانها فى العلاقة الوطيدة الفعالة الراسخة دون قيود وحدود وعبر الصحراء حيث الفناء والموت البطىء، ورغما عن الحصار وقفل حدود بعض الدول الشقيقة فى وجه مرورها من أو إلى السودان.

ونخرج من هذا السياق إلى نص محاورة " جورجياس "، وهو نص يقوم على الحوار والجدل العلمى المنطقى وهو ما نريده أن يكمل التكامل، على النحو الآتى:

سقراط: هل يوجد شيء نسميه معرفة؟

جورجياس: نعم يا سقراط.

سقراط: وشيء نسميه معتقدا؟

جورجياس: نعم. لا محالة.

سقراط: معرفة واعتقاد، هل هما بنظرك شيء واحد أو هما متمايزان؟

جورجياس: أتصورهما متمايزين يا سقراط.

سقراط: أنت على حق، وهاك البرهان: لو سألتك: هل يوجد اعتقاد خاطئ وآخر صائب، فسوف تجيب بالإيجاب. أليس كذلك؟

جورجياس: أجل.

سقراط: هل يوجد علم خاطئ وعلم صائب؟

جورجياس: أبدا.

سقراط: العلم والاعتقاد ليسا شيئا واحدا؟

جورجياس: صحيح ما تقوله.

سقراط: مع ذلك فالاقتناع واحد سواء عند أصحاب الاعتقاد أو عند أصحاب العلم!

جورجياس: ما تقوله صحيح جدا.

سقراط: أقترح عليك إذن التمييز بين نوعين من الاقتناع، اقتناع ناتج عن اقتناع دون علم واقتناع يتولد عن علم.

إذن نريد التكامل المصرى السودانى - الذى لم يبلغ قبل ذلك الأعوام الخمس من عمره وأسقط فى الخرطوم على يد حكومة المرغنى/ المهدى ما نريده منذ اللحظة للعمل الجديد - أن ينزل من عليائه وبرجه العاجى ليلتحم بالجماهير ويحركها مادامت هى جالسة (مصنقرة) لا تريد التحرك من نفسها.

نريد:

١ – فى المجال الثقافى:

(أ) وهو أهم وأبسط المجالات أن تقوم مراكز ثقافية فى كل من الخرطـــوم والقاهرة باسم:

(المركز الثقافى للتكامل المصرى السودانى فى الخرطوم)، (المركز الثقافى للتكامل السودانى المصرى فى القاهرة) وبذلك وضـــعنا اســـم التكامل بين الجماهير فى الشارع ويعمل الكل فى عمله الصــــادر.

(ب) معاملة للطلاب سواء فى المدارس أو الجامعات أو الدراسات العليا فى أى من الساحتين كما يعامل المواطن المصرى فى القاهرة والـــسودانى فى الخرطوم سواء فى القبول أو المصروفات الدراسية بالعملة المحليـــة جنية مصرى أو سودانى وليس بالدولار للتخلص من هيمنة الـــدولار – هيمنة العولمة.

(ج) أن تعامل أجهزة الإعلام من صحف وأجهزة ســـمعية وبـــصرية دون حساسية. فمن المؤسف أن لا نجد صحف أى من القطرين المتكـــاملين فى البلد الآخر، بينما نجد الصحف المصرية والسودانية فى لندن وجـــدة والخليج وكذلك الصحف العربية فى الخرطوم والقاهرة.

٢ – فى المجال الداخل والخارج:

من المؤسف أننا فى تكامل ولكن مطلوب من المـــصرى تأشـــيرة دخـــول للسودان ومن السودانى تأشيرة دخول لمصر وهذا بداية لكسر الهيمنة.

٣ – فى المجال الاقتصادى:

(أ) حل مشاكل الإقامة والتحويلات بإيجاد بنك مصرى فى الخرطـــوم مثـــل البنك الأهلى السودانى بالقاهرة، وذلك لتـــسهيل الإجـــراءات الماليـــة

والاقتصادية للمواطنين بدلا من أن يقعوا في يد عصابات التجار في سوق إمبابة وسوق ليبيا في أم درمان.

(ب) فتح الباب على مصراعيه لتصدير الفواكة والخضر من السودان إلى مصر بدلا من استيرادها للموز من أمريكا الجنوبية أو جنوب شرق آسيا أو المواشى من تركيا، وكذلك عرض الصناعات المصرية الجلدية والقطنية والبتروكيمائية في الأسواق السودانية.

هذه بعض الأمثلة البسيطة أردت إبرازها وعندكم الكثير والكثير، فضعوا النقاط على الحروف لنخرج بتوصيات إيجابية ليكون التكامل نموذجا فعالا محليا وإقليميا ودوليا ولنفكر في عملة موحدة وأجور موحدة واقتصاد متداخل منفتح ليس منفردا منغلقا، قائمًا على تجار وتاجرات الشنطة والتهريب، وهناك حدود رسمتها الإدارة البريطانية وتؤكد فيها نظم العولمة.

خاتمة:

يواجه التكامل فى المستقبل المنظور تحديات إقليمية ودولية لعل أهمها تنمية العولمة، وما تمثله من تهديد للعالم الثالث، لتسلب كل مكاسبه ومزاياه النسبية فى إطار نظام اقتصادى عالمى جديد غير متكافئ أو متوازن، و تزداد التحديات التى تواجه التكامل العربى بصورة عامة فى ضوء توقيع اتفاقية منظمة التجارة العالمية فى ١٩٩٤، والتى أصبحت الدعامة الثالثة فى العلاقات الاقتصادية الدولية إلى جانب صندوق النقد الدولى والبنك الدولى.. إن مواجهه هذه التحديات تتطلب اتباع سياسات وإجراءات وقائية من جانب الدول الأفريقية فى المجالات الزراعية والصناعية والخدمية.. وإن أول هذه السياسات تعميق التكتل الإقليمى الاقتصادى فى مقابلة التكتلات العالمية الأخرى، وإزالة كل القيود الجمركية والإدارية والمعوقات الأخرى من الأسواق الأفريقية والعربية. كما يجب التركيز على توفير البنية التحتية الأساسية، وعلى رأسها الطرق المعبدة، لتسهيل نقل البضائع والخدمات وفتح منافذ التسويق للمنتجات الأفريقية، وتوحيد الآليات التمويلية والنظم المصرفية، وإبعاد سيطرة الدولار التى مازالت مهيمنة. فهذه السياسات ضرورية للتعامل مع مختلف المتغيرات الدولية والتكتلات الاقتصادية الدولية.

وعليه فإن التكامل المصرى السودانى يجب أن ينظر إليه باعتباره خطوةً نحو التكامل الاقتصادى العربى الأفريقى. إن على الدول الأفريقية والعربية أن تسارع بالانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، باعتباره خطوةً فى سبيل السوق الأفريقية المشتركة على طريق الاتحاد الأفريقى الكبير.. إن العثرات والعوائق والعقبات التى مر بها المشروع الوحدوى العربى منذ ١٩٤٥، لا ينبغى أن تصيبنا بالإحباط واليأس إذ لا بد من دراسة التجارب السالفة والتبصر بها من أجل إرساء الاتحاد الأفريقى على أسس علمية واقعية وذلك لضرورية القومية والإستراتيجية فى العالم اليوم. ويمكننا أن نختم هذا المقال بالقول إن التكامل

المصرى السودانى يستمد قوته ومشروعيته من كونه خطوة على طريــق الوحــدة الشاملــة. وإن الدعوة للاتحاد العربى يمكن أن تنطلق من القاهرة / الخرطوم اليوم مثلما انطلقت الدعوة للجامعة العربية ولمنظمة الوحــدة الأفريقيــة مــن القــاهرة بالأمس؛ وأصبح الأخير واقعا ملموسا يرجى منه الكثير فى دفع التعاون الأفريقى/ العربى، الذى يمثل أحد الأذرع المهمة لدول العالم الثالث فى سبيل إيجاد مكان لها بين المنظومات والمحاور، والتكتلات العالمية المتصارعة على الموارد الأفريقيــة، وبخاصة الشركات المتعددة الجنسيات والنفوذ السياسى الذى يطرح لنا ديمقراطيتهم الكاذبة، وما يسمى بحقوق الإنسان؟! عجبى!!

مراجع ومصادر:

١ - الدجانى، برهان (١٩٧٩) "هموم التنمية الاقتصادية العربية"، المستقبل العربى، عدد ٨، ص ٦.

٢ - الطرفاوى، محمد سيدينا (١٩٩٩) تمويل التنمية: حالة مؤسسات التنمية العربية والبلدان الأفريقية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة النيلين، السودان.

٣ - العانى، أسامة عبد المجيد (١٩٩٩) " منطقة التجارة العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية " شئون عربية، عدد ٩٧، ص ٦١ - ٧٢.

الملاحق

الموارد الزراعية فى السودان

مقدمة:

يقوم القطاع الزراعى (النباتى والحيوانى) بدور مهم فى تقـديم ونمـو البنيـان الاقتصادى والسودانى بنحو ٤٠٪ من قيمة الناتج المحلى تتولد من هـذا القطـاع، وأكثر من ٩٥٪ من حملة الصادرات الوطنية هى سلع ومواد خـام زراعيـة، ولا تقتصر أهمية الزراعة فى هيكل الناتج المحلى الاجمالى على ما تسهم به فى هـذا الناتج مباشرة، بل إن الصناعة تعتمد اعتمادا يكاد يكون كليا على موارد خام أولية من منتجات زراعية، كذلك فإن جانبا كبيرا من نشاط قطاعـات إنتاجيـة أخـرى كالنقل والمواصلات والتجارة والمال والخدمات تعتمد بشكل مباشر أو غير مباشر على الزراعة.

أولاً: الموارد الزراعية:

١- الموارد الأرضية:

تقدر المساحة الجغرافية للسودان بنحو ٢,٥ مليون كيلو متر مربع، ويعتبر ثلث هذه المساحة غير صالحة للزراعة (الأراضى الصحراوية الجافة)، بينمـا ٢٠٪ مـن الأراضى لها إمكانيات استغلال عالية فى السهول الطينية و أجزاء مـن المنـاطق غزيرة الأمطار، أما نحو ٥٠٪ من الأراضى فغير قابلة للاستغلال.

ثانيًا: تسعى الإستراتيجية إلى بناء قاعدة إنتاجية راسخة ومتطـورة، تقـوم على حسن استخدام وتكامل وتنمية واستثمار الموارد تبعا للميـزة النـسبية للنـاتج الزراعى وتهدف إلى زيادة تكلفة الإنتاج الزراعى.

ثالثًا: تجمع الإستراتيجية فى توازن وتوافق بين سياسة الاستثمار المـشتركة فى الزراعة الحديثة والتقليدية والأخذ بالتنمية الريفية المتكاملة بتوظيف القـدرات، ولكنها تعانى من مشاكل محددة، مثل عدم كفاية الأمطار وسوء توزيعهـا وتـردى الغطاء النباتى وتدميره والتعرية الريحية والمائية فى الأراضى.

٢- القوى العاملة المؤهلة:

أظهرت توقعات الخطة السداسية وجود فجوة بين العرض والطلـب للقـوى العاملة فى القطاع الزراعى فى القطاع العام والخاص، إلا إنه تبين خـلال تنفيـذ الخطة الفرق الكبير بين توقعات العرض والطلب على القـوى العاملـة المؤهلـة والواقع، فقد قل العرض عما كان متوقعا وفي الوقت نفسه قل الطلب عن استيعاب كل الخريجين من كليات الزراعة والمعاهد الزراعية العليا، إلا إن قلة الطلب كانت أكثر حدة، ويرجع ذلك إلى تخلى الدولة عن سياسة التعيين التلقـائى، ويتوقـع أن تزداد المشكلة حدة فى السنوات القادمة ما لم تُتخذ السياسات اللأزمة لحلهـا بـين القبول والتخرج من جهة ومقدرة البلاد على استيعاب الخريجين من جهة آخرى.

٣- التركيب المحصولى والإنتاج الزراعى:

تبلغ جملة المساحة المحصولية ٧,١٤٣ مليون هكتار عام ١٩٧٩م بمعدل زيادة سنوية نحو ٥,٧٪ عند عام ١٩٦٦/٦٥م، ويوضح الجدول التالى التركيب المحصولى والإنتاج الزراعى:

المحصول	الرقعة المزروعة (ألف هكتار)	الإنتاج السنوى (ألف طن)
الحبوب	٣٩٤٣,٣٨	٢٢٧٦,٠٠
القمح	١٩١,٩٤	٢٣٣,٠٠
ذرة شامية	٦٣,٠	٤٠,٠٠
ذرة رفيعة ودخن	٣٦٤١,٠٠	١٩٧٨,٠٠٠
الأرز	٨٤٠	٨,٠٠
محاصيل سكرية	٢٢,٤٥	١٢٠,٤٦
بقوليات	٥٧,٥٤	٥٧,٠٠
بذور زيتية	٢٢٤١,٥٤	١٢٦٤,٠
خضر	٢٣,٣٩	٤٦٤,٨١
محاصيل الألياف	٤١٨,٣٢	٣١٧,٠٠

٤ – الغابات:

تعتبر مساحة الغابات عام (١٩٦٨) ٥٨٤,٣٦٢ كيلو متر مربع تقلصت إلى ٥٥٩,٠١٥ كيلو متر مربع عام (١٩٨١)، بفضل التوسع الأفقي فى الزراعة وبخاصة المطرية، علاوة على عملية إزالة الغابات لإنتاج الوقود وأعمدة المبانى والحرائق الموسمية. وتتوزع مساحة الغابات الطبيعية بين إقليمى السافنا الجافة (٣٤٥,٠٠٠ كيلو متر مربع) والسافنا الرطبة (١٤,٠١٥) كيلو متر مربع، وتغطى الغابات المنتجة نحو (٤٥٥,٠٠٠) كيلو متر مربع، وحجم الثروة الخشبية المتاح نحو (١,٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠) متر مكعب من الخشب الحريق وأعمدة المبانى ونحو (٥٠,٠٠٠,٠٠٠) متر مكعب من الأخشاب المنشورة إلا إنه للأسباب السابقة هناك فقد سنوى من الثروة الخشبية يساوى عشرين مليون متر مكعب بالتقريب... وبلغت قيمة ما تستورده السودان من خشب ومصنوعات خشبية نحو (١٥,٥) مليون جنية سودانى عام ١٩٨١م. هذا بخلاف الفلين ومصنوعاته الورق ومشتقاته وفى العام ذاته بلغت صادرات السودان من الصمغ العربى ومنتجات الغابات الثانوية نحو ٢٥ مليون جنية سودانى.

وتحتاج الغابات كأحد الموارد الزراعية فى السودان لزيادة العناية بها، وذلك لوقف التدهور والنقص المستمر فى مساحتها وإنتاجها.

٥ – الإنتاج الحيوانى:

يقدر تعداد الثروة الحيوانية بنحو (٥١,٣) مليون رأس عام ١٩٧٩ بالمقارنة بنحو (٤٣,٨) مليون رأس عام ١٩٧٥م، ويشير تركيب الثروة الحيوانية فى عام ١٩٧٩م إلى أن الأبقار تشمل ٣٥,٨٪ من مجموع عدد الحيوانات، بينما يمثل الضأن ٢٤,٨٪ والماعز ٢٤,٣٪ والجمال ٥,١٪ ، ويقدر نصيب الفرد من الثروة الحيوانية (٢,٨) رأس عام ١٩٧٩م، ويعتبر من أعلى المعدلات فى الدول العربية.

وبلغ إنتاج اللحوم الحمراء والدواجن فى السودان فى عام ١٩٨٠م (٥٦,٨١) ألف طن و(١٦,٣) ألف طن على التوالى، وكان متوسط وزن الذبيحة للأبقار والماعز (١٦١) كيلو(١٥,٦٦) كيلو على التوالى، وبلغ إنتاج الأسماك نحو (٢٦,٥٤) ألف طن، كما أن إنتاج الألبان للعام نفسه بلغ (١٦٧٣,٤) ألف طن يتم إنتاجه، وما يزال الائتمان الزراعى فى مصر يتولاه بنك التسليف الزراعى التعاونى حيث يغطى الغالبية العظمى من احتياجات القاع الزراعى من القروض بمختلف أنواعه.

ويتم تنظيم الاقتصاد القومى فى كل من البلدين عن طريق خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وقد بدأت مصر خططًا خمسية بدأت عام ٨٦ -٨٧، أما السودان فقد بدأت برنامجا ثلاثيا بعد خطة سداسية، وينتهى هذا البرنامج عام ١٩٨٥م وثمة تباين ملحوظ بين مكونات الخطتين وأبعادها وأهدافهما.

وفى طريق التكامل الزراعى فقد تم إنجاز بعض المشروعات التى تدخل ضمن برنامج التكامل وبدأ بعضها نشاطا ملحوظا، وفى مقدمة هذه الإنجازات:

- الشركة السودانية المصرية للتكامل الزراعى.
- الشركة السودانية المصرية لمشروعات رى الإنشاءات.
- الشركة العربية الأفريقية للمياه الجوفية.
- الهيئة الدائمة المشتركة لمياه النيل.

وتقع هذه الشركات والهيئات تحت إشراف المجلس الأعلى للتكامل الذى يعتبر مسئولا عن توجهها ومتابعتها وتوفير التمويل اللازم لها. وإن كان التكامل وأهدافه يتطلبان اتساعا أكبر ونشاطا أوسع مما تم إنجازه.

ويجب أن يراعى عند وضع برنامج التكامل الزراعى أن يؤخذ فى الاعتبار كثير من العوامل المهمة والأساسية لتحقيق أهدافه المرجوة، ويمكن إيجاز هذه العوامل فيما يلى:

▪ الحاجة إلى توفير الطعام للناس، ووجود فجوة غذائية فى بعض السلع الغذائية لابد من حلها كليا أو جزئيا عن طريق التركيب المحصولى المناسب لسد احتياجات الشعب فى البلدين.

▪ العمل على توفير أقصى حد من الخامات اللازمة للصناعات القائمة حاليا والتى ستنشأ مستقبلا وفق تخطيط سليم بين البلدين.

▪ التركيز على مشروعات البنية الأساسية والمرافق الخدمية وكل أنواع التنمية الزراعية فى إطار من الترابط الفعال بين تلك المشروعات وهذه المرافق.

▪ استثمار الموارد الزراعية بأكبر درجات الكفاية والحد من الفاقد منها، وبصفة خاصة الموارد المائية التى أصبحت العنصر الأساسى والمتحكم فى التنمية الزراعية.

▪ ضرورة توفير الأموال اللازمة لتوفير المشروعات بكفاية تامة وإتقان كامل، وبما يضمن استمراريتها وتحقيق أهدافها.

▪ تطبيق الأساليب العلمية الحديثة لنقل التنمية الزراعية من أساليبها التقليدية والبدائية إلى الأساليب والوسائل العصرية المتطورة.

▪ التركيز على نشر برنامج التدريب فى خلق العمالة الماهرة الواعية التى تقوم بتنفيذ المشروعات الزراعية بكفاءة تامة من خلال حسن الأداء والتشغيل.

▪ العناية بتدعيم مراكز البحوث الزراعية ومؤسساتها وأجهزة الإرشاد الزراعى والتنسيق بين أنشطتها بين البلدين.

▪ التنسيق بين السياسات والنظم الاقتصادية والمالية والتجارية التى تتصل بالتنمية الزراعية، ووضع القوانين واللوائح التى تنظم مسيرة هذه التنمية بما فى ذلك قوانين الحيازة والملكية الزراعية.

▪ إجراء متابعة وتقويم دورى على فترات زمنية لكل مشروعات الخطة المشتركة عن طريق أجهزة فنية وإدارية للتحقيق فى سلامة الأداء وحسن التنفيذ طبقا للبرامج الزمنية المحددة.

▪ ولقد أوضحت الدراسات أن أهم مشروعات التنمية التى يشملها برنامج التكامل الزراعى فى المرحلة الحالية ستنشأ بطبيعة الظروف داخل حدود السودان، حيث الإمكانيات الزراعية الكبيرة التى لم تستغل بعد والتى سيكون التركيز فيها على إنتاج اللحوم والأعلاف والبذور الزيتية والسكر والشاى والبن والتبغ والبقول.

ونرى أن أهم المجالات التى يمكن التركيز عليها والإفادة من الميزة النسبية فى إنتاجها داخل السودان لتنميته زراعيا وتحقيق مصلحة مشتركة لدولتى التكامل هى:

- الحبوب الزيتية وبخاصة الذرة الرفيعة.
- البذور الزيتية وبخاصة فول الصويا.
- الإنتاج الحيوانى والثروة الداجنة.
- قصب السكر.
- الأسماك من المياه الداخلية.

هذا ويتطلب البرنامج الزراعى لدولتى التكامل وضع خطة مشتركة ترتبط بخطة التنمية لكل دولة على حدة وتتوافق معها، ولابد أن يتطلب هذا تغيرات جذرية فى السياسات الزراعية و فى الترتيب المحصولى لإحداث التنسيق الكامل بين هذه السياسات من ناحية وتحقيق الدعم اللازم لبرنامج التكامل من ناحية آخرى، وعلى اللجنة المشتركة أن تأخذ فى الاعتبار تحقيق الاكتفاء الذاتى لحاجات البلدين لأقصى حد من الكفاية الإنتاجية وتوفير أكبر قدر من فرص العمل مع التركيز على درجات الميزة النسبية لكل من البلدين وفى كل من المناطق الزراعية.

ومن الأهمية بمكان التركيز فى المرحلة المقبلة على التصنيع الزراعى، حيث لا يتطلب استثمارات كبيرة مثل كثير من الصناعات الآخرى، وبهذا تتمكن الدولتان معا من أن تصدر للأسواق العالمية سلعا مصدرة بدلا من تصديرها فى صورة خامات، ويأتى فى مقدمة التصنيع الزراعى الزيوت النباتية والإنتاج الزراعى والمحاصيل السكرية وحفظ الخضروات والفاكهة وتعبئتها، ويمكن ذلك عن طريق استثمارات القطاع الخاص بإنشاء حركة تصنيعية كبيرة لكل هذه المجالات.

وفى مجال الإنتاج الزراعى وإجراء الدراسات الاقتصادية الشاملة لهذه الصناعات، فإنه يمكن تحقيق ذلك بمعرفة أجهزة المجلس الأعلى للتكامل ثم عرضها على المستثمرين فى الدولتين وخارجها لجذبهم إلى تنفيذها، ويمكن أن يقوم صندوق التكامل بدور رئيسى فى هذا الشأن باعتباره مستشارا ماليا واقتصاديا لبرنامج التكامل، مع عقد لقاءات لرجال الإعمال والاتحادات والنقابات المهنية والعالمية، لتوعيتهم لأهمية المشاركة فى تنفيذ هذه المشروعات باعتبارها مجالا قيما للاستثمار أموالهم، مع ضرورة عقد اتفاقيات بين أجهزة التكامل بين الوكالات والمكاتب الدولية المتخصصة لتقديم الدعم المادى والفنى والتكنولوجى فى مختلف هذه المجالات، وكذلك مع المؤسسات العربية والأفريقية بهدف الإسهام فى تنفيذ هذه المشروعات الاقتصادية المهمة.

وأخيرا فإنه تجدر الإشارة إلى مراعاة قاعدة مهمة عند التخطيط للسياسات والبرامج والمشروعات ألا وهى مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص والمعاملة بالمثل، وهى مبادئ تتفق مع قواعد العدل وتؤكدها الأعراف الدولية؛ ولذا وجب اعتبارها أسس راسخة لجميع القوانين واللوائح التى تسير عليها وفق مناهج لبرنامج التكامل الزراعى بين البلدين. وفى مقدمة الحقوق التى يتعين تحقيقها حق الملكية وحق العمل فى إطار المبادئ المشار إليها وأن يؤخذ دائما فى الاعتبار تحقيق المصالح المشتركة المتوازية لشعبى وادى النيل لا لشعب على حساب الآخر. رعى الله هذه المسيرة المباركة بالعون والتوفيق.

أصبح التكامل الاقتصادى بين الدول من السمات البارزة المهمة فى العلاقات الاقتصادية والثنائية والإقليمية، لما ينطوى عليه من مزايا تجميع التكامل والموارد والجهود في مواجهة تحديات ومشاكل البناء والتقدم الاقتصادى والاجتماعى للدول المتكاملة فى ظل تعقيدات العلاقات الدولية السائدة... فقد أصبحت معظم دول العالم تعجز قدراتها الفردية عن استغلال مواردها الذاتية وتحقيق أهدافها فى التنمية والبناء بمعزل عن دول العالم الأخرى وعن نظام التجارة الدولية والاقتصاد العالمى، وكما أن العديد من الدول لا تتوفر لها كل الموارد والقدرات لبناء اقتصادى وطنى متين يلبى احتياجات وتطلعات شعوبها، وعليه فقد أصبح التكامل الاقتصادى بين الدول وسيلة وأداة فاعلة للعمل المشترك من أجل البناء الوطنى والقومى، ونموذجا عصريا للتعاون الثنائى والإقليمى فى مواجهة المتغيرات الاقتصادية الدولية المتلاحقة..

ولقد لقيت مشروعات التكامل الاقتصادى فى عصرنا هذا اهتمامًا وإقبالا متزايدا من جانب مجموعات الدول التى تنتمى لمختلف التكتلات السياسية والإقليمية، ونذكر على سبيل المثال تجربة مجموعة الدول الاشتراكية فى شرق أوروبا التى يقوم التكامل الاقتصادى بينهما طبقا لمبادئ الأممية الاشتراكية، كما نذكر من ناحية آخرى مجموعة الدول الرأسمالية المتقدمة فى غرب أوروبا التى اتحدت فى تجمعين رئيسيين هما السوق الأوروبية المشتركة ومنظمة التجارة الحرة، وهنالك مجموعة دول العالم الثالث التى أخذت منذ مطلع الستينيات فى تكوين صيغ متعددة للتكامل تمثلت فى مناطق التجارة الحرة لدول أمريكا اللاتينية والسوق المشتركة لمجموعة الدار البيضاء واتحاد جنوب شرق آسيا واتحاد الجمرك الاقتصادى لأفريقيا الوسطى وغيرها من الكيانات..

وعلى صعيد التكامل الاقتصادى العربى فقد اجتمعت الدول العربية على ضرورة التكامل الاقتصادى بينها فى نطاق أهداف جامعة الدول العربية، وأقرت على هذا السبيل اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية فى إنشاء السوق العربية المشتركة، وأقامت العديد من المؤسسات القومية والاتحادات النوعية والمشروعات

العربية المشتركة لدفع العمل التكاملى العربى والأفريقى، وأبرز صيغ العمل التكاملى العربى تتمثل فى الوقت الراهن فى مجلس التعاون الخليجى ومسار التكامل السياسى والاقتصادى بين ليبيا والسودان..

إن سياق هذه الأمثلة هو تبيان الاتجاه العريض نحو تحقيق التكامل بين مختلف دول العالم على اختلاف نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهو يؤكد أن التكامل بين الدول أصبح يمثل ظاهرة طبيعية وحتمية تعبر عن تطور تاريخى للعصر الذى نعيش فيه، وهو عصر أصبح لا مجال فيه للانطواء وللكيانات الصغيرة والجهود المبعثرة فى مواجهة المتغيرات العالمية وتحديات البناء والتقدم والاستقرار..

ويتخذ التكامل الاقتصادى أشكالا ومستويات عدة تتعدد بتعدد النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة فى الدول الراغبة فى التكامل، وتتدرج ومستويات التكامل بين الدول من أدناها فى خلق مناطق للتجارة الحرة والتطور إلى إقامة اتحادات جمركية بين الدول، فإنشاء سوق مشتركة ثم إقامة اتحاد اقتصادى جزئى من اتحاد اقتصادى كامل وهو أعلى درجات التكامل الاقتصادى.

تتميز منطقة التجارة الحرة بتخفيض قيود التجارة وتحقيق حرية انتقال البضائع، كما إن خلق السوق المشتركة يرمى إلى حرية انتقال السلع والأشخاص والأموال بين الدول الأعضاء فى تكون فائض جمركى للبضائع الواردة من غير دول السوق وتتكامل هذه الخطوات لتؤدى إلى الوحدة الاقتصادية التى تهدف إلى حرية انتقال السلع والأشخاص والأموال مع تنسيق سياسات الاستثمار وبرامج تنمية الموارد والإنتاج لخلق قاعدة إنتاجية متكاملة.

ومن مستلزمات نجاح التكامل الاقتصادى تشابه الاشتراك بين الدول فى سمات سياسية واجتماعية واقتصادية وطبيعية، فضلا عن تقارب الدول فى مراحل تطورها الاقتصادى والاجتماعى والسياسى...

وكثيرا ما تواجه العقبات مسار التكامل الاقتصادى بين الدول النامية العديدة، منها العقبات ذات الطابع الاقتصادى الناتج عن تنافس اقتصاديات الدول فى نتاج المواد الأولية الزراعية والمعدنية المتشابه، وتباين درجات النمو الاقتصادى ومصاريف التخطيط، والارتباطات الأجنبية السياسية والاقتصادية، وعدم الشعور العام بجدوى التكامل الاقتصادى لبطء الإحساس بالإثارة المنشودة فى حياة شعوب الدول المتكاملة.. كما تبدو العقبات ذات الطابع غير الاقتصادى فى تباين وجهات النظر تجاه التكتلات السياسية والاقتصادية والمشاكل العالمية. واختلاف اللغة والدين والعقيدة ودرجات التعليم والعادات والأحكام المعمول بها، إلا إن كل هذه العقبات يمكن التغلب عليها بتوافر الإرادة الشعبية والرغبة الصادقة فى تحقيق التكامل وبالمثابرة والتخطيط الواقعى السليم وكفاءة الأجهزة المعنية بالتكامل.

وتختلف منافع التكامل الاقتصادى فى المدى القصير عنها فى المدى الطويل. كما تختلف أيضا باختلاف المستوى الاقتصادى والاجتماعى للأطراف المعنية وباختلاف مستوى التكامل المراد الوصول إليه. ومن أهم مكاسب التكامل الاقتصادى على المستوى الاقتصادى إنعاش وزيادة التبادل التجارى ورفع مستوى الإنتاج وزيادة معدلات النمو الاقتصادى، وتؤدى عمليات التكامل الاقتصادى على المدى البعيد إلى إعادة توزيع المواد بين الدول المتكاملة. والاستفادة من وفرات السلع وتبنى الأساليب التكنولوجية الأكثر تقدما والتى لا يتيسر استخدامها إلا باتساع رقعة السوق. ومن مكاسب التكامل الاقتصادى على المدى الطويل تسهيل عملية انتقال الموارد الإنتاجية بين الدول الأعضاء مما سيدفع المنتجين إلى تحسين كفاءتهم الإنتاجية والاقتصادية، وإلى تلافى الاختناقات التى تعترض عمليات الإنتاج، وإلى الإسهام فى توفير الاحتياجات المادية والعينية اللازمة لتنمية الاقتصاد المتكامل فى الدول الأعضاء..

السودان

أ / الموارد الأرضية (مليون فدان):

١/ المساحة الكلية	٥٩٧
٢/ المساحة المزروعة	٢٠
٣/ المساحة الصالحة للزراعة	٢٠٠
٤/ المساحة المزروعة بالرى	٤
٥/ المساحة المزروعة بالأمطار	١٦
٦/ المساحة المتاحة للتوسع الأفقى	١٨٠
٧/ المساحة المتاحة للتوسع الأفقى بالرى	٦
٨/ المساحة المتاحة للتوسع الأفقى بالأمطار	١٧٤
٩/ مساحة المراعى الطبيعية	٥٧
١٠/ مساحة الغابات	٢٦٨
ب / الموارد المائية (مليار متر مكعب):	
١١/ المتوسط السنوى لكميات الأمطار	١٨٠
١٢/ الموارد المتاحة من مياه النيل	٢٠,٥
١٣/ المياه الجوفية المتاحة	١٢,٨
١٤/ الأنهار الفيضية ومياه الصرف	٥,٣

١٥/ المياه التى يوفرها مشروع جونقلى	١٢
١٦/ المياه التى توفرها مشاريع زيادة إيرادات النيل	٧
١٧/ الاحتياجات السنوية من مياه النيل (١٩٨٣)	١٧,٥
جـ/الثروة الحيوانية (مليون رأس):	
١٨/ الحجم الكلى	٥٦
د / الموارد البشرية (مليون نسمة):	
١٩/ الحجم الكلى للسكان	٢٨,٥
٢٠/ القوى العاملة	٥,٨
٢١/ القوى العاملة بالزراعة	٣,٥
هـ / مساهمة الزراعة فى الاقتصاد الوطنى:	
٢٢/ مساهمة الزراعة فى إجمالى الناتج المحلى	٪٣٨
٢٣/ مساهمة الزراعة فى إجمالى الصادرات	٪٩٥
و / الإنتاج الزراعى (مليون طن سنويا):	
٢٤/ إنتاج الحبوب	٣,٢
٢٥/ الحبوب الزيتية	٢,٣
٢٦/ اللحوم الحمراء	٠,٣٥

موارد المياه فى مصر والسودان
ووسائل تنميتها
نموذج من نماذج التكامل بينهما

عبد القادر عبد العزيز على

ملخص البحث:

يعرض هذا البحث لموارد المياه فى كل من مصر والسودان ووسائل تنميتها وتطوير إدارتها، حيث إن الموارد الرئيسية فى مصر والسودان تتمثل فى الآتى:-

أولاً: فى جمهورية مصر العربية:

١-	مياه الأمطار، وتساهم بنحو ١,٤ مليار م٣/ السنة.
٢-	مياه الخزانات الجوفية الحفرية، وتساهم بنحو ١,٦ مليار م٣/ السنة.
٣-	مياه نهر النيل، وتساهم بنحو ٥٥,٥ مليار م٣/ السنة.

ويظهر بوضوح أن أكثر من ٩٥٪من موارد مصر نيلية.

ثانيًا: فى جمهورية السودان الديمقراطية:

١-	مياه الأمطار، وتساهم بنحو ١٤٠ مليار م٣/ السنة، فى الزراعة المطرية.
٢-	مياه الخزانات الجوفية الحفرية، وتساهم بنحو ٠,٥ مليار م٣/ السنة.
٣-	مياه نهر النيل، وتساهم بنحو ١٨,٥ مليار م٣/ السنة، لا يستغل منها إلا ١٤,٥ مليار م٣/ السنة فقط.

ويمكن تقسيم هذا البحث إلى خمسة أقسام رئيسية هى:-

١-	موارد المياه فى مصر والسودان.
٢-	مشروع السد العالى (نموذج من نماذج التكامل بين مصر والسودان).
٣-	الاتفاقيات بين مصر والسودان (نموذج من نماذج التكامل بينهما).

٤-	تنمية موارد المياه فى مصر والسودان.
٥-	معوقات تنمية موارد المياه فى مصر والسودان.

وسوف نعرض لكل منها بالتفصيل فى الصفحات التالية:-

أولاً: موارد المياه فى مصر والسودان:

يضم هذا البحث استعراضا للموارد المائية فى مصر والسودان والتى تتمثل فى الآتى:

١-	مياه الأمطار والسيول.
٢-	مياه الخزانات الجوفية الحفرية.
٣-	مياه نهر النيل.

وسوف نتناول كل منهما بالشرح والدراسة كالآتى:

أ- مياه الأمطار والسيول فى مصر والسودان:

١- مياه الأمطار والسيول فى مصر:

*** الخصائص المناخية العامة للمطر فى مصر:**

تجدر الإشارة قبل البدء بدراسة المطر فى مصر إلى إبراز الخصائص العامة التالية بالنسبة لسقوط المطر، وذلك لتحكمها فى الكميات الساقطة وتوزيعها فى الزمان والمكان وهذه الخصائص هى:

- قلة الأمطار وطبيعتها الإعصارية والرعدية:

تخضع مصر لنوعين من الأمطار هما:

النوع الأول: أمطار المنخفضات الجوية أو كما تسمى بأمطار الجبهات أو الأمطار الإعصارية (Cyclonical)، وهى التى تسقط بسبب المنخفضات الجوية.

النوع الثاني: أمطار العواصف الرعدية (أو كما يسمى بأمطار التصعيد) (Convectional)، وهذا النوع من الأمطار يرتبط بحالات عدم الاستقرار التى تنشأ نتيجة لتسخين الهواء عند سطح الأرض وارتفاعه إلى أعلى مما يؤدى إلى تشكيل سحب ركامية أو مزن ركامي. وكلا النوعين، أمطار (الجبهات والتصعيد) غير منظم لا فى المكان ولا فى الزمان ولا فى كميته أيضا، وهذا أمر طبيعى فى المناخ الصحراوى.

ومعظم أمطار مصر من النوع الأول (المطر الجبهى أو الإعصارى) والذى يتركز فى منطقة الساحل الشمالى بصفة خاصة، ومنطقة الدلتا وحتى دائرة عرض ٢٨° شمالاً تقريبا بصفة عامة.

بينما تحرم منه الأماكن الواقعة إلى الجنوب من دائرة العرض هذه إلا نادرا، وتتباين كمية المطر الإعصارى تباينا كبيرا من منخفض إلى آخر، والمعتاد أن تكون المنخفضات الشتوية أغزر مطرا من المنخفضات الربيعية-والخريفية.

(انظر: يوسف عبد المجيد فايد وعبد القادر عبد العزيز علي وآخرون، ١٩٩٤، عبد القادر عبد العزيز علي، ١٩٨٩، ١٩٩٠ – أ ، ١٩٩٠ – ب (Ali Abd EL – Kader, A., 1987, 1994)

أما النوع الثانى، مطر التصعيد أو مطر العواصف الرعدية الذى يتركز فى الجهات الجنوبية من البلاد بصفة عامة والجهات الجنوبية الشرقية بصفة خاصة، ويسقط غالبا فى فصل الربيع وعواصف الأمطار الرعدية لا ترتبط بمكان ثابت، وتتميز بعدم الانتظار، حيث إنها تتباين تبايناً كبيرا فى كمياتها بحيث تكون فى سنة من السنين أضعافها فى سنة أخرى، وتحدث العواصف الرعدية فى مصر فى فصول المطر الثلاث الشتاء والخريف والربيع، فى حين أن فصل الصيف يمتاز بهدوئه وعدم حدوث أى نوع من الاضطرابات الجوية.

أما فيما يتعلق بقلة الأمطار، فمن المعروف أن كميات الأمطار في مصر قليلة فى أغلب المناطق حتى فى الجهات الشمالية، والتى تعتبر أكثر الجهات مطرا بالنسبة للجهات الأخرى فى مصر، فكميات المطر فيها قليلة ومحدودة (متوسط المجموع السنوى للأمطار فى الإسكندرية يبلغ نحو ٢٠٠ مم) (انظر الشكل رقم ١). ولو قارنا ذلك بكميات الأمطار الساقطة على الساحل الشمالى للبحر المتوسط أو حتى على امتداد الساحل الجنوبى له، نجد أن الساحل الشمالى لمصر أقل قطاع فى كمية المطر بالنسبة لبقية قطاعات الساحل الجنوبى للبحر المتوسط، فمتوسط المجموع السنوى للمطر فى مراكش ٢٥٠ مم، وفى الجزائر ٧٥٠ مم، وفى تونس ٤٥٠ مم، وفى برقة ٥٠٠ مم، وفى طرابلس ٣٥٠ مم، وربما يرجع هذا إلى سببين: السبب الأول: أن منخفضات البحر المتوسط الجوية التى تحمل إلينا الأمطار لا تصلنا منها إلا المنخفضات الضحلة والضعيفة، حيث تقترب فى نهاية رحلتها رغم أنها تمر طويلا فوق البحر، كما أنها لا تتوغل كثيرا نحو الداخل.

أما السبب الثانى والأهم: يتمثل فى انخفاض ساحل البحر المتوسط ومرور المنخفضات الجوية.

والرياح المصاحبة لها موازية له فى معظم قطاعاته بجمهورية مصر العربية.

ويتميز المطر فى مصر بصفة خاصة بالتباين المكانى والزمانى والتذبذب وعدم الانتظام ، كما تتصف الأمطار فى مصر وبصفة عامة جنوب دائرة عرض ٢٨° شمالاً، بالطابع الفجائى على شكل سيول خاطفة وتشتد هذه الحالة فى الأجزاء الجنوبية الشرقية من مصر، مما سبق يظهر بوضوح أن عنصر المطر فى منطقة الساحل الشمالى الممتد من رفح شرقا حتى السلوم غربا تمثل أكثر المناطق مطرا (شكل رقم ١) حيث يتراوح المجموع السنوى للأمطار ما بين (١٠٠ – ٣٠٠ مم)، كما تقدر الأراضى التى تزيد أمطارها السنوية على

١٥٠ مم بنحو (٢٪) من جملة مساحة الأراضى الزراعية فى مصر. وتتركز هذه الأراضى فى الساحل الشمالى الغربى والساحل الشمالى لشبه جزيرة سيناء. وفى هذه المناطق أقامت الحكومة فى مشاريع تنموية بقصد تطويرها واستغلالها لتحقيق الأمن الغذائى وكذلك إعادة توزيع السكان (تغيير الخريطة السكانية لجمهورية مصر العربية). وتساهم كمية المطر الساقطة سنويا على أراضى جمهورية مصر العربية بنحو ١,٤ مليار م^3 / السنة (كمال حنفى ١٩٩٥، ص ١٤٧).

٢- مياه الأمطار والسيول فى السودان:

*** طبيعة الأمطار فى السودان:**

- نلاحظ أن أراضى السودان لا تحتوى على مصادر كافية لبخار الماء، فنهر النيل هو المسطح المائى الوحيد فى البلاد الذى يجرى من الجنوب إلى الشمال فى شريط ضيق جدا تحفه سهول شاسعة قاحلة من ناحيتى الشرق والغرب.

- بالإضافة إلى ذلك فإن المناطق المجاورة للسودان مباشرة لا تحتوى على مصادر مهمة لبخار الماء إلا من جهة الشمال الشرقى، حيث يوجد البحر الأحمر الذى قد يوفر كميات قليلة جدا من بخار الماء لا يتعدى أثرها منطقة السهل الساحلى الضيق، مما يجعل أهمية البحر الأحمر باعتباره مصدرًا لبخار الماء محدودة للغاية وذات طابع محلى فقط.

من هنا نجد أن أهم مصادر بخار الماء الأساسية للسودان تقع على بعد آلاف الكيلومترات فوق مياه المحيط الأطلنطى والمحيط الهندى، حيث تتوفر كميات هائلة من بخار الماء، ولكن استثمار هذه المصادر الضخمة يستدعى توفر سبل يمكن بواسطتها ترحيل بخار الماء من منطقة المحيطات إلى الأراضى السودانية، كما هو الحال بالنسبة لبقية مناطق العالم المختلفة، فإن نجاح هذه العملية يعتمد أساسا على نظام هبوب الرياح بين السودان و مصادر بخار الماء سالفة الذكر.

ونظام هبوب الرياح فى السودان هو المسئول الأول عن تحديد فصل المطر الرئيسى فى السودان والذى يتركز بصفة خاصة فى فصل الصيف، حيث إن الرياح خلال فصل الشتاء فى السودان تهب من الشمال الشرقى فى جميع مناطق السودان ما عدا فى بعض أجزاء السهل الساحلى حيث تهب رياح إيضافية من الجنوب الشرقى، وإذا تركنا منطقة البحر الأحمر جانبا فإننا نجد أن الرياح الشمالية الشرقية تكون دائما جافة نسبيا لهبوبها من فوق مناطق قارية، بخاصة من فوق الصحراء الكبرى، بالإضافة إلى ذلك فإنها تسير فى اتجاه غير مرغوب فيه فهى تسير من السودان فى اتجاه مصادر بخار الماء فى الأطلنطى، مما يجعلها عديمة الجدوى فيما يختص بترحيل الكميات المتوفرة من بخار الماء من مصادرها الأصلية إلى السودان.

ولكن خلال فصل الصيف يبدأ هبوب الرياح الجنوبية الغربية حيث تظهر بصفة خاصة خلال شهر مارس فى الأجزاء الجنوبية، ثم تأخذ فى التقدم شمالا لتغطى الأراضى السودانية بأكملها عند نهاية شهر أغسطس وبداية شهر سبتمبر، وهذه الرياح الجنوبية الغربية – التى تهب من فوق المحيط الأطلنطى بصفة عامة وخليج غينيا بصفة خاصة – هى المسئولة بشكل أساسى عن أمطار السودان الصيفية الغزيرة كما تساهم معها الرياح الجنوبية الشرقية التى تهب من فوق المحيط الهندى، ولكن نظرا لتغيرات الضغط الجوى التى تحدث فى مثل هذا الوقت من العام تضطرها لعبور خط الاستواء مما يجعلها تنحرف يمينا عند خليج غينيا لتصبح رياحا جنوبية غربية لتزيد كمية المطر الساقطة على السودان، ولهذا نجد أن الأمطار فى السودان تتركز فى فصل الصيف أى الفصل الذى تهب فيه الرياح الجنوبية الغربية الرطبة.

*** تخضع السودان لنوعين من الأمطار هما:-**

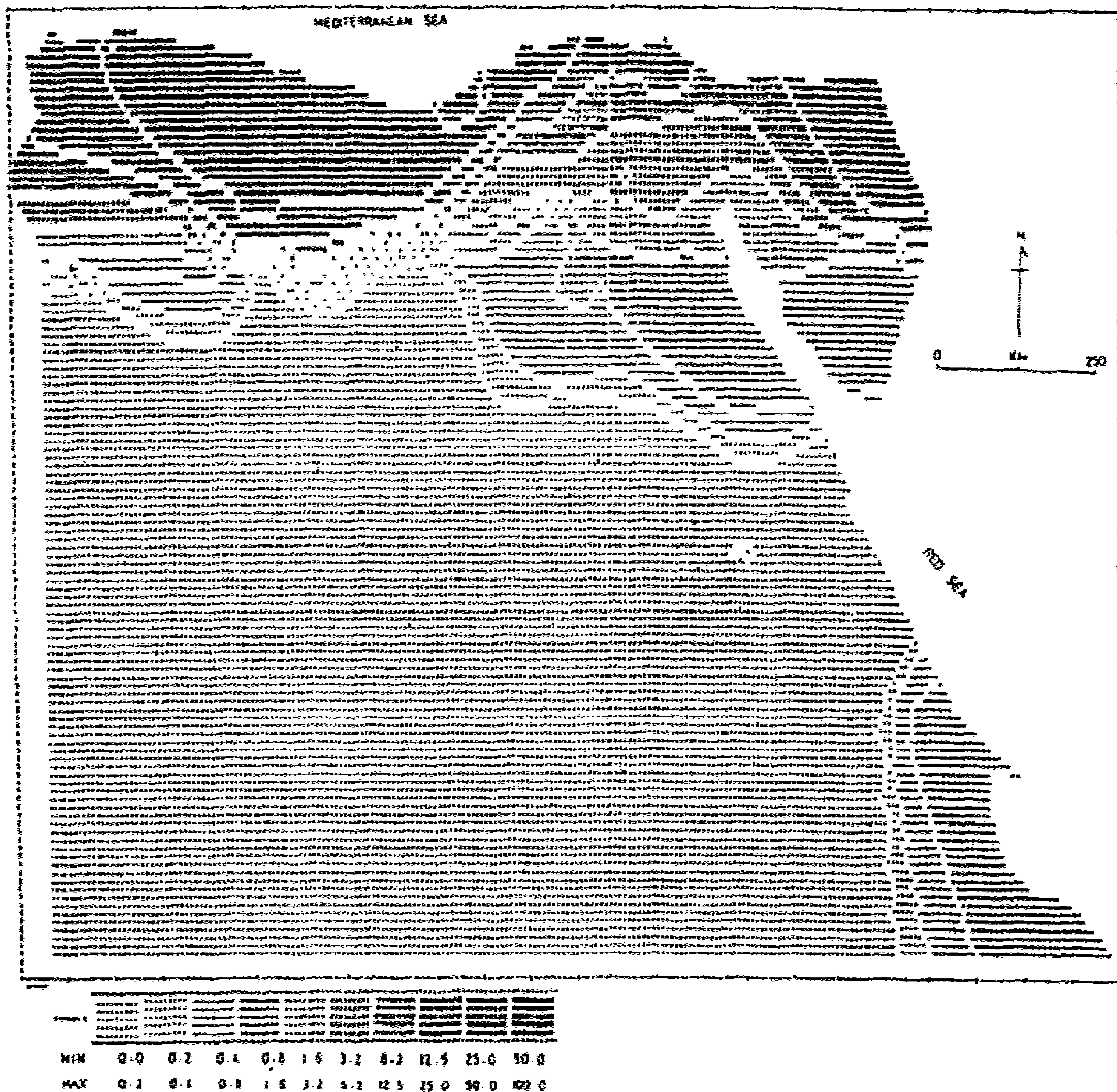
النوع الأول: الأمطار التضاريسية وينحصر هذا النوع من المطر فى مناطق السودان الجبلية، وبصفة خاصة فى منطقة جبل مرة وجبال النوبة وجبال البحر الأحمر، وجميعها يعترض مسيرة الرياح الرطبة مما يؤدى إلى سقوط

الأمطار التضاريسية على هذه المناطق الجبلية (شكل رقم ٢)، أما من حيث الأهمية فإن جبال البحر الأحمر تبدو أكثر أهمية، من حيث ارتفاعها وموقعها واتجاهها وامتدادها عبر مسافات طويلة يمكنها من اعتراض معظم الرياح التي تصلها، فهي تعترض الرياح الجنوبية الغربية، كما يعترض الرياح الشمالية الشرقية والجنوبية الشرقية؛ فيؤدى ذلك إلى سقوط أمطار تضاريسية فوق جبال البحر الأحمر، كما تحتل منطقة جبل مرة الأهمية الثانية من حيث امتدادها واتجاهها وارتفاعها مما يجعلها أكثر فاعلية من جبال النوبة وتمتد من الشمال إلى الجنوب مغطية منطقة كبيرة إذا ما قورنت بجبال النوبة التى تتكون أساسا من جبال صغيرة متباعدة، وفى كلا المنطقتين الأخيرتين تضطر الرياح الجنوبية الغربية إلى الصعود على الحواف الغربية لهذه الجبال مما يؤدى إلى سقوط أمطار تضاريسية فى الأجزاء الغربية من هذه الجبال.

ولكن نظرا لأن المناطق الجبلية الثلاثة لا تزيد مساحتها على ٣٪ من مساحة السودان الكلية؛ لذلك فإن الأمطار التضاريسية لا يمكن أن تعتبر ذا أهمية عامة بالنسبة للسودان ككل، وربما تكون مهمة على المستوى المحلى فقط.

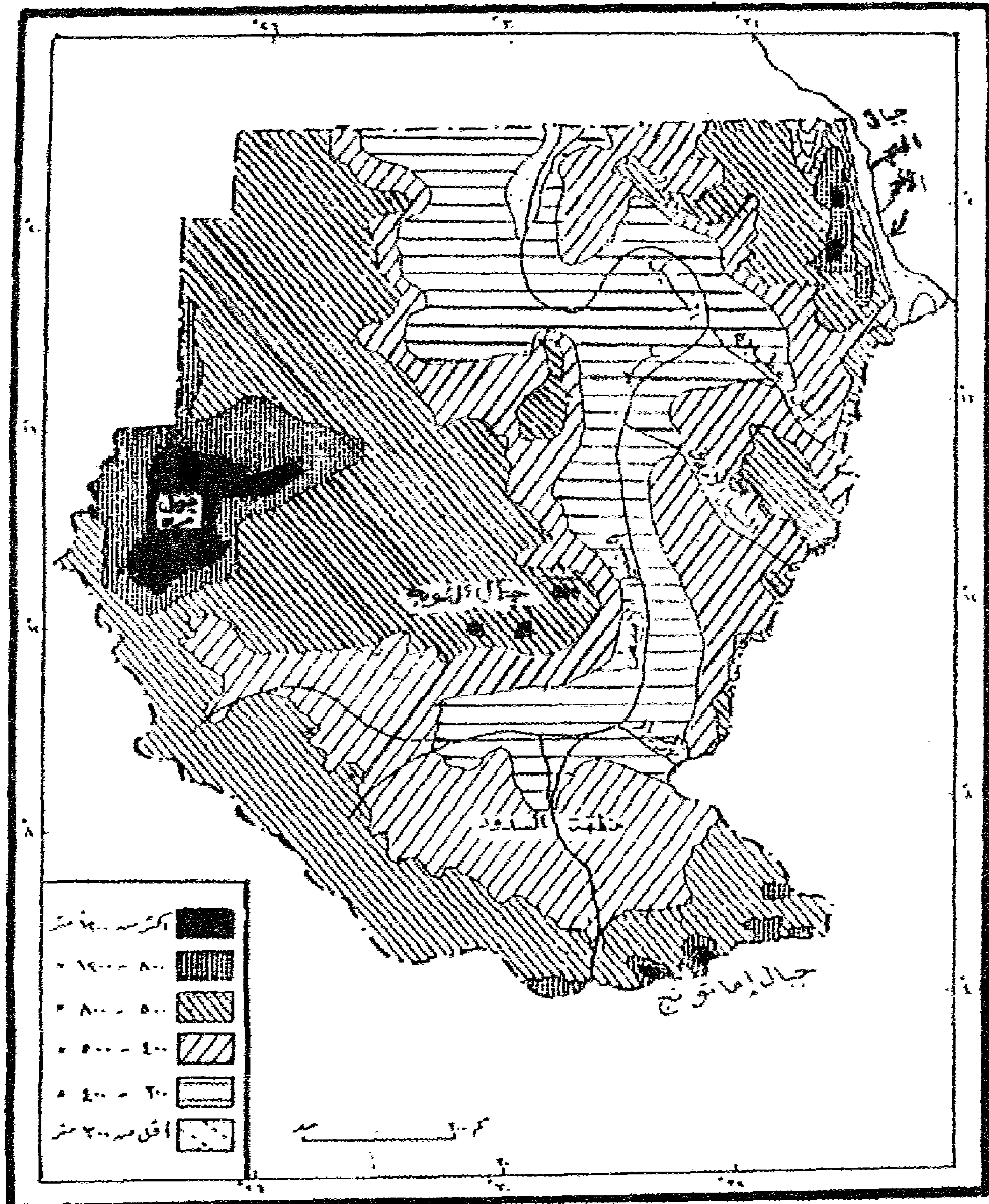
أما النوع الثانى: فهو أمطار العواصف الرعدية أو كما يسمى بأمطار التصعيد (Convectional)، فإنه يرتبط بتكون تيارات حرارية صاعدة نتيجة لارتفاع درجة الحرارة على سطح الأرض فكنتيجة لتأثير حرارة الشمس وارتفاع الحرارة على سطح الأرض نجد أن الأجزاء السفلى من الغلاف الجوى تسخن هى الأخرى فتتمدد وتصبح بذلك أقل كثافة من الهواء الذى حولها مما يمكنها من الصعود إلى أعلى فى شكل تيارات تصاعدية، وكما متوقع فإن درجة حرارة هذه التيارات تنخفض بالارتفاع مما يؤدى إلى تكاثفها وسقوط أمطار غزيرة.

المتوسط السنوى للمطر فى مصر



شكل رقم (١)

تضاريس السودان



الشكل رقم (٢)

وهنا نقطة تجب الإشارة إليها وهى عندما يكون الجو غير مستقر فإن ذلك يساعد التيارات الصاعدة على الوصول إلى ارتفاعات كبيرة مما يمكنها من التخلص من نسبة عالية من بخار الماء الذى تحمله، وهذا يؤدى إلى تكون سحب كثيفة وسقوط أمطار غزيرة تصل إلى شكل السيول الخاطفة (ويرجع سبب هذا الاضطراب وعدم الاستقرار الجوى إلى عاملين: أولهما: تأثير التيار النفاث المدارى الشرقى، ثانيهما: وجود التيار النفاث المدارى الشرقى فى وقت تكون فيه الرياح الجنوبية الغربية الرطبة مسيطرة تماما على الأجواء السودانية)، بل إن مركزه يتحرك شمالا وجنوبا فى نظام مشابه لتقديم وتقهقر تلك الرياح فوق السودان.

أما فى حالات ضعف الرياح الجنوبية الغربية الرطبة مع اختفاء التيار النفاث المدارى الشرقى فالجو يكون مستقرا، ويترتب على ذلك استقرار الهواء الساخن، بحيث لا يستطيع الارتفاع إلى أعلى مما يضطره إلى البقاء على سطح الأرض، وبالتالى يفقد فرصته فى التبريد بالرفع التصاعدى، مما يؤدى إلى عدم سقوط أمطار، حيث إن الجو المستقر يمنع كل تحرك رأسى للهواء.

خلاصة القول إن حدوث الأمطار فى السودان يرتبط ارتباطا مباشرا بتواجد الرياح الجنوبية الغربية الرطبة، ولذا فإن الأمطار تتحصر فى فصل الصيف ما عدا فى منطقة البحر الأحمر التى تهب عليها الرياح من فوق مياه البحر الأحمر طوال العام مما يؤدى إلى هطول أمطار طول السنة بخاصة فى فصل الشتاء الذى تنشط فيه هذه الرياح.

بالإضافة إلى هذا فإن إمكانيات سقوط المطر فى السودان تتأثر تأثرا كبيرا بظروف سيادة الرياح الجنوبية الغربية الرطبة فى الوقت نفسه والمكان مع التيار النفاث المدارى الشرقى الذى يظهر فى أجواء السودان فى فصل الصيف بصفة خاصة، وهذه الحالة السابقة تؤدى إلى زيادة الاضطراب الجوى وبالتالى زيادة تصعيد الهواء، مما يترتب على ذلك حدوث سقوط أمطار غزيرة فى فصل الصيف فى وسط وجنوب السودان، بينما الأمطار التضاريسية تتركز فى نطاق ضيق لا

يتعدى حدود المناطق الجبلية الثلاثة (البحر الأحمر، وجبل مرة، وجبال النوبة) الرئيسية فى جمهورية السودان الديمقراطية. (مهدى أمين التوم، ١٩٧٤، ص ٥- ٥٣).

وتساهم مياه الأمطار فى السودان بنحو ١٤٠ مليار م^3/ السنة فى الزراعة المطرية، ويظهر بوضوح من (الشكل رقم ٣) أن توزيع المتوسط السنوى للأمطار فى السودان يتفاوت تفاوتا كبيرا، غير أن توزيعها يغلب عليه طابع البساطة وعدم التعقيد، ففى الحدود الجنوبية من السودان يزيد متوسط المطر السنوى على ١٥٠٠ مم، بينما لا تتجاوز ٣ مم فى شمال السودان، ونلاحظ أيضا أن المتوسط السنوى للأمطار فى السودان يتناقص مع خطوط العرض كلما اتجهنا شمالا فيما عدا فى مناطق محدودة تنحرف فيها تلك الخطوط إلى الشمال أو الجنوب قليلا بفعل المؤثرات المحلية (لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى سامر مخيمر، خالد حجازى ١٩٩٦، كمال حنفى ١٩٩٥، رشدى سعيد، ١٩٩٣، مهدى أمين التوم ١٩٧٤).

ب- مياه الخزانات الجوفية الحفرية فى مصر والسودان:

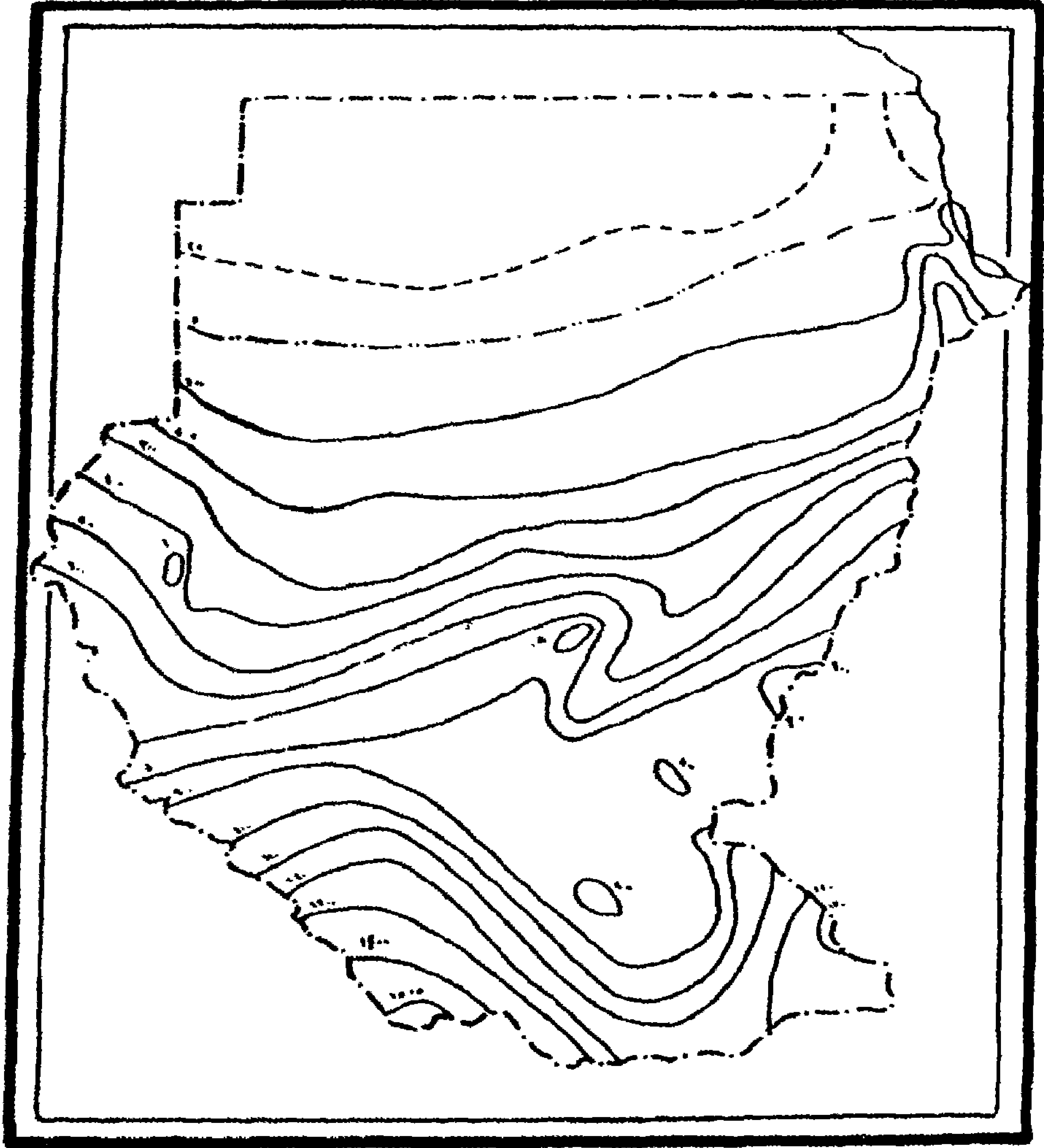
١- مياه الخزانات الجوفية الحفرية فى مصر:

تتركز موارد المياه الجوفية فى مصر فى ثلاثة خزانات رئيسية هى:-

* خزانات حوض وادى النيل والدلتا.
* خزانات الحجر الرملى النوبى فى الصحراء الغربية والصحراء الشرقية وسيناء وحول بحيرة ناصر.
* خزانات الصخور الجيرية المتشققة المنتشرة فى أنحاء مصر.

وسوف نعرض لكل منها بشيء من التفصيل على النحو التالى:

المتوسط السنوى للمطر فى السودان



شكل رقم (٣)

*** خزانات حوض وادى النيل والدلتا:**

تعتبر الخزانات الجوفية التابعة لحوض نهر النيل الدلتا ذات كفاءة عالية من حيث نقل وتخزين المياه، وتتغذى هذه الخزانات أساسا من فائض عمليات نقل مياه الرى واستخدامها. كما تفقد المياه من الخزانات من ناحية أخرى من خلال التسرب أو من خلال السحب من المياه الجوفية التى وصلت إلى نحو ٤ مليارات من الأمتار المكعبة فى عام ١٩٩٥.

ولقد أثبتت أيضا الدراسات الهيدرولوجية فى معهد بحوث المياه الجوفية لعام ١٩٩٥، أن إجمالى إمكانيات الخزانات الجوفية بالوادى والدلتا يمكن أن تصل إلى ٧,٥ مليار م^{٣} فى العام خلال العشرين عاما الأولى من القرن الحادى والعشرين.

كما أثبتت الدراسات أيضا أن أراضى الدلتا تحتوى على خزانيين للمياه الجوفية،أحداهما علوى يوجد فى الطبقة الرسوبية (انظر الشكل رقم ٤، ٥) ويبلغ سمك هذه الطبقة نحو ٢٥٠ مترا، ويلاحظ أن سمكها يقل فى الجنوب ويزداد كلما اتجهنا شمالا، أما الخزان الثانى فهو سفلى وهو الأساسى الذى يمكن الاعتماد عليه فى سحب كميات المياه الجوفية المطلوبة، ويوجد هذا الخزان فى طبقة الرواسب الدبلوفية الخشنة، ويحددها من أسفل شريحة من الرواسب الطينية والجيرية غير المنفذة للمياه، ويختلف سمك هذا الخزان من جهة إلى أخرى، بحيث يتراوح ما بين (٢٠٠ – ٩٠٠ مترا).

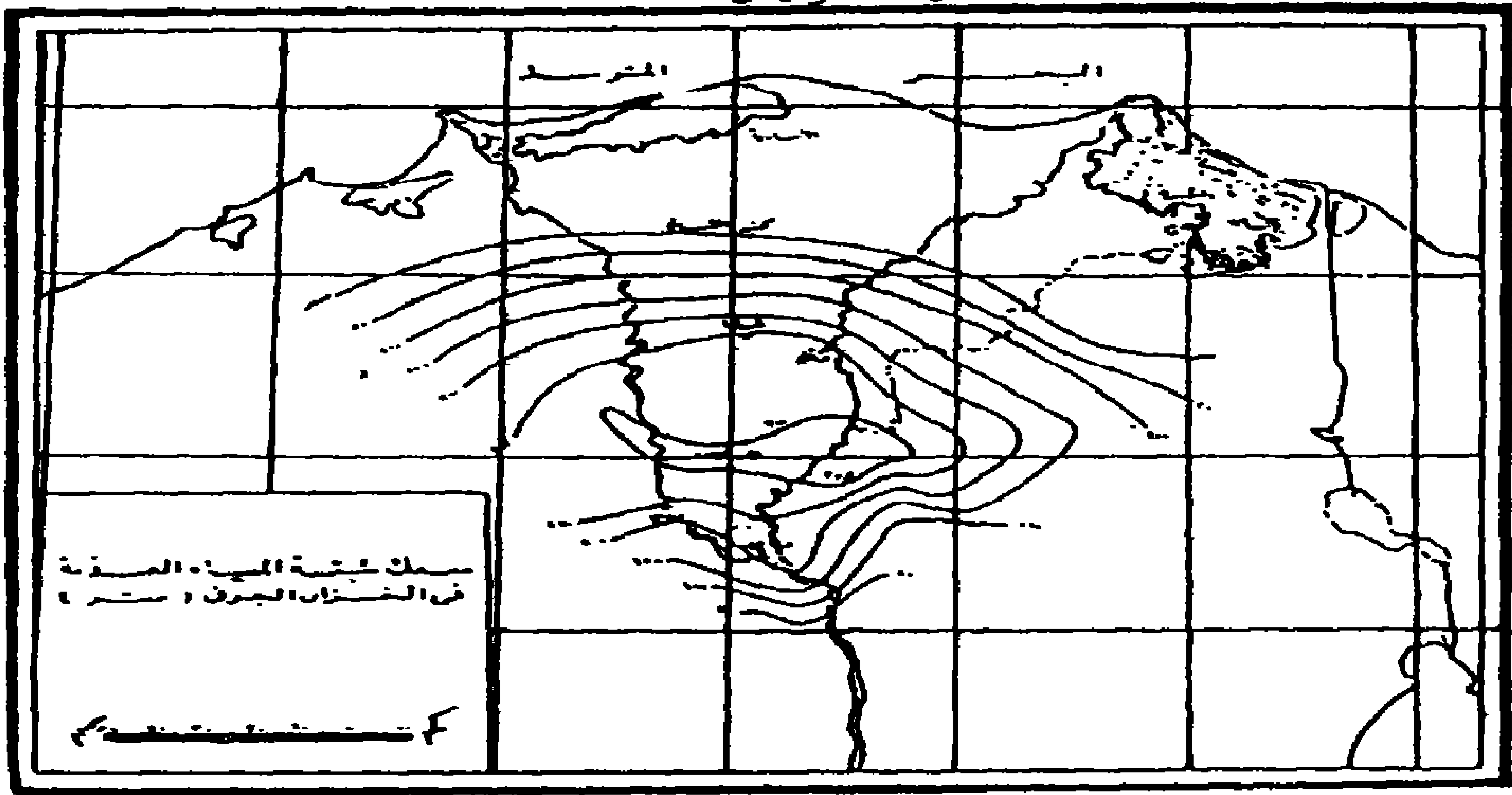
*** خزانات الحجر الرملى النوبى فى الصحراء الغربية والصحراء الشرقية وشبه جزيرة سيناء وحول بحيرة ناصر:**

تعتبر خزانات المياه الجوفية في صخور الحجر الرملى النوبى من أكبر خزانات المياه الجوفية فى العالم، فهى واسعة الانتشار فى جمهورية مصر العربية وبصفة خاصة فى كل من الصحراء الغربية والشرقية وسيناء وكذلك حول بحيرة ناصر. ولقد أظهرت الدراسات الحديثة التى أجراها معهد بحوث المياه الجوفية فى مصر أن الخزانات الجوفية فى الصحراء الغربية عبارة عن أحواض مائية منفصلة

تمتد تحت الأراضى الليبية والسودانية، وجزء منها يقع فى تشاد، وعلى ضوء المعرفة الهيدرولوجية أمكن عمل بعض النماذج الرياضية لتمثيلها فى الوادى الجديد ومنطقة القطارة، ومنطقة شرق العوينات وغيرها، وتهدف هذه النماذج الرياضية إلى معرفة المخزون من المياه الجوفية القابل للاستغلال، وكذلك وضع السياسات الملائمة لعملية الاستغلال والتى تتوقف على اقتصاديات رفع المياه والعائد الاقتصادى منها.

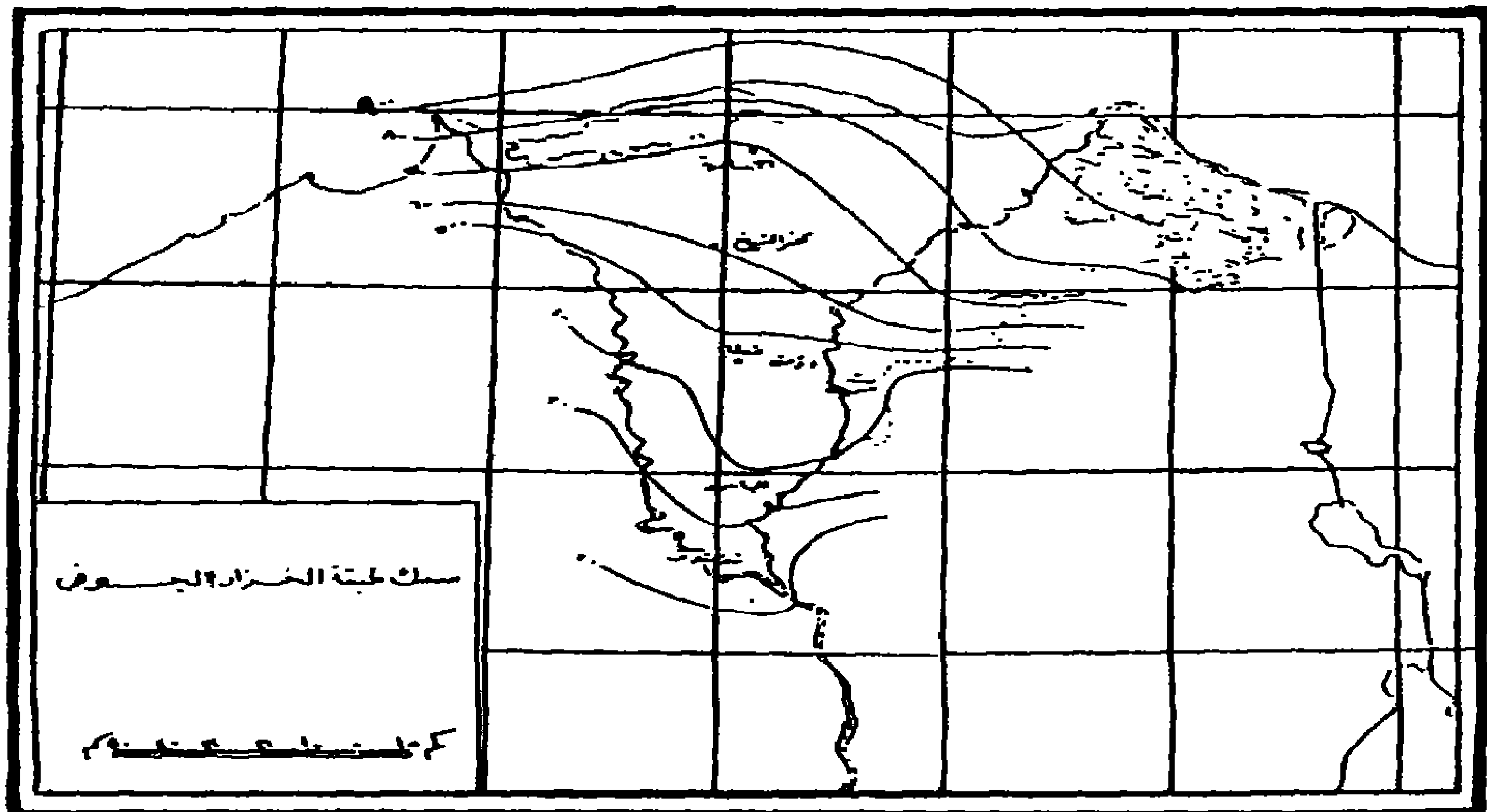
ويتكون الخزان المائى الجوفى فى الصحراء الغربية بصفة عامة من عدد من الطبقات الحاملة للمياه المتصلة هيدرولوجيا، ولها مصادر تغذية وتصريف طبيعية واحدة، وهذا الخزان يشغل جزء من الخزان الجوفى الارتوازى الضخم الذى يغطى مساحة كبيرة من شمال شرق القارة الأفريقية (شكل رقم ٦)، ويتكون بصفة عامة من الصخور النوبية والصخور ما فوق النوبية، ومصدر تغذيتها يقع خارج نطاق الحدود المصرية، ويعتبر الخزان الجوفى الارتوازى من حيث المساحة من أكبر الخزانات الارتوازية فى العالم، حيث تبلغ مساحته نحو ٢,٥ مليون كم^{٢} (شكل رقم ٦).

" الخزان الجوفى العلوى فى الدلتا "



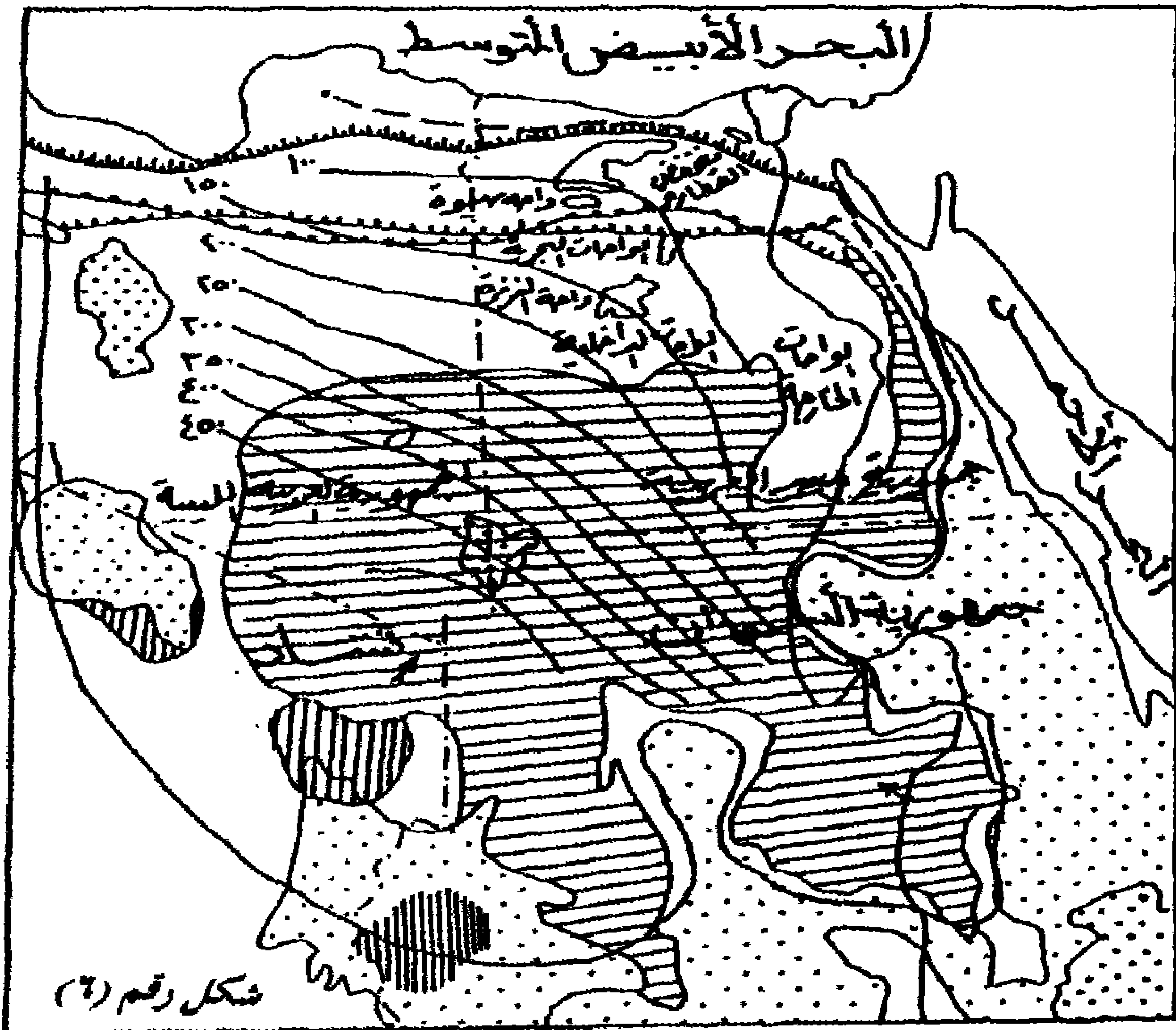
شكل رقم (٤)

" الخزان الجوفى السفلى فى الدلتا "



شكل رقم (٥)

" خزان الحجر الرملي النوبي "



مناطق ظهور طبقات الحجر الرملي النوبي
مناطق ظهور الصخور البركانية
مناطق ظهور الصخور القاعدية
الحد الفاصل لجبهة المياه الشديدة الملوحة والمحلول الملحي في طبقات ما فوق سلسلة الحجر الرملي النوبي
الحد الفاصل لجبهة المياه الشديدة الملوحة والمحاليل الملحية في الجزء الأسفل من سلسلة طبقات الحجر الرملي النوبي
الحد الفاصل بين قطاع المياه القليلة الملوحة وقطاع المياه العذبة
مناطق التغذية الرئيسية للخزان الجوفي الارتوازي
مناطق الصرف الطبيعي الرئيسية للخزان الجوفي الارتوازي
مناطق الاستغلال الرئيسية للمياه الارتوازية
خطوط الكنتور لمستوى سطح المياه في طبقات مركب صخور الحجر الرملي النوبي (بالأمتار فوق مستوى سطح البحر)
الاتجاهات الرئيسية لسريان المياه الجوفية
الحدود المفترضة للخزان الجوفي الارتوازي النوبي

شكل رقم (٦)

* **خزانات الصخور الجيرية المتشققة:**

تنتشر هذه الخزانات فى الصخور الجيرية التى تغطى أكثر من ٥٠٪ من مساحة مصر، كما تعتبر هذه الخزانات أقل الخزانات المعروفة فى مصر من ناحية الدراسة والاستغلال، وتنقسم إلى ثلاث طبقات من حيث العمر ويتخللها بعض الطبقات من الطين بسمك يصل إلى أكثر من ١٠٠ متر، وتقع عادة فوق صخور الحجر الرملى النوبى، وتعتمد تغذية هذه الطبقات على التسرب الرأسى إلى أعلى من المياه الجوفية من طبقات الرمل النوبى، وفى بعض الأحيان من سقوط الأمطار، كما تدل الآبار الاختبارية فى واحة سيوة أن سمك هذه الصخور الجيرية يصل إلى ٦٥٠ مترا، كما يوجد أكثر من ٢٠٠ نبع طبيعى يستمد المياه من التشققات فى هذه الصخور والذى يصل مجموع تصريفاتها نحو ٢٠٠ ألف م^{3} فى اليوم، والتى تزيد بها الملوحة عن ١٥٠٠ جزء فى المليون.

أما فيما يتعلق بالخزانات الجوفية فى الصخور الجيرية بالصحراء الشرقية وشبه جزيرة سيناء، فإنها تتواجد فى عدة خزانات جوفية مختلفة أهمها:-

- الخزانات الجوفية العميقة.
- الخزانات الجوفية بالطبقات الوديانية.
- الخزانات الجوفية بالساحل الشمالى لشبه جزيرة سيناء.
- الخزانات الجوفية فى شقوق الصخور القاعدية للصحراء الشرقية.

ويجب أن نلاحظ بصفة عامة أن إمكانيات المياه الجوفية فى كل من الصحراء الشرقية وشبه جزيرة سيناء محدودة، والكميات التى يمكن استغلالها سنويا تقدر بملايين الأمتار المكعبة وليس بالمليارات، وذلك بالمقارنة بإمكانيات المياه الجوفية فى الصحراء الغربية والتى يمكن أن تساهم بنسبة تصل إلى ١,٦ مليار م^{3}/ السنة، من الموارد المائية فى مصر (ولمزيد من التفاصيل عن المياه الجوفية فى مصر والسودان يمكن الرجوع إلى:

عبد القادر عبد العزيز على ١٩٩٨، كمال حنفى ١٩٩٥، رشدى سعيد ١٩٩٣، حسن على العتر، زين العابدين رزق ١٩٩٥)

٢- مياه الخزانات الجوفية الحفرية فى السودان:

تتشابه تماما خزانات المياه الجوفية فى مصر والسودان، وأهم نوعين من خزانات المياه الجوفية فى مصر والسودان هما:-

*** الخزانات المائية فى صخور القاعدة والصخور البركانية:**

صخور القاعدة هى صخور الركيزة العربية التى تنتمى إلى حقب ما قبل الكمبرى والتى تظهر مكاشفها فى كل من السودان ومصر ومعظم الدول العربية الأخرى، ورغم أن هذه الصخور ضعيفة الإنتاجية بصفة عامة، حيث يرتبط عطائها أساسا بكثافة الفواصل والشقوق والصدوع، فإن مكاشف هذه الصخور تمثل أهم مناطق تغذية الخزانات الإقليمية والمحلية الأخرى التى تعلوها، وتتميز هذه الصخور بجودة مياهها وانخفاض كمية الأملاح الذائبة فيها.

*** الخزانات المائية فى صخور الحقب الثانى الرملية القارية (خزان الحجر الرملى النوبى):-**

تمثل هذه الخزانات أكثر الخزانات المائية دراسة واستثمارا فى الوطن العربى بصفة عامة ومصر والسودان وليبيا بصفة خاصة، وتمتد صخور هذا الخزان عبر الصحراء الغربية المصرية (كما سبق الذكر)، وكذلك فى صحراء النوبة فى شمال السودان (شكل رقم ٦).

نظرا لتوفر المياه فى السودان بشكل كبير وأساسى من مصدرين هما: الأمطار ونهر النيل بصفة خاصة، لذلك لم يهتم بالمورد الثالث وهو المياه الجوفية كما فى مصر، لذلك يساهم هذا المورد الثالث فى السودان بأقل من ٠,٥ مليار م^{٣}/ السنة.

ج- مياه نهر النيل فى كل من مصر والسودان:

١- مياه نهر النيل فى مصر:

يدخل نهر النيل الأراضى المصرية (قادما من الجنوب) عند قرية أدندان (التى تغطيها الآن مياه بحيرة ناصر).

ويجرى من الجنوب إلى الشمال فى مسافة نحو ١٥٣٠ كم حتى يصب فى البحر المتوسط، وعلى طول هذه المسافة التى يجرى فيها نهر النيل من الجنوب إلى الشمال لا يتصل بأية روافد مائية ذات أهمية، فيما عدا بعض الأودية الجافة التى تتصل به على ضفتيه الغربية والشرقية، هذا فضلا عن أن كمية المياه التى تمر بمجرى النهر تتناقص تدريجيا كلما اقترب النهر من مصبه (نتيجة للتسرب والتبخر)، مما يجعلها تتخلص تدريجيا من جميع ما تحمله من رواسب طينية وحصى ورمال فتتفرع المياه وتتوزع.

ويجرى نهر النيل فى الكيلو مترات الثلاثمائة الجنوبية من مجراه بين حافات من صخور الرمل النوبى، فيما عدا منطقتين تظهر فيهما الصخور النارية (الجرانيت والبازلت)، تقع الأولى منهما فى خانق كلابشة، والثانية عند الجندل الأول الذى يقع فى جنوب أسوان بنحو سبعة كيلومترات، كما أنه عند مدينة إسنا التى تقع شمال أسوان بنحو ١٦٠ كم يحل الحجر الجيرى محل الصخور الرملية النوبية، بينما ثنية النهر الشهيرة التى يرسمها فوق سطح الأرض عند قنا إلى الشمال من إسنا بنحو ١٢٠ كم فتحدها حوائط جيرية عالية يزيد منسوبها على ٣٠٠ متر فوق مستوى السهل الساحلى الفيضى، ويستمر النهر على هذا الشكل حتى موضوع تفرع النهر إلى فرعين رشيد ودمياط، ويبلغ طول فرع رشيد ٢٣٩ كم، بينما طول فرع دمياط ٢٤٥ كم.

ويزداد السهل الفيضى فى مصر بالاتساع كلما اتجهنا نحو الشمال، ولهذا نجد أن متوسط اتساع السهل الفيضى لا يزيد على ٢٨٠٠ مترا عند أسوان، ولكنه يصل عند بنى سويف إلى ١٧٢٠٠ متر، على أن المتوسط العام لاتساعه فى مصر

لا يزيد على عشرة كيلومترات، بينما يبلغ عرض مجرى النهر نفسه فى المتوسط ٧٥٠ مترا، كما نلاحظ أيضا أن مجرى النهر يجنح بصورة دائمة إلى جانبه الأيمن ويظهر بصفة خاصة بين أسيوط والقاهرة، ولهذا فاتساع السهل الفيضى يتوقف أيضا على درجة اقتراب أو ابتعاد الحافات الصحراوية التى تحده (شكل رقم ٧).

ويساهم نهر النيل بنحو ٥٥,٥ مليار م٣/ السنة، من جملة الموارد المائية فى مصر، ويظهر بوضوح أن أكثر من ٩٥٪ من موارد مصر نيلية.

٢- مياه نهر النيل فى السودان:

يدخل نهر النيل من الجنوب قاطعا الحدود السياسية الجنوبية للسودان (عند دائرة عرض ٣° شمالا) باسم جديد هو بحر الجبل الذى يمتد من بحيرة ألبرت فى الجنوب حتى بحيرة "نو" فى اتجاه الشمال فى مسافة نحو ١١٥٦ كم، ويمكن تقسيم بحر الجبل إلى ثلاثة أجزاء لكل جزء مميزات خاصة هى:

الأول: فيما بين " ألبرت " و" نمولى " (نيل ألبرت)، يتميز النهر فى هذا الجزء بأنه بطىء الجريان سهل الانحدار، ويبلغ طوله فى هذا الجزء نحو ٢٦١ كم، ينخفض مجراه فى هذا الطول إلى ما بين ٨ – ١٠ مترا.

تضاريس جمهورية مصر العربية

شكل رقم (٧)

بينما فى الجزء الثاني والثالث: يتسع بحر الجبل بشكل كبير، بحيث يصبح أقرب إلى بحيرة أو مجموعة بحيرات متصلة، ويسيل ببطء فى وسط برك ومستنقعات وغابات وحشائش، وقد يتحول إلى مجموعة من المجارى بدلا من مجرى واحد فى كثير من المواقع، وهكذا يسير بحر الجبل فى منطقة المستنقعات، والتى سميت كذلك بمنطقة السدود حتى يلتقى مع بحر الغزال فى بحيرة "تو" ثم يتحرك قليلاً فى اتجاه الشرق لمسافة نحو (١٢٠ كم) بالقرب من بلدة ملكال ليلتقى بنهر السوباط، وبالتقاء مياه بحيرة " نو " (مياه بحر الجبل وبحر الغزال) بمياه نهر السوباط الغزيرة والمتدفقة والقوية يتكون النيل الأبيض الذى يجرى من الجنوب نحو الشمال، والذى يمثل المجرى الرئيسى الدائم لموارد مياه النيل الاستوائية. ونهر السوباط يستمد مائه من ثلاثة أقاليم مختلفة، وهى الاستوائية، والمرتفعات الواقعة شمال بحيرة رودلف، والثالث أواسط هضبة الحبشة، والمصدر الثالث أهم هذه المصادر المائية بصورة عامة لنهر السوباط.

وعندما يلتقى السوباط بالنيل الأبيض، فلا تمتزج مياههما تمام الامتزاج، ويرجع ذلك إلى أن مياه نهر السوباط محملة بالرواسب الطميية (الطين والغرين)، بينما مياه النيل الأبيض القادمة من بحيرة " نو " والتى هى فى الأصل مياه بحر الجبل وبحر الغزال هى مياه رائقة يغلب عليها اللون الأخضر لكثرة الطحالب فيها، ويمكن مشاهدة الخط الفاصل بينهما لمسافة بعيدة بعد التقائهما، وعلى بعد نحو ٨٠٠ كم من ملتقى السوباط مع بحر الجبل يجرى النيل الأبيض فى منبسط من الأرض يتكون تربته من مواد نشأت من تفتت صخور جبال النوبا وكردفان غربا ومرتفعات الجزيرة شرقا.

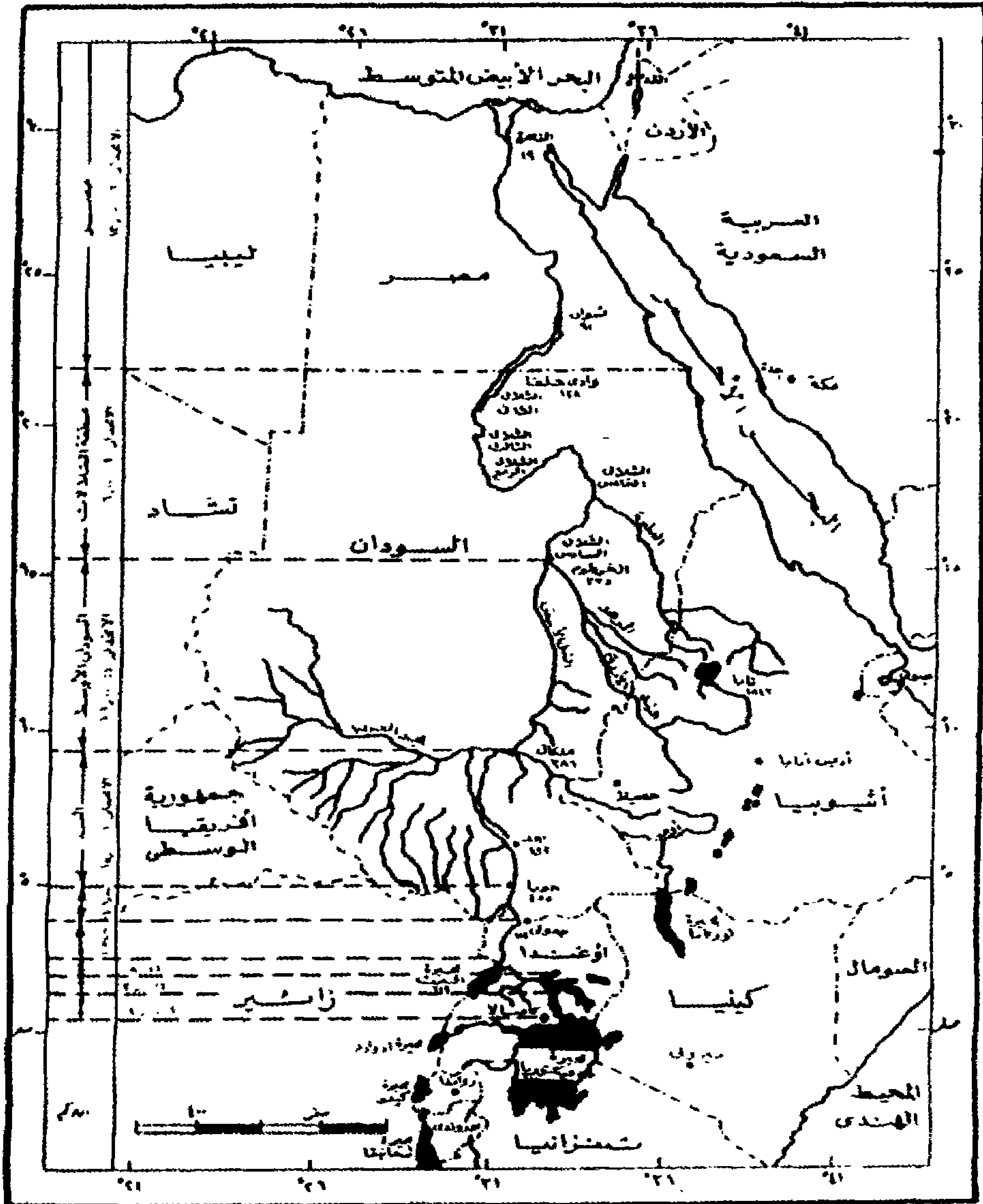
ويعتبر النيل الأبيض الرافد الأساسى لمنابع نهر النيل الاستوائية (كما سبق الذكر) ويساهم فى المتوسط بنحو ١٥٪ من جملة إيراد نهر النيل السنوى، بينما النيل الأزرق الذى يسمى بحق " نافورة المياه " يعتبر أهم رافد من روافد نهر النيل؛ لأنه الرافد الموسمى الرئيسى الذى يساهم مع نهر العطبرة بـ ٨٥% من جملة إيرادات نهر النيل الرئيسية، كما أن النيل الأزرق المسئول الرئيسى عن فيضان النيل فى يوليو وأغسطس وسبتمبر (كما أن أخصب التربات الزراعية فى مصر والسودان انتقلت من المنابع الإثيوبية الموسمية بواسطة النيل الأزرق والتى يزيد سمكها فى كثير من المناطق فى القطرين على عشرة أمتار).

وعندما يتقابل النيل الأبيض مع النيل الأزرق شمال الخرطوم فى " المقرن " يحدث بين مياه كل منهما ما حدث بين مياه السوباط وبحر الجبل وبحر الغزال عند " ملكال " ولكن بصورة أوضح (شكل رقم ٨).

أما الجزء من نهر النيل فيما بين الخرطوم التى يبلغ ارتفاعه ٣٧٨ مترا فوق مستوى سطح البحر إلى أسوان التى يبلغ ارتفاعها ٩١ مترا فوق مستوى سطح البحر مسافة ١٨٤٧ كم، ينحدر فيها " النيل النوبى " بمتوسط متر واحد لكل ٦,٥ كم، غير أن هذا الانحدار ليس منتظما على طول المجرى، ولكنه يصبح كبيرا عند الشلالات الستة التى تعترض " النيل النوبى " وأكبر انحدار هو عند الشلال الرابع الذى يمتد لمسافة ١١٠ كم من نقطة تبدأ عند نحو ٩٧ كم إلى المغرب من " أبو حمد " وحتى بلدة " كريمة ". و في هذا الامتداد ينحدر النيل من ارتفاع ٢٩٧ مترا إلى ارتفاع ٢٤٨ مترا فوق مستوى سطح البحر (أى بمعدل متر واحد لكل ٢,٢٥ كم)، ويلى هذا الشلال فى درجة الانحدار الشلال الخامس الذى يمتد من " بربر " حتى " أبو حمد " لمسافة ١٦٠ كم، وفيه ينحدر النهر من منسوب ٣٦١ مترا إلى منسوب ٣٠٦ مترا فوق مستوى سطح البحر بمعدل متر واحد لكل ٣كم من المجرى، بينما الشلال الثانى الذى يمتد لمسافة ٢٠٠ كم إلى الجنوب من وادى حلفا فله معدل انحدار يماثل معدل انحدار الشلال الخامس، فهو ينحدر من ارتفاع ١٩٤ مترا فى أقصى الجزء الجنوبى منه إلى ارتفاع ١٣٨ مترا عند وادى حلفا. وفيما بين الشلالين الرابع والخامس يظهر السهل الفيضى الذى يمتد ما بين " كريمة ودنقلة " حيث يجرى النهر فى سهل فيضى مستوى، حيث تتركز فيه الزراعة، ويبلغ معدل الانحدار متر واحد لكل ١٣ كم، وفى النهاية نجد أن المنطقة التى تقع بين شلال أسوان ووادى حلفا والتى يبلغ طولها ٣٤٥ كم تأخذ معدل الانحدار نفسه سالف الذكر، وتتميز حواف هذه المنطقة على الجانبين بأنها صخور رملية نوبية.

(رشدى سعيد، ١٩٩٣ ص: ٣٠ – ٤٧). وتساهم مياه نهر النيل فى السودان بنحو ١٨,٥ مليار $م^3$/ السنة، من جملة موارد المياه بها. و لكن لا يستغل منها إلا ١٤,٥ مليار $م^3$/ السنة فقط.

حوض نهر النيل



شكل رقم (٨)

ثانيـــا: مشروع السد العالى (نموذج من نمـــاذج التكامـــل بـــين مـــصر والســـودان):

١- بعد قيام الثورة عام ١٩٥٢ بدأت دراسة فكرة إنشاء سد عال عند أسـوان للتخزين على منسوب مرتفع يكفل تزويد مصر سنويا بتصرف ثابت من مياه النيل ويسمح بالتوسع الزراعى فى المساحات جديدة ويقى البلاد غوائل الفيضانات العالية ويزودها فى الوقت نفسه بطاقة كهربائية كبيرة تمثل الركيـزة الأساسـية للتنميـة الزراعية والصناعية للبلاد، ولم يسبق لأى مشروع هندسى أن حظـى بدراسـات مستفيضة من الناحيتين الفنية والاقتصادية كمشروع السد العالى اشترك فيها خبراء عالميون متخصصون.

٢- بنى السد العالى على مرحلتين تم فى الأولى منهما تحويل مجـرى نهـر النيل وبناء سدين بعرض المجرى لكشف قاع النهر الذى سوف يتم عليه بناء السد، وقد تم الانتهاء من بناء هذين السدين وتم تحويل مجرى النهر فى البر الشرقى فى مايو عام ١٩٦٤ فى حفل حضره **الرئيس جمال عبد الناصر والزعيم الـسوفييتى خروشوف.**

٣- فى المرحلة الثانية تم بناء جسم السد نفسه، حيث يتكون من نواة من الطفل تغطيها طبقات من ركام الجرانيت والرمال، وتدعمها ستارة أفقيـة مـن الرمـال الناعمة المانعة لتسرب المياه وقد أدمج فى جسم النـواة سـدا التحويـل الأمـامى والخلفى اللذان كانا قد بنيا بغرض تحويل مجرى النهر، ويبلغ ارتفاع الـسد ١١١ مترا فوق قاع النهر، وعرضه نحو ٤٠ مترا عند القمة، وطول السد عنـد القمـة ٣٨٣٠ مترا، أما طول السد بالمجرى الرئيسى للنيل ٥٢٠ مترا، وعـرض قاعـدة السد ٩٨٠ مترا، أما عمق ستارة الحقن الرئيسية ١٧٠ مترا، وطول قناة التحويـل ١٩٥٠ مترا، أما طول النفق ٢٨٢ مترا، بينما قطر النفق ١٥ مترا، ولكـن أكثـر تصرف تصميمى ١١,٠٠٠ $م^٣$/ الثانية، ويظهر (الشكل رقم ٩) مقطع عرضـى فى السد العالى. (رشدى سعيد، ١٩٩٣، ص ٢٤٨).

٤- من الأهمية بمكان لكى ندرك أثر فوائد السد العالى فى رفاهية البلاد وتنمية مواردها أن نقيم هذه الفوائد التى بلغت ٢٥٥ مليون جنية مصرى سنويا، مقدرة وقت إنشاء السد العالى، بينما بلغت إجمالى التكاليف الكلية للسد العالى ومحطة الكهرباء والمشروعات المترتبة عليها ومد خطوط شبكة الكهرباء والتى بلغت ٤٥٠ مليون جنية مصرى، ويعتبر العائد الاقتصادى من مشروع السد العالى مرتفع جدا، حيث إنه غطى تكاليفه فى أقل من عامين إذا ما قورن بمثيله من المشروعات العالمية الأخرى، حيث بلغ العائد خلال عشرة سنوات منذ إنشائه ما لا يقل عن عشرة آلاف مليون من الجنيهات أو عشرين ضعفا لما أنفق عليه خلال فترة إنشائه.

٥- يعتبر مشروع السد العالى حجر الزاوية فى المشروعات الإنتاجية جميعا، وهو الأساس الذى ترتكز عليه نهضتنا الصناعية والزراعية والاقتصادية الحديثة، كما أنه متعدد الأغراض والتى تشمل الرى والكهرباء وتحسين الملاحة والوقاية من الفيضانات المرتفعة وتأمين محاصيل البلاد فى السنين التى يحدث فيها فيضانات منخفضة (شكل رقم ١٠).

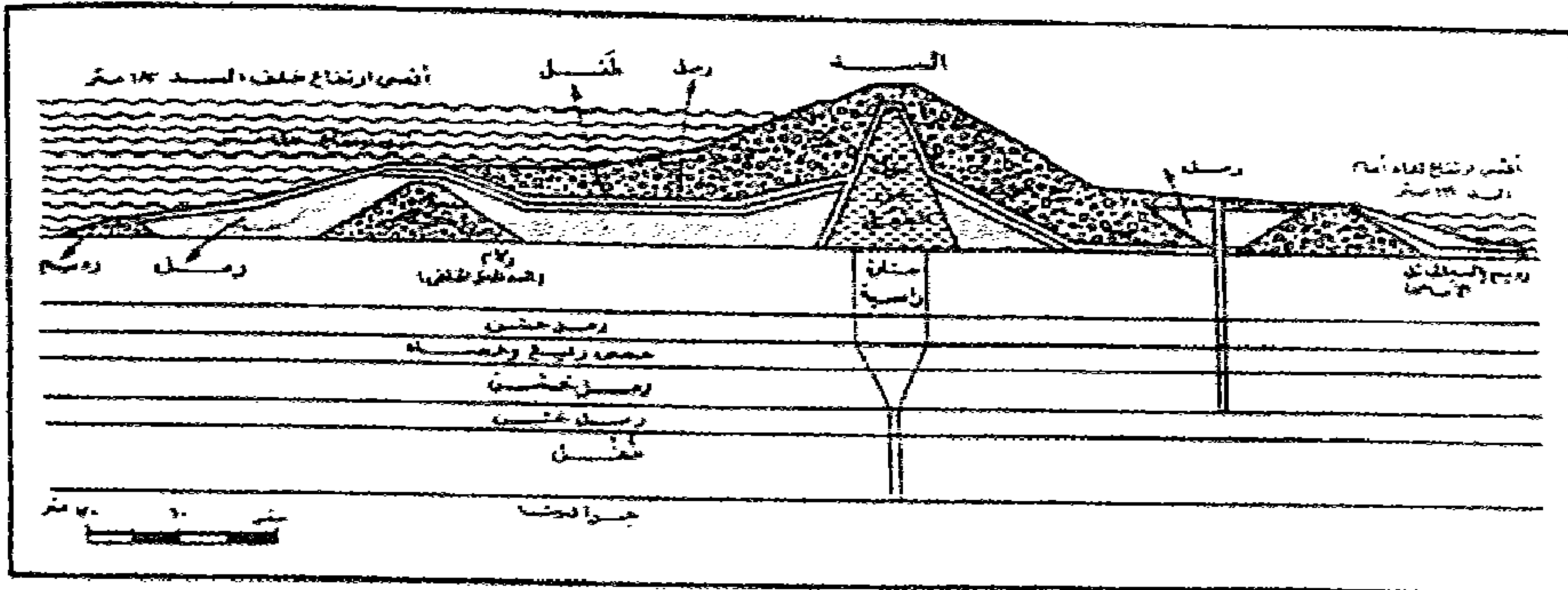
٦- ومشروع السد العالى يعم أثره ويفيض خيره على أرض الوطن من أقصى الجنوب إلى أقصى الشمالا، بل ويتعدى أثره ليعم السودان الشقيق أيضا، فكهرباؤه ممتدة من أسوان إلى الإسكندرية ومياهه تعم مشاريع الرى والأراضى المستصلحة فى جميع أنحاء جمهورية مصر العربية شرقا وغربا وشمالا وجنوبا.

٧- بدأ خزان السد العالى (بحيرة ناصر فى مصر وبحيرة النوبة فى السودان) الامتلاء فى عام ١٩٦٤، وقد صمم الخزان بحيث يكون أقصى ارتفاع لمياهه، هو ٩٨ مترا فوق قاع النهر (أو ١٨٢ مترا فوق مستوى سطح البحر)، وعند هذا المنسوب يمتد الخزان إلى مسافة ٥٠٠ كم حتى آخر الشلال الثانى (فى الأراضى السودانية) مكونا بحيرة هائلة تغطى النوبة بكاملها بما فيها النوبة السودانية، بعرض يبلغ متوسط ١٠ كم، وتمتد هذه البحيرة بطول ٣٥٠ كم فى مصر ١٥٠ كم فى السودان، وتقدر مساحتها بنحو ٥٠٠٠ كم^{٢} (شكل رقم ١١)،

ويبلغ حجم المياه فى البحيرة عند الامتلاء نحو ١٦٢ مليار م٣، منها ٣١ مليار م٣ تقع تحت منسوب ١٤٥ مترا فوق سطح البحر وتمثل مستوى المخزون الميت. وقد بدأ الخزان فى الامتلاء منذ عام ١٩٦٤ حتى عام ١٩٧١.

٨- و بعد بناء السد العالى بلغ إجمالى حصة مصر سنويا من نهر النيل ٥٥,٥ مليار م٣، وإجمالى حصة السودان ١٨,٥ مليار م٣ ، وتستخدم هذه المياه المسحوبة من الخزان أساسا لرى الأراضى وكذلك لتوليد الكهربـاء والأغـراض المنزليـة وغيرها (ولمزيد من التفاصيل عن مشروع السد العالى يمكن الرجوع إلى: رشدى سعيد ١٩٩٣، محمد عوض محمد ٢٠٠١، وزارة الأشغال العامة والموارد المائية، الهيئة العامة للسد العالى وخزان أسوان، منشورات متنوعة من ١٩٨٤ – ٢٠٠٢).

مقطع عرضى فى السد العالى



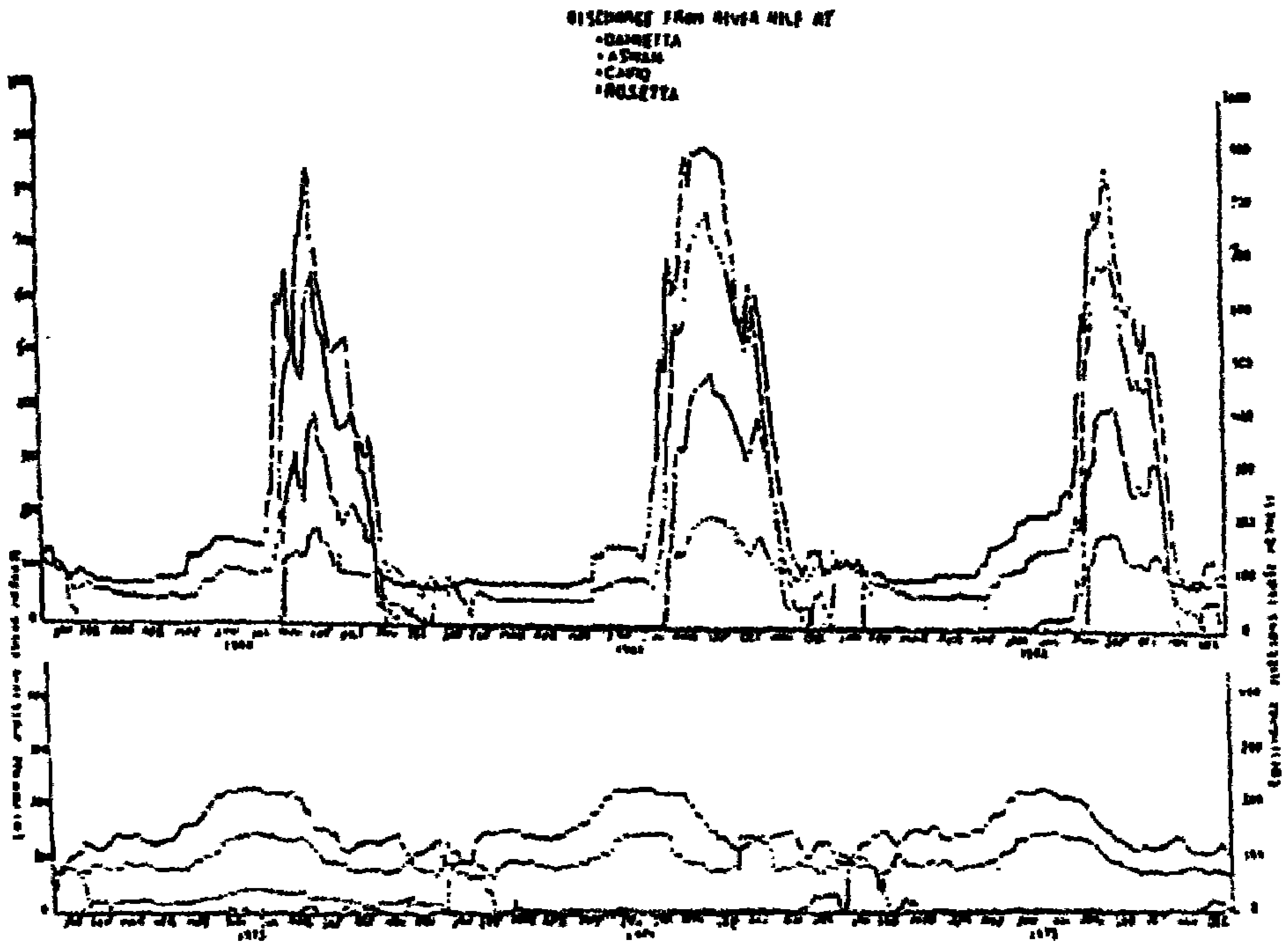
شكل رقم (٩)

تصريف مياه نهر النيل عند السودان – القاهرة

ودمياط ورشيد لمدة ثلاث سنوات

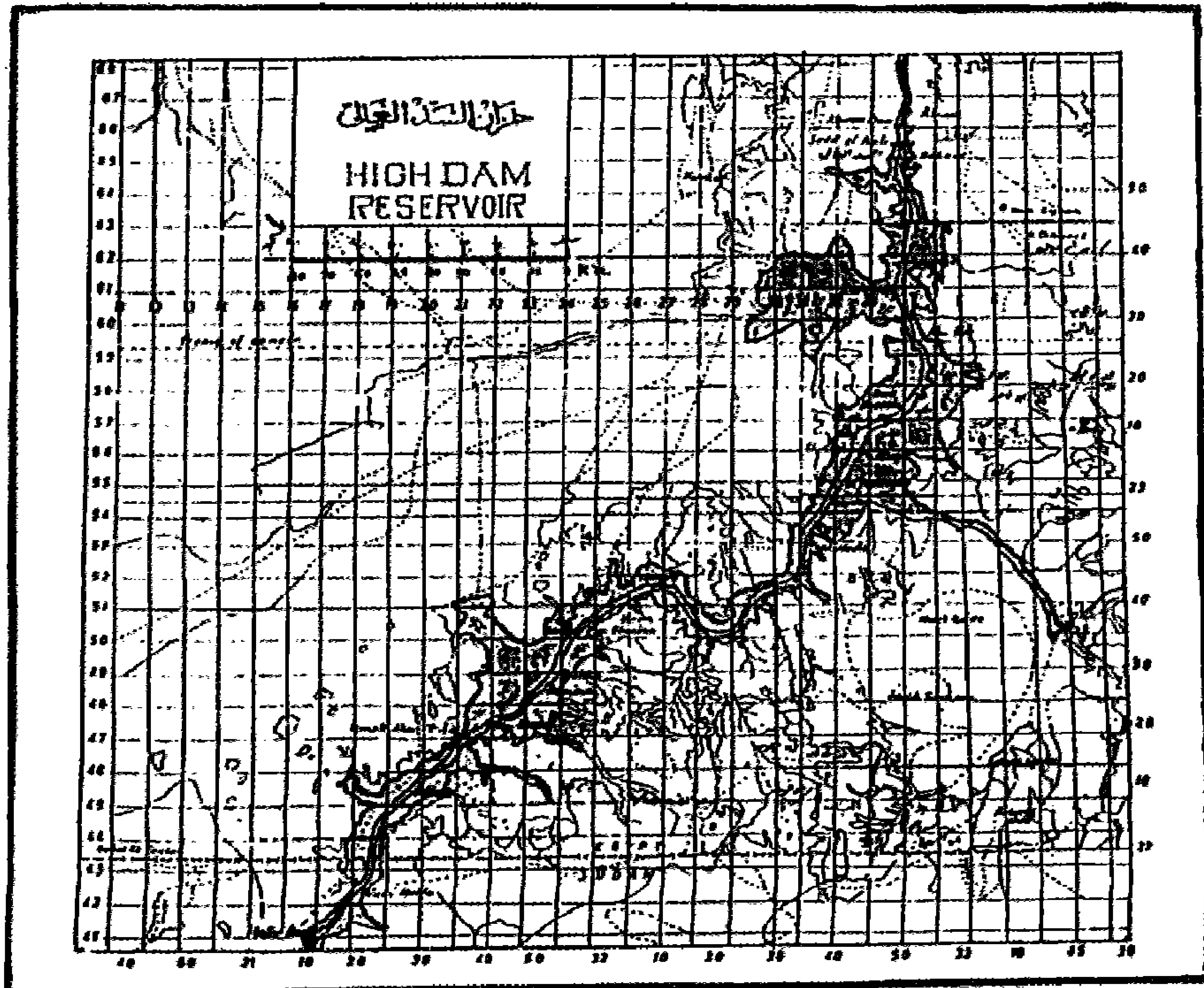
قبل بناء السد العالى وثلاث سنوات

بعد بناء السد العالى



شكل رقم (١٠)

"بحيرة ناصر"



شكل رقم (١١)

ثالثًا: الاتفاقات بين مصر والسودان (نموذج من نماذج التكامل بينهما):

١- اتفاقية ١٩٢٩: وقد أبرمت بين مصر وبريطانيا نائبة عن السودان وأوغندا وكينيا وتنجانيقا (تنزانيا) وذلك فى ٧ مايو ١٩٢٩، وتقضى هذه الاتفاقية بأنه بغير الاتفاق مع الحكومة المصرية، لا يمكن القيام بأى أعمال رى أو توليد طاقة هيدروكهربائية سواء على النيل أو روافده، أو على البحيرات التى ينبع منها يكون من شأنها إنقاص كمية المياه التى تصل إلى مصر. كما تضمن الاتفاق نظم تشغيل سد سنار وتثبيت الحقوق المكتسبة لمصر والسودان.

٢- اتفاقية عام ١٩٥٩: عقدت هذه الاتفاقية فى ٨ نوفمبر ١٩٥٩ بين حكومة مصر والسودان وقد تضمنت الآتى:-

أ - الحقوق المكتسبة لكل من مصر والسودان.

ب- مشروعات ضبط مياه النهر وتوزيع فوائدها.

ج - مشروعات استغلال المياه الضائعة فى حوض نهر النيل.

د - التعاون الفنى بين مصر والسودان.

هـ- موافقة السودان على أن تقوم مصر ببناء السد العالى، وأن يتم تقسيم المياه التى سوف تتوفر فى بحيرة ناصر والتى قدرت بنحو ٢٢ مليار م٣/ السنة (بعد خصم فاقد التخزين المستمر والمقدر بنحو ١٠ مليار م٣/ السنة) بحيث يحصل السودان على ١٤,٥ مليار م٣/ السنة، ومصر على ٤,٥ مليار م٣/ السنة وهذه الكميات تضاف إلى كميات المياه التى كانت تستخدمها مصر والسودان وقت توقيع الاتفاق، والتى اعتبرت حقا مكتسبا لهما، وكانت هذه الكميات قد تقررت فى اتفاقية ١٩٢٩، وبذلك أصبح نصيب مصر ٥٥,٥ مليار م٣/ السنة، والسودان ١٨,٥ مليار م٣/ السنة بعد إنشاء السد العالى.

و- ووافقت مصر على أن يقوم السودان ببناء خزان الرصيرص على النيل الأزرق وأى مشروع آخر يعتبره السودان حيويا لاستغلال حصته.

ز- كما اتفق الطرفان على أن يبدأ السودان بالاتفاق مع مصر فى دراسة مشروعات أعالى النيل للاستفادة من المياه التى تتبدد فيها، على أن تقتسم نفقات هذه المشاريع بين البلدين مناصفة، وأن يقسم العائد من المياه منها مناصفة أيضا مثل مشروع قناة " جو نجلى ".

ح- كما وافقت مصر والسودان على إنشاء لجنة فنية مشتركة دائمة تضم عددا متساويا من الخبراء عن كل طرف لتحقيق التعاون الفنى بين حكومتى البلدين. وأعطيت صلاحيات كبيرة لهذه اللجنة لمراقبة تنفيذ الاتفاق ودراسة المشروعات المستقبلية والإشراف على تنفيذها، ومن أهم بنود الاتفاق من الناحية السياسية ما جاء في بند الأحكام العامة بأن يتخذ البلدان موقفا موحدا إذا ما دعت الحاجة لإجراء مفاوضات حول مياه النيل مع أى دولة أخرى خارج حدودهما (رشدى سعيد ١٩٩٣، ص ٢٧٤-٢٧٩، سامر مخيمر، خالد حجازى، ١٩٦٩، ص: ٩٦ - ١٠٧).

رابعا: تنمية موارد المياه فى مصر والسودان:

١- يجب أن يتم التنسيق بين مصر وليبيا والسودان فى استثمار خزان الحجر الرملى النوبى بما فى ذلك تقنين معدلات الضخ فى كل قطر بحيث لا تؤثر تنمية الخزان فى قطر الخطط الحالية والمستقبلية للأقطار الأخرى.

٢- مشروع قناة جونجلى (كمثال لتنمية موارد المياه فى مصر والسودان):

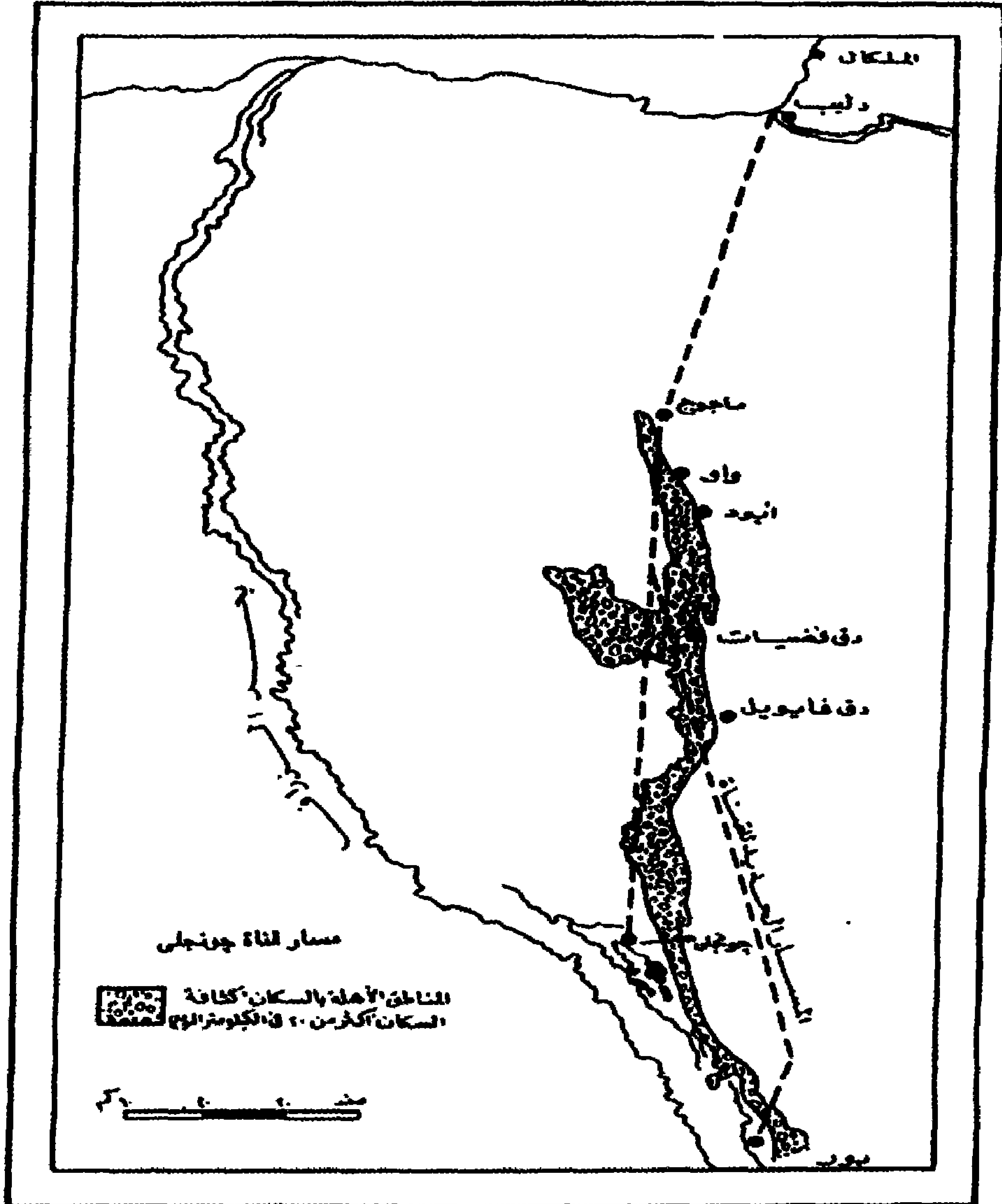
ويهدف هذا المشروع أساسا إلى تغيير مجرى النيل لتفادى المستنقعات فى منطقة السدود بجنوب السودان، عن طريق حفر قناة يبلغ طولها ٣٧٠ كم تبدأ من بلدة جونجلى على البر الشرقى لنهر الأتم وتتجه شمالا لتصب فى نهر السوباط بالقرب من ملكال (شكل رقم ١٢)، وتمثل هذه القناة قنطرة لنقل مياه بحر الجبل وبحيرة الزراف شمالا بدلا من فقدها فى منطقة البرك والمستنقعات عن طريق التبخر، وقد بدأ التنفيذ فى هذا المشروع فعلا فى عام ١٩٧٨، ولكنه توقف العمل فيه منذ عام ١٩٨٣ حتى اليوم بسبب الحرب الأهلية فى جنوب السودان. ويهدف

أساسا هذا المشروع فى مراحله المختلفة إلى توفير ما بين ١٤ - ٢٠ مليار م^3 من المياه سنويا، تقسم مناصفة بين مصر والسودان، كما تقسم أيضا تكاليف المشروع مناصفة بين البلدين الشقيقتين، ومصر فى الحقيقة فى أشد الحاجة لتلك المياه لمواجهة متطلباتها المتزايدة فى مشاريعها القومية المتعددة.

٣- إعادة استخدام مياه الصرف المعالجة، ويندرج تحت هذا البديل ثلاثة أنواع مختلفة من مياه الصرف (الزراعى، والصناعى، والصحى)، وكل منها يحتاج إلى ضوابط مختلفة فى المعالجة والاستخدام، لذلك تخضع إعادة استخدام مياه الصرف لمعايير وضوابط واحتياجات تتوقف على عوامل متعددة، فى مقدمتها طبيعة الاستخدام الأصلى للمياه، سواء استخدمت فى رى الأراضى الزراعية أو الاستخدام البشرى أو فى المصانع أو فى محطات توليد الكهرباء، ويرتبط هذا بالغرض المراد من إعادة استخدامها الاستخدام الأمثل.

٤- ففى عام ١٩٨٥ تم توفير ٨ مليارات م^3 من مياه الصرف المعالجة لإعادة استخدامها فى مصر (أبو سعده، ١٩٨٧)، كما تستخدم مصر حاليا فى رى مشروع شمال سيناء عن طريق ترعة السلام لرى (٢٢٠ ألف فدان فى البر الغربى لقناة السويس، وترعة الشيخ جابر الصباح لرى ٤٠٠ ألف فدان فى الجانب الشرقى لقناة السويس) ما قيمته نحو ٢,٥ مليار م^3 مياه صرف زراعى مخلوطة مع ٢,٥ مليار م^3 مياه عزبة من نهر النيل عند سد فارسكور على فرع دمياط عند مخرج ترعة السلام، وكانت هذه المياه الأخيرة تلقى فى البحر المتوسط وهى أساسا يتم إطلاقها فى نهر النيل لضمان الملاحة النهرية خلال السدة الشتوية (محمود أبو زيد، عبد القادر عبد العزيز على، موسوعة المشروع القومى لتنمية شمال سيناء ٢٠٠٢).

قناة جونجلى



شكل رقم (١٢)

٥- الاستخدام المترابط Conjunctiveuse لموارد المياه السطحية والجوفية، بحيث يمكن تحقيق أقصى استفادة من كلا المصدرين حتى ولو كان أحد المصدرين أقل من الآخر، ويوجد أمثلة فى مصر تتمثل فى الآتى:-

أ- شحن مياه السيول الخاطفة Flash floods فى الخزانات، و الجوفية Aquivers فى الصحراء الغربية لاستخدامها وقت الضرورة.

ب- شحن المياه الزائدة عن الطاقة التخزينية لبحيرة ناصر والتى يتم تصريفها فى مفيض توشكى فى أثناء الفيضانات المرتفعة فى خزان الحجر الرملى النوبى الجوفى.

وهذه الطريقة تحقق هدفين هما:-

- زيادة عزوبة المياه الجوفية والتقليل من ملوحتها.
- زيادة رصيد هذه الخزانات الجوفية بالمياه، التى يتم شحنها فيها وسحبها منها وقت الحاجة إليها.

٦- استخدام التقنيات العلمية الخاصة بالاستشعار عن بعد فى الدراسة الهيدرولوجية (الخطيب، ١٩٩٤)، بحيث يمكن استخدام التقنيات بسهولة فى التعرف على: أين توجد هذه الخزانات الجوفية وكمية المياه التى توجد بها، هذا فضلا عن أنه يمكن التعرف على الشقوق والفوارق الموجودة فوق الخزان أو أسفلة والتى قد تؤثر سلبا أو إيجابا على مياه هذه الخزانات الجوفية.

٧- استخدام نماذج المياه الجوفية Ground – Water Models لمعرفة الخصائص الهيدرولوجية للخزانات الجوفية، وعن طريق هذه النماذج يمكن إداراتها بطريقة علمية سليمة، تمنع تدنى جودة المياه بها كما تحقق السحب الآمن منها.

٨- استخدام الطاقة الشمسية فى تحلية مياه البحر المالحة مما يؤدى إلى الحصول على مياه عزبة جديدة بطرق غير تقليدية، ومصر تستخدم هذه الطريقة فى توفير المياه العذبة من مياه البحر المالحة فى شرم الشيخ والغردقة والمناطق السياحية بالساحل الشمالى.

٩- استنباط سلالات وأصناف جديدة من المحاصيل وذلك من خلال استخدام علوم وتطبيقات الهندسية الوراثية، حيث تم التوصل إلى:-

* استنباط سلالات زراعية جديدة أقل استهلاكا للمياه وتعطى إنتاجية أكثر (مثل محصول الأرز الذى تم استخدامه فى مصر).

* استنباط أصناف جديدة قصيرة العمر وعالية المحصول، أى أصناف مبكرة فى النضج وتعطى المحصول نفسه، مما يعطى وفرة فى كمية المياه تتراوح بين ٢٠ - ٢٥٪، أو أكثر (مثل استبدال محصول بمحصول).

* ومن أهم الموضوعات التى تلقى الاهتمام بشكل كبير اليوم، استخدام مياه البحر فى رى المحاصيل التى يتم معالجتها وراثيا لإنتاج أصناف عالية التحمل للملوحة الشديدة، وإلى جانب ذلك يجب إجراء بعض المعاملات الزراعية لكل من الأرض والنبات بهدف تخفيف أضرار الملوحة الشديدة.

١٠- تطوير نظم الرى فى كل من مصر والسودان، حيث إن معظم طرق الرى المتبعة حاليا فى كل من مصر والسودان طريقة الرى بالغمر، وهى طريقة بدائية وذات كفاءة متدنية نتيجة لزيادة تبخر المياه وإهدار كميات كبيرة من المياه؛ لذلك نجد أنه من الضرورى تطوير نظم الرى وإدخال الطرق الحديثة والتى تتمثل فى استخدام طرق الرى بالرش أو التنقيط، حيث يوجد العديد من طرق الرى بالرش، مثل الرش الثابت - والرش نصف الثابت - والرش المتنقل - والرش المحورى، أما الرى بالتنقيط فهو تقنية بسيطة للغاية، وتعتمد على تخزين الماء فى جرار ثم توزيعه تحت الأرض بأنابيب لها فتحات عند كل شجرة وبمقدار يناسب احتياجاتها، ولقد تم تطوير هذا النظام بحيث يستخدم مضخات وأنابيب ووحدات تنقيط، ويمثل أفضل نظام لرى الحدائق والأراضى المزروعة بالفاكهة والخضروات، حيث تصل الكفاءة النسبية لاستخدام المياه ما بين ٨٥ - ٩٥٪ ، بالإضافة إلى عدم الاحتياج لتسوية الأرض أو عمليات الصرف، كما إن هذا النظام

يستخدم طاقة أقل بالمقارنة بالرى بالرش(وهذا النظام يستخدم فى مصر فى مناطق الاستصلاح الجديدة والمشاريع القومية الكبرى) ولكنه لا يستخدم فى السودان؛ ولذلك ننصح باستخدام الرى بالرش والتنقيط فى كل من مصر والسودان، والتقليل أو عدم استخدام الرى بالغمر.

١١- تدريب العاملين فى مجال المياه فى كل من مصر والسودان على طرق جمع البيانات ومعايرتها، لتوفير قاعدة معلومات يمكن استخدامها فى إعداد النماذج الرياضية، التى تمد صانعى القرار بمعلومات كمية للميزانيات المائية " Water Budgets " لموارد المياه فى كل من القطرين، مما يساعد على اتخاذ القرارات السليمة نحو تنمية هذه الموارد على أفضل وجه.

١٢- أعلن الدكتور محمود أبو زيد وزير الموارد المائية والرى أن هناك عشرة بنود لمهام " المجلس العربى للمياه " بعد إعلان تأسيسه خلال جلسات المؤتمر الإقليمى الثانى للمياه الذى انعقد فى القاهرة خلال الفترة (من ١٣ إلى ١٦ أبريل ٢٠٠٤) بمشاركة وزراء الموارد المائية والرى بالسودان بالعراق والأردن وموريتانيا، وعلى رأس هذه البنود توفير قاعدة معلومات على مستوى أحواض المياه السطحية أو الجوفية، بالإضافة إلى توفير شبكة معلومات لتطوير هذه البيانات، وإدخال كل جديد عن المياه فى قاعدة المعلومات.

خامسا: معوقات تنمية موارد المياه فى مصر والسودان:-

ويمكن تلخيص أهم العوامل التى تحول دون تنمية الموارد المائية فى كل من مصر والسودان على النحو التالى:-

١- سوء استخدام واستغلال الموارد المائية وبخاصة فى مجال الرى.

٢- نقص الاستثمارات اللازمة لتمويل مشاريع الرى.

٣- قلة الكوادر الفنية المدربة فى مجال صيانة وإدارة الموارد المائية.

٤- نضوب وزيادة ملوحة خزانات المياه الجوفية نتيجة للاستخدام غير الرشيد لمياه هذه الخزانات.

٥- تلوث مياه الخزانات الجوفية من ميــاه الــصرف الــصناعى والــصرف الصحى بصفة خاصة والصرف الزراعى، نتيجة الإسراف فى اســتخدام الأســمدة والكيماويات بصفة عامة.

(لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى: رشــدى ســعيد ١٩٩٣، ســامر مخيمر و خالد حجازى ١٩٩٦، عبد القادر على ١٩٩٨، أ، ب، ج، محمــود عبــد الحليم أبو زيد، عبد القادر عبد العزيز على ٢٠٠٢).

أهم المصادر والمراجع

١- حسن على العنتر، زين العابدين سيد رزق، ١٩٩٥ (موارد المياه فى الوطن العربى ووسائل تنميتها وتطوير إدارتها)، بحوث ندوة المياه فى الوطن العربى. الجمعية الجغرافية المصرية، القاهرة (٢٦ – ٢٨ نوفمبر ١٩٩٤ ص:٣٧ – ٨٦، المجلد الثانى).

٢- رشدى سعيد ١٩٩٣، نهر النيل (نشأته ومياهه فى الماضى والمستقبل)، دار الهلال (ص ٣٤٢).

٣- سامر مخيمر، خالد حجازى، ١٩٩٦، (أزمة المياه فى المنطقة العربية) الحقائق والبدائل الممكنة،عالم المعرفة (رقم ٢٠٩)، الكويت.

٤- سعيد محمد أبو سعد، ١٩٨٧، (تنمية وتعبئة مصادر المياه فى الوطن العربى)، دار الشباب للنشر والترجمة والتوزيع، (الكويت ص ١٥٣).

٥- شحتة بن عمر الخطيب، ١٩٩٤،(تنمية مصادر بديلة للمياه فى البلاد العربية باستخدام وسائل الاستشعار من بعد) " تحلية المياه طبيعيا ":مؤتمر الخليج الأول للمياه، دبى، دولة الإمارات العربية المتحدة، (ص ١٧).

٦- عبد القادر عبد العزيز على وآخرون، ١٩٩٨، (أ)، (توشكى المشروع القومى لتنمية جنوب الوادى)، مطبعة جامعة طنطا، (ص ٢٦٣).

٧- عبد القادر عبد العزيز على، ١٩٩٨ (ب)، (الزراعة المطرية وتنميتها فى إقليم الساحل الشمالى الغربى لجمهورية مصر العربية)، ندوة بعنوان: " نحو خريطة جغرافية جديدة للمعمور المصرى "، الجمعية الجغرافية المصرية، (١٥ – ١٦ أبريل ١٩٩٨)، القاهرة.

٨- عبد القادر عبد العزيز على، ١٩٩٨ (ج)، (مـوارد الميـاه فـى مـصر ووسائل تنميتها) المؤتمر السنوى الثالث (٢٤ - ٢٦ نـوفمبر، ١٩٩٨)، (المياه العربية وتحديات القرن الحادى والعشرين)، جامعة أسيوط، ص: ٧٣٣ - ٧٥٢.

٩- عبد القادر عبد العزيز على، ١٩٩٥ و (التغيـرات المناخيـة وفيـضان النيـل) بحوث ندوة المياه فى الـوطن العربـى، الجمعيـة الجغرافيـة المـصرية، القـاهرة (٢٦ - ٢٨ نـوفمبر ١٩٩٤)، ص: ٢٦٣ - ٢٨٩ المجلد الأول.

١٠- كمال حفنى، ١٩٩٥. (موارد المياه الجوفية فى مصر وإسـتراتيجياتها مع بداية القرن الحادى والعشرون)، بحوث ندوة الميـاه فـى الـوطن العربى، الجمعية الجغرافية المصرية، القـاهرة (٢٦ - ٢٨ نـوفمبر ١٩٩٤)، ص ١٤٣ - ١٦٠.

١١- محمد عزت وآخـرون، ١٩٩٤، (موسـوعة هيدروجغرافيـة الميـاه الأرضية جمهورية مصر العربية)، ص٢٥٠.

١٢- محمد عوض محمد ٢٠٠١، (نهر النيـل)، مكتبـة الأسـرة، الهيئـة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ص ٣١٠.

١٣- محمود عبد الحليم أبو زيـد، عبد القـادر عبد العزيـز علـى ٢٠٠٢، (موسوعة المشروع القومى لتنمية شمال سيناء)، وزارة الموارد المائية والرى، جمهورية مصر العربية، ص٣٢٤.

١٤- مهدى أمين التوم ١٩٧٤، (مناخ السودان)، معهد البحوث والدراسـات العربية بالقاهرة.

١٥- وزارة الأشغال العامة والموارد المائية، الهيئة العامة للسد العالى وخزان أسوان، (منشورات متنوعة عن السد العالى عام ١٩٨٤ - ٢٠٠٢).

تنمية العلاقات الاقتصادية بين مصر والسودان
من خلال مدخل مناسب للتكامل

فرج عبد الفتاح فرج

مقدمة:

يرى فريق من دارسى وباحثى الاقتصاد الأفريقى، أنه لا يمكن الاعتماد بشكل أساسى على البيانات المنشورة عن الظواهر والمتغيرات الاقتصادية، وعلى تلك البيانات المنشورة عن التبادل التجارى، ورغمًا عن ذلك تظل هذه البيانات وسيلة معتمدة لإجراء البحوث، واستخراج النتائج، ورسم السياسات، وقد حاولنا فى هذه الدراسة أن نجمع بين البيانات المنشورة والدراسة الميدانية لتقييم عملية التبادل التجارى بين مصر والسودان، والإجابة عن تساؤل أساسى ألا وهو: هل مدخل خلق التجارة هو الأسلوب الأمثل لتحقيق التكامل، أم هناك مداخل أخرى يمكن الاعتماد عليها فى تحقيق هذا الغرض؟ تنقسم الدراسة إلى ثلاثة أقسام رئيسية، نتناول فى القسم الأول منها تأسيس نظرية لدراسة التكامل الاقتصادى فى ضوء المتغيرات العالمية الجارية، كما يعرض هذا القسم لبعض التجارب الأفريقية، وحتى يمكن استخلاص الدروس المستفادة منها، أما فى القسم الثانى فقد تناولنا فيه العلاقات التجارية بين مصر والسودان، وفقًا للبيانات المنشورة، وفى القسم الثالث عرضنا للدراسة الميدانية التى قمنا بها لمنطقة حلايب وشلاتين، ثم أخيرًا خاتمة الدراسة.

القسم الأول: مدخل التكامل الاقتصادى:

إن دراسة التكامل بين الدول النامية، وفقًا لرأى (Robson,98) اعتمدت فى واقعها، وتحليلها على الاتحاد الأوروبى غير أن هذا الطرح يجعلنا نتساءل: هل هدف خلق التجارة هو الهدف المفضل الذى يجب أن تسعى إليه الدول النامية؟ إن أغلب الكتابات تقرر أن خلق التجارة يتحقق عندما تكون التجارة بين الدول أعضاء التكامل ضئيلة بالنسبة لناتجها المحلى الإجمالى فى الوقت الذى تكون فيه الأهمية النسبية للتجارة البيئية مرتفعة مقارنة بالتجارة الخارجية ككل، كما يشترط

أيضًا تشابه أنواع السلع المنتجة فى الدول الأعضاء مع اختلاف النفقـات النـسبية لإنتاجها اختلافًا واسعًا، وفى ضوء هذه الشروط يجب أن تلاحظ عدم تحققها فـى كثير من حالات الدول النامية عمومًا، فأغلب الدول النامية تتسم تجارتها الخارجية مع العالم بضخامة المساهمة فى تكوين الناتج المحلى الإجمالى، بينما تكون تجارتها مع الدول أعضاء التكامل ومساهمتها فى تكوين هذا الناتج ضـعيفة ومتدنيـة فـى حالات كثيرة، أما من حيث التركيب السلعى فإنه يلاحظ تشابه صـادرات الـدول النامية، فأغلبها مواد خام زراعية كانت أو معدنية كما أن وارداتها أيضًا متـشابهة فهى مستلزمات إنتاج أو سلع صناعية تامة الصنع، ويرى روبسون أن هناك عـدة شروط مجتمعة يجب وضعها فى الاعتبار عند إقامة التكـتلات الاقتـصادية بـين الدول النامية هى:

١- مرحلة التصنيع التى تمر بها الدولة.

٢- صادرات الدول للعالم الخارجى.

٣- اقتصاديات الحجم فى ضوء صناعة الإقليم.

٤- اختلافات التكلفة للمنتجات الصناعية بين الدول الأعضاء.

٥- موقع الأسواق فى الدول الأعضاء وتكلفة نقل المواد الخام إلى المصانع.

إن الموجة الإقليمية الجديدة، بدأت ومازالت مستمرة فى ظل ظروف تحرير التجارة وسرعة الاتصالات والثورة التى تحققت فى مجال نظـم المعلومـات، إن الإقليمية الجديدة يجب أن تعمل صوب تحقيق وحدة الاقتصاد العـالمى، فـسياسات التحرير من شأنها أن تخفض من تكلفة التحول وتزيد من فرص خلق التجارة، كما إن سيادة فلسفة التخصيصية على المستوى العالمى سوف يترتب عليها خفض فـى تكلفة الإنتاج، وفى ظل وجود منافسة قوية سوف يتم تعزيز المكاسـب المتحققـة. إن العالم يشهد حركة متتابعة فى مجال انتقال الاستثمارات الأجنبية المباشرة وعليه يجب بث الطمأنينة لهذا الاستثمار ومنحه الضمانات الكافية للعمـل علـى جذبـه، والاستفاده منه بالمفهوم التمويلى التنموى من خلال نقل التكنولوجيا.

أما دراسة كروجر (Krueger, 1997) فإنها تركز على بعض الاختلافات القائمة بين مناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية، كما أنها توضح أن المزايا الناجمة عن إقامة الاتحاد الجمركي هي دائمًا ثاني أفضل البدائل بالنسبة لمناطق التجارة الحرة، فتاريخيا كانت ترتيبات التجارة التفصيلية تشمل الدولة الأولى بالرعاية، غير أنه بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية انتشرت صورة للتكتلات الاقتصادية، ذلك في ضوء النجاح الذى حققه السوق الأوروبية المشتركة، اعتبارًا من عقد الثمانينيات فإن ترتيبات التجارة التفضيلية، وبخاصة تلك الخاصة بالنافتا قد أخذت في التوسع، ومن ناحية أخرى فقد أعلنت دول أبيك APEC عن عزمها على تحقيق منطقة التجارة الحرة في عام ٢٠١٠ وذلك بالنسبة للدول المتقدمة، وحتى عام ٢٠٢٠ للدول النامية، وأصبح السؤال المطروح: هل يمكن تحقيق حرية التجارية على المستوى العالمي من خلال إقامة مثل هذه التكتلات؟ وللإجابة على هذا السؤال يعرض روبسون بعض تجارب التكامل لكي يشتق منها إجابة على سؤاله المطروح. لقد ظهر في عقد التسعينيات تكتلات اقتصادية جديدة مثل تكتل (MERCOSUR) الذى أنشئ في عام ١٩٩١بين الأرجنتين والبرازيل وبرجواى وأرجواى ASEAN FREE TRADE AREA (AFTA) الذى أنشئ في عام١٩٩٢ النافتا NAFT، حيث تضم الولايات المتحدة الأمريكية وكذا المكسيك وقد أنشئت في عام ١٩٩٣، والاتحاد الاقتصادى والنقدى لغرب أفريقيا (اليموا) (UMEOA) الذى أنشئ في عام ١٩٩٤. إن هذه التكتلات الجديدة تتسم بخصيصة مهمة،إن داخل كل تكتل منها يوجد دولة أو عدة دول كانت تتبع سياسات حمائية وقيود تعريفة عالمية عالية بهدف تنمية صناعاتها الوطنية، كما أنها كانت تتبع سياسات إحلال الواردات، غير أنها قد غيرت من اتجاه سياساتها الاقتصادية، حيث أخذت في تخفيض هذه القيود الحمائية، كما أنها انتهجت سياسات حرية التجارة القائمة على التخصيص وتقسيم العمل، وعملت على تحقيق التنمية من خلال اتباع إستراتيجية تنمية الصادرات. إن هذه الدول قد اقتنعت تمامًا بأن تحرير التجارة من شأنه أن يخفض من الأثر التحويلي لإقامة التكتلات، كما أن هذا التحرير من شأنه أيضًا أن يخفض من مزايا خلق التجارة، وفي هذا الاتجاه فإن أثر التكامل ربما يكون عظيم فيما لو تم بين التكتلات القائمة بشكل مباشر.

إن الموجة الجديدة من التكاملية تركز على المزايا التى يمكن أن تحقق من خلال تخفيض التدخل الحكومى وتخفيض عوائق التجارة وتشجيع المنافسة التى يمكن أن تحقق خفض تكاليف الإنتاج، وتقضى على الأرباح فوق العادية التى يحققها الاحتكار. إن هذه المزايا يمكن أن تقودنا لأهمية أخرى لهذه الموجة الجديدة، إنها تكتلات تسعى للعولمة الاقتصادية مستفيدة فى ذلك من ثورة الاتصالات ونظم المعلومات والتقدم التكنولوجى فى مجال الإنتاج والتسويق وخفض تكلفة الانتقال، كما أن حركة رأس المال الأجنبى المباشر الذى تزايد بشكل ملموس فى عقد التسعينيات من القرن العشرين، من شأنها فى ظل وجود الموجة الجديدة من التكتلات الإقليمية أن تعزز عولمة النظام الاقتصادى. ويبرز فى هذا الصدد مدخل الاقتصاد السياسى لدراسة التكتلات الإقليمية باعتباره المدخل الذى حقق نجاحات ملموسة فى إقليم غرب أفريقيا.

ويرى أصحاب هذا المدخل، أن الموجة الجديدة من التكتلات تتم فى ظل ظروف عالمية جديدة، فالعولمة ظاهرة متعددة الأبعاد وإبراز الجانب الاقتصادى منها فقط بهدف تحليله والحصول على نتائج محددة منه، هو اجتزاء مخل، وقد يعطى نتائج مضللة. وعلى ذلك فإن مدخل الاقتصاد السياسى الذى يراعى الجوانب السياسية والجوانب الثقافية والتغيرات الاجتماعية، وتوزيع الدخل، وأزمات النظام العالمى، هو المدخل المناسب لدراسة هذه الظاهرة. فتدفقات رأس المال على مستوى العالم فى عام ١٩٩٧ تكشف عن تزايد الأهمية النسبية للاستثمارات فى الحافظة مقارنة بحركة الاستثمارات المباشرة، فبينما بلغ الاستثمار فى الحافظة ٢ تريليون دولار وهى استثمارات قصيرة الأجل، نجد أن الاستثمارت المباشرة قد بلغت ٠,٤ تريليون دولار فقط (١/٥ استثمارات الحافظة) (Crawfard, 2000). إن تطبيقات مدخل الاقتصاد السياسى يمكن أن تتجلى فى دراسة التكتلات الاقتصادية الأفريقية على النحو الذى يعرض له (بندو، ١٩٩٧).

يقدم بندو(bundu,1997) مساهمته في موضوع (أيكواس ومستقبل التكامل الإقليمى فى غرب أفريقيا)، وقد اهتم بندو فى دراسته بعرض لخبرة أقلـيم غـرب أفريقيا فى مجال التعاون والتكامل الاقتصادى، حيث يوجد بهذا الإقليم ما يقرب من ٤٠ منظمة إقليمية حكومية بعضها يمتد جذوره لفترة ما قبل الاستقلال، وبعـضها الآخر تشكل بعد الاستقلال كالاتحاد الاقتصادى لغرب أفريقيا الذى أنشئ فى عـام ١٩٧٢، وتم حله فى ١٤ مارس ١٩٩٤ ليحل محله الاتحاد النقـدى والاقتـصادى لغرب أفريقيا، وإلى جانب الاتحاد النقدى والاقتصادى لغرب أفريقيا يوجـد اتحـاد نهر المانو الذى تأسس فى عام ١٩٧٣، غير أنه بحلول عـام ١٩٧٥ تـم إنـشاء الاتحاد الاقتصادى لدول غرب أفريقيا (ECOWAS) حيث ضم فى عضويته ١٦ دولة تقع فى غرب القارة. إن مدخل التكامل فى غرب أفريقيا يختلف عن الأشكال التقليدية التى ركزت على المنافع من خلق التجارة، فغرب أفريقيا يعتمد فى تكاملـه على المؤسسات وبرامج التعاون المشترك من خلال إقامة المشروعات التنمويـة. لقد اعتمدت أيكواس على برامج التعاون الزراعى والصناعى التى تم تصميمها من أجل الاستفادة بوفرات الحجم. إن معهد الإدارة فى داكار، ومعهد المصائد السمكية فى موريتانيا، والمركز الإقليمى للطاقة الشمسية، هى مثل مؤسسات أنشئت فى ظل اتحاد نهر المانو كمعهد التدريبات الملاحى فى موريتانيا، ومعهد التـدريب علـى شئون الغابات فى ليبريا. ولغرب أفريقيا خبرته فى مجال الوحدة النقدية فالاتحـاد النقدى والاقتصادى لغرب أفريقيا الذى أنشئ فى ١٤مـارس ١٩٩٤(UEMOA) ليحل محل الاتحاد الاقتصادى لغرب أفريقيا (CEAO) يحقق الوحدة النقدية بـين أعضائه.

كذلك أيضًا فإن بيت المقاصة لغرب أفريقيا يعمل على تعميم عملة موحـدة فى دول غرب أفريقيا. ولكن ما العوامل المؤثرة علـى عمليـة التكامـل؟ يقـول " باندو:" إنه لا يمكن فهم عملية التكامل الإقليمـى دون اعتبـار دقيـق للعوامـل الأساسية الأخرى التى تشكل مجتمع غرب أفريقيا وتجعل له خـصوصيته علـى مستوى القارة. إن هذه العوامل الأخرى يمكن أن تدرج تحت العناوين التالية:

١- غياب ثقافة التنمية.

٢- الأبعاد السياسية.

٣- موضوع السلام والأمن.

٤- الترتيبات المؤسسة على المستوى الوطنى.

إن دراسة الإقليمية الجديدة قد أخذت بمنهج الاقتصاد السياسى الدولى IPE International Political Economy، وهو المنهج الذى يأخذ فى اعتباره حجم الموارد ودرجة نمو الاقتصاد، فضلا عن الجوانب السياسية والثقافية والأمنية عند تقيمه لعملية التكامل الاقتصادى كشروط لازمة لنجاح عملية التكامل.

إن أغلب الدراسات المعاصرة أخذت بمنهج IPE على وحدة الإقليم باعتبارها الوحدة الأساسية للتحليل، وبطبيعة الحال فإن النظر للإقليم بحيث كونه وحدة واحدة يقتضى توحيد القوانين داخل دول هذا الإقليم بحيث تكون جميع المناطق متساوية من الناحية التشريعية مع الاستفادة من تباين الظروف المناخية والطبيعية وكثافة السكان، الأمر الذى يحقق للإقليم وحدته ويجعل منه وحدة واحدة مكتفيًا ذاتيا فى مجال إنتاج الموارد الغذائية.

إن النظر للإقليم باعتباره وحدة واحدة بما يحويه من دول عديدة يقتضى ضمن ما يقتضى، أن تكون هناك علاقات مع العالم الخارجى سواء على نطاق الإقليم الفرعية الأخرى، المجاور منها أو غير المجاور، أو تلك العلاقات التى تقوم مع الشركات متعددة الجنسية باعتبارها أحدى أهم القوى الفاعلة على المستوى الاقتصادى العالمى.

نخلص من ذلك العرض بضرورة مراعاة عوامل أربع أساسية يجب أخذها فى الاعتبار باعتبارها شروطًا لازمة لنجاح التكامل الاقتصادى هى:

١- تعزيز العلاقات المؤسسية فيما بين دول التكامل.

٢- يجب الوضع في الاعتبار دائمًا أن الإقليمية هى جزء من متطلبات النظام العالمى الجديد.

٣- أهمية العوامل السياسية والاستقرار السياسى الداخلى لنجاح التكتلات.

٤- أخيرًا وليس آخرًا، يجب أن تكون البداية دائمًا من أسفل تتجه إلى أعلى، أى أن تبدأ من القواعد الشعبية وتنتهى عند أجهزة الحكم وليس العكس.

القسم الثانى: علاقات التجارة بين مصر والسودان مقارنة بمجموعة من دول الكوميسا:

لقد وقعت مصر فى أكتوبر ٢٠٠١ على الانضمام لمنطقة التجارة الحرة داخل نطاق الكوميسا، وهى المنطقة التى تضم تسع دول من دول الكوميسا ثم زيدت إلى أحدى عشرة دولة، كما وقعت السودان أيضًا على هذا الاتفاق، وبعبارة أخرى فإن منطقة التجارة الحرة التى أنشئت فى ظل منظمة الكوميسا تضم فيما تضم كل من مصر والسودان، وعلى ذلك فإن التجارة السودانية لا تخضع للضريبة الجمركية عند عبورها الحدود المصرية شريطة أن يكون منشأ هذه السلع هو السودان، كما أن التجارة المصرية لا تخضع للضريبة الجمركية عند عبورها الحدود السياسية السودانية شريطة أن يكون منشأ هذه السلع هو مصر. ورغم وجود هذا التسهيل الذى تتيحه منطقة التجارة الحرة، فإن حجم التبادل التجارى بين مصر والسودان تصديرا واستيرادًا ظل عند حدود متواضعة وفقًا لما تعلنه الإحصاءات الرسمية الصادرة عن الدولتين، غير أنه يجب التنويه لبعض الأمور الفنية والتى تثير دائمًا نقاش عند الإحصاءات الرسمية، لعل أهم هذه الأمور عدم دقة البيانات التى تحتويها تلك الإحصاءات، وذلك لأسباب عديدة. وفى الحالة المصرية – السودانية، فإن عمليات التبادل التى تتم فى منطقتى شلاتين وحلايب مثلاً لا تدخل باعتبارها إحصاءً فعليا ضمن الإحصاءات التى تعلنها المصادر

الرسمية فى الدولتين، وقد يكون تقديرات تقريبية لها. أيما كانت الأمور فإن حجم التبادل التجارى بين الدولتين ليس على المستوى المأمول فيه فى ظل قيام منطقة التجارة الحرة، ولعل البحث فى أسباب ذلك التدنى فى حجم التجارة البينية قد يكون مفيدًا فى محاولة تنمية هذه العلاقات.

إن فرصة قيام التجارة بين الدولتين تكون متاحة عندما تكون درجة التشابه بين صادرات الدولة الأولى للعالم الخارجي وواردات الدولة الثانية من العالم الخارجى مقتربة من الواحد الصحيح أو ١٠٠٪ ، كما إن هذه الفرصة تكون ضعيفة كلما كانت درجة التشابه المشار إليها تقترب من الصفر.

نتأول فى هذا القسم قيام الرقم القياسى لكثافة التجارة المصرية والسودانية فى إطارها المقارن مع دول كوميسا وتطور هذه الكثافة، استنادًا للمؤشر الذى قدمه هانينك وأويسو(١٩٩٨) فى الصيغة التالية:

$$TII = \frac{Xnm/Xnw}{Xwm/Xww}$$

حيث :- Xnm هي صادرات الدول n للكوميسا m.

- Xnw هى صادرات الدولة n للعالم.

- Xwn هى صادرات العالم للدولة n.

ويعرض الجدول رقم (١) الرقم القياسى لكثافة التجارة فى كل من مصر والسودان وبعض الدول الآخرى أعضاء الكوميسا حيث يتضح منه:

إن كثافة التجارة لكل من مصر والسودان فى إطار مجموعة دول كوميسا أزيد من الواحد الصحيح، فى أغلب السنوات المعروضة، غير أنه بمطالعة الجدول رقم (٢)، حيث تم إسقاط أهم الدول المجاورة وجدنا أن هذه الكثافة قد انخفضت لمعدلات عن الواحد الصحيح، وهو الأمر الذى يستنتج منه أهمية علاقة الجوار فى تعزيز العلاقات التجارية، يلاحظ أيضًا من الجدول رقم (٣) أن صادرات مصر

لدول الكوميسا يتجه نحو ٩٧,٦٣٪ عام ١٩٩٠، ٧٠٪ عام ١٩٩٧ إلى السودان أما بالنسبة للجدول رقم(٤)، والذى يوضح الميزان التجارى السودانى مع مصر نجـــد أنه فى الفترة من٩١ حتى ٩٧ – كان الميزان فى غير صالح السودان، غيـــر أننـــا نعود ونتدارك القول بأن موازين التجارة السلعية يجب الحكم عليها – لـــيس مـــن منظور العلاقات الثانئية فقط، وإنما من منظور علاقة الدول مع العـــالم الخـــارجى ككل، كما لا يجب النظر إليها بعيدًا عن ميزان المدفوعات ككل، وإنما قدمناه بعـــد من قبيل التدليل على أهمية العلاقات الثنائية بين مصر والسودان.

جدول رقم(١)

الرقم القياسي لكثافة التجارة في دول الكوميسا:

الدولة	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٧
أنجولا	صفر	صفر	صفر
يوروندى	٧,٥٥٨٨٨	٣,١٥٦٥٦	صفر
جزر القمر	٢,١٨٧٥٨	صفر	صفر
الكنغو الديمقراطي	٠٢٨٤٩٦	٠٦٨٢٧٦	٠٦٠٦٠٧
جيبوتي	٨,٥٤٥٢٥	٧,٨٩١٤١	٥٠,٢٥٧٧٥
مصر	٠,٠٠٨٩٢	١,٠٢٦٥٠	١,٣١٣٥٧
أرتريا	غ. م	غ. م	غ. م
إثيوبيا	٤,٩٩٠٠٢	٩,٥٢٧٠٨	٩,٢٣٤٧٨
كينيا	١٨,٧٦١٤٧	٢٣,٥٩٢٦٨	٤٤,٨٩٧٧٩
مدغشقر	٠,٤٠٤١٨	٣,٦٦٦٣٠	٩,١٣٧٦٢
ملاوى	٧,٩١٧٩٥	٥,٨٢٤١١	٨,١٧٢٢٦
موريشيوس	٠٧٠٠٩٨	٢,٠٥٠٤٥	٧,٥٣٣٢٠
ناميبيا	غ. م	غ. م	غ. م
روندا	٢,٤٤٢١٠	٧٣,٠٠٩٠	صفر
سيشل	٠٢٩٢٩٨	٠١٢٠٢٥	١,١٩٢٤٣٢
السودان	٧,٣٤٩٧٨٨	٧,٧٣٢٣٢	٦,٠١٥٧٨
يوازيلاند	غ. م	غ. م	غ. م
تنزانيا	٣,٤٠٨٤٧	٤,٨٣٤٢٣	٢١,٧٥١٩٩
أوغندا	١,٢٠٢٥٩٩	١,٣٢٤٣٩	٣,٨٧٤٣١
زامبيا	٥,٤٧٤٦٨	٩,٢٦٠٨٠	١٨,٦٥١٠١
زيمبابوى	٧,٤١٣٩٨٩٨	١٢,١١٤٢٦	١٩,٧٤١٨٨

- غ. م: غير متاح.

المصدر: محسوب من:

IMF, Direction of Trade, 1992,1998.

جدول رقم (٢)

اختبار كثافة التجارة في بعض دول كوميسا مع إسقاط تجارة دول الحدود المشتركة:

الدولة	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٧
مصر/ كوميسا دون السودان	٠,٠٠٨٩٢	٠,٢٤٣٢	٠٣٧٥٣٠
السودان/ كوميسا دون مصر	٠٢٠٨٢٠.	٠,١٤٦٨٢	صفر
كينيا / كوميسا دون تنزانيا وأوغندا	١٠,٦١٨٢٣	١٠,٣٩٤٠ ٥	١٨,٤٠٠٧٣
تنزانيا / كوميسا دون كندا وأوغندا	٢,٥٩٩٦٨	٢,٨٩٤١٨	١٧,٤٠١٥٩
أوغندا / كوميسا دون كينيا وتنزانيا	٠٤٠٨٠٢.	٠,٢٩٥٠٧٠	٠,٥٥٣٤٧
جيبوتي / كوميسا دون أثيوبيا	٣,٠٧٦٢٩	٣,٩٤٥٧٠	صفر
أثيوبيا / كوميسا دون جيبوتي	٢,٠١٤٤٥٥	٣,٣٠٤٣٩	٤,٣٤٥٧٩
زامبيا / كوميسا دون زيمبابوى	٣,٢٦٠٧٨	٥,٤٣١١٤	١١,٢٩٢١١
زيمبابوى / كوميسا دون زامبيا	٤,٢٠٤٦٩	٧,١٦٧٨٩	١٥,٦١٩٣

المصدر: محسوب من:

IMF, Direction of Trade, 1992,1998.

جدول رقم (٣)

التوزيع الجغرافى للصادرات السلعية المصرية إلى دول كوميسا:

٪

الدولة	١٩٨٥		١٩٩٠		١٩٩٧	
	مليون$	٪	مليون	٪	مليون$	٪
كينيا	٠,١	٥٠	غ. م	غ. م	٣,٠	٨,٣
جيبوتى	صفر	صفر	٠,٥	٢,٣٧	١,٧	٢,٨
السودان	صفر	صفر	٢٠,٦	٩٧,٦٣	٢٥,٠	٦٩,٤
أوغندا	٠,١	صفر	صفر	صفر	١,٠	٢,٨
أنجولا	صفر	٥٠	صفر	صفر	١,٠	٢,٨
أثيوبيا	صفر	صفر	صفر	صفر	٢,٠	٥,٦
تنزانيا	صفر	صفر	صفر	صفر	١,٠	٢,٨
المجموع	٠,٢	١٠٠	٢١,١	١٠٠	٣٦,٠	١٠٠

- غ. م: غير متاح.

المصدر: محسوب من:

IMF, Direction of Trade, 1992,1998.

جدول رقم (٤)

العلاقات التجارية الرسمية بين مصر والسودان:

بالمليون دولار

البيان سنة	٩٧	٩٦	٩٥	٩٤	٩٣	٩٢	٩١
صادرات السودان لمصر	٢١	١٩	٢	٢	١١	٢٠	٣
واردات السودان من مصر	٢٨	٥٠	٣٣	٣٢	٢٧	٢٣	٢٨
الميزان التجارى للسودان	(٧)	(٣١)	(٣١)	(٣٠)	(١٦)	(٣)	(٢٥)

المصدر: محسوب من:

IMF, Direction of Trade, 1992,1998.

شروط نجاح التكامل فيما بين الدولتين:

إن مفهوم المرحلة المثلى للتكامل الاقتصادى هو مفهوم ديناميكى، يأخذ فـــى اعتباره التطور الذى يحدث فى عمليات التنمية الاقتصادية، فقـــد تكـــون المرحلـــة التكاملية المثلى اليوم هى منطقة التجارة الحرة. غير أنه بتطور عمليـــات التنميـــة الاقتصادية، والقضاء على الاختلالات الاقتصادية الكلية كعجز الموازنـــة العامـــة، والقضاء على تشوهات أسعار الصرف وعلاج معدلات التضخم،... إلـــخ، يتـــيح الانتقال لمرحلة أكثر تطورًا من مرحلة منطقة التجارة الحرة، كالاتحاد الجمركـــى أو السوق المشترك.

وعلى الرغم من أن المرحلة الحالية للتكامل المصرى السودانى هى مرحلة منطقة التجارة الحرة، فإن هذه المرحلة تحتاج للمزيد من التفصيل لزيـــادة كثافـــة التجارة البينية من جانب وإقامة المشروعات المشتركة المصرية الـــسودانية مـــن جانب آخر.

إن تفعيل منطقة التجارة الحرة يحتاج للمزيد من الجهـــد علـــى المـــستوى الشعبى حتى يكون التكامل نابعًا من النـــاس (الـــشعوب)، ولا شـــك أن هـــذا دور منظمات المجتمع المدنى و الذى نشهد اليوم صورة من صوره فى إطار هذا الحفل العظيم، كما أن تفعيل منطقة التجارة الحرة يقتضى من الحكومة أن تنسق فيما بينها مجالات التشريع الاقتصادى، وذلك لتهيئة مناخ فى ظل ظروف وأوضاع تشريعية آمنة.

وأخيرًا وليس آخرًا، فلإن تنقية المناخ السياسى من أية شوائب تعلق به هـــو أحد أهم شروط النجاح لمنطقة التجارة الحرة.

القسم الثالث: رؤية اقتصادية لتنمية منطقة المثلث:

يهدف هذا القسم تقديم صورة عامة للأوضاع الاقتصادية فى منطقة المثلـــث (حلايب وشلاتين)، وهى منطقة تقع داخل الحدود الـــسياسية لجمهوريـــة مـــصر العربية.

وقد استند الباحث فى تقديم رؤيته لهذه الصورة العامة على مجموعة من الاستقصاءات والملاحظات، استقاها الباحث بنفسه من مجتمع الدراسة، حيث أتيح للباحث أن يشترك ضمن فريق الباحثين فى الرحلة العلمية التى قام بها معهد البحوث والدراسات الأفريقية للمنطقة خلال الفترة من ١٧ إلى ٢٤ مارس سنة ١٩٩٧.

يتم عرض نتائج الاستقصاءات والملاحظات على النحو المنهجى التالى:

أولاً: المساحة، والسكان، والعمالة.

ثانيًا: القطاعات السلعية (الرعى – الصيد – الزراعة).

ثالثًا: قطاعات الخدمات الإنتاجية (التجارة – النقود – البنوك – السياحة).

وجدير بالذكر التأكيد على أن هذه الدراسة استهدفت صورة عامة، تفتح المجال لإجراء المزيد من البحوث المتعمقة فى موضوعات، يصلح الموضوع الواحد منها لإجراء أكثر من بحث متعمق.

فعلى سبيل المثال: إقامة منطقة تجارة حرة فى هذه المنطقة بين جمهورية مصر وجمهورية السودان يحتاج للمزيد من الدراسات المتعمقة، وتهيئة المنطقة وتوفير عوامل الجذب السياحى بها يحتاج للمزيد من الدراسات للوقوف على الكفاءة الحدية لرأس المال فى المشروعات السياحية التى تقام بها، والاستثمار فى رأس المال البشرى، وهكذا نجد عديد من الموضوعات يحتاج كل منها لمزيد من التعمق، وعلى ذلك فإن هذه أهمية الدراسة نجدها فى جانبين أساسيين، أحدهما ندرة الدراسات الاقتصادية التى قدمت عن المنطقة، وربما وحسب علمنا فأنها تعد الدراسة الأولى فى هذا المجال حيث يتم تناول الرؤية فيها من خلال أدوات بحث فنية فى علم الاقتصاد، ومن جانب آخر فإنها تفتح المجال أمام الباحثين لإجراء البحوث المتعمقة فى الموضوعات المختلفة التى يثيرها هذا البحث.

أولاً: المساحة، والسكان، والعمالة:

تقع منطقة المثلث داخل الحدود السياسية لجمهورية مصر العربية، ويطلق عليها المثلث نظرًا لكونها تمد على شكل مثلث قاعدته تتحد و بخط عرض ٢٢ وضلعه الأيمن يتحدد بساحل البحر الأحمر، أما ضلعه الأيسر فيتحدد بسلسة جبال تعرف باسم سلسلة جبال البحر الأحمر، تبلغ مساحة المثلث ١٨٠٠٠٠كم٢، غير أن الماهول منها ٣ كم٢فقط، ويقدر عدد السكان حسب البيانات الرسمية الصادرة عن محافظة البحر الأحمر بـ ١٣١١٨ نسمة فى عام ١٩٩٧، وإذا كان ذلك هو التعداد الرسمى للمنطقة، فإنه تجدر الإشارة إلى عدم وجود سجلات لقيد وقائع الميلاد أو وقائع الوفيات، كما إن الحصر الرسمى لسكان المنطقة قد اعتمد على تقديم الأهالى بأنفسهم إلى السلطات المصرية لاستخراج البطاقات الشخصية، والحصول بالتالى على المعونات المقررة لأهالى المنطقة، منذ عام ١٩٩٢.

يلاحظ الباحث أن غالبية السكان يتمركزون فى مدن شلاتين وحلايب وأبورماد، أما المراكز الأخرى داخل المنطقة مثل مرسى حميرة ورأس حربيبة وأبرق، فإن أعداد السكان فيها لا تجاوز بضع مئات.

ينتشر فى المنطقة ظاهرة تعدد الزوجات، وتمثل الأسرة وحدة إنتاجية متكاملة. فالمرأة إلى جانب أعمالها المنزلية، تقوم بمساعدة الرجل فى رعى الأغنام، إذ غالبًا ما يعمل الرجال فى أكثر من مهنة، حيث يحترفون الصيد إلى جانب الرعى أو يحترفون الرعى، إلى جانب ممارسة بعض الأعمال الزراعية المعيشية، وهكذا... يعاون الأبناء آبائهم، حتى هؤلاء الأبناء الذين انخرطوا فى سلك التعليم العام أو الأزهرى، فإنهم يمارسون أعمال المعاونة للآباء خلال الإجازات الصيفية، وعلى ذلك فإن قوة العمل داخل هذا المجتمع قد تبلغ نسبة فى حدود ٥٠٪ من جملة السكان، كما إن المجتمع يعد من المجتمعات الشابة لقلة دور كبار السن (فوق سن الستين).

أعلنت محافظة البحر الأحمر أن معدل المواليد في عام ١٩٩٠ كان ٢٨٪ ومعدل الوفيات ٩,٥٪ في العام ذاته، وهي أرقام مرتفعة للغاية يدور حولها كثير من الشكوك في ظل عدم وجود سجلات لقيد وقائع الميلاد أو وقائع الوفيات، أوربما كان مرجع هذه الزيادة إلى الطريقة التي يتم بها إحصاء عدد السكان وطريقة التسجيل وما يحيط بها من شروط.

ثانيًا: القطاعات السلعية (الرعي – الصيد – الزراعة):

يعد الرعي من الحرف الأساسية، فالإبل والأغنام إلى جانب أنها مصدر للقوة والجاه، فهي مصدر أساسي للألبان التي يقوم عليها عمل الوجبة الأساسية لأهالي المنطقة، وهي وجبة العصيدة، حيث فرج الدقيق باللبن لإنتاج هذه الوجبة التي تمثل نمطًا استهلاكيا تقليديا لدى الأهالي، وقد أسفرت الاستقصاءات البحثية عن وجود اختلاف في هذا النمط الاستهلاكي منذ عودة الحكم الإداري المصري للمنطقة، إذ يصلها الآن الخضروات المنتجة في محافظة أسوان فضلاً عن وجود بعض الزراعات التقليدية لأغراض الاكتفاء الذاتي، وعدد قليل من الحبوب الزراعية المملوكة للمحافظة لإنتاج بعض المحاصيل الغذائية (طماطم – خيار – بطيخ).

أما بالنسبة لحرفة الصيد ففي الغالب الأعم لا يمتلك الأهالي أدوات الإنتاج، وإنما يعملون عليها بالمشاركة في غلة الصيد وتكون عادة أدوات إنتاج متمثلة في القوارب والشبك والسنار مملوكة لبعض أهالي مدينة الغردقة أو القصير، تستغرق رحلة الصيد أسبوعًا تقريبًا، وتغل في حدود ٢٠٠ كيلو سمك، ويشترك في قوة العمل على قارب خمسة من العمال (رئيس واحد ومساعديه وهم عادة من أسرته أو أبناء عشيرته)، تقوم المحافظة بشراء ١/٤ الكمية بسعر يتراوح ما بين ٢٥٠ قرش إلى ٢٨٠ قرش، أما باقي الكمية يتم توريدها لتجار القطاع الخاص بأسعار تتراوح ما بين ٦ – ٨ جنيه للكيلو. إن طرق الصيد مازالت بدائية، استخدام (السنار أو الشبك)، ويطالب الأهالي – الذين يعملون بهذه الحرفة – تدخل الدولة لتسهيل حصولهم على التمويل اللازم من البنوك لاقتناء القوارب بدلاً من العمل

بأسلوب المشاركة على قوارب غير مملوكة لهم، لاسيما أن نشاط الصيد يحقق دخلا يكاد يكون مستقرا، ومن ناحية أخرى فإن القوارب ذاتها تضمن سداد هذه القروض.

ثالثًا: قطاعات الخدمات الإنتاجية (التجارة – النقود – البنوك – السياحة):

تشهد المنطقة نشاط تجاريا ملحوظًا بين أفراد قبائل البشارية وقبائل العبابدة الممتدة عبر الحدود المصرية – فالحافلات السودانية تأتى محملة ببعض منتجات السودان من الحاصلات الزراعية التقليدية (كركدية – وحرجل – وكمون – وحلفابر – وعردب – ودمسية الصمغ – واللب).

وكذلك أيضًا تأتى هذه الحافلات بالإبل والأغنام الضانى والماعز ، وفى المقابل فإن هذه الحافلات تعود محملة بالمنتجات المصرية من معلبات (أسماك – ولحوم – وفاكهة) وبسكويت حلويات، ومنتجات بلاستيكية.

إن دخول المنتجات السودانية إلى جمهورية مصر العربية يتم دونما أى عوائق، ودون أى رقابة جمركية، كما إن المنتجات المصرية يتم خروجها دونما أى عوائق فيما عدا المواد التموينية، وبالتالى فالمنطقة بوضعها الحالى تمثل منطقة تجارية حرة فعلية، وتعمل هذه التجارة على فتح أبواب الرزق لأهالى المثلث، إذ إن السيارات السودانية الوافدة إلى المنطقة عادةً تستمر لبضعة أيام حتى يتم تحميلها بالمنتجات المصرية، ووحدات النقد المتداولة فى هذه المنطقة هى الجنيه المصرى والجنيه السودانى، إذ يمكن التعامل بأى منهما على أساس سعر تحويلى للجنيه المصرى يعادل سبعمائة جنيه سودانى، وتتقدم الوظيفة التقليدية للنقود (وظيفة تسهيل المبادلات) باقى الوظائف الآخرى، أما الثروة الرعوية فهى مستودع القيمة، وبالتالى تتراجع وظيفة النقود فى هذه المنطقة مستودع للقيمة أمام الثروة الرعوية، كما إن المعاملات لا تتم بشكل آجل، وبالتالى فلا توجد فرصة للنقود لكى تقوم بوظيفتها فى سداد المدفوعات الآجلة، وإن كانت تظل آداة للعد والحساب وتحديد القيم.

أما البنوك فى المنطقة فهى حتى مارس ١٩٩٧ غير موجودة، لقد أنشأ البنك الأهلى فرعًا بالمنطقة علمًا بأنه بدأ يمارس نشاطه فى أبريل سنة ١٩٩٧ (بعد الانتهاء من الرحلة العلمية)، وبالتالى فالعادة المصرفية عند أهل المنطقة تكاد تكون منعدمة أو هى بالفعل منعدمة.

أما عن إمكانات للمنطقة للجذب السياحى فيمكن التفرقة بين أمرين مهمين **الأول**: الإمكانات الكامنة فى المنطقة، **والثانى**: الإمكانات المتاحة حاليًا فى المنطقة.

فبالنسبة للأمر الأول وفى الإمكانات الكامنة فى المنطقة، فإنه يكفى القول بأن إمكانات المنطقة لكى تتحول إلى منطقة جذب سياحى هى إمكانات لا تقل فى أهميتها عن منطقة الغردقة أو منطقة مرسى علم، حيث تتوافر عوامل الجذب الطبيعية، أما بالنسبة للأمر الثانى الخاص بما هو متاح حاليًا للسائحين والعابرين، فإن المنطقة ما زالت تحبو خطواتها الأولى فى هذا المجال، إذ لا يوجد فندق واحد مثلاً، كما أن طريق الوصول للمنطقة هو الطريق البرى فقط فضلاً عن عدم تناسب إمكانات البنية الأساسية لإقامة المشروعات السياحية العملاقة.

تنتشر عدة بيوت حكومية للشباب، تستضيف هذه البيوت الزائرين الرسميين للمنطقة، ويهيئ لهم الإقامة المؤقتة و المناسبة، ولا شك أن هؤلاء الزائرين يبعثون الأسواق التجارية نشاطًا يترتب عليه رواج للسلع والمنتجات التقليدية.

الخاتمة:

قد يكون فى إنشاء منطقة تجارة حرة شمال – جنوب خط عرض ٢٢ دافعًا قويا للتنمية الاقتصادية وتعزيز العلاقات التجارية بين مصر والسودان، ونموذجًا مناسبًا لتعزيز حرية التجارة فيما بين الدولتين.

إن هذه المنطقة يجب أن يتهيأ لها عوامل جذب للاستثمارات المصرية السودانية والأجنبية، سياسيا واقتصاديا، ومع تصاعد الدعوة لخصخصة المطارات، فقد يكون إنشاء مطار فى هذه المنطقة أحد أهم عناصر الربط بينها وبين المراكز الحضارية بجمهورية مصر، غير أن إنشاء هذا المطار وإقدام رأس المال الخاص على هذه الخطوة يستدعى وجود أنشطة سياحية متنوعة بالمنطقة، بحيث يتم خلق طلب على الخدمات المتنوعة، كما أن إنشاء هذه الأنشطة السياحية يحتاج إلى مجموعة من الإجراءات يتعلق بعضها بطرق تمويل المشروعات السياحية التى سوف تقام هناك وشروط هذا تمويل، فضلاً عن دعاية وإعلان قوى لخلق الطلب وتوجيه الأنظار إلى المنطقة، وقد تلعب الحوافز الضريبية دورًا مهما فى هذا المجال، وأخيرًا فإن البنية الأساسية من تليفونات ووسائل اتصالات، وطرق برية تربط فيما بين المنطقة والمراكز الحضارية فى الدولتين هى كلها أمور يجب أخذها فى الاعتبار.

مراجع البحث

أ-مراجع باللغة العربية:

- فرج عبد الفتاح فرج، "رؤية تنموية لمثلث حلايب"، أعمال نـدوة مثلـث حلايب، معهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة، ١٩٩٧.

- فرج عبد الفتاح فرج، الاقتصاد الأفريقى من التكامل الإقليمى إلى العولمة (القاهرة: دار النهضة العربية،٢٠٠١).

ب – مراجع باللغة الإنجليزية:

- Bundu Abass (1997) " Ecowas and the Future of Regional Integration in West Africa" in lavergne, Real, **Regional Integration and Cooperation in west Africa.**

- **Amultidimensional perspective,** Trenton: Africa World press Inc.

- Crawford, Darrl (2000) "Chinese Capitalism: Cultures, the Southeast Asian Region and Economic Globalisation" Third World **Quarterly Vol.21 No. 1:69-87.**

- Hanink Dean M.& Owusu J. Henery (1998) Has Ecwas promoted trade among its members? **Journal of Economic, Vol. 7 No.3.**

- International Monetary Fund, **Direction of trade Statistice – Year Book, 1998.**

- Krueger, Anne O. (1997) " Free Trade Agreements Versus Customs Union '**Journal of Development Economics, Vol.54: 169- 187.**

- Robson, peter (1998) **The Economics of International Integration,** Fourth Edition, New York: Roultledge.

النقل والمواصلات
وآثارهما على التعاون الاقتصادى
بين مصر والسودان

السعيد إبراهيم البدوى

مدخل:

تعتبر مصر والسودان دولتين يكمل كل منهما الآخر، فهما من حيث الموقع الجغرافى متكاملان. مصر تقع فى الركن الشمالى الشرقى من القارة مطلة على البحرين المتوسط والأحمر، والسودان تقع إلى الجنوب منها مطلة على البحر الأحمر، ومصر الموقع المتقدم والسودان الظهير الخاص بها، إذا كانت مصر دولة بحرية فإن السودان قوة الامتداد الأرضى لها.

وبناء على ذلك فإن هذا الامتداد الأرضى الشاسع من خط عرض ٣٢ شمالاً، حيث السواحل الشمالية لمصر إلى أعماق القارة الأفريقية، حيث تبدأ حدود السودان الجنوبية عند خط٣,٣٠° شمال خط الاستواء، أى إن هذا الامتداد يكون نحو ٢٨,٣٠° عرضية شمال خط الاستواء.

هذا الامتداد الأرضى الشاسع يضم تنوعًا جيولوجيا وتضاريسيا ومناخيا ونباتيا سخيا. ينعكس أثره على التنوع فى الموارد الاقتصادية: الزراعية والحيوانية والمعدنية فضلاً عن الثروة السمكية والسياحية.

وبجانب التنوع الطبيعى والاقتصادى يوجد التنوع البشرى فى السودان على وجه الخصوص حيث توجد المجموعات العربية فى الشمال والشرق والوسط، والمجموعات الزنجية والنيلوتية (الحامية المتزنجة) فى المناطق الجنوبية بصفة عامة، هذا التنوع البشرى فى السودان، وإن كان يمكن أن يشكل عامل ضعف فى قوة الدولة، فلابد وأن يتواءم النظام السياسى والإدارى مع هذا التنوع، إلا إنه لا يشكل نقطة خطيرة فى إقامة تعاون اقتصادى بين مصر والسودان، كذلك فإن عدد السكان فى كل من مصر والسودان يشكل نقطة مهمة فى إطار هذا التعاون، حيث يصل عدد السكان فى مصر نحو ٧٠ مليون نسمة وفى السودان نحو ٣٠ مليون، وبذلك فإن العدد (١٠٠) مليون يشكل سوقًا لها وزن من الناحية الاقتصادية كمستهلك رغم أن القوى الشرائية لا تتناسب مع ضخامة هذا العدد، وكمنتج حيث تصبح القوى العاملة – الخام أو الفعلية – كبيرة، بل إننا نلاحظ أن سوق العمل لا يستوعب هذه الأعداد الكبيرة منها فى الوقت الحالى، الأمر الذى أدى إلى وجود ظاهرة البطالة بأشكالها المختلفة فى كل من مصر والسودان.

ومن ضمن العوامل الإيجابية فى موضوع التكامل أو التعاون بين مصر والسودان أنه إذا كانت مصر متعددة التوجهات السياسية والاقتصادية أو الإستراتيجية بصفة عامة – البحر متوسطية والشرق أوسطية والآسيوية – الأفريقية، فإن السودان – بالموقع والتوجه – يمثل الجسر الذى يربط بين العروبة والإسلام فى الوطن العربى والإسلامى وبين القارة الأفريقية، وهذا فى حد ذاته يعتبر نافذة اقتصادية وثقافية بل وحضارية نحو الجنوب.

والسؤال الآن كيف نقيم علاقات اقتصادية بين مصر والسودان؟ لاشك أن المدخل الأساسى لهذا الموضوع هو النقل والمواصلات.

النقل والمواصلات بين مصر والسودان:

النقل والموصلات هى الشريان الحيوى لأى تنمية اقتصادية أو تكامل اقتصادى داخل القطر الواحد أو بين مجموعة من الأقطار. فهى الشرايين التى تجرى فيها دماء الاقتصاد حيث تنقل السلع المنتجة من مناطق الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك فى الداخل أو الخارج أو بين دولتين أو أكثر. ولقد كانت العلاقات بين مصر والسودان منذ القدم مفتوحة عن طريق المحاور الآتية:

(١) **المحور النيلى**: حيث الملاحة النهرية باستثناء مناطق الجنادل والشلالات الست ابتداءً من دمياط ورشيد شمالاً حتى جوبا فى أقصى جنوب السودان (نحو ٤٠٠٠كم).

(٢) **الطرق البرية**: سواء مع نهر النيل أو طريق ساحل البحر الأحمر والطرق المتفرعة منه فى الصحراء الشرقية فى كل من مصر والسودان. كما أن الصحراء الغربية كانت – ومازالت – أداة اتصال بين مصر والسودان عبر الواحات فى البلدين، ولعل طريق درب الأربعين يعتبر أكبر دليل على ذلك.

(٣) **الطريق البحرى:** فى البحر الأحمر سواء فى الماضى أو الحاضـــر حيـــث كانت توجد موانى القصير فى مصر وسواكن فى السودان وغيرهما. حيث كانت تقوم بوظيفة الربط بين أفريقيا والحجاز فى آسيا (طريق الحج) وبين البلدين من ناحية أخرى.

ولم تكن العلاقة بين مصر والسودان فقط بواسطة هذه المحاور الثلاثة ولكن كانت العلاقة أيضًا واضحة بين السودان وشمال غرب القارة الأفريقية عن طريـــق مسالك القوافل على وجه الخصوص.

ولابد أن نشير هنا أيضًا إلى أهمية هذه المحاور الثلاث لانتقال الجماعـــات البشرية بين كل من غرب آسيا ومصر من جانب السودان وأفريقيا من جانب آخر، حيث كانت الهجرات البشرية – الحامية والسامية – تسلك هذه المحـــاور الـــثلاث وعن طريقها تم تعمير شمال وشرق وغرب القارة الأفريقية.

العلاقة بين النقل والمواصلات والتنمية الاقتصادية فى مصر والسودان:

لاشك أن العلاقة بين النقل والمواصلات والتنمية الاقتصادية علاقـــة وثيقـــة للغاية، وكما ذكر "لوجارد" فإن التنمية يمكن أن تتلخص فى كلمة واحدة، هى النقل Transport.

وإذا كان "المعمور" Ecumene فى مصر يقتصر إلى حد كبير على النيـــل والدلتا على وجه الخصوص، بجانب فروع رفيعة له على ساحل البحرين المتوسط والأحمر، فإن المعمور فى السودان ينصب على تقاطع المحور النيلـــى والرعـــوى والزراعى فى وسط السودان (يقع القلب النووى فى مشروع الجزيـــرة وامتـــداده) (عبد العزيز كامل وحسن الخولى).

ويعنينا بجانب الواقع الحالى للمعمور فى كل من البلدين – احتمالات التنمية وإقامة محاور جديدة للمعمور المستقبلى. ففى مصر يمكن تكثيف محاور المعمـــور على ساحلى البحرين الأحمر والمتوسط وكذلك الجزء الشمالى والغربى والجنـــوبى والشرقى من شبه جزيرة سيناء، وكذلك يمكن تكثيف المعمور فى واحات الصحراء

الغربية. أما فى السودان فإن محاور المعمور يمكن أن تمتد على طول محاور المعمور الحالية على النيلين الأزرق (ورافدية الرهد والدندر) والأبيض، وكذلك توسيع شريحة المعمور فى غرب السودان شمالاً وجنوبًا بحيث يشمل كل النطاق الأوسط والجنوبى من كردفان ودارفور، وكذلك يمكن التوسع فى المحور المعمور فى منطقتى كسلا والقضارف، وأيضا على طول نهر عطبرة حتى يلتقى مع محور المعمور النيلى فى شمال السودان، هذا فضلاً عن توسيع محورى المعمور فى جنوب السودان (الهضبة الحديدية، منطقة الزاندى)، هذا فضلا عن توسيع محور المعمور على ساحل البحر الأحمر.

والواقع إن توسيع محاور المعمور المشار إليها فى كل من مصر والسودان تحتاج إلى إقامة مد وإنشاء طرق جديدة للنقل والمواصلات Transport فى كل من مصر والسودان وبينهما فى الوقت نفسه، سواء الطرق أو السكك الحديدية أو الملاحة النهرية والبحرية وكذلك الجوية إضافة إلى النقل بالأنابيب ووسائل الاتصالات Communication الأخرى، لأنه من المعروف وجود علاقة طردية بين النقل والمواصلات والاتصالات وبين التوسع أو تكثيف المعمور فى أى منطقة، خصوصًا إذا كانت هذه الوسائل فى كل من مصر والسودان – وخصوصًا فى السودان لم تصل إلى الدرجة الملائمة – كميا وكيفيا – للحفاظ على الدرجة الملائمة للمعمور الحالى فى كل منهما فضلاً عن التوسع أو التكثيف، ولذا فإنه يهمنا الآن إلقاء الضوء على الوضع الراهن للنقل والمواصلات والاتصالات فى البلدين أولا وخصوصًا فى السودان، باعتباره الدولة المفتوحة استثماريا فى المجالات الاقتصادية التقليدية ، الزراعة والتعدين والثروة الحيوانية والخشبية.

الوضع الراهن فى النقل والمواصلات والاتصالات فى السودان:

يتضح من خلال الإحصاءات عدم ملائمة النقل والمواصلات والاتصالات فى السودان مع: –

(١) إقامة علاقات تعاون اقتصادى بين مصر والسودان.

(٢) تغطية متطلبات الأوضاع الاقتصادية الحالية فى السودان.

(٣) فضلاً عن إمكانية تكثيف المعمور الحالى أو توسيعه فى السودان.

هذا النقص فى النقل والمواصلات والاتصالات يتضح كميا وكيفيا فى الطرق بأنواعها والسكك الحديدية والملاحة النهرية والبحرية والجوية. بالإضافة إلى وسائل الاتصالات التقليدية والحديثة مثل: التليفون العادى والمحمول والإذاعة والتلفزيون والإنترنت والفاكس.....إلخ.

وفيما يلى نبذة عن كل منها: –

(١) الطرق Roads:

تلعب الظروف الطبيعية والاقتصادية دورًا مباشرًا فى أوضاع الطرق فى السودان، حيث إن التضاريس والظروف المناخية والغطاء النباتى لها دورها المؤثر فى هذا الصدد. الارتفاعات التضاريسية من جبال وهضاب تعرقل أو على الأقل تصعب مد الطرق فى هذه المناطق وتزيد من تكلفتها، وفى السودان توجد مرتفعات البحر الأحمر الوعرة فى شرق السودان ومرتفعات دارفور وجبال النوبا فى الغرب بالإضافة إلى مرتفعات الجنوب (الهضبة الحديدية) والجنوب الشرقى (ألسنة وامتدادات هضبة الحبشة)، أما الظروف المناخية فتأثيرها واضح حيث الأمطار شبه الدائمة فى الجزء الجنوبى والفصلية فى الوسط هذا فى حين أن الجزء الشمالى يغلب عليه الجفاف، ولكن هبوب العواصف الرملية تعرقل النقل والمواصلات. والمشكلة فى نطاق جرف الطرق وتحويلها إلى طرق طينية موحلة وقت الأمطار وتجعدها فى أوقات الجفاف. كذلك تلعب الغابات ومناطق المستنقعات دورها فى صعوبة مد الطرق فى الأجزاء الجنوبية من السودان.

ورغم أن السودان مازال يعتمد بشكل واضح على السكك الحديدية فى عمليات المواصلات والنقل، فإن المنافسة بدأت مع الطرق منذ عام ١٩٨٠، ورغم اختلاف الإحصاءات فى الأرقام بالنسبة لأطوال الطرق فى السودان، فإننا نستطيع

أن نقرر أن الطرق بصفة عامة غير كافية لحركة النقل للسلع أو للأفـراد. حيـث تشير الإحصاءات إلى أن السودان يعتبر فقيرًا فى هذا المجـال بالمقارنـة بعـدد السكان، فقد بلغت أطوال الطـرق (١٩٩٥) ١١,٦١٠ كـم منهـا ٤,٢٠٣ فقـط مرصوفة، فضلاً عن ٤٥ ألف من المدقات Tracks الكثيـر منهـا غيـر صـالح للاستخدام وقت الأمطار. ونسبة الطرق إلى السكان ٠,٤ (ألف كم من الطرق لكـل مليون شخص من السكان) فى السودان (عام ١٩٩٦) مقابل ٨,٥ فـى جمهوريـة جنوب أفريقيا (١٩٩٥)، ٢,٦ فى الصومال ٢,٤ فى سيراليون، ٣,٧ فى سيـشل، ١,٧ فى السنغال، ١,٧ فى موريشيوس، ٣,٨ فى ليبيريا، ٢,٢ فى مالى، ٧,٠ فـى غينيا الاستوائية ٠,٨ فى كومورو، ٢,٣ فى بوروندى، ٢,٤ فى أفريقيـا جنـوب الصحراء. والطرق المرصوفة كما ذكرنا محدودة فهى نحو ٣٦,٣٪ فى الـسودان مقابل ٤١,٥٪ فى جنوب أفريقيا (١٩٩٥).

التوصية:

لا يوجد طريق عالى المستوى يربط بين مصر والسودان إلا طريق البحـر الأحمر المصرى وله مخاطره العادية، بجانب أنه لا يتحمل القدرة على اسـتيعاب حركة النقل البرى بين البلدين مع تزايد معدلات التعاون والتنمية بين البلدين. أمـا الطريق الذى يحاذى النيل (الزراعى) أو الصحراوى فى مصر فتوجد فجوة بحيرة ناصر التى تفصل بين طريق السودان ومصر. كمـا أن الطـريقين الـصحراويين الغربى والشرقى لم يمتدا إلى السودان بعد؛ ولذلك فإن المطلوب: –

(١) تكملة طريق ساحل البحر الأحمر المصرى داخل السودان حتى يلتقى مـع ميناءى بورسودان وسواكن لكى يلتحم مع شـبكة الطـرق الجديـدة فـى السودان.

(٢) تكملة طريقى الصحراء فى مصر على جانبى بحيرة ناصر حتى حدود مصر والسودان للالتحام مع خط حلفا عطبرة، وبالتالى مع شبكة طرق السودان.

(٣) رصف بعض الطرق الترابية المهمة لكى تنضم إلى شبكة الطرق المرصوفة فى مصر والسودان خصوصًا فى شمال شرق السودان حتى أبو حمد لكى تلتقى مع طريق حلفا – أبو حمد. وكذلك الدرب من أم درمان – سوررى – الأبيض – الفاشر، وأيضًا درب الأربعين من أسيوط فى مصر عبر واحات الصحراء الغربية فى مصر والسودان حتى الأبيض وكذلك طريق ملكال ناصر – أكويو – توريت – جوبا فى جنوب شرق السودان. حيث إن رصف هذه الطرق ستساعد على فتح مناطق جديدة للاستثمار ولصالح مصر والسودان.

(٢) السكك الحديدية:

مر إنشاء السكك الحديدية فى السودان بثلاث مراحل بدأت الأولى قبل ومع استرجاع السودان، حيث مد خط حلفا عام ١٨٨٥ ووصل كرمه عام ١٨٩٧، ثم كان إنشاء خط مباشر مع أبو حمد ١٨٩٧ مخترقًا صحراء العطمور (٣٦٨ كم) ثم حلفاية الملوك سنة ١٨٩٩ (الضفة المقابلة للخرطوم).

أما المرحلة الثانية فكانت مع يناير سنة ١٩٠٠ من عطبرة إلى بور سودان انتهى عام ١٩٠٥. أما المرحلة الثالثة فبدأت فى عام ١٩٠٧ بين الخرطوم وواد مدنى عام ١٩٠٩ ثم إلى سنار ثم الأبيض غربًا ثم ربطت الخرطوم مع القضارف فى شرق السودان عن طريق وصلة من هيا (على طريق العطبرة بور سودان) إلى كسلا ثم القضارف (١٩٢٤، ١٩٢٧ على التوالى) ثم امتد الخط إلى سنار. وبعد الحرب العالمية الثانية مدت وصلة من سنار إلى الروصيرص عام ١٩٥٤، ثم مدت وصلة أخرى فى الغرب من الأبيض إلى نيالا فى الغرب، ثم وصلة أخرى نحو الجنوب الغربى إلى واو فى مديرية بحر الغزال (سعودى – السودان).

وقد وصلت أطوال السكك الحديدية عام ١٩٩٧ التابعة لهيئة السكك الحديدية فى السودان .S.R.C إلى ٤٧٨٤ كم. ويعتبر الخط الرئيسى هو الممتد من وادى حلفا على الحدود المصرية السودانية حتى الأبيض مارا بالخرطوم. وتربط الخطوط من عطبرة حتى سنار بور سودان، كما توجد وصلة من سنار حتى الدمازين على النيل الأزرق (٢٢٧كم) ومن عراديب حتى نيالا فى الجنوب الغربى من مديرية دارفور (٦٨٠كم)، وكذلك وصلة طولها ٤٤٥كم من ببانوسة حتى واو فى مديرية بحر الغزال.

أما هيئة مشروع الجزيرة فإنها تدير أيضًا ١٤٠٠ كم من خطوط السكك الحديدية (عام ١٩٩٤) وتخدم مزارع القطن فى السودان. وقد قدرت قدرة الخطوط السودانية والموانى التى كانت تعمل فى عام ١٩٨٩ بعد الانقلاب مباشرة بأنها لا تزيد على ٢٠٪ ، كما إن نقص قطع الغيار وتأثير السيطرة على الواردات كان لهما أثرهما فى تدنى خدمات هذا المرفق المهم. وقد أعلنت مشروعات لتطور السكك الحديدية عام ١٩٩٧ من أجل تيسير تصدير البترول، كما أعلن فى عام ١٩٩١ خصخصة السكة الحديد على أن يتم ذلك عام ٢٠٠١، كما أعلن عن الحصول على قروض لتطوير وتحسين تجديد خطوط السكك الحديدية وعرباتها. (Africa S.of Sahara P995).

وفى مصادر أخرى أن أطوال السكة الحديد٥٥١٦ كم منها ٤٨٠٠كم ذات مقاس ١,٠٦٧ متر، و٦١٧ ذات مقاس ١,٦١٠ متر. (States Mans Year Book P.1471)

أما عن حركة النقل بالسكك الحديدية فكانت ٤١,١١٣طن/ كم لكل مليون دولار من الدخل للإجمالى عام ١٩٩٧ مقابل ٢٨٣,١٠٦ طن /كم فى جمهورية جنوب أفريقيا (عام ١٩٩٥).

أشار الإنترنت إلى أن أطول السكك الحديدية ٥٩٩٥كم منها مقاس ضيق (١,٠٦٧متر) + ١٤٠٠كم ذات مقاس أضيق (٦٠٠متر) فى مزارع القطن. مع ملاحظة أن الخط مقاس (١,٠٦٧متر) الممتد من الخرطوم إلى بور سودان تحمل أكثر من ثلثى حركة السكك الحديدية فى السودان كله. أما الخط الأضيق (٦٠٠ متر) فإنه يخدم زراعات القطن فى ١٢٠ محطة تجميع (عام ٢٠٠١).

وتوجد مشاكل كثيرة فى منظومة السكك الحديدية أهمها:

(١) عدم كفاءة التشغيل.

(٢) تدنى إنتاجية العامل فى إصلاح القاطرات.

(٣) تدنى تحميل وتفريغ العربات.

(٤) بطء الإدارة مقابل منافسة الطرق.

(٥) تأخير مواعيد القدوم والوصول.

(٦) تدنى الكمية المنقولة على السكك الحديدية من ٣ مليون طن فى السبعينيات إلى ٢ مليون طن فى نهاية العقد ثم زاد فى الثمانينيات.

(٧) نقص أدوات التشغيل وقطع الغيار.

(٨) فشل المشروعات الزراعية لمقابلة أهداف الإنتاج.

(٩) استمرار الحرب الأهلية.

ولكن للسكك الحديدية ميزات أساسية أهمها أن لديها القابلية للنقل لمسافات بعيدة بتكلفة أقل من الطرق، كما أنها تنقل السلع الضخمة غير غالية السعر وكذلك الآلات والأجهزة الثقيلة اللازمة لعمليات التنمية وذلك فى الصادرات والواردات.

التوصية:

1) استكمال خط السكة الحديد من نيالا حتى الفاشر ثم الجنينة على الحدود التشادية.

2) مد الخط جنوبًا من واو حتى جوبا، وجنوبًا بغرب من واو وحتى الحدود الأوغندية إلى مريدى وياميبو.

3) مد الخط الدمازين حتى حدود إثيوبيا.

4) مد خط من الأبيض حتى سودرى فى شمال كردفان.

5) مد الخط من كوستى حتى ملكال ثم مع النيل حتى بور ثم جوبا وبذلك تكتمل الشبكة الجنوبية، ونظرًا لوجود المستنقعات فى هذه المنطقة يستحسن مدها مع قناة جونجلى بعد اكتمالها بعد انتهاء الحرب الأهلية.

6) مد الخط من حلفا حتى كريمة مع النيل.

(٣) النقل النهرى:

يعبر نهر النيل السودان من الجنوب إلى الشمال وكذلك مصر، ويقدم هذا النهر وسيلة مهمة من وسائل النقل فى البلدين، ولكن هناك بعض المشكلات الطبيعية التى تعوق الملاحة من أهمها الجنادل والشلالات على النيل الرئيسى (النوبى) وضحولة المياه فى النيل الأبيض وكثرة التعاريج فيه، وكذلك وجود النباتات المائية المتكاثرة بسرعة، بالإضافة إلى كثرة المستنقعات وضحولة المجارى المائية فى جنوب السودان. أما المشكلات التى صنعها الإنسان فتتمثل فى السدود والخزانات التى أقيمت على المجارى المائية خصوصًا على النيلين الأبيض والأزرق و كذلك الحرب الأهلية التى امتدت من الجنوب إلى الوسط ، بالإضافة إلى نقص رأس المال والإمكانات الفنية والخبرة اللازمة لتسيير هذه الخدمة الملاحية المهمة.

وفيما يلى نبذة عن الملاحة فى كل قطاع من قطاعات النيل وروافده (من الجنوب إلى الشمال): -

(١) يعتبر النيل الأبيض صالحًا للملاحة بكامله وحتى مدينة جوبا فى الجنوب، وذلك بطول ١٦٥٠كم، ولكن المشكلة تمثلت فى:

أ- الحرب الأهلية وعدم استقرار الأمن.

ب-منطقة السدود حيث المستنقعات وتعدد المجارى المائية.

وقد قامت شركة شيفرون بتكريك المناطق الضحلة فى النيل الأبيض لنقل المعدات والآلات الثقيلة لحفر آبار البترول. وتعتبر هذه "الوصلة" ذات أهمية كبيرة لربط السودان الأوسط.

(٢) الروافد الجنوبية وأهمها نهر جور الذى يصل النيل الأبيض من واو حتى ملكال (من يوليو إلى نوفمبر) وهو أحد أهم روافد بحر الغزال، ولكن مشكلات ورد النيل والحرب الأهلية عطلت هذه المسافة منذ السبعينيات.

وكذلك من الناصر (على نهر بارو رافد السوباط) مسافة صالحة للملاحة حتى ملكال (٢٥٥كم) ولكنها توقفت أيضًا نتيجة للحرب الأهلية. وكان المتوقع أن تكون قناة جونجلى أهم المسافات فى الجنوب الصالحة للملاحة، ولكنها لم تكتمل بسبب الحرب الأهلية أيضًا.

(٣) المنطقة الوسطى حيث يوجد النيل الأزرق وروافده، وتوجد مسافة صالحة للملاحة على النيل الأزرق من الخرطوم حتى الروصيرص (٤٦٠كم)، (فى الفترة من منتصف يونيو حتى أواخر ديسمبر).

(٤) المنطقة النيلية شمال الخرطوم حتى حلفا فيها مسافات صالحة للملاحة ولكن الشلالات والجنادل تعوق بعض المسافات، حيث تتركز الخدمة الملاحية فى المسافة من حلفا حتى الشلال الثالث (٣٦٠كم) ومن كرمة حتى مروى (بين الشلالين ٣،٤) نحو ٢٥٥كم، وبذلك توجد ملاحة خفيفة من كريمة إلى دنقلة نحو ٢٨٧كم، لكنها محدودة نظرًا لانخفاض مستوى المياه من فبراير إلى مارس.

(٥) بحيرة السد العالى وتمتد نحو ٣٠٠كم منها ١٥٠كم فى مصر، وهى صالحة للملاحة، ولكن المشكلة فى سوء الإدارة وعدم وجود عبارات سريعة حديثة.

وجدير بالذكر أن أطول المسافات التى يمكن أن تقوم فيها خدمة ملاحة نهرية تصل إلى ٣٧٥٠كم (فى مصدر آخر ٤٠٦٨كم صالحة للملاحة منها ١٧٢٣كم غير صالحة للملاحة)، ولكن توجد مجموعة من المشكلات تتمثل فى الآتى: -

١- الحشائش المائية (ورد النيل).

٢- ضحولة بعض المناطق وقت انحسار المياه.

٣- عدم توفير وسائل الشحن والتفريغ فى الموانى والمرافئ.

٤- عدم توفير قطع الغيار والوقود بصفة مستمرة.

٥- انخفاض تعريفة النقل النهرى مقارنة بتكلفة التشغيل لصالح السلع الرئيسية المنقولة.

٦- منافسة ميناء بور سودان لميناء وادى حلفا لنقل السلع والحيوانات مع مصر والخارج.

وكانت هذه الخدمة تابعة لمؤسسة الملاحة النهرية. RTC، التى حاولت تحديث وتجديد السفن إلا أن الحرب الأهلية عطلت (خصوصًا فى الجنوب) هذه الأعمال.

التوصية:

(١) التعجيل باستكمال إنشاء قناة جونجلى نظرًا للأهمية الفائقة لهـا بالنـسبة للملاحة النهرية وتوفير المياه.

(٢) إزالة الحشائش المائية وتطهير قنوات الملاحة خـصوصًا فـى منطقـة الجنوب.

(٣) إدخال نظام الميكنة فى وسائل الشحن والتفريغ والتخزين.

(٤) الصيانة المستمرة للسفن والبواخر مع إدخال الحديث منها من أجل توفير الجهد والمال.

(٥) إدارة أساليب إدارية جديدة لتيسير وتسيير الخدمة الملاحية.

(٦) إلغاء مبدأ المنافسة بين بور سودان وحلفا وذلك بتخصيص سلع معينـة لكل منهما سواء لمصر أو للخارج وذلك وفقًا لمعايير القرب المكانى أو نوعية السلعة من حيث الحجم أو السعر أو مدى قابليتها للتلف... إلخ.

(٧) إيجاد تنسيق بين الخدمات على الطرق البرية والسكك الحديدية والملاحة النهرية و البحرية بحيث يكون هناك تخصيص فى كل منها لنقل الـسلع المختلفة، وأن يكون هناك تكامل بين هذه الوسائل وخصوصًا فى مناطق الانقطاع (مثل الجنادل على النهر أوالمرتفعات فى الـسطح أوسـواحل البحر).

(٤) النقل البحرى:

بعد إعادة فتح قناة السويس عام ١٩٧٥ بدأت الجهود السودانية فى تحـديث وتوسيع إمكانات ميناء بور سودان، والميناء الرئيسى، وقد بدأ هذا البرنامج بمعونة من البنك الدولى والحكومة البريطانية عام ١٩٧٨. ويؤدى البرنـامج إلـى زيـادة الشحن إلى ١٣ مليون طن فى السنة وتحميل وسحب الحاويات كما أضيفت أرصفة فى المياه العميقة. وقد اكتملت المرحلة الأولى فى عام ١٩٨٢، وبـدأت المرحلـة الثانية عام ١٩٨٣. أما ميناء سواكن فيتعامل مع ١,٥ مليون طن سنويا.

وكان الاهتمام بالملاحة البحرية مهمًّا نظرًا لموقع السودان شبه الداخلى وضيق الجبهة البحرية التى يطل بها على البحر الأحمر (٨٥٣ كم = ٥٣٠ ميل)، حيث إن هذه الجبهة تمتد من خط عرض ١٨ شمالاً إلى ٢٢ شمالاً، يتضح هذا من مقارنة طول هذه الجبهة مع المساحة الكلية للسودان حيث إن كل ٩٣٥ مليون من المساحة الأرضية يقابله ميل واحد بحرى، بينما فى فرنسا يقابله ١٠٦ أميال بحرية وفى إيطاليا ٢٨ ميلا، وقد انعكس هذا على الأوضاع فى اتجاه الجنوب السودانى، وكذلك على شبكة الطرق والسكك الحديدية التى أنشأتها بريطانيا فى الجزء الشمالى الشرقى من السودان لتصدير حاصلات السودان نحو بريطانيا عبر البحر الأحمر (عبد العزيز كامل ص ١٤٩).

ولذا فإن السودان كان وما يزال يتصل بالبحر عن طريق:

أ) الشمال مع النيل إلى البحر المتوسط مع طول المسافة والجنادل وعدم استتباب الأمن فى مواقع معينة.

ب) الشرق إلى البحر الأحمر مع وجود جبال البحر الأحمر الوعرة، والسهل الساحلى الضيق والمياه العذبة المحدودة إلى مشكلة السلاسل المرجانية فى البحر الأحمر. ولكن كان حل المشكلة فى استغلال أخوار شرق السودان فى إقامة الموانى حيث أمكن العثور على مياه عذبة فى بطونها، بالإضافة إلى أن تصريف مياهها فى البحر منع وجود الحواجز المرجانية أمام الشاطئ، ومن هنا قامت المرافئ والموانى على أفواه هذه الأخوار (كامل ص ١٥٢، ص ١٥٣).

ومما زاد من أهمية موانى السودان أن البحر الأحمر يمتد لمسافة طويلة من الشمال إلى الجنوب مارا بمجموعة من النطاقات المناخية المتنوعة، الأمر الذى أدى إلى تبادل تجارى مهم، ومما زاد الأهمية إنشاء قناة السويس واكتشاف بترول الخليج ونقله إلى العالم، بالإضافة إلى التطور الحضارى العام فى دول العالم الثالث فى أفريقيا وآسيا وزيادة حجم التبادل التجارى بينهما.

ويلاحظ أن موانى السودان تستمد أهميتها من الظهير القارى حيث تنتج السلع المختلفة وليس من الخدمات والتسهيلات المقدمة للسفن العابرة ولو أن ذلك يمكن أن يحدث فى المستقبل.

وقد تتالت الموانى المتعاقبة في هذه المنطقة من عيذاب فى العصور الوسطى إلى سواكن فى العصور الحديثة كثغر للنطاق السودانى الجغرافى فى جنوب الصحراء ثم ورثتها بورسودان التى ترتبط بصفة أعمق بظهيرها الأرضى، فالموانى هنا تتعاقب تاريخيا ولا تتعاصر، حيث إن المدخل البحرى للسودان لم يتحمل أكثر من قيام واحد رئيسى (كامل ص ١٥٤).

وفيما يلي نبذة عن الموانى السودانية:

بورسودان – بدأت حياتها عام ١٩٠٩ ومن مشكلاتها تنظيم حركة الميناء مع تزايد حركة الصادرات خصوصًا القطن، ومع وجود السلاسل المرجانية لابد من أن تسلك السفن مسارات محددة، كما أنها تحتاج للفنارات والأبراج لإرشاد السفن. وكان لامتداد خط الأنابيب البترولى بين الخرطوم وبورسودان فى عام ١٩٧٧ بطول ٨١٥ كم لإمداد الخرطوم بالوقود من الأعمال التى أضيفت إلى أعباء الميناء، بالإضافة إلى حمولات السكك الحديدية والطرق الموصلة للميناء. كما إن الظهير السهلى الساحلى محدود، وتجاورها المدينة مباشرة وبالتالى صعوبة التوسع.

وتبلغ طاقة الميناء ٣,٨ مليون طن، وقد وصلت إليها منذ منتصف السبعينيات، ولكن الكمية انخفضت فى عام ١٩٨٥ نتيجة للحرب الأهلية، وفشل المشروعات الزراعية فى تحقيق أهدافها الإنتاجية إلى ٦٦٣ ألف طن فقط للصادرات بنسبة انخفاض ٥١٪ عن العام السابق، أما الواردات فكانت ٢,٣ مليون طن بنسبة ٢٥٪ عن العام السابق، وقد بذلت جهود لتحسين الأوضاع ولكنها غير كافية، حيث يوجد ١٥ رصيفًا وعدد سفن الأسطول البحرى ١٠ سفن الآن (وبعض المصادر تقلل الرقم).

ميناء سواكن: ميناء قديم أعيد تجديده وتحديثه نسبيا وافتتح فى يناير ١٩٩١، ويبعد عن ميناء بورسودان بنحو ٢٠كم جنوبًا، يوجد به ثلاثة أرصفة للشحن والتفريغ منها وسحب الحاويات وهو قادر على التعامل مع ١,٥ مليون طن سنويا. وكأى ميناء على ساحل البحر الأحمر توجد مشكلة الحواجز المرجانية.

توصيات:

(١) تحديث الآلات والمعدات فى الموانى البحرية.

(٢) تحديث الإدارة تكون عمليات الشحن والتفريغ ميسورة.

(٣) جذب البواخر والسفن عن طريق التسهيلات السابقة وكذلك توفير الإقامة السهلة والمياه العذبة والأغذية اللازمة.

(٤) عمل خط ملاحة ثابت (عبارات) بين مصر والسودان، وكذلك السعودية والسودان.

(٥) منح التسهيلات اللازمة للمسافرين وخصوصًا الحجاج والمعتمرين، سواء القادمين من السودان أو من الدول الحبيسة مثل تشاد والنيجر وأفريقيا الوسطى ونيجيريا... إلخ.

(٦) تشجيع المشروعات الزراعية فى الظهير السودانى والأفريقى، وكذلك المشروعات التعدينية من أجل تشجيع الصادرات والواردات فى ميناءى السودان الرئيسيين (بورسودان، وسواكن).

(٧) تحديث الطرق ورصفها جيدًا ومدها بالإشارات والعلامات، وكذلك السكك الحديدية وإعطاء التسهيلات اللازمة لنقل السلع والأشخاص باعتبار أن الوسيلتين مهمتان للنقل البحرى فى بورسودان وسواكن.

(٥) النقل بالأنابيب:

أنشئت هذه الأنابيب فى عام ١٩٧٦ بعد مشكلات نقل البترول المكرر بين بورسودان والخرطوم من أجل تقليل الضغط على السكك الحديدية، وقد بدأ الضخ فيها فى سبتمبر ١٩٧٧ ويصل طولها إلى ٨١٥ كم.

وتبلغ طاقتها عند الإنشاء ٦٠٠ ألف طن فى السنة ولكنها لم تصل إلى هذه الطاقة إلا فى منتصف عام ١٩٨١، ثم بدأت بعد ذلك الجهود لزيادة الطاقة إلى مليون طن سنويا. ويحمل الخط المنتجات المكررة فقط إلى الخرطوم، أما بقية المناطق الأخرى فى السودان فتنقل بصهاريج السكك الحديدية أو السيارات المجهزة لذلك.

أما عن البترول السودانى فقد بدأت التصدير للبترول الخام فى عام ١٩٩٩ وقد يحقق فائضًا تجاريا لأول مرة فى الربع الأخير من ذلك العام. ويبلغ معدل إنتاج البترول يوميا ٢٢٠ألف برميل، يصدر ٧٠٪ منها والباقى يكرر ويستهلك محليا. وقد شجع إنتاج البترول على انتعاش الصناعة، وبذلك وصل معدل الناتج المحلى الكلى إلى ٥٪ سنويا عام ٢٠٠٢.

وقد تم إنشاء خط أنابيب لنقل البترول الخام من مناطق الإنتاج إلى الخرطوم للتكرير فى منطقة الجيلى AL – Jayli بطاقة قدرها ١٥٠ ألف برميل يوميا. ويصل طول خط الأنابيب ١٥٤٠كم.

التوصية:

(١) زيادة كفاءة خط الأنابيب وصيانته من مناطق الإنتاج إلى مناطق التكرير (الخرطوم) والتصدير (بورسودان).

(٢) إنشاء خطوط لنقل البترول المكرر إلى أنحاء السودان المختلفة وخصوصًا المدن المهمة.

(٦) **النقل الجوى:**

بدأ النقل الجوى عام ١٩٤٧ فى السودان وكان تابعًا للحكومة ثم أصبح تجاريا فى الستينيات. وفى عام ١٩٩١ كان عدد الطائرات ١٣ فقط، تطير على الخطوط المحلية الإقليمية. وفيما عدا مطارى جوبا والخرطوم تغلق المطارت وقت الأمطار لبعض الوقت. وقد بدأت الجهود منذ عام ١٩٩١ لسفلتة مدرجات المطارات كما تم إنشاء مطارين فى بورسودان، وواو مع تحسين ظروف مطارى ملكال وجوبا، وتؤدى هذه المطارات الأربعة نصف النقل المحلى بالطيران. ويصل العدد الكلى للمطارت ٦١ منها ١٢ مسفلتة المدارج، ٤٩ غير مسفلتة، أما المهابط الخاصة بهبوط الطائرات فهى لا تصلح إلا لبعض المواسم وليس فيها تسهيلات إلا الوقود، وتستخدم للاستعمال الحكومى فقط وهى كثيرة العدد تصل إلى ٥١٥٣ (٢٠٠٠) كما يوجد مطاران للهليوكوبتر.

توصية:

- اتباع نظام الـ BOOT فى إقامة المطارت ونشرها على أكبر نطاق ممكن نظرا لضخامة مساحة السودان وصعوبة الظروف الطبيعية، وخصوصا الأمطار ومناطق المرتفعات وأوقات الفيضان.
- تحديث الإجراءات الإدارية والتسهيلات فى المطارت.
- تحديث أسطول الطيران الحكومى بالطائرات الحديثة والمعدات والأجهزة.
- فتح المجال أمام الشركات الأجنبية للعمل فى النقل الجوى داخل السودان، ومن السودان إلى الخارج، وهذا يرتبط بالطبع بتنمية المشروعات الزراعية والصناعية فى أنحاء السودان.
- أن يكون النقل الجوى مكملا لوسائل النقل الأخرى سالفة الذكر، خصوصًا فى المناطق التى يصعب فيها مد السكك الحديدية والطرق فيها أو يصعب فيها الملاحة النهرية.

(٧) الاتصالات Communication:

الاتصالات المحلية فى السودان قليلة، ويعانى النظام فيها سوء الصيانة وقلتها. ففى عام ١٩٩١ يوجد ٧٣ ألف تليفون فقط، ثلثها موجود فى منطقة الخرطوم. وكان التلكس موجودًا فقط فى العاصمة. كما يوجد نظام قمر صناعى يتبعه ١٤ محطة أرضية، وقد زود هذا النظام بكابل متحد المحور (له موصلان) وشبكة ميكروييف (موجة قصيرة) وبذلك ربطت عمل تبادل التليفونات والإذاعة فى الدولة. كذلك توجد محطات راديو بها تضمين الذروة Amplitude modulation (A.M) فى إحدى عشرة مدينة، كما يوجد فى الخرطوم عطبرة وواو مبنى محطات تليفون وإذاعة باللغة العربية خلال سبع ساعات كل ليلة، كذلك من المقدر وجود ٦ ملايين مستقبل راديو، ٢٥٠ ألف جهاز تليفزيون فى عام ١٩٩١.

أما الاتصالات العالمية فهى جيدة وحديثة وتوجد محطة أقمار صناعية قرب العاصمة تعمل مع هيئة الاتصالات العالمية للأقمار الصناعية .ITSC، كذلك توجد محطة ثانية أرضية للأقمار الصناعية متصلة بمنطقة الاتصالات العربية للأقمار الصناعية (أراب سات) متصلة بشبكة اتصالات الوحدة العربية ــ pan Arab.com.network، وتستخدم شبكة (عربسات) فى الإذاعة الحية للتليفزيون وتبادل الأخبار وبرامج التعليم لأعضاء جامعة الدول العربية.

فى عام ٢٠٠٠ يوجد ٤٠٠ ألف خط تليفون، و٢ مليون تليفون محمول، وقد بدأ نظام المحمول ١٩٩٦، أما محطات الإذاعة بالراديو فعدد الـ AM =١٢، والـ FM واحدة والموجة القصيرة واحدة (عام ١٩٩٨)، أما أجهزة الراديو فقدرها ٧,٥ مليون (١٩٩٧)، ومحطات التليفزيون ثلاثة (١٩٩٧). وعدد أجهزة التليفزيون ٣,٣ مليون جهاز. وعدد مستخدمى الإنترنت ٥٦ ألفًا (٢٠٠٢).

التوصية:

تحتاج شبكة التليفونات إلى صيانة وتحديث وزيادة الشبكة الدولية خصوصا مع مصر.

الخلاصة:

- تحتاج شبكة النقل والمواصلات بين مصر والسودان إلى دفعة قوية في اتجاه: (١) التوسع والانتشار. (٢) التحديث والتجديد. (٣) مزيد من التسهيلات والمرونة. (٤) إصدار التشريعات التى تحد من القيود المفروضة على نقل السلع وانتقال الأفراد.
- يوجد فى السودان إمكانات اقتصادية ضخمة زراعيا وحيوانيا وخشبيا ومعدنيا وصناعيا ولكن ينقصها: (١) رأس المال. (٢) الخبرة الفنية. (٣) حسن التخطيط والإدارة. (٤) النقل والمواصلات والاتصالات الجيدة.
- ويوجد فى مصر الأيدى العاملة الفنية وغير الفنية بكثرة، كما توجد صناعت متقدمة نسبيا وخبرة فى مجالات الزراعة والتعدين وحفر آبار المياه والإنشاءات.
- ولذا فإن المجال مفتوح أمام التكامل فى هذه الميادين المختلفة إذا توفرت الإدارة السياسية التى تهدف إلى تكامل اقتصادى بين البلدين يقوم على توافر الميزات النسبية بكل من القطرين.
- النقل والمواصلات والاتصالات تعتبر عصب هذا التكامل الاقتصادى، وقد أصبحت الحاجة ملحة إلى تنشيط هذا المجال بشتى الطرق وفقا للتوصيات التى سبق أن أشرنا إليها.
- يحتاج كل مشروع إلى دراسات جدوى تفصيلية فى مجالات النقل والمواصلات حتى يكون قائما على أسس سليمة.

- تحتاج مشروعات النقل والمواصلات إلى أن تسير جنبا إلى جنب مع المشروعات الاقتصادية المقترحة بحيث يكونا متكاملين في الإنجاز والإنشاء.

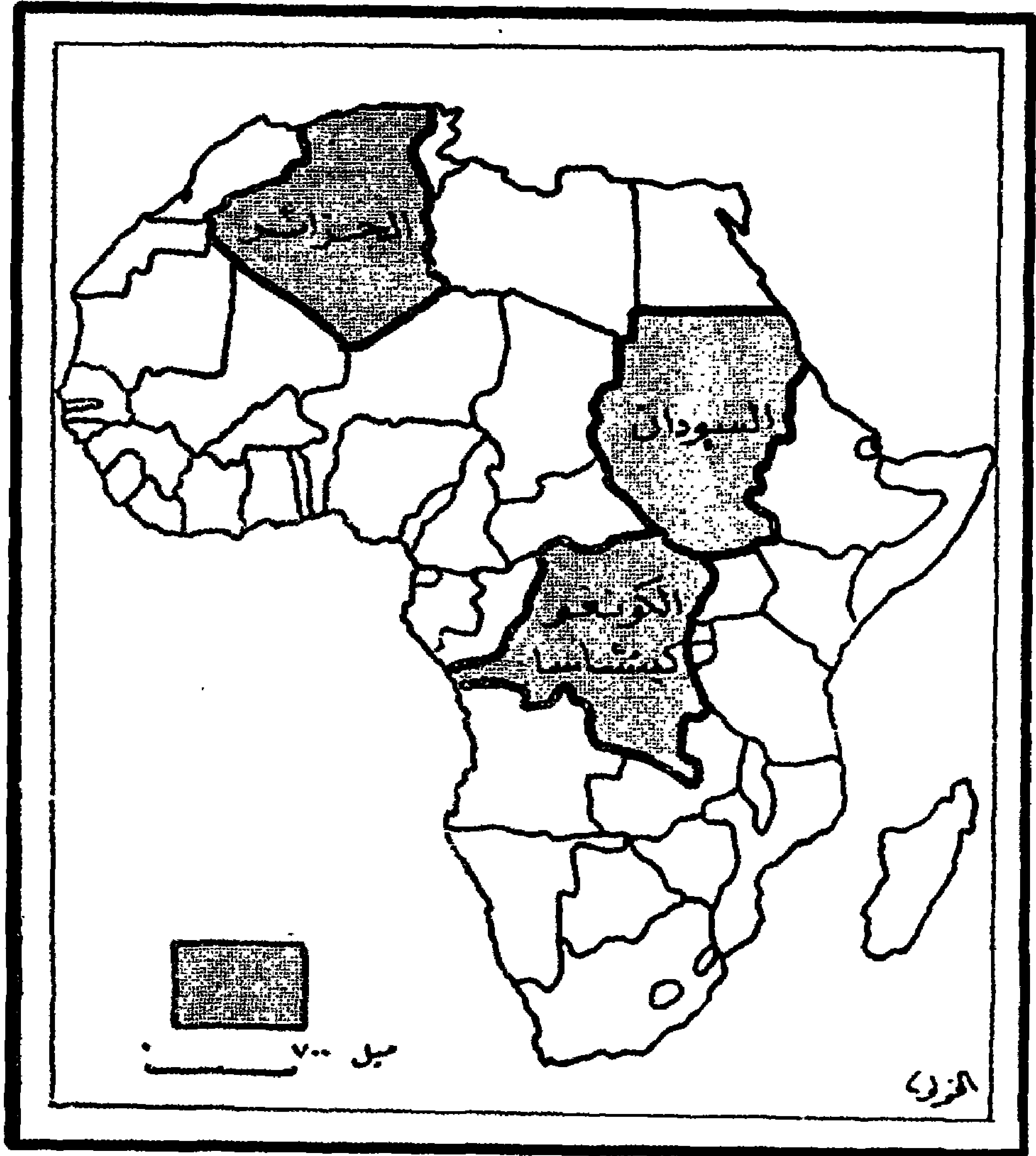
- يحتاج كل مشروع من المشروعات الاقتصادية إلى دراسة أى نوع من وسائل النقل يكون مناسبا له: الطرق، والسكك الحديدية، والملاحة النهرية، أو النقل الجوى..... إلخ بحيث تتواءم وسيلة المواصلات مع منتجات المشروع واقتصادياته.

- أن يكون التكامل الاقتصادى بين مصر والسودان وفق نظام عربى متكامل بحيث يكون جزءًا مكملا لهذا المشروع العربى الكبير وفقًا للسوق العربية المشتركة.

أكبر الوحدات السياسية

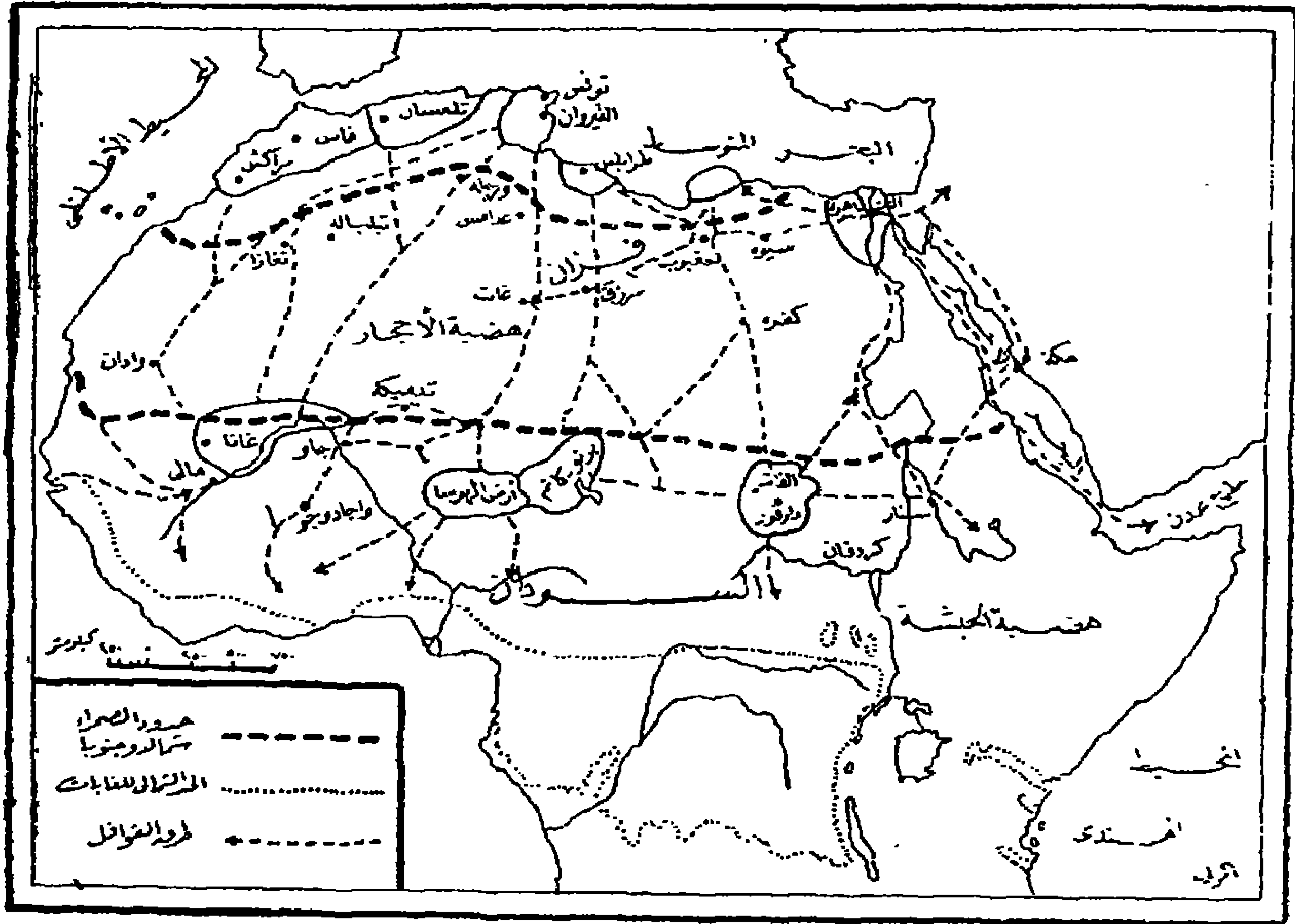
فى

قارة أفريقيا



شكل رقم (١)

الروابط بين شمال أفريقيا
والسودان
بين القرن الخامس عشر
والثامن عشر



شكل رقم (٢)

الطريق الشمالى العظيم

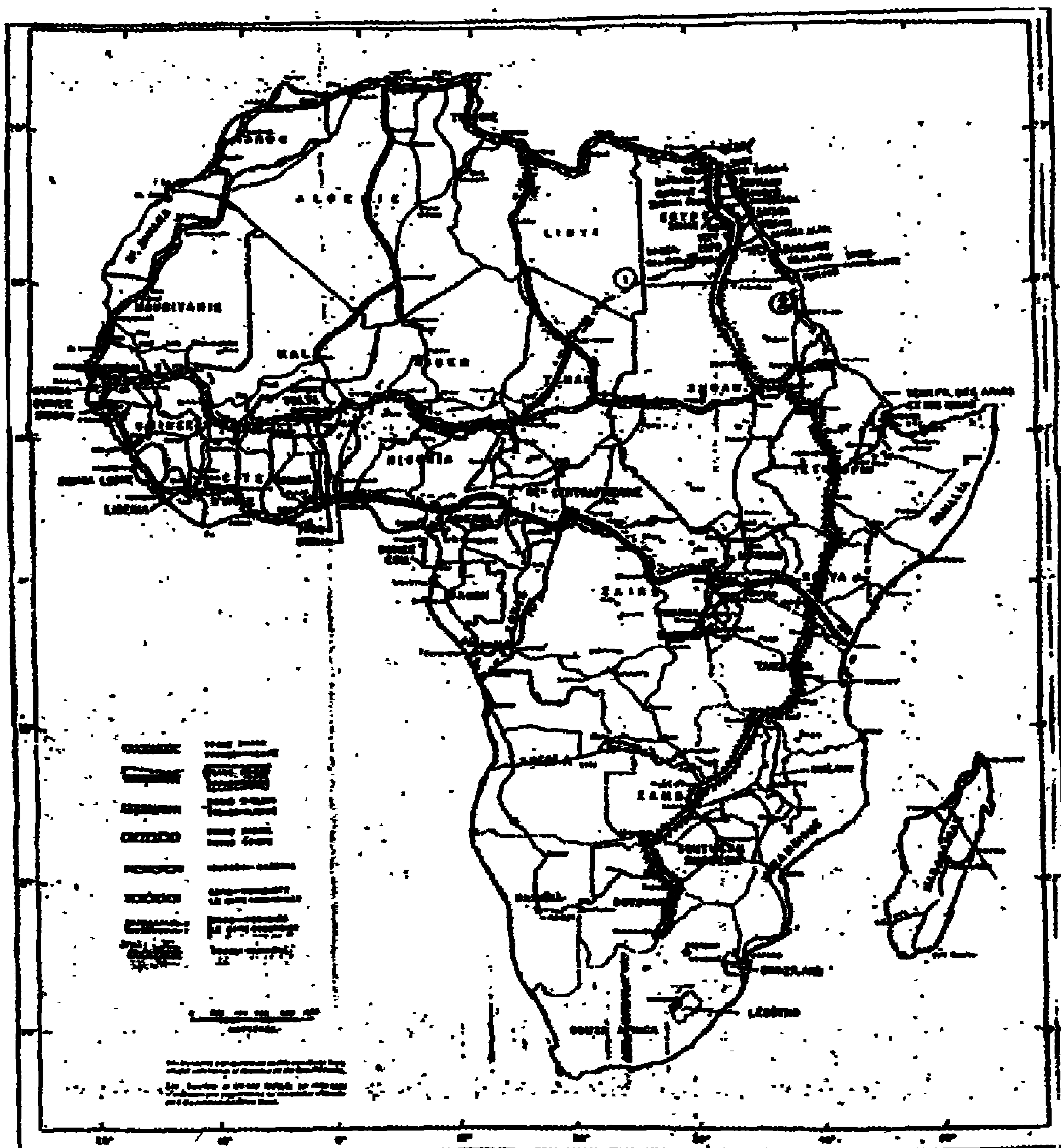
القاهرة ـ الكاب



شكل رقم (٣)

REGIONAL ROAD PROJECTS

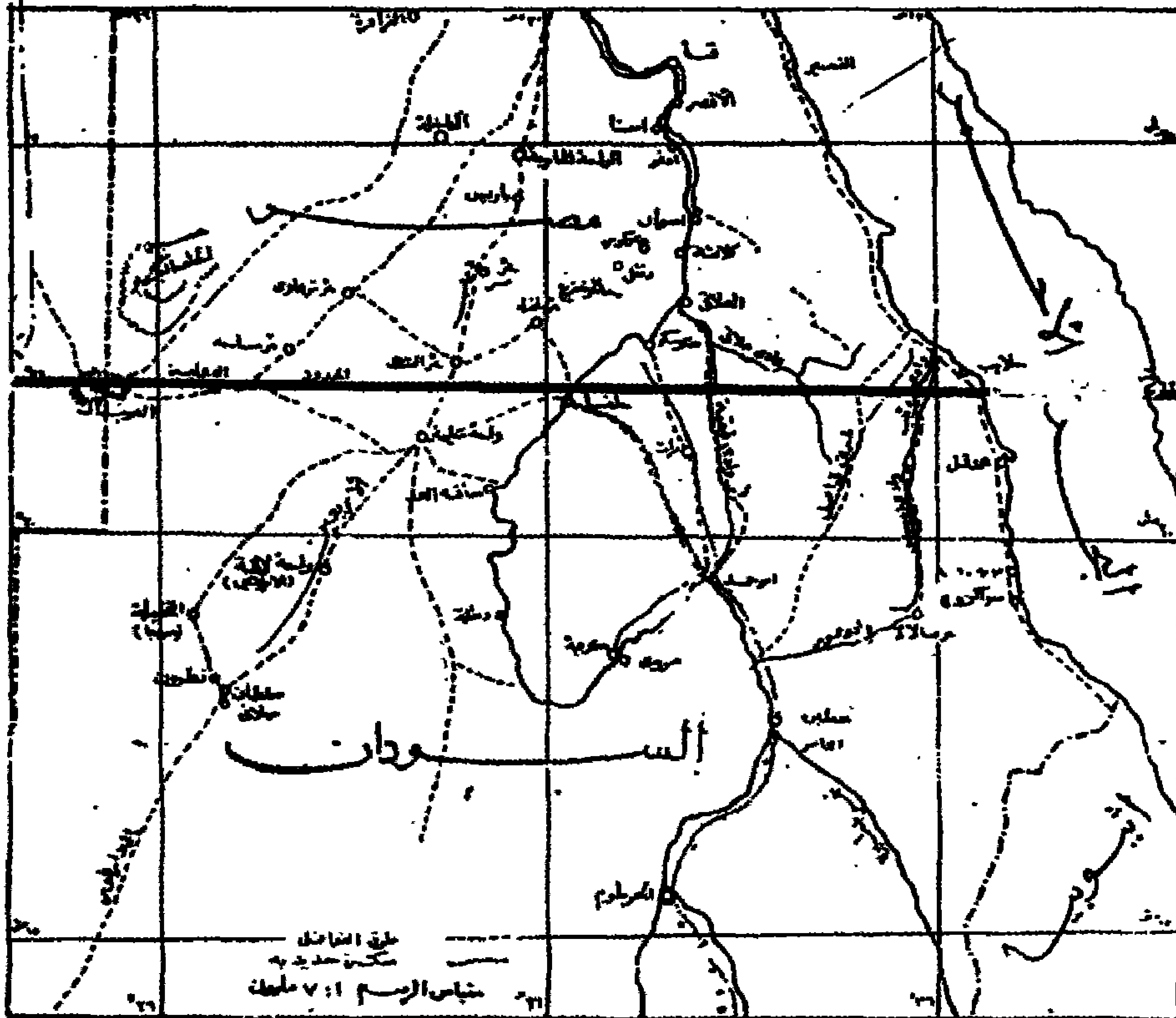
PROJETS ROUTIERS REGIONAUX



شكل رقم (٤)

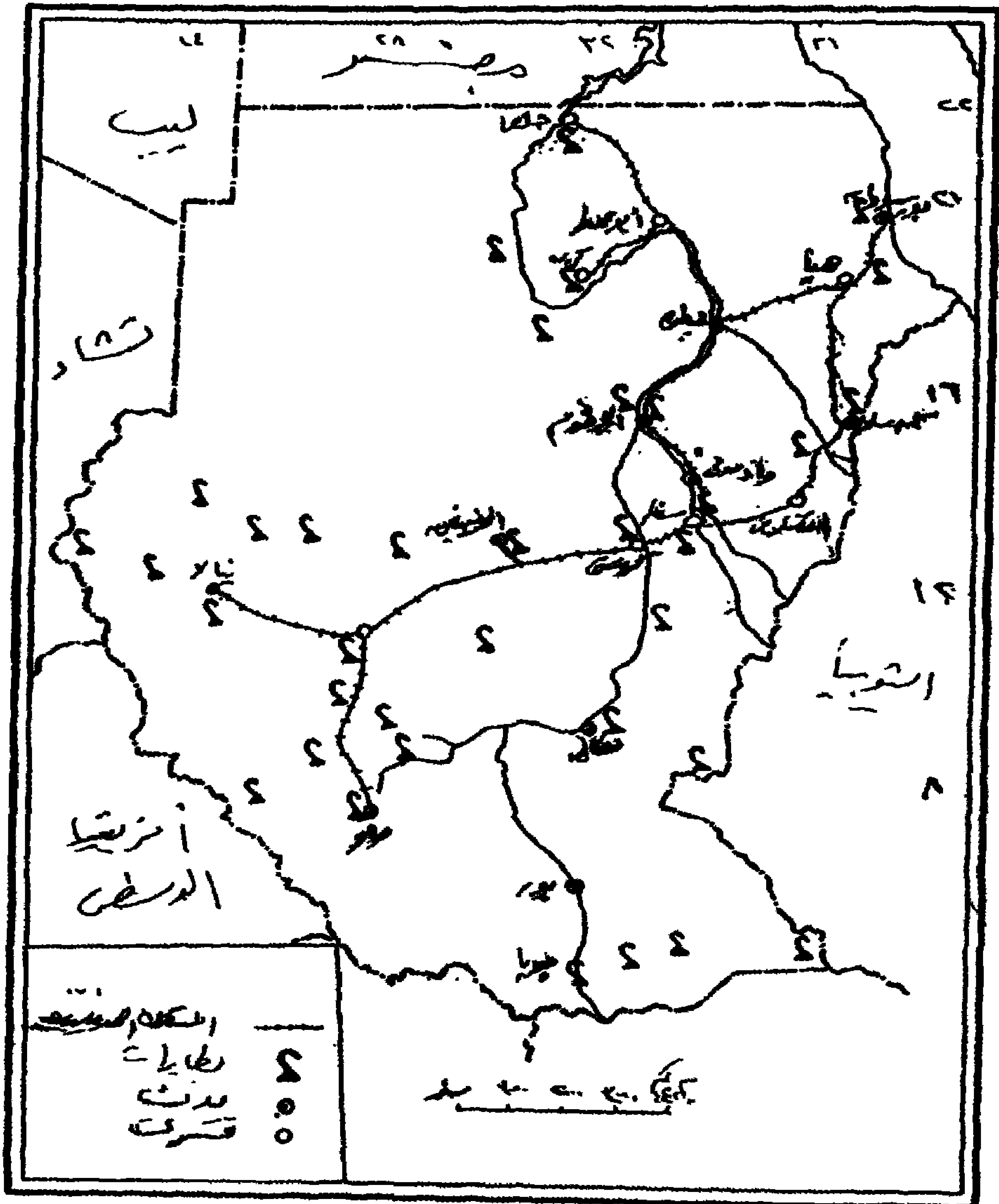
الطرق المختلفة

عبر الحدود



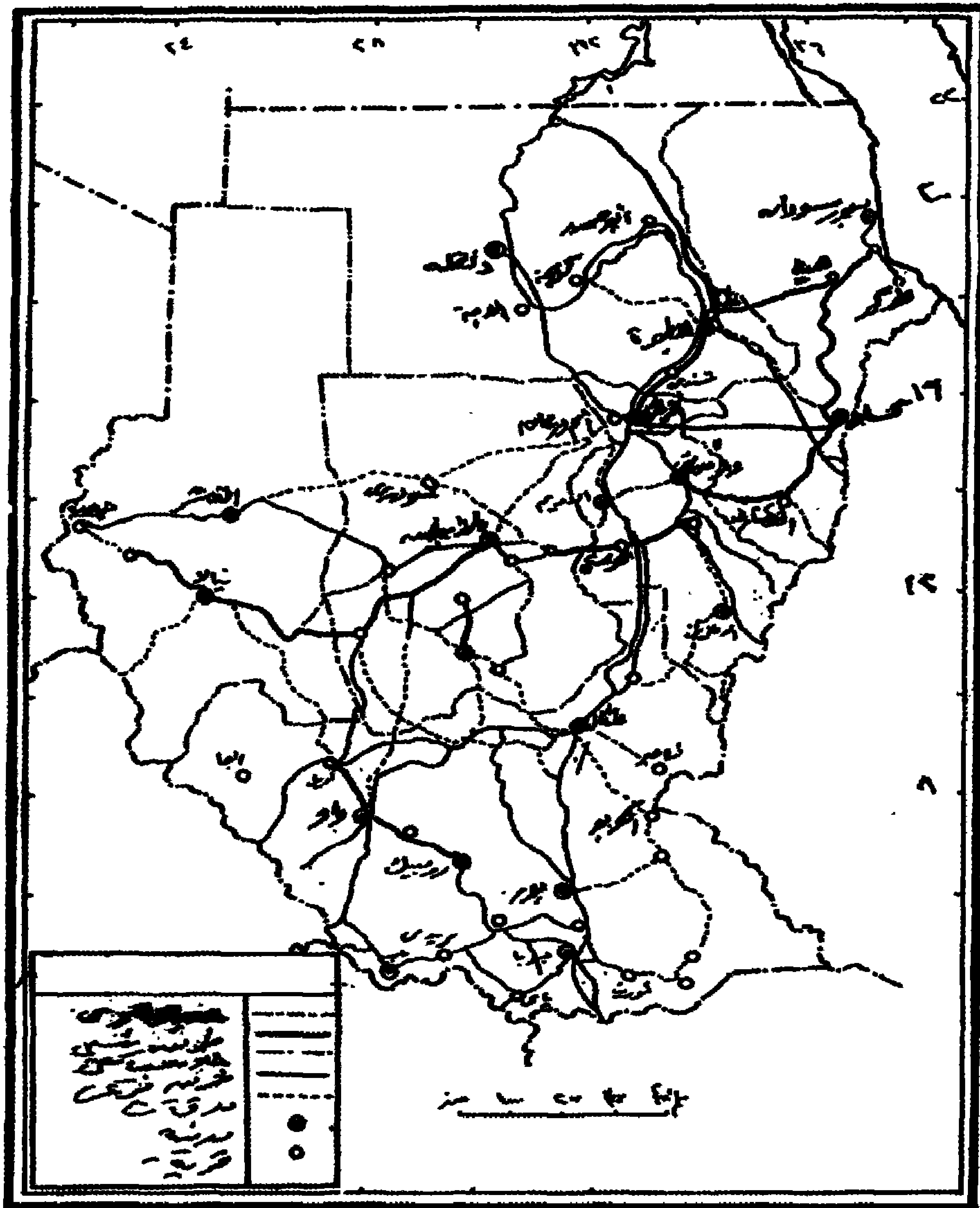
شكل رقم (٥)

السكك الحديدية والنقل الجوى فى السودان



شكل رقم (٦)

النقل البرى فى السودان



شكل رقم (٧)

المحاور الحضرية

فى

جمهورية السودان



شكل رقم (٨)

استزراع ١٥٠ ألف فدان
بولاية أعالى النيل بالسودان
نموذج للتعاون المصرى السودانى

عبد الرحمن عبد المجيد على

النقاط الأساسية فى البحث :

مقدمة.

التعاون والتكامل المصرى السودانى.

محافظة المنيا.

ولاية أعالى النيل.

مقترحات استصلاح ١٥٠ ألف فدان بولاية أعالى النيل.

ملحق (اتفاقية توأمة) بين محافظة المنيا فى جمهورية مصر العربية وولاية أعالى النيل فى جمهورية السودان.

بيان الأشكال:

شكل رقم (١)	جمهورية مصر العربية.
شكل رقم (٢)	محافظة المنيا.
شكل رقم (٣)	المطر السنوى فى حوض النيل.
شكل رقم (٤)	النباتات الطبيعية فى حوض النيل.
شكل رقم (٥)	السودان (إداريا).
شكل رقم (٦)	البنية القومية – الأساسية – الداخلية لمشروع استصلاح ١٥٠ ألف فدان.

بيان الجداول:

جدول رقم (١)   المساحات المزروعة بمحافظات مصر.

جدول رقم (٢)   متوسط المطر السنوى فى السودان.

مقدمة:

التنمية هى المحرك والدافع للتقدم فى عالم اليوم، و لا يمكن أن نسارع فى التنمية فى موقع ما دون حصر دقيق للموارد الطبيعية. وتمتلك السودان موارد طبيعية كبيرة فى مقدمتها الموارد المائية الوفيرة، وبخاصة فى الجنوب منها حيث المطر والغطاء النباتى الطبيعى الغنى والحياة البرية والحيوانية الغنية. ولكن هناك عوامل أخرى سلبية تؤثر على مسيرة التنمية من صراعات محلية وانخفاض الخصائص السكانية وانعدام البنية الأساسية.

وتمثل ولاية أعالى النيل نموذجا لكل ما ذكرناه، حيث مواردها الغنية جنبا إلى جنب مع المشكلات السكانية وضعف البنية الأساسية مع خلفية أمنية قلقة على مدى العقدين الماضيين.

وقد مثلت اتفاقية التوأمة الموقعة بين ولاية أعالى النيل ومحافظة المنيا محاولة جادة للسعى نحو تطوير وتنمية الولاية بالاستعانة بسواعد وخبرة أهالى المنيا.

ونعرض فى هذه الورقة الأفكار المطروحة لتفعيل هذه الاتفاقية، فيما يخص استثمار مساحة ١٥٠ فداناً من أراضى الولاية باعتبارها نموذجا من نماذج التكامل والتعاون المصرى السودانى.

التعاون والتكامل
المصرى السودانى:

يهتم الجانبان المصرى والسودانى دائما بتعميق العلاقات الأخوية ودعم المصالح المشتركة بين الشعبين، وذلك من خلال تكوين اللجان والآليات المشتركة فى كافة المجالات وعلى كل المستويات (الحكومية والأهلية الخاصة).

وتعمل المنظمات الأهلية فى كلا القطرين على بناء الأرضية الصلبة التى تنمى العلاقات والمصالح لدفع التنمية وتحقيق الرفاهية من جانب، وكذلك لمواجهة التحديات المحلية والإقليمية والعالمية من جانب آخر.

ونظراً لأهمية العمل الأهلى فى مجالات الإغاثة والتنمية والدعوة للتغيير، زار محافظة المنيا ممثلون عن المنظمة الأهلية السودانية الذين شاركوا فى الملتقى الأول من المنتدى الأهلى لمصر والسودان للسكان والتنمية، والذى دعا له المركز الوطنى للسكان والتنمية بالقاهرة لمساندة المنظمات الأهلية خلال الفترة ١٢ – ١٥ مايو ٢٠٠٣ تحت رعاية الجامعة العربية ووزارة الشئون الاجتماعية المصرية.

وقد كان الهدف من هذه الزيارة إطلاع الجانب السودانى على الخبرات التى اكتسبتها المنظمات غير الحكومية والتى تتميز بها محافظة المنيا بخاصة فى مجالات التنمية بالمشاركة الشعبية. وقد أعجبت قيادات المنظمات الأهلية السودانية بما شهدته من عمق المعرفة والتطبيقات المتطورة للتعاون بين الأجهزة التنفيذية فى محافظة المنيا وبين منظمات المجتمع المدنى فى تحقيق التنمية فى ظل من الأمن. وقد قام الزائرون من الجانب السودانى بنقل تلك المشاهدات من خلال تقاريرهم إلى القيادات الحكومية والأهلية فى السودان، وقد أبدت ولاية أعالى النيل وبدعم من الحكومة السودانية – الرغبة فى عقد اتفاق توأمة بين الولاية ومحافظة المنيا وذلك فى ٢٥ مايو ٢٠٠٣ (بعد عشرة أيام فقط من انتهاء الزيارة). وقد

رحبت محافظة المنيا بذلك حيث ردت كتابة بهذا الشأن في ٢١ يونيه ٢٠٠٣ ووجهت الدعوة لوفد من ولاية أعالي النيل لزيارة المحافظة لدراسة وسائل تحقيق ذلك.

وقد قام وفد من الولاية مكون من ممثلي الأجهزة التنفيذية والشعبية برئاسة الوالي بزيارة محافظة المنيا في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ سبتمبر ٢٠٠٣، وانتهى بتوقيع اتفاقية توأمة بين الولاية والمحافظة (ملحق أ المرفق).

وقد نصت الفقرة الثانية من الاتفاقية على أن ولاية أعالي النيل ولاية زراعية بالدرجة الأولى وأن أراضيها عبارة عن تربة طينية منبسطة عالية الخصوبة، وأن هذه الأراضي ما زالت بكرا لم تستغل بعد الاستغلال المناسب، وفي هذا المجال تم الاتفاق على نقل خبرة المحافظة في تطوير الزراعات التقليدية إلى زراعات متطورة مع التدريب في مجال الري والزراعة المتطورة، وكذلك تم الاتفاق على قيام الولاية بتوفير ١٥٠ ألف فدان لاستثمارها بمعرفة المحافظة مناصفة بين المنظمات الأهلية والمستثمرين لاستغلالها من خلال إنشاء تجمعات بشرية سودانية – مصرية منتجة للمحاصيل الزراعية والثروة السمكية والحيوانية والنباتات الطبية وغيرها.

محافظة المنيا:

إحدى محافظات إقليم شمال الصعيد، وتقع على جانبي النيل، ويحدها من الشمال محافظة بني سويف ومن الجنوب محافظة الوادي الجديد وهي من المحافظات ذات الطابع الريفي (شكل رقم ١).

وتنقسم المحافظة إداريا إلى ٩ مراكز إدارية تضم ٩ مدن، و٥٧ وحدة محلية قروية، ٣٤٦ قرية تابعة وكذلك ١٤٢٩ عزبة ونجع (شكل رقم ٢).

وتعتبر محافظة المنيا من المحافظات ذات الطابع الزراعي حيث تقدر مساحة الأراضي الزراعية بها بنحو ٤٥٢ ألف فدان تمثل ٦,٥٪ من إجمالي مساحة الأراضي الزراعية في الجمهورية، وهي أكبر المحافظات الزراعية في

الوجه القبلى ويأتى ترتيبها الخامس على مستوى الجمهورية من حيث الزمام المزروع (جدول رقم ١). وبمعامل تكثيف زراعى ١,٨ فإن المساحة المحصولية تقدر بنحو ٨٢٤ ألف فدان. وأهم المحاصيل الزراعية :القطن – والقمح – والبصل – وقصب السكر – والعنب.

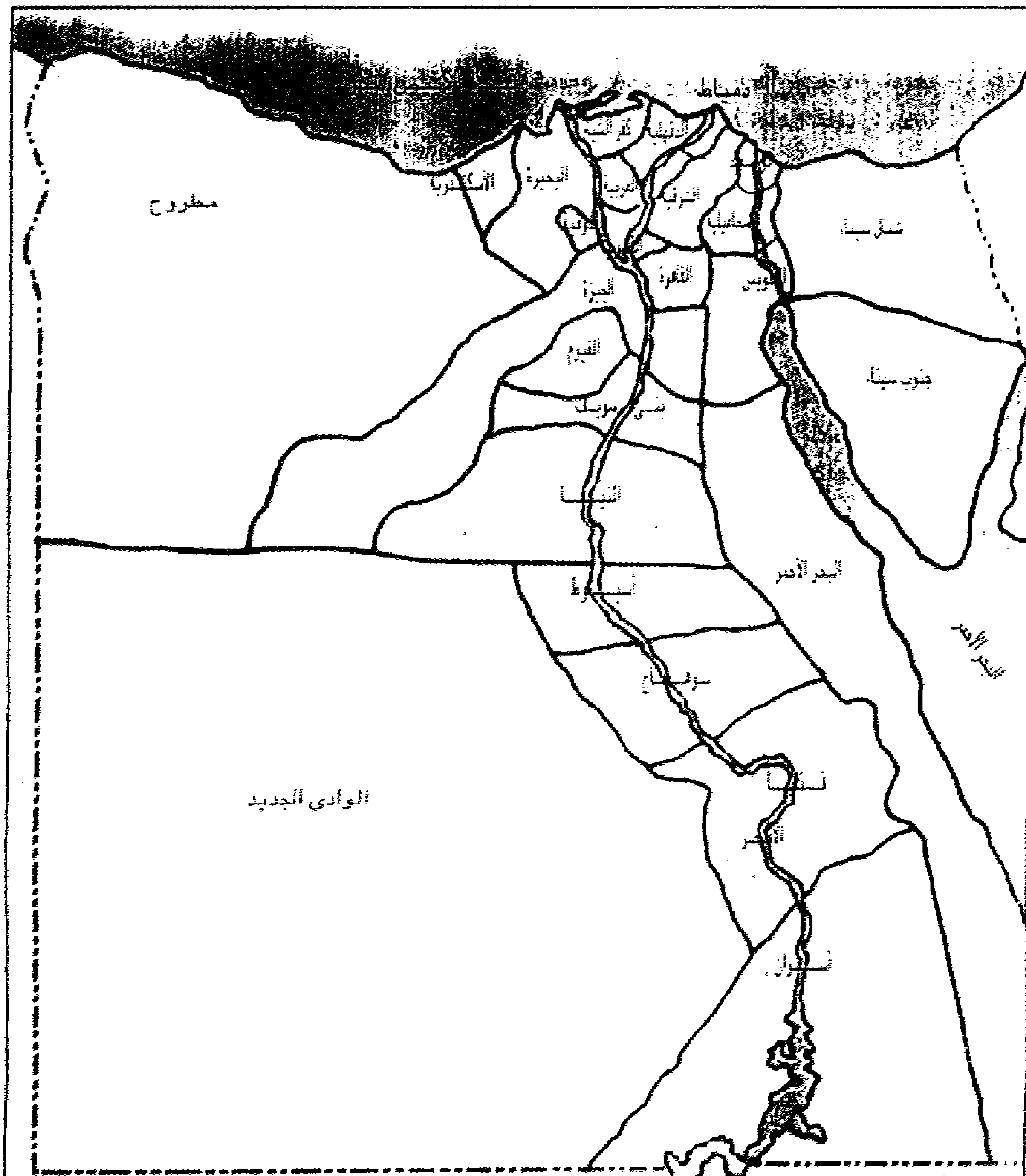
ويقدر تعداد سكان المنيا بنحو ٤,١ مليونًا فى عام ٢٠٠٤ يعيش منهم نحو ٣,٢ مليونًا فى الريف ويمتهنون الزراعة، بينما يعيش فى الحضر نحو ٩٠٠ ألف، وتبلغ نسبة قوة العمل إلى السكان نحو ٣٠,٢ ٪.

وعلى الرغم من الواقع الزراعى للمحافظة، فإنها خطت بعض الخطوات فى مجال الصناعة من خلال الصناعات الغذائية وصناعة الغزل والنسيج والصناعات الكيماوية. وقد تم إنشاء منطقة صناعية شرق النيل على بعد ١٢كم جنوب كوبرى المنيا.

وتتعدد مجالات وفرص الاستثمار بالمحافظة وأهمها مشروعات استصلاح الأراضى، مشروعات الغزل والنسيج القائمة على زراعة القطن، وتعبئة وتجفيف منتجات البصل والثوم، وتجميد وتعبئة الخضر وإنتاج العسل الأسود، وإنتاج الزيوت العطرية، ومطاحن القمح والذرة، ومشروعات تسمين الماشية والأغنام، وإنتاج الأرانب والرومى، ومشروعات المزارع السمكية، وإنتاج الأعلاف بأنواعها وتعبئة عسل النحل.

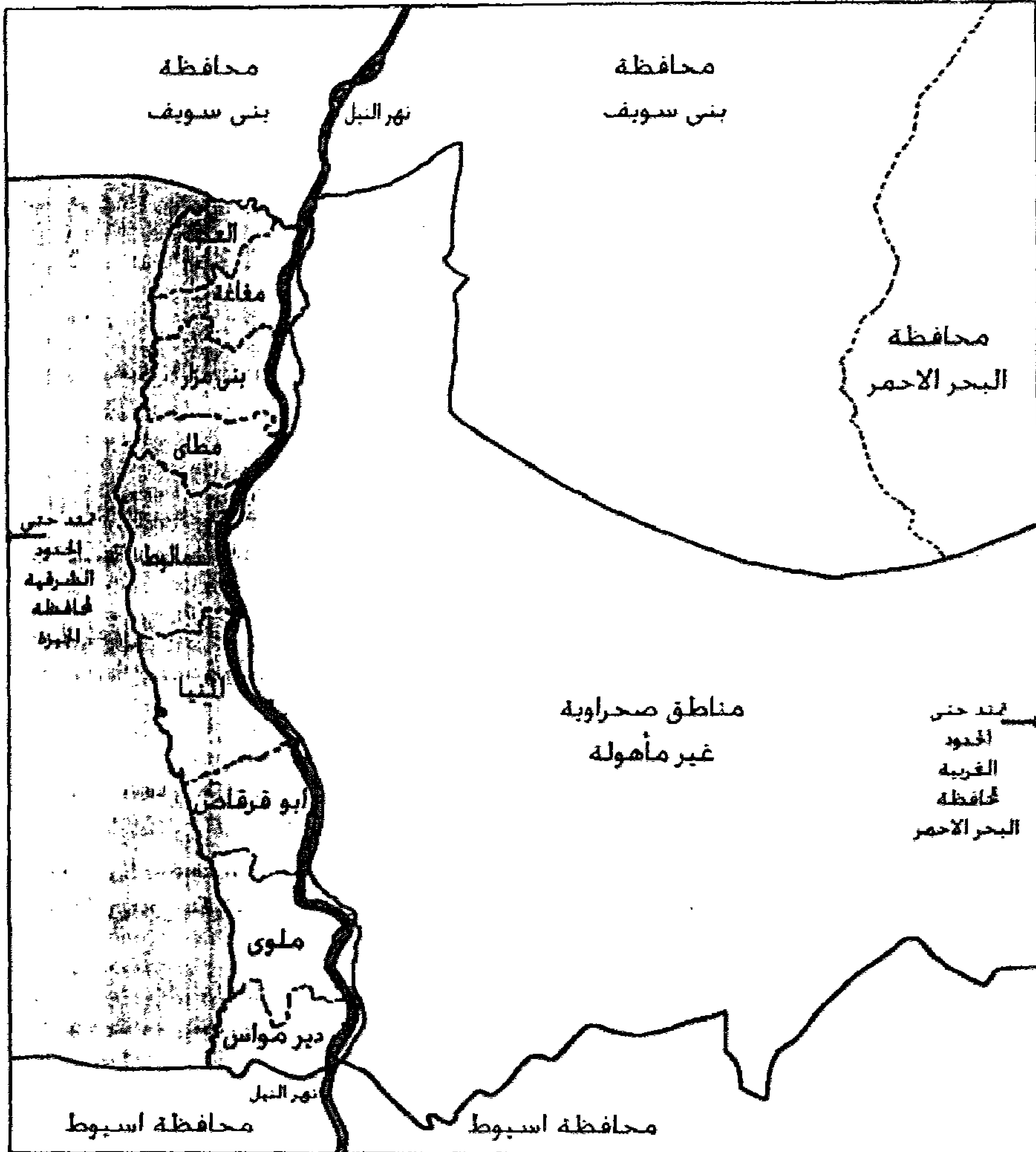
ومن المؤكد أن الخبرة الأساسية للقوى العاملة في المحافظة هى فى مجال الزراعة وما يتبعها من أنشطة اقتصادية فى الفرز والتغليف والتصنيع والنقل والتوزيع، وأنه مع محدودية الموارد الأرضية فى المحافظة؛ فإنه يمكن استغلال جانب من هذه القدرات فى رفع كفاءة استغلال الموارد الطبيعية المتاحة فى ولاية أعالى النيل فى مجال الزراعة، حيث تتوافر الموارد الأرضية ممثلة فى تلك التربة الطينية والموارد المائية التى تتوافر سواء من المطر أو المياه النيلية.

جمهورية مصر العربية



شكل رقم (١)

محافظة المنيا



شكل رقم (٢)

جدول رقم (١)

المساحات المزروعة فى محافظات مصر

المحافظة	الأراضى المزروعة (ألف فدان)
البحيرة	٧٩٥
الشرقية	٧٤٢
كفر الشيخ	٦٥٧
الدقهلية	٦٢٣
المنيا	٤٥٢
الفيوم	٣٨٨
الغربية	٣٧٣
أسيوط	٣٣٢
المنوفية	٣٠٧
قنا	٣٠٧
سوهاج	٢٩٠
بنى سويف	٣٨٤

المساحات المزروعة بمحافظات مصر

(تابع)

المحافظة	الأراضي المزروعة (ألف فدان)
الجيزة	١٩٠
القليوبية	١٨٨
مطروح	١٨٠
الإسماعيلية	١٦٨
الإسكندرية	١٥٩
أسوان	١٤٢
شمال سيناء	١٢٣
دمياط	١٠٦
الوادى الجديد	٩٢
الأقصر	٤٣
السويس	١٩
القاهرة	١١

المساحات المزروعة فى محافظات مصر

(تابع)

المحافظة	الأراضى المزروعة (ألف فدان)
جنوب سيناء	٨
بورسعيد	٧
البحر الأحمر	٠

ولاية أعالي النيل:

هي أحدى ولايات جنوب السودان. والسودان تتشابه تضاريسه وطبيعة الأراضى فيه مع مصر، وفيما يلى بيان بالأقسام الطبيعية للسودان:

١ – المنطقة الساحلية المطلة على البحر الأحمر فى شمال شرق السودان، وهى شريط ساحلى ضيق يمتد شمالاً حتى السويس وجنوبا حتى عصب ورأس الاحتراس فى القرن الأفريقى. وأهم البلاد على الساحل بور سودان وهى الميناء الرئيسى للسودان وهى ميناء قديم.

٢ – سلاسل الجبال الشرقية وتلى المنطقة الساحلية غربا وتنحدر سفوحها انحدارا شديدا نحو الساحل وانحدارا خفيفا نحو الغرب، وهى جبال وعرة. وأهم الجبال فى هذه المنطقة جبل سطوبة (٢٢١٦ مترا)، جبل أربة (٢٢١٧ مترا).

٣– الهضبة الشرقية وتمتد غرب سلسلة الجبال الشرقية كما أنها تمتد جنوبا حتى تتصل بالحافة الغربية للهضبة الإثيوبية التى تمتد فى غرب السودان. وتتدرج الهضبة الشرقية الارتفاع من ٥٠٠ متر فى غربها إلى ١٥٠٠متر فى شرقها. ويخترق كلا من الهضبة وسلسلة الجبال الشرقية الكثير من الوديان والأخوار، وبعضها يتجه شرقا ليصب فى البحر الأحمر أو ينتهى عند المنطقة الساحلية، مثل خور بركة الذى يبدأ من المرتفعات الإثيوبية وينتهى عند طوكر على شكل دلتا خصبة يزرع فيها القطن، والبعض الآخر يتجه غربا ليصب فى النيل أو فى وادى العلاقى، ومن أهم هذه الأفرع وادى عمرو الذى يتجه إلى النيل فى منطقة شريك جنوب أبو حمد.

٤ – ويلى الهضبة السابقة غربا حوض وادى النيل، وهى منطقة ذات سهول فيضية يجرى فيها النيل من الجنوب إلى شمال حاملا معه المياه التى تتجمع فيه من هضبة الحبشة والهضبة الاستوائية، وخط تقسيم المياه مع نهر الكونغو ومرتفعات تقسيم المياه مع بحيرة تشاد ويمكن تقسيمها إلى الأقسام التالية:

أ – منطقة السدود النباتية في الجنوب وتمتد من الحدود الجنوبية إلى خط عرض ٩° شمالاً (تقريبا) عند منطقة ملكال، وتكثر المستنقعات في هذه المنطقة لاسيما في فترة فيضان النيل الأزرق حيث تتوقف مياه النيل الأبيض وتفيض مياه فروعه على الأراضي المحيطة بها.

وتمتد في هذه المنطقة بعض الطرق المهمة التي تؤدي إلى الدول الجنوبية المحيطة بالسودان وأهمها:

ملكال وجوبا ونيمولي ومنها إلى أوغندا، والكونغو، وكينيا. ويتفرع من واو طريقان يؤديان إلى الكونغو، وأفريقيا الوسطى.

ب – منطقة السهول الخصبة والأراضي القابلة للزراعة وتمتد من شمال الملكال إلى الخرطوم وأبو حمد (حتى خط عرض ١٧ °غرباً). ومن أهم الأراضي في هذه المنطقة أرض الجزيرة بين النيل الأزرق والنيل الأبيض، وسهل البطانة بين العطبرة، والنيل الأزرق، ودلتا الجاش عند كسلا، ودلتا بركة عند طوكر. وتشتمل أرض الجزيرة على خمسة ملايين فدان يمكن ري ثلاثة ملايين منها بواسطة مشروعات الري المختلفة.

جـ – المنطقة من أبو حمد (خط غرض ١٩° شمالا تقريبا) إلى الحدود المصرية عند خط عرض ٢٢° شمالاً. وتسمى هذه المنطقة العطمور وهي أشد مناطق السودان جفافا، وتعتبر امتداد لصحراء مصر الشرقية والغربية وأراضيها رملية مغطاه بالرمل الخشن والزلط.

٥ – ويلي حوض النيل غربا هضبة مستوية (تعتبر امتدادا لهضبة مصر الغربية) تتدرج في الارتفاع من نحو ٢٠٠ متر بالقرب من النيل ويزداد ارتفاعها كلما اتجهنا غربا حتى تصل إلى نحو ٢٠٠٠ متر فوق سطح البحر في منطقة دارفور حيث يوجد بها جبل مرة (٣٠٧٠ مترا) أعلى جبال المنطقة. ولون التربة السائد أحمر وبني وأرضها صلبة. وتمتد بعض فروع الوديان والأنهار في تلك المنطقة وأهمها فروع بحر العرب التي تمتد من خط قسيم المياه بين بحر العرب

وبحيرة تشاد فى دارفور ومنها وادى الملك الذى ينتهى النيل النوبى عند الدبة، ووادى المقدم وينتهى عند النيل غرب منطقة كورتى. ويمتد بهذه المنطقة عدة طرق أسفلتية ومدقات أهمها: طريق الخرطوم – والأبيض – والفاشر – وجنينة – وملكال – والفاشر وجنينة وهما يؤديان إلى تشاد. ومن أهم المدقات درب الأربعين القادم من صحراء مصر الغربية ويؤدى إلى جنوب غرب السودان.

٦ – منطقة المرتفعات فى جنوب وادى النيل وجنوبه الغربى، وهى عبارة عن هضبة يتراوح ارتفاعها ما بين ٩٠٠،١٠٠٠متر فوق سطح البحر وأعلى قمة بها وهى قمة جبل كينيتى (٣١٨٧مترا)، ويوجد بها خط تقسيم المياه بين فروع بحر الغزال ونهر الكونغو فى الجنوب الغربى.

٧ – ولدراسة المناخ والموارد الزراعية فإن التقسيم التالى يعتبر المدخل المناسب لهذه الدراسة ويتلخص فيما يلى:

أ – **شمال السودان:** ويمتد من حدود مصر مع السودان إلى منطقة أبو حمد (خط عرض ١٩° شمالا تقريبا).

ب – **وسط السودان:** ويمتد من منطقة أبو حمد (١٩° شمالا تقريبا) إلى منطقة ملكال (خط عرض ٩° شمالا تقريبا).

جـ – **جنوب السودان:** ويمتد من منطقة ملكال (خط عرض ٩° شمالا تقريبا) إلى منطقة جنوبا (خط ٣٠َ ٣° شمالا تقريبا).

٨ – **ومناخ السودان:** بوجه عام حار فى الصيف ولا تقل درجة الحرارة عن ٣٤ درجة مئوية، ودافئ فى الشتاء ولا تقل درجة الحرارة عن ١٦ درجة مئوية فى شمال السودان.

والرياح شمالية وشمالية شرقية فى الشتاء، وجنوبية فى الصيف. وتهب على السودان رياح الهبوب من مايو إلى يوليه وهى رياح محملة بالأتربة.

٩ – والمطر أهم عامل يؤثر فى مناخ السودان وخط عرض ١٩° شمـــالاً (منطقة أبو حمد) هو الحد الشمالى الذى ينتهى بعده سقوط الأمطار. وتزداد كثافة الأمطار كلما اتجهنا جنوبا على النحو الذى يتضح من الجدول التالى:

(جدول رقم ٢)

متوسط المطر السنوى فى السودان:

المنطقة	متوسط كمية سقوط المطر
الخرطوم	١٦٠مم
ودا مدنى	٤٠٠مم
ملكال	٨٠٠مم
جوبا	٩٥٠مم

(انظر شكل رقم ٣)

ويسقط المطر فى منطقة الخرطوم فى الفترة من يونيـو إلـى أغسطس، وتزداد هذه الفترة فى جنوب السودان فيسقط فى جوبا ومنجلة فى الفترة من فبراير إلى نوفمبر. ويسقط المطر فى منطقة البحر الأحمر شمال شرق السودان شتاء من أكتوبر إلى فبراير وتهب الرياح الشمالية والشمالية الشرقية على هذه المنطقة.

١٠ – وباختصار، فإن ظروف المناخ تتنوع فى السودان بتنـوع المنـاطق الثلاثة التى سبق الإشارة إليها وهى شمال السودان، وسطه، وجنوبه وذلـك علـى النحو التالى:

أ – **فى شمال السودان:** إقليم صحراوى جاف شديد الحرارة نهــارا بــارد جدا ليلا، نادر المطر يخلو سطحه من النباتات.

ب – **وفى وسط السودان:** يشبه المناخ فى هــذه المنطقــة منــاخ شــمال السودان وتسقط عليه الأمطار فى يوليو وأغــسطس بــسبب هبــوب الرياح الجنوبية، وتتزايد كميات الأمطار كلما اتجهنا إلى أسفل حتــى تصل إلى ٨٠٠ مم فى ملكال.

جـ – **فى جنوب السودان:** يسقط المطر بغزارة فى الفترة من فبراير إلى نوفمبر، وتبلغ كمية المطر التى تسقط فى خط عرض جوبا ٩٥٠مــم فى المتوسط.

وبالنسبة للغطاء النباتى الطبيعى يرجع إلى (شكل رقم ٤).

١١ – ويبلغ سكان السودان ٣٢ مليونا وذلك طبقــا لمصـــادر الأمم المتحدة عام ٢٠٠٠.

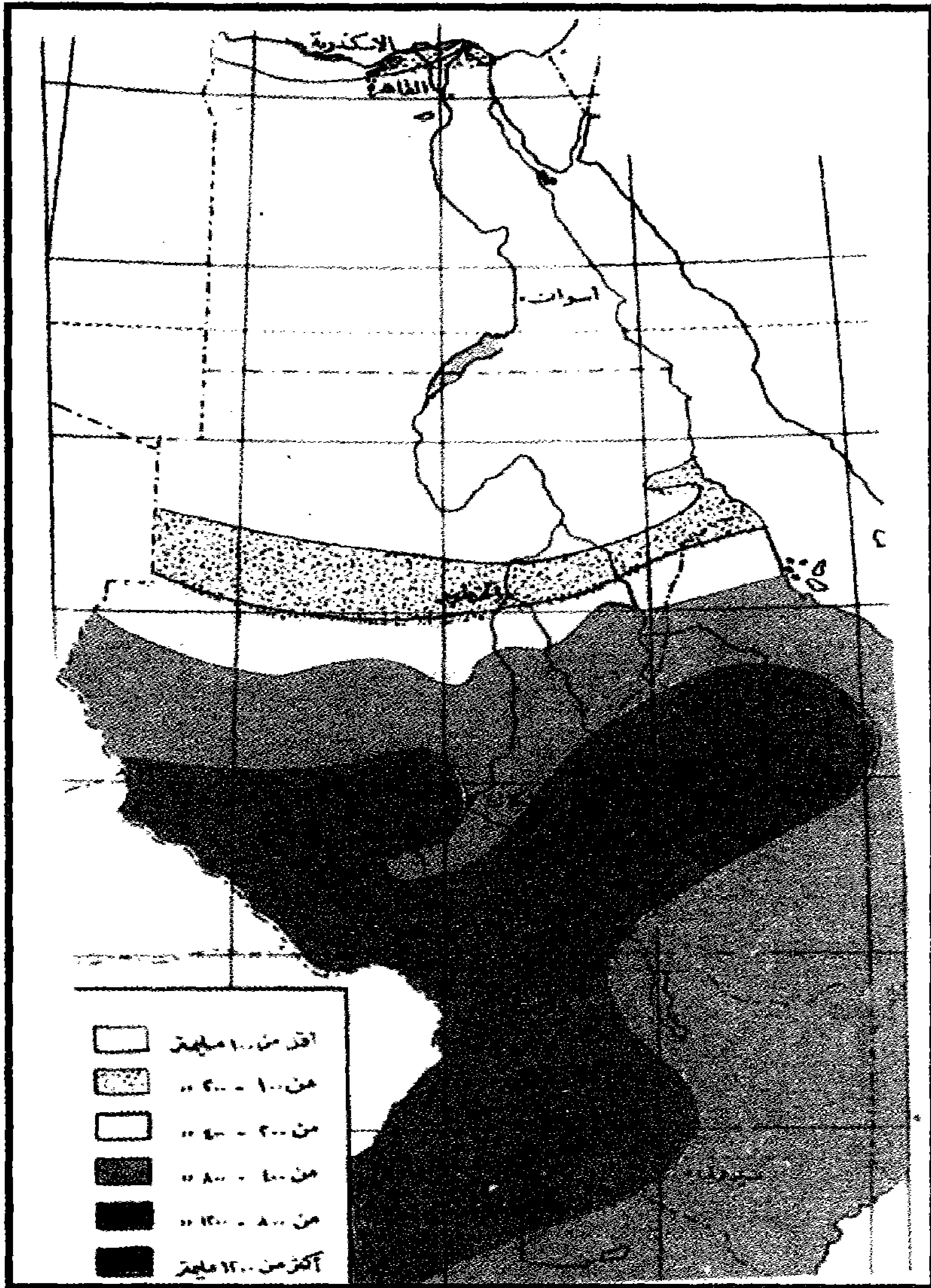
ويبلغ معدل الزيادة الطبيعية ٢,٢٪.

(وذلك بمعدل مواليد ٣,٣٪ ومعدل وفيات ١,١٦٪).

التقسيم الإدارى للسودان:

تنقسم السودان إلى عدد من الولايات (شكل رقم ٥).

المطر السنوى فى حوض النيل



شكل رقم (٣)

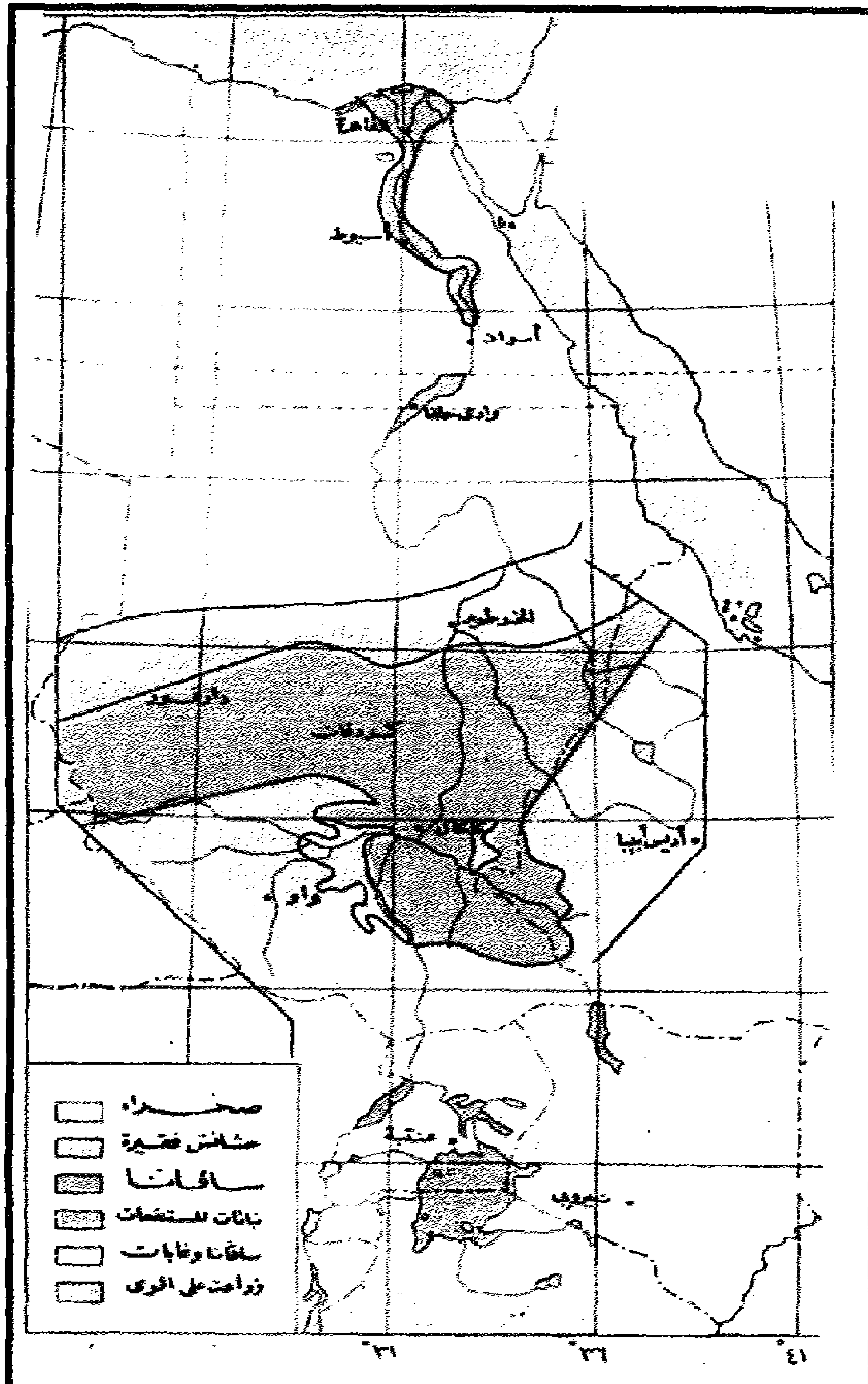
الظروف العامة لمنطقة ولاية أعالى النيل:

تقع ولاية أعالى النيل حول خط عرض ١٠° ممتدة من الشرق إلى الغـــرب بين خطى طول ٢٨°،٣٤,٥° شرقا.

وتقع العاصمة " ملكال " على خط عرض ٩° شمالا، كما أنها تقـــع علـــى الشاطئ الشمالى لنهر السوباط، قريبة من النهاية الشمالية لقناة جـــونجلى ويـــربط ملكال بالخرطوم طريق مرصوف بطول نحو ٧٥٠كم يمر على البر الشرقى للنيل الأبيض.

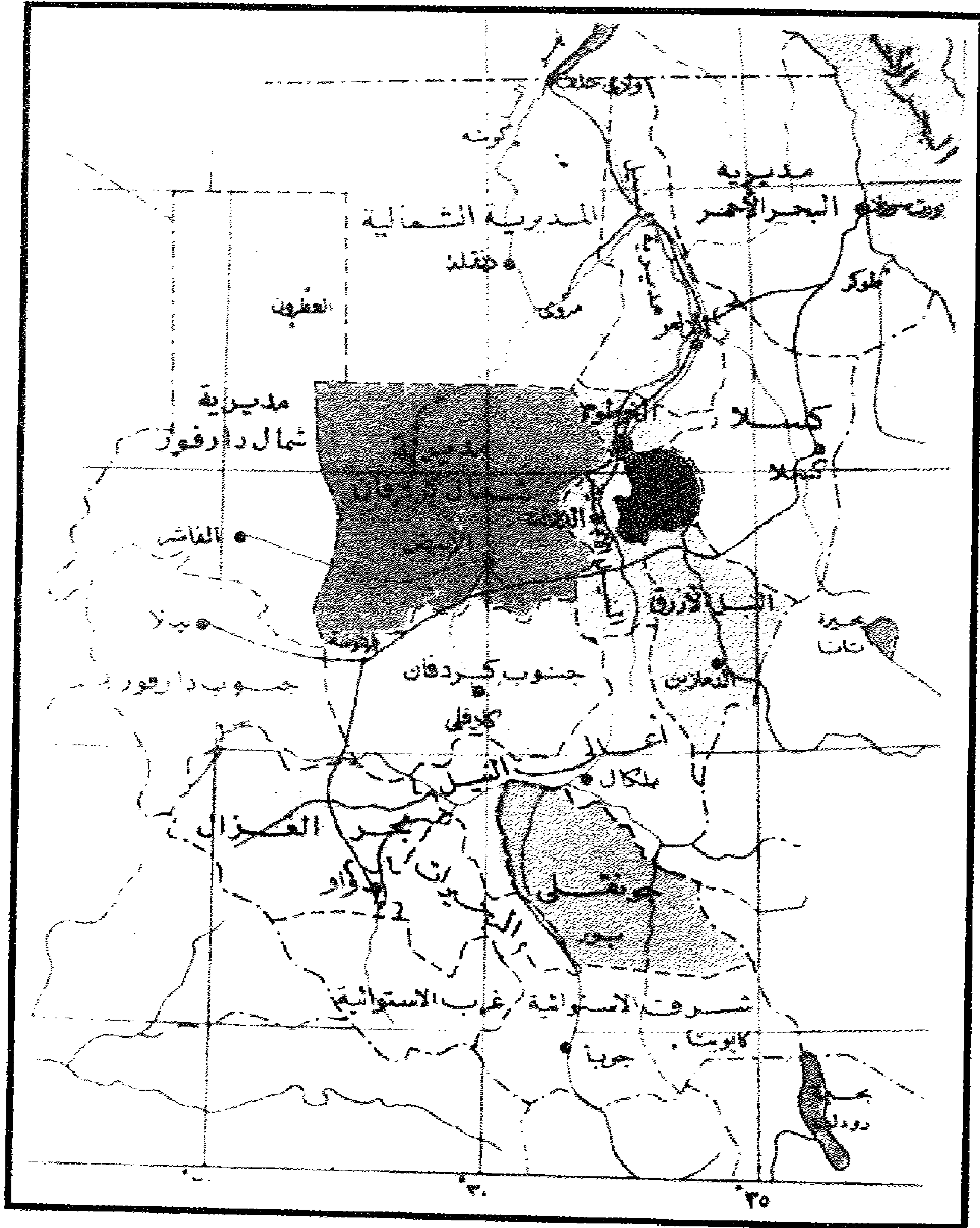
كما يربطها طريق مرصوف فى مدينة جونجلى بطـــول نحـــــو ٢٥٠كـــم، ولا يمر بالمدينة أى خطوط للسكك الحديدية، ويتوافر بها مطار هو الأكبـــر بعـــد الخرطوم، ومناخ الولاية بشكل عام مناخ مناطق السافانا الحار الرطب، والأمطـــار تتراوح من ٤٠٠مم فى أقصى شرق الولاية وتصل إلـــى ٨٠٠ مم فـــى ملكـــال، ثم تتزايد غربا حتى تصل عن أقصى الحدود الغربية للولاية إلى ١٢٠٠مـــم فـــى العام.

النباتات الطبيعية فى حوض النيل



شكل رقم (٤)

السودان (إدارية)



شكل رقم (٥)

مقترحات استصلاح ١٥٠ ألف فدان فى ولاية أعالى النيل:

تجربة استصلاح الأراضى فى مصر:

لمصر تاريخ طويل فى استصلاح الأراضى ابتدأ منذ بدايات القرن العشرين وحتى الآن. وكانت أعمال الاستصلاح قبل ١٩٥٥م تتم بمعرفة القطاع الخاص، أما بعد هذا التاريخ فقد تولته الحكومة من خلال هيئة تعمير الصحارى وهيئة تعمير الأراضى، واللتان تم دمجهما منذ عام ١٩٧٥م فى هيئة واحدة هى الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية.

وأعمال الاستصلاح فى حقيقتها إقامة لبنة أساسية كبرى للمناطق المستصلحة، ونظرا لما تحتاجه أعمال استصلاح الأراضى من جهد مكثف من عدد كبير من أجهزة الدولة، فقد تم تقسيم أعمال البنية المطلوبة إلى المستويات الآتية:

أولاً: أعمال البنية القومية:

وتقوم بها الوزارات المعنية ومن ميزانيتها حيث تتم كالآتى:

١ – **وزارة الرى والموارد المائية:** تدبير الاحتياجات المائية وإنشاء الترع لتصل إلى أول المساحة المطلوب استصلاحها.

٢ – **وزارة الكهرباء والطاقة:** تدبير احتياجات الطاقة الكهربائية إلى بداية المنطقة المطلوب استصلاحها وبجهد ٦٦ كيلو فولت وبحجم الطاقة المطلوبة.

٣ – **وزارة النقل:** عمل طريق من الشبكة القومية للطرق إلى بداية المنطقة المطلوب استصلاحها.

ثانيا: أعمال البنية الأساسية:

ويقوم بها الجهاز المعنى بالاستصلاح وهو هيئة التعمير والتنمية الزراعية لكل المشروعات، عدا فى حالات خاصة مثل مشروع استصلاح ترعة السلام شرق القناة، والتى يتولاها جهاز تنمية شمال سيناء على ترعة السلام، أو يتحمل المستثمرون التكلفة فى حالة بيع الأراضى لهم بسعر رمزى ٥٠ جنية للفدان – كما

حدث في مشروع شرق العوينات أو مشروع توشكى وتتمثل هذه البنية الأساسية في الآتي:

١ – **في مجال الري:** الترع والمصارف الرئيسية والترع والمصارف الفرعية ومحطات الري والصرف.

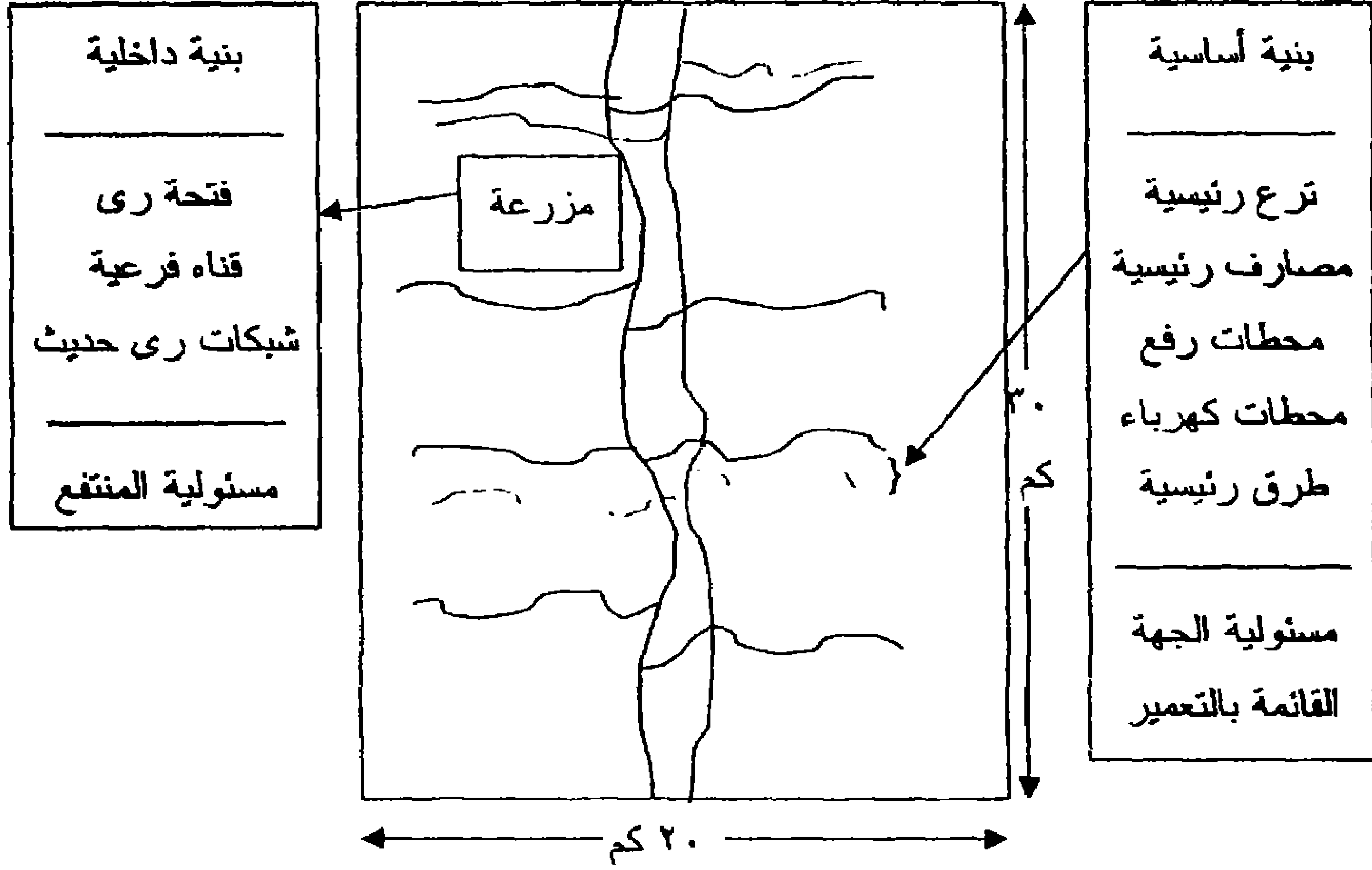
٢ – **في مجال الطاقة الكهربائية:** محطات المحولات من ٦٦ كيلو – فولت إلى الجهود الأدنى (٢٢ كيلو فولت / ١١ كيلو فولت) وشبكات التغذية على هذه الجهود.

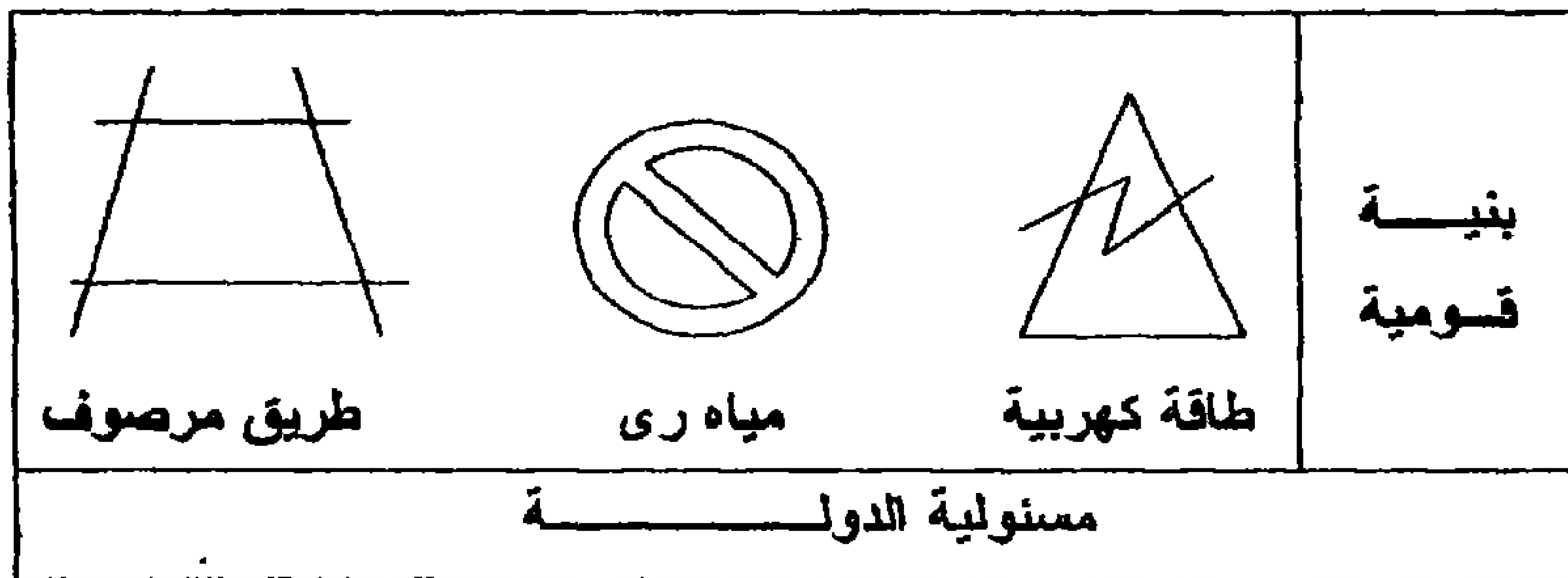
٣ – **في مجال الطرق:** الطرق الرئيسية والفرعية داخل منطقة المشروع والتي تربط أجزاءه بعضها بالبعض.

البنية

القومية – الأساسية – الداخلية

لمشروع استصلاح ١٥٠ ألف فدان (٦٠٠كم٢)





شكل رقم (٦)

ثالثا: البنية الداخلية:

وتشمل أعمال الاستصلاح الداخلى من فتحات للرى – وقنــوات فرعيــة – وشبكات رى متطور (رش – وتنقيط) ويتحملها المستفيد نفسه.

الخطة العامة لإقامة مجتمعات بشرية منتجة بولاية أعالى النيل:

أ – انتقاء الأعضاء كرواد أوائل من خلال تقدير ما لديهم من حيث القــدرة والرغبة والجدية.

- السودانيين المقيمين فى مصر – والنازحين.

- السودانيين المستنيرين " الموجودين بالولاية ".

- المصريين الباحثين عن فرص للاستثمار أو العمل.

ب – تأهيل الأعضاء للتعايش مع ظروف المنطقة ومع إخوانهم السودانيين،

جـ – إشراك الأعضاء فى عملية التخطيط العام للمجتمع الجديد.

د – إشراك الأعضاء فى إدارة المجتمع والتعامل مع السلطة السودانية فــى إطار من الجدية والشعور بالمواطنة.

مقترحات أعمال الاستصلاح:

نظرا للمناخ المختلف عن الوضع فى محافظة المنيا والذى يخلو من المطــر تقريبا (أقل من ١٥مم فى العام)؛ فإنه يلزم مراعاة الأتى:

١ – نظرا لتوافر الغطاء النباتى الطبيعى الغنى للسافانا، فإنه يقترح أن يبــدأ الوافدون من المنيا العمل فى الرعى من خلال توفير رءوس من الأنواع المتاحــة فى المنطقة وذلك استغلالا لهذا الغطاء النباتى الغنى لمدة عام / عاميين يتم خلالها تأقلم الوافدين وإقامة المساكن وتكوين رابطة أو جمعية أو أكثر لهم.

٢ – تجرى فى الوقت نفسه على التوازى دراسة جدوى تستغرق ستة شهور، ثم إعداد للبنية الهندسية المطلوبة للمشروع لاستصلاح هذه الأراضى وتجهيزها للزراعة مع استغلال المطر المتاح كمورد للمياه وأن يكون الرى تكميليا من قنوات الرى التى ستنشأ لهذا الغرض (٤٠٠مم مطر توفر للفدان الواحد ١٦٠٠م٣ فى السنة للرى – و٨٠٠ مم مطر توفر للفدان ٣٢٠٠م٣ فى السنة – و١٢٠٠مم مطر توفر مياه لرى الفدان تعادل ٤٨٠٠م٣/عام).

٣ – تدرس حالة البنية القومية كما أوضحنا ويتم بحث أسلوب تمويل أعمال البنية الأساسية (قنوات رى وصرف – ومحطات رفع – ومحطات كهرباء أو وقود تقليدية فى حالة عدم توفر الكهرباء – ورصف طريق يوصل إلى ملكال.... إلخ).

٤ – اختيار المحاصيل الملائمة طبقا للظروف المحلية (التربة – والمناخ، فمثلاً زراعة القطن فى السودان فى منطقة الجزيرة تبدأ فى شهر يوليو، بينما تبدأ فى مصر فى شهر مارس وذلك لمراعاة وقوع موسم نضج المحصول خارج موسم المطر الصيفى فى الجزيرة).

٥ – إعادة تأهيل الفلاحين الوافدين والسودانيين العائدين على أساليب الزراعة ونوعية المحاصيل الجديدة فى المشروع.

المطالب التى يجب العمل على توفيرها لتسهيل الخطيط والتنفيذ:

١– خرائط بمقياس رسم ملائم توضح تفاصيل المنطقة جغرافيا وطبوغرافيا.

٢– تقرير تفصيلى عن المناخ بالمنطقة على مدار العام مع التركيز على معدلات المطر.

٣– تقرير عن الغطاء النباتى الطبيعى فى منطقة المشروع.

٤- موارد المياه والطاقة والطرق المؤدية إلى منطقة المشروع (البنية القومية).

٥- تقرير عن أنواع حيوانات المراعى السائدة فى المنطقة.

٦- تقرير عن طبيعة التربة فى منطقة المشروع.

٧- الحالة الصحية فى منطقة المشروع و الأمراض المحتملة (ملاريا - وبلهارسيا.... إلخ).

٨- تشكيل لجنة استثمارية للمشروع تتولى وضع المعايير والبرامج لطاقم التنفيذ فى أعالى النيل.

٩- إعداد مخطط للتهجير والتوطين يحقق دقة رعاية المهجرين وبدء تدريبهم قبل الانتقال وحتى تمام اندماجهم بعد الهجرة (٣- ٥ سنوات) مع التخطيط لتقديم العون المادى والأدبى والمشورة المطلوبة، وذلك فى تنسيق كامل مع السلطات ومع القبائل والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية المعنية مثل: (المنظمة الدولية للأغذية و الزراعة من خلال مكتب الممثل المقيم فى الخرطوم - ومشروع الغذاء العالمى - والجهات المانحة).

ملحق

(اتفاقية توأمة)

بين محافظة المنيا فى جمهورية مصر العربية

وولاية أعالى النيل فى جمهورية السودان.

فى إطار تعميق العلاقات الأخوية ودعم المصالح المشتركة بين الشعبين (المصرى والسودانى) تحرص القيادة السياسية فى البلدين على تكوين اللجان والآليات المشتركة فى كافة المجالات وعلى كل المستويات (الحكومية والأهلية والخاصة).. وعليه تعمل المنظمات الأهلية فى شمال وجنوب وادى النيل (مصره وسودانه) على بناء الأرضية الصلبة التى تنمو عليها تلك العلاقات والمصالح لمواجهة التحديات المحلية والإقليمية والعالمية.

ومن منطلق أهمية العمل الأهلى فى مجالات الإغاثة والتنمية والدعوة للتغيير زار المحافظة ممثلو المنظمات الأهلية السودانية الذين شاركوا فى الملتقى الأول من المنتدى الأهلى (مصر والسودان) للسكان والتنمية الذى دعى إليه المركز الوطنى للسكان والتنمية بالقاهرة لمساندة المنظمات الأهلية خلال الفترة من حتى ١٢ – ٢٠٠٣/٥/١٥ تحت رعاية الجامعة العربية ووزارة الشئون الاجتماعية.

وقد كان الهدف من هذه الزيارة الاطلاع على الخبرات التى تتميز بها المحافظة ومجالات التنمية بالمشاركة الشعبية.

فإنه إزاء ما لمسته قيادات تلك المنظمات من عمق المعرفة التطبيقية للتعاون بين الأجهزة التنفيذية بالمحافظة والقطاع الأهلى فى تحقيق التنمية فى ظل الأمان، فقد نقلوا تلك الأحاسيس إلى القيادات الحكومية والأهلية فى السودان.

وبناء عليه أبدت ولاية أعالى النيل وبدعم من الحكومة السودانية الرغبة فى عقد اتفاق توأمة بين ولايتهم والمحافظة وذلك بكتابها المؤرخ ٢٠٠٣/٥/٢٥، وقد رحبت المحافظة بتنفيذ هذه الرغبة بكتابها بتاريخ ٢٠٠٣/٦/٢١، ودعت وفد الولاية لزيارة المحافظة والتباحث والاتفاق على ذلك.

وفى نهاية الزيارة التى قام بها الوفد الذى ضم ممثلى الأجهزة التنفيذية والشعبية والأهلية برئاسة معالى الوالى السيد / داك دوب بشوك فى المدة من ٢٢ إلى ٢٠٠٣/٩/٢٤، وبانتهاء برنامج الزيارة الذى أعد بالمشاركة بين الأجهزة التنفيذية وجمعية الخشابة للتنمية الاجتماعية ومشروعات الخريجين والهيئة الإنجيلية للخدمات بالتنسيق مع المركز الوطنى. فقد تم الاتفاق على ما يلى:

أولاً: تنمية القدرات الذاتية للأجهزة الحكومية والمنظمات الأهلية السودانية من خلال ورش عمل وزيارات ميدانية:

أ – أجهزة الحكم المحلى فى مجال الرعاية والتنمية المجتمعية والشعبية.

ب – المنظمات الأهلية العاملة فى مجال الصحة، وتكوين التجمعات البشرية المنتجة وتنمية المجتمعات الفقيرة والتعليم والصناعات الصغيرة والتنوير والمواطنة.

ثانيا: الأمن الغذائى:

أعالى النيل ولاية زراعية بالدرجة الأولى وأراضيها عبارة عن تربة طينية منبسطة عالية الخصوبة وهذه الأراضى ما زالت بكرا لم تستغل بعد الاستغلال الأمثل، وفى هذا المجال تم الاتفاق على:-

١. نقل خبرة المحافظة فى تطوير الزراعة التقليدية إلى زراعة متطورة مع التدريب فى مجال الرى والزراعة المتطورة.

٢. قيام الولاية بتوفير ١٥٠ ألف فدان، لاستثمارها بمعرفة المحافظة مناصفة بين المنظمات الأهلية والمستثمرين، لاستغلالها من خلال إنشاء تجمعات بشرية (سودانية – مصرية) منتجة للمحاصيل الزراعية وللثروة السمكية والحيوانية وللنباتات الطبية وغيرها.

٣. نقل تجربة تكوين جمعيات التنمية العاملة بالمحافظة فى مجال الزراعة والبيطرة والإرشاد.

ثالثا: الثروة الحيوانية والسمكية:

١. قيام المحافظة بتوفير وحدات بيطرية متحركة.

٢. نقل تجربة المحافظة فى مجال الإنتاج الحيوانى بتحسين السلالات.

٣. المعاونة فى صيد الأسماك وتجهيزها للتصدير.

٤. إعادة تأهيل معهد مصائد الأسماك بالولاية.

رابعا: الصناعة:

– منح المحافظة فرص للاستثمار فى مجالات الصناعات القائمة على الإنتاج الزراعى والحيوانى والسمكى.

خامسا: التعليم:

١. رعاية إقامة توأمة بين جامعتى الولاية والمحافظة للتدريب وتوفير منح دراسية لأبناء الولاية.

٢. العمل على تدبير معلمين للتدريب بالمدارس الثانوية بالولاية على نفقتها.

٣. مشاركة الجمعيات الأهلية العاملة فى مجال التعليم ومحو الأمية.

سادسا: الثقافة:

- التواصل الثقافي بإقامة معارض ومسرحيات وأسابيع ثقافية وتبادل الفرق الشعبية.

سابعا: الشباب:

١. تدريب الشباب فى المجالات الاجتماعية والرياضية.

٢. إقامة دورات تنافسية بين الشباب فى المجالات الرياضية بالتبادل.

٣. إنشاء نوادٍ رياضية وبيوت للشباب.

٤. دعم الأندية الشبابية والرياضية بأندية مشاهدة.

ثامنا: المرأة:

١. نقل التجربة فى مجال تنمية المرأة ثقافيا واقتصاديا واجتماعيا.

٢. تنمية مهارات وقدرات المرأة فى المجالات المتاحة.

تاسعا: المنظمات التطوعية:

١. معاونة المنظمات التطوعية للولاية للنهوض بدورها.

٢. تنمية المجتمعات الفقيرة.

٢. تبادل التعاون بين الاتحاد الإقليمى للجمعيات الأهلية بالولاية والمحافظة والتشابك فى مجالات التنمية.

عاشرا: التجارة:

- تصدير الفائض من المنتجات الزراعية والسمكية والحيوانية.

حادى عشر: السياحة:

- تشجيع السياحة بين المحافظة والولاية للتعرف على الآثار التاريخية وتنمية الثقافات.

ثانى عشر: آليات التنفيذ:

١. مجموعة عمل مشتركة برئاسة السيد المحافظ ومعالى الوالى تجتمع سنويا فى عاصمتى المحافظة والولاية بالتبادل.

٢. مجموعة عمل تنفيذية تجتمع أربع مرات (مرتين فى السودان ومرتين فى مصر)، ممثل فيها:

أ – الحكومة. ب – المجتمع المدنى المحلى.

جـ – القطاع الخاص. د – الجامعة.

٣. إقامة ورش عمل لتنمية القدرات الذاتية للأجهزة الحكومية والجمعيات الأهلية السودانية خلال فبراير ٢٠٠٤ لمدة عشرة أيام لعدد ١٥ شخصًا فى مجالات التنمية بالمشاركة على أن يتحمل الجانب السودانى نفقات السفر ويتحمل الجانب المصرى نفقات الإقامة.

٤. إعداد قيادات تنموية للمناطق الفقيرة بالولاية لمدة أسبوعين خلال فبراير ٢٠٠٤ لعدد ١٥ فرد وفقًا لما سلف.

٥.زيارة متبادلة بين الجامعتين للتوأمة.

٦. زيارة الجانب المصرى للأراضى الواردة فى البند أولا للاتفاق على الموقف القانونى وأسلوب الرى.

٧. إعداد خطة مفصلة لتنفيذ باقى البنود خلال ثلاث سنوات من تاريخ تبادل الاتفاقية.

وذلك خلال ستة شهور من تاريخ تبادل الاتفاقية.

تحريرا فى ٢٠٠٣/٩/٢٤

محافظ المنيا **والى أعالى النيل**

نموذج بدء إجراءات إبرام
معاهدة أو اتفاق دولى

أولاً: بيانات تحررها الجهة الراغبة فى إبرام المعاهدة أو الاتفاق:-

١. عنوان وموضوع المعاهدة أو الاتفاق: اتفاقية توأمه بين محافظة المنيا بجمهورية مصر العربية وولاية أعالى النيل فى جمهورية السودان.

٢. الجهة صاحبة الاقتراح بإبرام المعاهدة أو الاتفاق: ولاية أعالى النيل.

٣. هناك معاهدة أو اتفاق أو أى وثيقة قانونية أخرى مع ذات الدولة فى المجال نفسه ؟ لا.

٤. الأهداف والمنافع المستهدفة من إبرام المعاهدة أو الاتفاق المقترح:

- تعميق العلاقات الأخوية.
- دعم المصالح المشتركة.
- تحقيق التواصل بين القطاعات الحكومية والأهلية.
- تنمية الصلات الروحية.
- تحقيق التكامل.

٥. صفه وبيانات المسئول عن جهة التفاوض المصرية:

السيد / حسن محمد أحمد حميدة　　　　محافظ المنيا

٦. جهة التفاوض الأجنبية:

السيد / داك دوب بشوك　　　　والى أعالى النيل

٢٠٠٣/٩/٢٣

محافظ المنيا　　　　والى أعالى النيل

ثانيًا: تاريخ تقديم النموذج بعد استيفائه للقطاع القانونى بوزارة الخارجية.

٢٠٠٣/٩/٢٧م

التكامل الصحى بين مصر والسودان
" دراسة حالة: علاقة السدود ومشروعات الرى بانتشار الملاريا فى السودان الشمالى وطرق مكافحتها "

آمال حلمى سليمان خليل

نظرا لكثرة معاناة الشعوب من فترات الجفاف وصعوبة الحصول على الغذاء بخاصة فى الأراضى التى تجرى بها الأنهار الموسمية، ومع الزيادة المفرطة فى السكان، أدى ذلك إلى زيادة الطلب على المواد الغذائية والمواد الخام للاستهلاك المحلى والتصدير، فاتجهت أنظار معظم الدول إلى إنشاء السدود على هذه الأنهار وإنشاء خزانات للمياه للاستفادة منها فى رى مساحات من الأراضى الزراعية، وبالتالى تم قيام العديد من المشروعات الزراعية التى تعتمد على الرى الدائم كما حدث فى مصر والسودان.

ورغم أن هذه المشروعات ساعدت على التنمية الزراعية والاقتصادية وخلقت فرصا عديدة للعمل، فكانت لها أبعادا اجتماعية وصحية خطيرة لم تأخذ فى الحسبان عند إنشاء هذه المشروعات، فخلقت بيئة مناسبة لانتشار بعض الأمراض حيث أدى بناء السدود وتكوين بحيرات بطيئة الجريان وكذلك وجود الرى الدائم إلى تكاثر البعوض والقواقع وانتشار أمراض لم تكن معروفة فى تلك المناطق ليس فقط الأمراض الطفيلية، لكن انتشرت أيضا الأمراض المعدية، نظرا لإنشاء معسكرات للعاملين فى هذه المشروعات ولم تكن مجهزة من حيث البنية الأساسية كإمدادها بالمياه النقية والصرف الصحى. مما ساعد على انتشار أمراض كالإسهال والأمراض الجلدية كاللشمانيا، وتمثل الملاريا والبلهارسيا أخطر الأمراض الطفيلية المرتبطة بالمشروعات الزراعية، فقد تزايدت نسبة الإصابة بالبلهارسيا فى مصر مثلا بعد إنشاء خزان أسوان القديم من ٦٪ إلى ٦٠٪ بعد مرور ثلاث سنوات من إنشائه، وبعد قيام مشروع رى الجزيرة بالسودان بنحو ١٥ عاما وصلت نسبه الإصابة بالبلهارسيا إلى ما يتراوح بين ٣٠ – ٦٠٪، وكذلك ارتفع معدل الإصابة بالبلهارسيا البولية فى مصر حول بحيرة ناصر بعد إنشاء السد العالى.

وتعد جمهورية السودان أكثر الدول العربية والأفريقية ارتباطا بمصر، ليس فقط بحكم الجوار لكن يربطهما نهر النيل العظيم ويجمع بينهما العروبة والإسلام، وتمتد حدود جمهورية السودان بين دائرتى عرض ٣,٣٠° و٢٢° شمالا وبين خطى طول ٢٢° و ٣٨,٣٠° شرقا، وتبلغ مساحتها نحو ٢,٥ مليون كم٢، وتعد أكبر الدول الأفريقية مساحة وتنقسم إداريا إلى تسعة أقاليم و٢٦ ولاية، ويوضح شكل (١) التقسيم الإدارى للدولة وحدود الولايات الجنوبية للولايات الشمالية التى يبلغ عددها ١٦ ولاية.

وتتنوع الظروف الجغرافية فى السودان. فمعظم أراضيها سهلية حيث ترتفع تدريجيا بالاتجاه الجنوبى كما تنحدر أراضيها من الشرق والغرب نحو الوسط، لذلك فالسودان وسط فى تضاريسية بين أعالى حوض النيل والجزء الأدنى منه (١)، أما الظروف المناخية فتتميز بالتدرج من المناخ الاستوائى فى أقصى جنوب الدولة، حيث الفصل الجاف قصيرا جدا إلى نطاق المطر الصيفى ثم الصحراء الحارة فى شمال الدولة (٢)، ورغم أن تنوع المناخ فى السودان يتيح العديد من الفرص لتنوع مظاهر استغلال الأرض؛ فإنه قد يعنى أيضا خلق أنواع مناخية متطرفة تزداد فيها قسوة الحياة بدرجة تجعلها غير ملائمة للصحة وبذل الجهد مثل مناخ المناطق الصحراوية ومناخ الغابات الكثيفة ومناخ المستنقعات (٣).

وبلغ عدد سكان السودان عام ١٩٩٧ نحو ٢٧,٧ مليون نسمة (٤)، بينما بلغ عام ٢٠٠٢ نحو ٣٠ مليون نسمة، ويقدر أن يصل عدد سكانها عام ٢٠٢٥ إلى نحو ٦١ مليون نسمة.

ويهدف هذا البحث إلى دراسة علاقة السدود والمشروعات الزراعية بانتشار الملاريا فى السودان الشمالى وطرق مكافحتها والتكامل المصرى السودانى فى المشاركة فى مكافحة هذا المرض، ويشمل البحث النقاط التالية:-

أولا: السدود والمشروعات الزراعية فى السودان الشمالى.

ثانيا: موسمية الإصابة بالملاريا فى السودان وعلاقتها برى المحاصيل فى المشروعات الزراعية.

ثالثا: التوزيع المكانى للملاريا فى السودان الشمالى.

رابعا: إستراتيجية مكافحة الملاريا فى مناطق المشروعات الزراعية.

خامسا: التكامل المصرى السودانى لمكافحة الملاريا فى السودان الشمالى.

واتبعت الباحثة فى دراستها لهذا الموضوع المنهج التاريخى فى سرد إنشاء السدود والمشروعات الزراعية وعلاقتها بانتشار الملاريا فى أراضى المشروعات الزراعية والمنهج الموضوعى الذى يختص بدراسة أسباب مرض معين من حيث موطنه وانتشاره وأسباب ارتفاع معدلات الإصابة به ونتائجه على المجتمع وسبل الوقاية منه مع استخدام بعض الأساليب الإحصائية والكارتوجرافية.

أولا: السدود والمشرعات الزراعية فى السودان الشمالى:

شهد القرن العشرين ازدهارا ملحوظا فى تطوير استخدامات المياه فى البلاد النامية. وجاء هذا التوسع ليشمل إقامة السدود والخزانات للاستفادة منها فى الرى والطاقة وسد احتياجات السكان من المياه، وقد شاركت مصر فى مختلف هذه المشروعات للاستفادة المثلى من مياه النيل، وأهم هذه السدود كما يوضحها شكل (٢):

١- سد سنار:

أقيم هذا السد على النيل الأزرق عند سنار عام ١٩٥٢ م لخدمة الزراعة فى أرض الجزيرة فى السودان، وقد اختيرت هذه المنطقة لإقامة السد عليها بسبب قاعدتها الصخرية.

٢- سد جبل الأولياء:

أنشئ على بعد ٢٥ ميلا جنوب الخرطوم على النيل الأبيض بهدف خدمة الري في مصر في الفترة من فبراير إلى مايو (وأقامه وقت ذلك الاستعمار البريطاني في أثناء احتلاله لمصر)، وقد أقيم الخزان عام ١٩٣٢ وتم ملؤه عام ١٩٣٧ بطاقة تخزين نحو ٣ مليار متر مكعب من المياه.

٣- سد الروصيرص:

أنشأته الحكومة السودانية على النيل الأزرق عند جنادل دمازين على بعد نحو ٥٥٥ كم جنوبي الخرطوم، وتم بناء هذا السد تنفيذا لاتفاقية عام ١٩٥٩ بين مصر والسودان لتنظيم الاستفادة من مياه النيل، وتم تمويل هذا المشروع من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وكذلك من حكومة ألمانيا الغربية حينذاك بنحو ١٨ مليون جنية سوداني.

٤- سد خشم القربة:

أنشأته السودان على نهر عطبرة لتخزين نحو ١,٢ مليار متر مكعب، وبدأ العمل في بناء الخزان عام ١٩٦١ وانتهى العمل منه عام ١٩٦٤، وذلك لري أراضي حلفا.

٥- مشروع سد مروى:

اقترحت حكومة عمر البشير عام ١٩٩٠ بناء هذا السد إلى الجنوب من أبو حمد بنحو ٢٠٠ كم بالقرب من مروى على المجرى الرئيسي لنهر النيل وذلك لتوليد الطاقة الكهرومائية، ويبلغ طول السد نحو ٥٠٠ م وارتفاعه نحو ٢٩٣ م فوق مستوى سطح البحر، وقدرت تكاليف المشروع بنحو ١,٥ بليون دولار أمريكي (٥).

وتغطى مساحة الزراعة المروية فى السودان نحو مليونى هكتار، ويتم الرى عن طريق نهر النيل وفروعه، إما عن طريق الرى الانسيابى من الخزانات أو بواسطة الطلمبات الرافعة أو الرى الفيضى، وتهيمن المشاريع الزراعية المروية الكبرى فى أرض الجزيرة و الرهد وحلفا الجديدة و السوكى على ٦٠٪ من جملة الأراضى المروية، وتقع مشروعات السكر والقطن والقمح والذرة الرفيعة والفول السودانى والبقوليات والخضروات والفواكه والأعلاف الخضراء، وتساهم هذه المحاصيل بنحو ٦٤٪ من الناتج الإجمالى القومى (٦).

وتتمثل أكبر المشروعات الزراعية التى قامت لاستغلال المياه المخزونة خلف هذه السدود فى المشروعات التالية كما يوضحها شكل (٢):-

١) مشروع الجزيرة – المناقل:

ويعتبر من أقدم المشروعات الزراعية وتنبع أهميته من النجاح الذى حققه للاقتصاد السودانى، وتبلغ مساحة المشروع نحو ٢ مليون فدان، وكانت مساحة مشروع الجزيرة الأصلى نحو ٩٨٢ ألف فدان ومساحة المناقل نحو ٩٢٠ ألف فدان ويعتبر مشروع المناقل امتدادا لمشروع الجزيرة الأصلى، ويساهم المشروعان فى إنتاج القطن طويل التيلة والقمح والفول السودانى والذرة والمحاصيل البقولية وينتج المشروع أكثر من ٥٠٪ من الصادرات الزراعية (٧). ويساهم المشروع حاليا بنحو ٦٥٪ من أنتاج السودان من القطن و٧٠٪ من القمح ونحو ١٥٪ من الفول السودانى و ١٢٪ من إنتاج الذرة الرفيعة.

وأدى إدخال نظام الرى الدائم إلى جعل منطقة الجزيرة موطنا كبيرا دائما لتوالد البعوض الناقل للملاريا التى تعد أهم المشاكل الصحية فى أرض الجزيرة، وتعقد الموقف وأصبح أكثر خطورة مع مجىء العمالة المهاجرة من مختلف أجزاء الدولة ومن الدول الأفريقية المجاورة (٨)، ومن مسح صحى لمشروع الجزيرة وُجدت بعوضة أنوفيليس جامبيا **Anopheles Gambia** الناقلة للملاريا فى مكانين رئيسيين للتوالد هما: الحفر الموجود بقنوات رى القطن الفرعية حيث توجد ١٨,٧ يرقة لكل متر مربع، والأخرى توجد فى أراضى الذرة المغمورة بالمياه حيث توجد ٣٣,٣ يرقة لكل متر مربع، كما وُجد أن التوزيع الفصلى لليرقات يظهر فى قمتين خلال السنة (٩).

ومع التوسع فى رى المحاصيل الزراعية زادت نسبة الإصابة بالملاريا، كما يوضح شكل (٣) الارتباط الواضح بين التوسع فى المساحة المروية وإنتاج كل من القطن والقمح وبين انتشار الملاريا فى أرض الجزيرة خلال الفترة من ١٩٥٠ إلى ١٩٩٠، فقد ارتفعت نسبة الإصابة بالملاريا من أقل من ٤٪ عام ١٩٥٠ إلى نحـو ٣٠٪ عام ١٩٧٠ على الرغم من استخدام وسائل التحكم فى أرض المشـروع.

٢) مشروع الرهد:

تم افتتاح هذا المشروع الزراعى على ثلاث مراحل من عام ١٩٧٧ حتـى عام ١٩٨٠، وبلغت مساحة المشروع نحو ٣٠٠ ألف فدان كمرحلة أولـى، ويمتـد على الضفة اليمنى لنهر الرهد رافد النيل الأزرق كما يوضح شـكل (٢)، ويعتبـر ثانى أهم المشروعات الزراعية فى السودان بعد مشروع الجزيـرة، وتـزرع بـه المحاصيل الحقلية مثل: القطن متوسط التيلة والفول السودانى والـذرة ومحاصـيل بستانية كالخضر والفاكهة ونباتات الزينة [١٠]، ويجرى تنفيذ المرحلة الثانيـة لـرى ٥٠٠ ألف فدان.

وتعد الملاريا من أخطر الأمراض المنتشرة فى منطقة المشروع، ويرتفـع بالمنطقة معدل الوفيات الناتج عن الملاريا وهو نحو ٣٥٠ لكل ألف حالة إصـابة بالمرض، وهو معدل مرتفع مقارنة بالإقليم الشمالى من الـسودان و حتـى فـى معسكرات اللاجئين فى شرق السودان، حيث بلغ هذا المعدل نحو ١٠٠ فى الألـف فى شمال السودان عام ١٩٩١ ونحو ١٨٠ فى الألف فى معسكرات اللاجئين فـى شرق السودان عام ١٩٩٣، رغم ارتفـاع كميـة الأمطـار فـى شـرق السـودان [١١].

٣) مشروع خشم القربة:

بدأ إنشاء المشروع خلال الستينيات حينما تم إنشاء السد العالى فـى مـصر وترحيل سكان وادى حلفا إلى موطن جديد، ولذلك اختيرت منطقة سهول البطانـة على بعد نحو ٤٠٠ كم شرق الخرطوم لاستقرار نحو ٤٠٠ ألف مـواطن، وهـى منطقة شبة جافة تتراوح فيها كمية الأمطار بين ٢٠ – ٥٠ سم [١٢]. وتـم اختيـار

مشروع خشم القربة على الضفة الغربية لنهر عطبرة بمديرية كسلا شرقى الخرطوم، ويهدف المشروع إلى استغلال مياه نهر عطبرة لرى مساحة نصف مليون فدان ولتوليد طاقة كهربائية تقدر بنحو ٧٠٠٠ كيلووات / ساعة سنويا تكفى حاجة المنطقة السكنية والمحالج والمطاحن (١٣). وأقيم مشروع زراعى على نهج مشروع الجزيرة لإنتاج القطن والفول السودانى والذرة الرفيعة والقمح.

وأصبحت منطقة المشروع من المناطق الموبوءة بالملاريا نتيجة وجود مسطحات مائية كبيرة بالإضافة إلى فصل الأمطار الذى يمتد من يوليو إلى نوفمبر، وبالتالى توجد فرص عديدة لتوالد البعوض الناقل لمرض الملاريا عام ١٩٩٨ ونحو ٨٤ حالة عام ١٩٩٩، وأصبح الوضع يؤرق الجميع فى أرض المشروع منذ منتصف عام ٢٠٠١.

٤) **مشروع السوكى الزراعى:**

يقع فى ولاية سنار ومساحته نحو ٩٠ ألف فدان موزعة إلى حيازات صغيرة كل منها ١٥ فدانا ويروى عن طريق الطلمبات من النيل الأزرق، وتزرع فيه محاصيل القطن متوسط التيلة والفول السودانى والذرة الرفيعة والقمح، وتعتبر أراضى المشروع المرعى الطبيعى لأبقار كنانة المتميزة بإدرارها العالى للبن (١٤).

٥) **مشروع سد مروى:**

صمم هذا المشروع لرى نحو ١٦ ألف هكتار، ويخدم السكان الذين تم ترحيلهم من منطقة السد إلى شمال أبو حمد على طول الضفة الجنوبية الغربية من خط السكة الحديد الذى يربط بين الخرطوم وحلفا، وتعتبر الملاريا من أخطر الأمراض المرتبطة بالمياه فى هذه المنطقة على طول نهر النيل بالاتجاه من الخرطوم إلى جنوب دنقلة، حيث توجد أماكن عديدة لتكاثر البعوض فى البرك الموجودة على ضفاف النهر، وانتشرت الملاريا بصورة خطيرة فى يونيه عام ١٩٩١ فى المنطقة الواقعة بين الخرطوم و عطبرة وفى معظم قرى المشروع مثل مروى وأبو حمد و كاريما **Karema** (١٥).

ثانيا: موسمية الإصابة بالملاريا فى السودان وعلاقتها برى المحاصيل فى المشروعات الزراعية:

يختلف فصل انتشار الملاريا فى السودان طبقا للظروف المناخية المباشرة وغير المباشرة، فيتحدد انتشارها فى الإقليم الشمالى بمستوى النيل، حيث يتوالد بعوض أنوفيليس جامبيا على جوانب النهر فى الحفر المتخلفة عن الفيضان، وفى مشروع الجزيرة والأجزاء المروية الجنوبية من مديرية النيل الأزرق يكون الفصل الرئيسى لانتشار الملاريا بعد بداية المطر وينتهى قريبا بنهاية المطر وهو من مايو حتى أكتوبر، وكذلك تنتشر الملاريا خلال فصل رى وجنى القطن من أكتوبر حتى يناير بسبب توالد البعوض خلال فترة الرى وانتشاره خلال فترة الجنى مما يعرض العاملين للدغ البعوض، وأما الأجزاء التى لا توجد بها أنهار أو رى فى وسط السودان فترتبط الملاريا فيها بفصل المطر، ويقل انتشار الملاريا فى الفصل الجاف وتنتشر فقط فى أماكن تجمع الرعاة حول مصادر المياه بينما إلى الجنوب من دائرة عرض ١١° شمالا تنتشر الملاريا طول العام بسبب طول فصل المطر وارتفاع الرطوبة النسبية، مما يساعد على استمرار تكاثر البعوض بنوعيه " جامبيا – و فونستوس "، وتوطن الملاريا فى الجنوب.

يتضح من جدول (١) أن حالات الإصابة بالملاريا فى السودان الشمالى مرتفعة خلال الشهور من أغسطس إلى نوفمبر، حيث بلغت أعلى نسبة فى شهر أكتوبر وهى نحو ١٧٪ من إجمالى الإصابة عام ١٩٩٠ كما يوضح شكل (٤)، وهذه القمة تالية لقمة الرطوبة النسبية التى ترتفع فى شهر أغسطس حيث بلغت نحو ٨٣٪ كما يوضح شكل (٥)، وهذا يعطى فرصة لتوالد البعوض، ويتضح من معدل التغير الموسمى أن انتشار المرض يتزايد خلال الشهور من أغسطس إلى نوفمبر حيث بلغ المعدل نحو ١٠٨,٤، ١٦٥,٤، ٢٠٣,٨، ١٤٠,٥ على التوالى، وكذلك يرتفع معدل التغير الموسمى خلال شهرى يناير وفبراير، بينما تنخفض الإصابة بالمرض فى باقى شهور السنة بسبب انخفاض الرطوبة النسبية خلال الشهور من مارس إلى يوليه.

جدول (١) نسبة الإصابة ومعدل التغير الموسمى لمرض الملاريا فى السودان الشمالى خلال عام ١٩٩٠

الإصابة / شهور السنة	نسبة الإصابة	معدل التغير الموسمى*
يناير	١٠,٩	١٣١
فبراير	٨,٩	١٠٦,٥
مارس	٧,٥	٨٩,٢
أبريل	٤,٥	٥٣,٣
مايو	٣,٦	٤٣,١
يونيه	٤,٩	٥٩,١
يوليه	٥,٥	٦٥,٨
أغسطس	٩	١٠٨,٤
سبتمبر	١٣,٨	١٦٥,٤
أكتوبر	١٧	٢٠٣,٨
نوفمبر	١١,٧	١٤٠,٥
ديسمبر	٢,٧	٣٢,٧
الإجمالى	١٠٠٪	–

النسب والمعدلات من حساب الباحثة والمصدر: وزارة الصحة السودانية، ١٩٩٠.

(*) تم حساب معدل التغير الموسمى طبقا للمعادلة التالية:-

$$\text{المعدل العام} = \frac{\text{عدد الإصابات بالمرض فى كل الشهور}}{\text{عدد الشهور}} =$$

$$\text{معدل التغير الموسمى} = \frac{\text{عدد الإصابات بالمرض فى كل}}{\text{الشهور}} \times ١٠٠$$

إذا زاد الناتج عن ١٠٠ يدل على اتجاه تصاعدى للمرض (للمزيد: راجع محسن عبد الصاحب المظفر،١٩٨٦:١٥٣)

وقبل التوسع في المشروعات الزراعية في الأرض الجزيرة كانت الملاريـــا مرتبطة بفصل المطر، وكانت قمة حدوث الإصابة بالملاريا فى شـــهرى ســـبتمبر وأكتوبر، ويوضح شكل (٦) قمة الإصابة بـــالمرض عـــام ١٩٢٥ قبـــل التوســـع الزراعى، بينما بعد التوسع فى المشروعات الزراعية فى أرض الجزيـــرة ظهـــر للمرض قمتين كما يوضح الشكل خلال الستينيات والسبعينيات، ويظهر الارتبـــاط جليا خلال السنة بفترات رى المحاصيل (القطن والذرة والفول السودانى والفواكه والخضروات)، بخاصة خلال الفترة من يوليه إلى نـــوفمبر حيـــث تـــصل نـــسبة الأراضى المروية إلى نحو ١٠٠٪، وتقل نسبة الإصابة بالمرض فى شهر ديسمبر بعد نهاية فترة الرى، أما القمة الثانية فمرتبطة برى القطن والقمح فى شهور يناير وفبراير ومارس.

كذلك تبين من توزيع نسبة الإصابة بالملاريا فى منطقة مشروع الرهد عـــام ١٩٨٧ أن الإصابة تتركز فى ثلاثة شهور هى سبتمبر وأكتوبر ونـــوفمبر بنـــسبة ٢٨٪، ١٥٪، ١٦٪ على الترتيب، وتستحوذ هذه الشهور علـــى نحـــو ٥٩٪ مـــن إجمالى الإصابة بالمنطقة كما يوضح جدول (٢).

جدول (٢) موسمية الإصابة بالملاريا فى منطقة مشروع الرهد فى السودان خلال عام ١٩٨٧

شهور السنة / الإصابة	نسبة الإصابة
يناير	٩
فبراير	١٠
مارس	٥
أبريل	–
مايو	١
يونيه	–
يوليه	٧
أغسطس	–
سبتمبر	٢٨
أكتوبر	١٥
نوفمبر	١٦
ديسمبر	٩
الإجمالى	١٠٠٪

المصدر: وزارة الصحة، ١٩٨٧: التقرير الإحصائى السنوى: إدارة الإحصاء والحيوى، الخرطوم: ٧٨.

ترتفع نسبة الإصابة أيضا فى الشهور من ديسمبر إلى فبراير وتتفق مع فترة رى القطن، بينما تنخفض نسبة الإصابة فى باقى الشهور لعدم ملائمـــة الرطوبـــة والحرارة لتوالد البعوض.

ثالثا: التوزيع المكانى للملاريا فى السودان الشمالى:

يتوقف توزيع الملاريا فى السودان على مجموعة مـــن العوامـــل أهمهـــا: الاختلاف فى درجات الحرارة والرطوبة النسبية والأمطار وارتفـــاع أو انخفـــاض مستوى مياه النيل والمشروعات الزراعية، وينقسم السودان إلـــى ثلاثـــة نطاقـــات متوطنة بالملاريا: شمال السودان وتنخفض بـــه درجـــة التـــوطن **Hypo-endemic** وتوجد معظم المناطق المنتشرة بها المرض على طول نهر النيل وروافده، وتخلـــو الصحراء من المرض، أما وسط السودان فدرجة التوطن به متوسط **Meso-endemic**، فى حين تكون درجة التوطن شديدة وشـــديدة جـــدا **Hyper-endemic** فـــى جنـــوب الســـودان [١٦].

جدول (٣) توزيع الإصابة بالملاريا فى السودان الشمالى فى الستينيات

١٩٨٦، ١٩٨٧، ١٩٨٨

العام / الإقليم	١٩٨٦		١٩٨٧		١٩٨٨	
	نسبة الإصابة	معدل الإصابة	نسبة الإصابة	معدل الإصابة	نسبة الإصابة	معدل الإصابة
الخرطوم	٢٨,٥	٥٠٣٠	١١,١	١٤٧٩	٦,٣	١٥٨٩
الأوسط	٢٨,١	١٣٩٨	٣٢,٥	٢١٥١	١٦	١٧٣١
الشمالى	١٨,٦	٢٩٣٣	٣٢,٣	٦٤٣٠	٣٣	١٦٤٦٠
الشرقى	١٥,٧	١٣٨٦	٥	٥٨٨	١٧,٨	٣٨٦٧
كردفان	٦,٧	١٦٣	٧,٣	٦٣٠	٢٦,٩	٤١٧٥
دارفور	٢,٤	١٥٤	١١,٧	٩٧٥	–	–
الإجمالى	٪١٠٠	–	٪١٠٠	–	–	–

النسب والمعدلات من حساب الباحثة ومصدر البيانات وزارة الصحة السودانية، ١٩٨٦، ١٩٨٧، ١٩٨٨.

يتضح من جدول (٣) وشكل (٧) أن إقليمى الخرطوم والأوسط كانت بهما أعلى نسبة إصابة بالملاريا خلال عام ١٩٨٦، حيث كانت النسب نحو ٢٨,٥٪ ، ٢٨,٣٪ لكل منهما على التوالى، و كانت مديرية النيل الأزرق بالإقليم الأوسط توجد بها أكبر نسبة إصابة بالإقليم وهى ١٩,٥٪ ويرجع لمشروعات الرى ووجود الرى الدائم، ثم يأتى الإقليمان الشمالى والشرقى بعد ذلك بنسبة ١٨,٦٪ و ١٥,٧٪ لكل منهما على التوالى، وكانت أعلى نسبة توجد بمديرية النيل حيث كان يوجد بها نحو ١٠,٩٪ من نسبة الإصابة بالإقليم نظرا لملائمة الظروف لتوالد البعوض بخاصة على طول مجرى النيل حيث البرك المتخلفة عن الفيضان، بينما كانت أعلى نسبة فى الإقليم الشرقى توجد فى ولاية كسلا وهى ١٣,٨٪ عام ١٩٨٦، أما إقليم كردفان وإقليم دارفور فتوجد بهما أقل نسبة إصابة فى السودان الشمالى نظرا لعدم توفر الرطوبة التى تساعد على حياة ناقل المرض.

أما عن معدل الإصابة فكان أكثر ارتفاعا فى إقليم الخرطــوم عــام ١٩٨٦ وبلغ نحو ٥٠٣٠ حالة لكل ١٠٠ ألف نسمة، ويليه الإقليم الشمالى لقلة عدد السكان بالإقليم، بينما يقل معدل الإصابة فى الإقليم الأوسط رغم وجود نسبة إصابة عاليــة به وذلك بسبب كثرة السكان، وينخفض معدل الإصابة فى الأقاليم الثلاث الباقية.

وتوضح بيانات عام ١٩٨٧ كما فــى الــشكل (٧) أن الإقليمــين الأوســط والشمالى كانت بهما أعلى نسبة إصابة بالملاريا فى السودان الشمالى وهى ٣٢,٥٪ و ٣٢,٣٪ على التوالى، وكانت مديرية النيل الأزرق بــالإقليم الأوســط تــستحوذ وحدها على ١٤,٤٥ من إجمالى نسبة الإصابة بالإقليم، وكذلك تــستحوذ مديريــة النيل بالإقليم الشمالى على نحو ٢٧,١٪ من إجمالى نسبة الإصابة بالإقليم، وذلــك للأسباب السابقة الذكر نفسها، ثم يأتى بعد ذلك إقليما دارفــور والخرطــوم بنــسبة ١١,٧٪، ١١,١٪ لكل منهما على التوالى.

أما عن معدل الإصابة عام ١٩٨٧ فكان مرتفعا جدا فى الإقليمين الــشمالى والأوسط وبلغ بهما المعدل نحو ٦٤٣٠ و ٢١٥١ حالة لكل ١٠٠ ألف نسمة فــى الإقليمين على التوالى، ثم يأتى بعدهما إقليما الخرطوم ودارفور بمعدل نحو ١٤٩٧ و ٩٧٥ حالة لكل منهما على التوالى، بينما أتيى فى المؤخرة إقليم كردفان والإقليم الشرقى.

ونلاحظ من بيانات عام ١٩٨٨ أن الإقليم الشمالى وإقليم كردفان كانت بهما أعلى نسبة ذلك العام، ويرجع لفيضان عام ١٩٨٨ الذى اجتــاح الــسودان وأثــر بصورة أوسع على الإقليم الشمالى، وإلى الهجرة فى إقليم كردفان، ثم يأتى بعد ذلك الإقليم الشرقى والإقليم الأوسط بنسبة إصابة نحو ١٧,٨٥ و ١٦٪ لكل منهم على التوالى، أما معدل الإصابة فكان فى إقليم كردفان والإقليم الشرقى وهو نحو ٤١٧٥ و ٣٨٦٧ حالة لكل ١٠٠ألف نسمة على التوالى.

وبلغ عدد حالات الإصابة بالملاريا عام ٢٠٠١ فى ولايات الخرطوم، والنيل الأبيض، وسنار، والجزيرة، والنيل الأزرق، وشمال كردفان نحو ٧٠ ألف، ونــتج عنها نحو ١٠٠ حالة وفاة فى تلك الولاية [١٧] بمعدل نحو ١,٤ فى الألف.

رابعا: إستراتيجية مكافحة الملاريا فى مناطق المشروعات الزراعية:

تستخدم وزارة الصحة السودانية طرقا عديدة لمكافحة الملاريا مثل نشر الزيوت على سطح المياه لقتل اليرقة قبل أن تصل لمرحلة البعوضة، وكذلك تنظف أماكن التوالد من يرقات البعوض، ويستخدم حاليا فى السودان بعض المراهم ذات الرائحة النفاذة لدهن الأيدى والوجه والأجزاء المكشوفة من الجسم حتى لا تقترب البعوضة من الشخص (١٨).

وبعد أن تفاقمت المشكلات الصحية بأرض المشروعات الزراعية بخاصة فى أرض الجزيرة فى منتصف السبعينيات نظمت منظمة الصحة العالمية سيمنار فى كل من مصر والسودان عن التحكم فى الأمراض المرتبطة بالمياه فى المشروعات المائية فى عام ١٩٨٧، وقد اهتم أعضاء السيمنار من الجانب السودانى بزيادة المشاكل الصحية فى مشروع رى الجزيرة – المناقل والمشاكل نفسها فى مشروع الرهد والمشروعات الأخرى القائمة على النيل الأزرق، وكانت نتيجة ذلك بداية مشروع النيل الأزرق الصحى **Blue Nile health project** فى عام ١٩٧٩ بالتعاون بين الحكومة السودانية ومنظمة الصحة العالمية، وأخذ المشروع منح مقدرة بنحو ١٥٠ مليون دولار أمريكى لتغطية البرنامج لمدة عشر سنوات (١٩)، ويضم المشروع برنامجين كبيرين هما برنامج الجزيرة وبرنامج الرهد، وذلك لمكافحة الأمراض المرتبطة بالمياه باستخدام إستراتيجية شاملة ومتكاملة تحقق هدف منظمة الصحة العالمية فى سياسة التخطيط الصحى فى مشروعات الرى حتى عام ٢٠٠٠، متضمنة شروطا أساسية يجب توافرها هى: الوعى الصحى ووفرة الغذاء والمياه النقية ووسائل الصرف الصحى المناسبة والخدمات الصحية للأم والطفل متضمنة تنظيم الأسرة والمناعة الوقائية ومقاومة الأمراض، أما العوامل الرئيسية الواجب وضعها فى الاعتبار عند التخطيط لمشروعات الرى تلخص فيما يلى (٢٠):

- توفير سياسية عامة لأخذ العوامل البيئية والصحية فى تصميم وتنفيذ مشروعات الرى.

- توفير تكنولوجيا مناسبة للوقاية الصحية والبيئية فى المشروعات الرى.
- ضرورة التعاون والمشاركة بين الهيئات والقطاعات المسئولة عن مشروعات الرى.
- الوعى الصحى عند المجتمعات ومشاركة الأفراد فى الأخذ بوسائل الوقاية الصحية والبيئية فى المشروعات الجديدة.

وغطى مشروع النيل الأزرق الصحى فى عام ١٩٨٢ نحو ٥٠ ألف مواطن أخذا فى الاعتبار توزيع الأمراض وبخاصة الملاريا التى تمثل مشكلة كبيرة فى تلك المناطق، وتوسع المشروع ليغطى مليون هكتار شاملا ٢ مليون مواطن، يوضح شكل (٨) التوسع فى مشروع النيل الأزرق الصحى فى أرض الجزيرة – المناقل خلال الفترة من ١٩٨٦ – ١٩٩١ [٢١].

وكانت أهم الإستراتيجيات المتبعة للتحكم فى المرض هى:-

١- قيام فريق صحى لاكتشاف أعراض وعلاج المرض.

٢- التوعية الصحية للمواطنين بخطورة المرض.

٣- تحسين الإمداد بالمياه والصرف الصحى وحفر آبار جديدة.

٤- المعالجة الحشرية برش البعوض.

٥- المعالجة البيولوجية للتخلص من يرقات البعوض.

٦- تحسين نظم الصرف الزراعى لزيادة سرعة المياه للتخلص من أماكن توالد البعوض.

وقد نجح المشروع فى تقليل نسبة الإصابة بالملاريا خلال العشر سنوات بعد بداية المشروع، وقد حرص المشروع على الحفاظ على تخفيض نسبة الإصابة عن ١٪ بعد عام ١٩٨٠ واستمر ذلك حتى عام ١٩٨٩ حيث ارتفعت نسبة الإصابة نتيجة الانتشار الوبائى للمرض فى أرض الجزيرة – المناقل كما يوضح

الشكل (٩)، وكان سبب ذلك الفيضانات الناجمة عن الأمطار في عام ١٩٩٠ ونجم عنه ارتفاع نسبة الإصابة إلى ٢٠٪ في أكتوبر عام ١٩٩٠، وفشل مشروع النيل الأزرق الصحي في السيطرة على المرض وسبب ذلك عدم وجود إدارة جيدة وفشل العلاج البيولوجي وعدم الحصول على منح العلاج الكيمائي من شركات العالمية وتستمر مكافحة الملاريا في أرض المشروع لكن دون السيطرة الكاملة على المرض [٢٢].

وتتولى إدارة الملاريا القومية بشمال ووسط السودان القيام بدراسات عن وبائية المرض من أجل مكافحته، وفي أبريل عام ٢٠٠٠ تم وضع خطة مشتركة تضم الوزارات المعنية، مثل: وزارات الزراعة والري والموارد المائية وقسم الميترولوجيا بجامعة الخرطوم بالتعاون مع الدول المجاورة وتأتي في مقدمتها مصر، وقد تم وضع إطار للعمل خلال عام ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ للتحكم في الملاريا، قدرت الميزانية بنحو ٤٤ ألف دولار أمريكي، وبلغت مساهمة منظمة الصحة العالمية بنحو ٢٣,٥ ألف دولار ، بالإضافة إلى مساهمات منظمة اليونيسيف وبنك الإنماء الأفريقي [٢٣].

هذا بالإضافة إلى الحملات التي تقوم بها الجهات الرسمية والشعبية في المحافظات، حيث قامت حملة كبيرة في منتصف عام ٢٠٠١ في محافظة نهر عطبرة في منطقة حلفا الجديدة لدرء خطر المرض ومكافحة الطور المائي باستخدام المبيد اللازم لتغطية كل المسطحات المائية على مستوى المحافظة، ومن ثم تمت السيطرة على المرض وانخفضت نسبة الإصابة من نحو ٣٧٪ إلى نحو ٤,٥٪، ولكن مع بداية عام ٢٠٠٢ بدأ البعوض في التكاثر من جديد وارتفعت نسبة الإصابة مما تطلب قيام حملة أخرى لمكافحة الملاريا، وطلبت الجهات المختصة مساعدات وزارة الصحة المصرية في التعجيل بإرسال الحملة طبقا للبروتوكول المتفق عليه [٢٤] كما سيرد في الصفحات التالية.

خامسا: التكامل المصرى السودانى لمكافحة الملاريا فى السودان الشمالى:

تعرضت جمهورية مصر العربية عام ١٩٢٤ لموجة من الإصابة بمرض الملاريا الخبيثة التى يسببها بلازموديم فالسيباروم وتنقله إلى الإنسان بعوضة أنوفيليس جامبيا، وكان هذا نتيجة لغزو هذا البعوض الأراضى المصرية عن طريق السودان من خلال النقل النهرى للبضاعة والمسافرين، مما نتج عنه ألاف الحالات من الوفيات قدرت بما يقرب من ١٨٠ألف حالة فى المحافظات الجنوبية الأربعة، أسوان وقنا وسوهاج وأسيوط. وكبد ذلك مصر خسائر مادية وبشرية فادحة، وقد تمكنت وزارة الصحة المصرية من السيطرة على المرض بنهاية عام ١٩٤٦ واستئصال بعوضة جامبيا عن طريق رش المبيدات الحشرية فى أماكن توالد البعوض وفى جميع وسائل النقل النهرية والبرية ودهان المنازل بالمبيدات الحشرية ذات الأثر الباقى، بالإضافة إلى القيام بأعمال المسح الوبائى وعلاج الحالات المصابة بالمرض.

لكن مع قيام السد العالى وتكوين بحيرة ناصر فى أواخر الستينيات وكثرة الأماكن التى يمكن أن يتوالد بها البعوض الناقل للملاريا خشت مصر من هجوم بعوضة جامبيا وتوطنها حول البحيرة، لذلك سعت إلى التعاون الصحى مع السودان، وتم عقد أول بروتوكول للتعاون الصحى بين البلدين عام ١٩٧٠، ونصت الاتفاقية على ما يلى:

- إرسال بعثات لتدريب الأطباء وهيئة التمريض.
- علاج بعض الحالات المستعصى علاجها فى السودان، وتضم تخصصات القلب وزراعة الكلى وجراحة المخ وجراحة العيون وجراحة العظام الفقرية.
- مكافحة بعوضة جامبيا ومرض الملاريا.

وبالتالى كان مكافحة بعوض جامبيا و الملاريا جزء من اتفاقية التعاون الصحى بين مصر والسودان، وذلك للحفاظ على خلو المنطقة الحدودية من البعوض والمرض، وتمتد منطقة المشروع لمسافة ٨٥٠ كم، ويقع منها داخل

الأراضى المصرية نحو ٣٥٠ كم من جنوب السد العالى ومدينة أبو سمبل حتى الحدود المصرية السودانية، أما على الجانب السودانى فتمتد منطقة المشروع من أرجين شمال وداى حلفا حتى مدينة أبو فاطمة وبطول ٥٠٠ كم داخل الأراضى السودانية [٢٥].

وتم تجديد الاتفاقية فى شهر يوليه عام ١٩٩٦ لتعديل منطقة المشروع داخل الأراضى السودانية لتصبح كما يوضحها شكل (١١) على النحو التالى:

- من حلفا إلى دلقو، منطقة حمراء ويعنى خلو هذه المنطقة تماما من البعوض والمرض.
- من دلقو إلى أبو فاطمة، منطقة صفراء أى يحتمل وجود البعوضة بكثافة قليلة مع وجود مكافحة مكثفة.
- من أبو فاطمة إلى جزيرة ليب، منطقة خضراء، أى يحتمل وجود البعوضة بكثافة مرتفعة، وبالتالى توجد أعمال مكافحة مكثفة.

وقد نصت الاتفاقية على البنود التالية:-

١- يعتبر هذا البروتوكول جزءًا لا يتجزأ من اتفاقية التعاون الصحى بين البلدين المبرمة عام ١٩٧٠، ويهدف إلى مكافحة البعوضة وفقا للخريطة المرفقة.

٢- يتخذ الجانبين كافة الإجراءات لجعل منطقة المشروع خالية من حالات الملاريا عن طريق المسح الوبائى وعلاج الحالات الإيجابية.

٣- يجرى استكشاف دورى لمنطقة المشروع مرتين كل عام خلال شهرى أكتوبر ونوفمبر ثم فى شهرى مارس وأبريل بواسطة فريق مشترك من الفنيين يحدده الطرفان، ويجرى استكشاف لتوخم بحيرة ناصر ثلاث مرات سنويا خلال أشهر يناير ويونيه وسبتمبر من كل عام على أن يقوم كل جانب بذلك داخل حدوده، فيقوم الجانب السودانى برش وسائل النقل

النهرية والموانى بالرذاذ القاتل للحشرات فى وادى حلفا، وكذلك يقوم الجانب المصرى برش وسائل النقل النهرية فى السد العالى وأبو سمبل، كما ترش دوريا بمبيدات ذات الأثر الباقى التى يحددها الفنيون من الجانبين، كذلك يقوم الجانبان برش الطائرات والموانى قبل القيام فى وداى حلفا.

٤- يقوم الجانب المصرى بأعمال الاستكشاف والمكافحة بالطرق المتبعة فى أسوان وبحيرة ناصر حتى الحدود السودانية ويشمل ذلك ما يلى:-

- قيام وحدات الملاريا فى محافظة أسوان بأعمال الاستكشاف والمكافحة والتقصى الوبائى.
- استكشاف أماكن التوالد والبعوض الطائرة فى المحافظة أسوان بصفة دورية بواسطة إدارة مكافحة الجامبيا فى أسوان .
- علاج الحالات الإيجابية بما يضمن محافظة أسوان خالية من حالات الملاريا.
- أخذ عينات دم بصفة دورية من كافة العاملين بالبحيرة وفحصها وعلاج الحالات الإيجابية.

٥- يقوم الجانب السودانى بأعمال الاستكشاف والمكافحة بالطرق المتبعة من حلفا إلى جزيرة لبب للاستكشاف الدورى للبعوض فى طوره المائى ومكافحته باستعمال مبيد ذى أثر باقى لرش المنازل لقتل البعوض الطائر والفحص المعملى وعلاج الحالات.

٦- يعاد تخطيط المشروع فى الأراضى السودانية كما وضح الشكل (١١).

٧- تتخذ الإجراءات المناسبة لمكافحة اليرقات والبعوض فور العثور عليه فى أثناء عمليات الاستكشاف المذكورة فى البنود من ٣ إلى ٥.

٨- يتم تبادل التقارير شهريا عن نتائج التقصى الوبائى وأعمال المكافحة، ويعقد اجتماع للجنة العليا المشتركة بين الجانبين مرة واحدة فى السنة وتبادل الخبرات الفنية وتدريب الكوادر الفنية بين الجانبين.

٩- التزامات الجانبين كالتالى:

أ) الجانب المصرى:

- توفير الوقود اللازم لتسيير العمل بالمشروع.
- توفير الكميات اللازمة من عقار الكلوركوين لعلاج الحالات الإيجابية فى منطقة المشروع.
- توفير المعدات المعملية والموارد المستهلكة للفحص المخبرى حسب المواصفات العالمية.
- توفير القوارب النهرية.

ب) الجانب السودانى:

- توفير عربة لورى كبيرة حمولة ٨ طن للترحيل والإمداد فى الأراضى السودانية.
- توفير القوى العاملة اللازمة بمنطقة المشروع داخل الحدود السودانية ودفع مرتباتهم بالعملة السودانية.
- تدريب الكوادر السودانية العاملة بالمشروع.
- توفير ميزانية لتسيير العمل فى الأراضى السودانية.
- توفير المبانى اللازمة للمعامل والمكاتب والمخازن وسكن مدير بالمشروع.
- الإشراف الفنى من الإدارة القومية للملاريا على أعمال المكافحة فى المشروع.

- إجراء الدراسات و المسوحات الميدانية حول حساسية الناقل للمبيدات وحساسية الطفيل للعقاقير.

- الإعفاء الجمركى من وزارة المالية والجمارك عن المبيدات والمحروقات والأجهزة والآليات والموارد الكيمائية والأدوية و غيرها.

وفى يوليو عام ١٩٩٧ تم إرسال فريق عمل من وزارة الصحة المصرية، يضم نحو ٤١ طبيب لمكافحة البعوضة والملاريا لمدة استمرت نحو ٤ أيام بتكاليف نحو ١٧٥٠ مليون جنية مصرى (٦٠٠ ألف دولار أمريكى).

وتم توقيع اتفاقيات أخرى تحت إطار مشروع مكافحة بعوضة جامبيا ومرض الملاريا، وهى كما يوضحها شكل (١٠):

- اتفاقية عام ٢٠٠٠ لإضافة ولاية نهر النيل شرقا ضمن أعمال المشروع، وذلك على طول الخط الحديدى الواصل بين أبو حمد ووداى حلفا، وأيضا على طول الخط الحديدى (لنقل البضائع) الواصل بين أبو حمد و حلايب وشلاتين.

- اتفاقية عام ٢٠٠٢ لإضافة مدينة حلفا الجديدة ضمن أعمال المشروع لمباشرة أعمال المكافحة.

وأهم التزامات الجانبين هى:

أ) الجانب المصرى:

- (توفير المبيدات – والوقود – والقوارب النهرية المزودة بالموترات – وأجهزة الرش – والأجهزة المعملية والأدوية)، ويتم اعتماد الميزانية من وزارة الصحة بما يعادل ثلاثة ملاين جنيه مصرى.

- إرسال بعثة مصرية لأعمال المكافحة لدهان المنازل بالمبيدات ذات الأثر الباقى ومقاومة أماكن التوالد بالمبيدات الخاصة باليرقات خلال شهرى مارس و أبريل.

ب) الجانب السوداني:

– قيام بعثة مصرية سودانية مشتركة سنويا لتقييم أعمال المكافحة على الجانبين خلال شهرى أكتوبر ونوفمبر، بالإضافة إلى باقى الالتزامات المذكورة فى الاتفاقات السابقة.

وبناءً على هذه الاتفاقات يتم إرسال بعثتين من مصر كل عام إحداهما للاستقصاء الحشرى فى شهر نوفمبر، و الأخرى للاستقصاء الوبائى والطفيلى للملاريا فى شهرى مارس وأبريل، وذلك بأخذ عينات من المنازل والسكان بنسبة ٢٠٪، وكانت نتيجة آخر هذه البعثات والتى قامت عام ٢٠٠٤ كما يلى [٣٧]:

(١) الاستكشاف الحشرى لجميع أطوار البعوضة:

تبين خلو جميع المناطق المستكشفة من بعوضة جامبيا بجميع أطوارها فى وادى حلف بالولايات الشمالية، كما تم استكشاف نحو ٣٠٠ منزلا حول وداى نهر النيل جنوب وادى حلفا للبحث عن مواطن البعوض البالغ، وتم العثور على بعوضة واحدة من نوع أنوفيليس جامبيا فى أحد المنازل، مما يعنى خلو المنطقة من البعوض فنسبة تواجده لا تتعدى نحو ٠,٣٣٪. وكذلك تم استكشاف المنطقة الجنوبية من المشروع وتبين سلبيتها أى عدم وجود أماكن التوالد بمبيد الأبيت، وكذلك تم دهان نحو ٥١٥١ غرفة بعدد ١٦٣٣ منزلا فى منطقة المشروع بمبيد الدلتا مثيرين ٥٪.

(٢) الاستقصاء الوبائى والطفيلى للملاريا:

تم فحص نحو ٢٣١٣ عينة دم من سكان منطقة المشروع، وتبين وجود أربع حالات مصابة بالملاريا الخبيثة، أى بنسبة إصابة نحو ٠,١٧٪، ووجد أن هذه الحالات الأربعة وافدة من خارج منطقة المشروع.

وبهذه النتائج تتضح الجهود المبذولة للتعاون الصحى بين حكومتى مصر والسودان لمكافحة بعوضة جامبيا ومرض الملاريا الخبيثة، وتم وضع المنطقة تحت السيطرة، وفى الحقيقة ليس هذا المشروع لمكافحة الملاريا وحده، ولكن أيضا لعلاج أى مرض يتم اكتشافه عند السكان فى أثناء الفحص.

مقترحات وتوصيات:

١- ردم المناطق المنخفضة والحفر التى تتجمع فيها المياه وتصبح مكانا لتكاثر البعوض على جانبى نهر النيل وفروعه الصغيرة.

٢- العمل المشترك لإنجاح المقاومة البيولوجية للقضاء على البعوض، وهى من الطرق الجيدة غير المكلفة، وليس لها أثار سلبية على البيئة كالتى تسببه المعالجة الكيمائية.

٣- طلب معونات من منظمة الصحة العالمية للتوسع فى أرض المشروع بين مصر و السودان، لضمان استمرارية أعمال المكافحة.

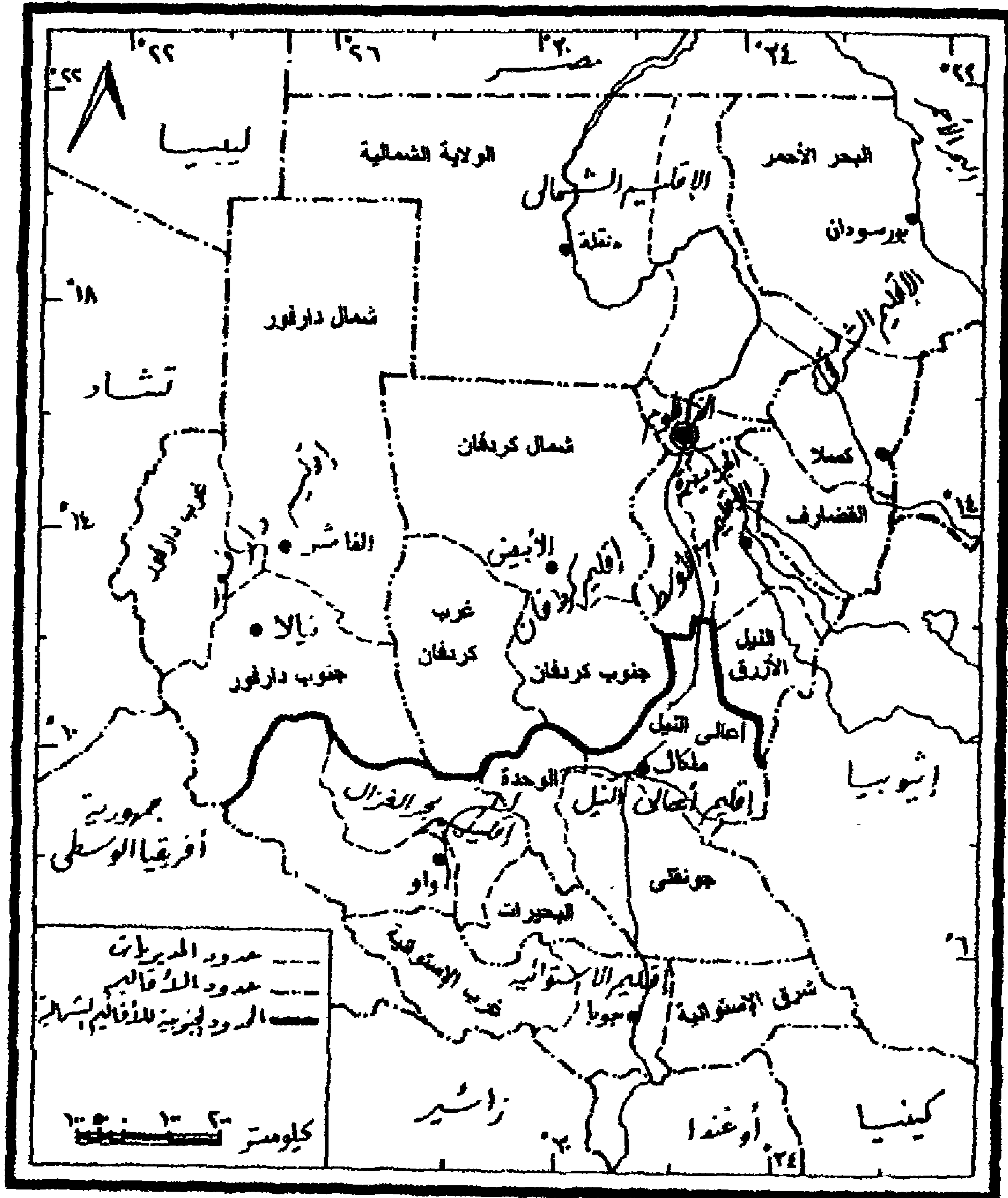
٤- تحسين شبكات الصرف الصحى فى السودان والتوجه نحو تغطية هذه الشبكات لأنها مناطق تساعد على تجمع وتكاثر البعوض.

٥- محاولة إيجاد وسائل فعالة لقتل اليرقات والبعوضة غير المبيدات الحشرية المستخدمة نظرا لمقاومة البعوضة لها.

٦- مد شبكة البنية الأساسية فى مناطق المشروعات الزراعية بخاصة المياه والصرف الصحى.

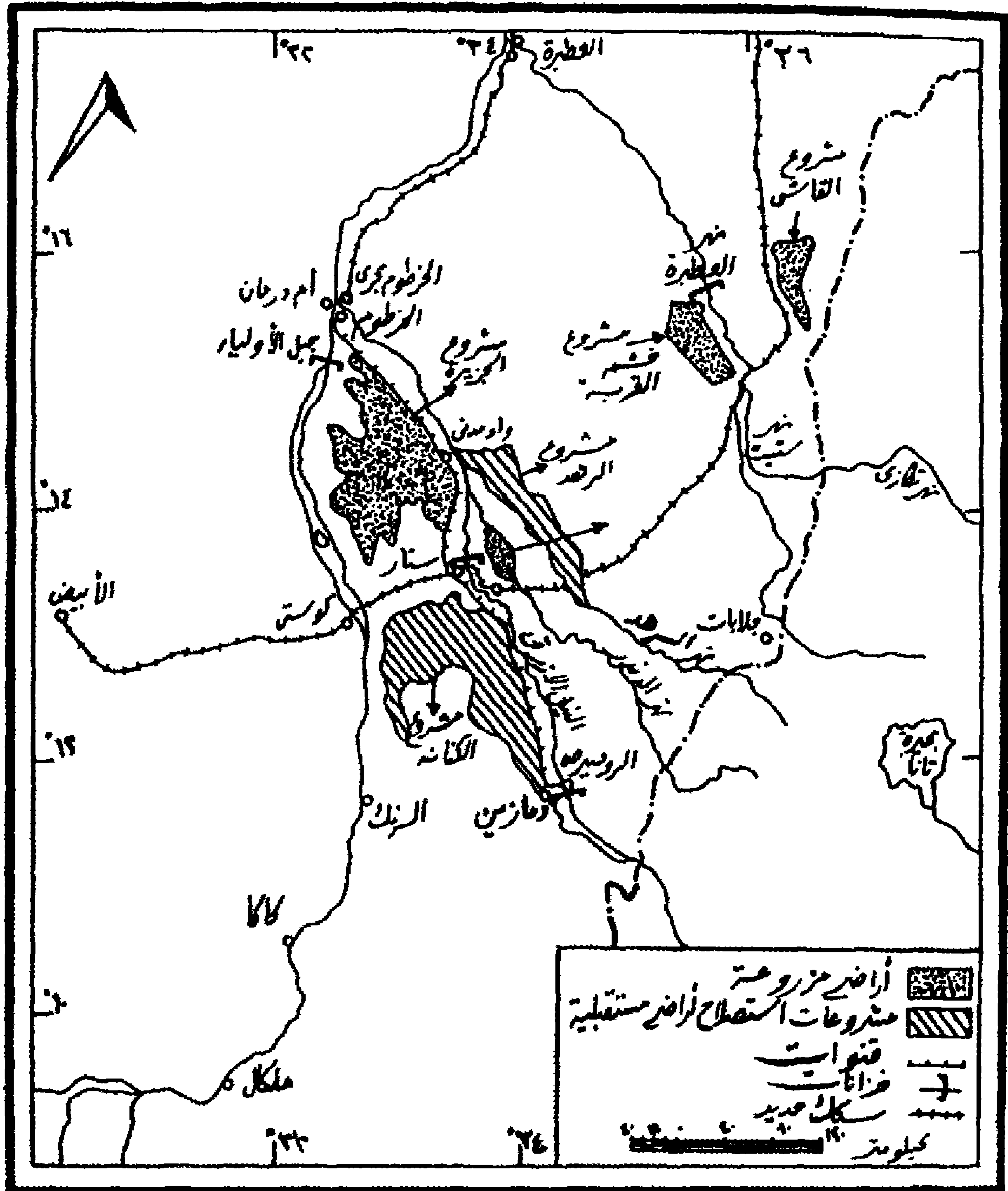
٧- دعم وتشجيع البحوث الميدانية والمعملية لدراسة المردود البيئى والصحى للمشروعات الاقتصادية والصناعية والعمرانية وسبل الوقاية من الآثار السلبية الناجمة عن تلك المشروعات.

الخريطة الإدارية لجمهورية السودان عام ٢٠٠٢م



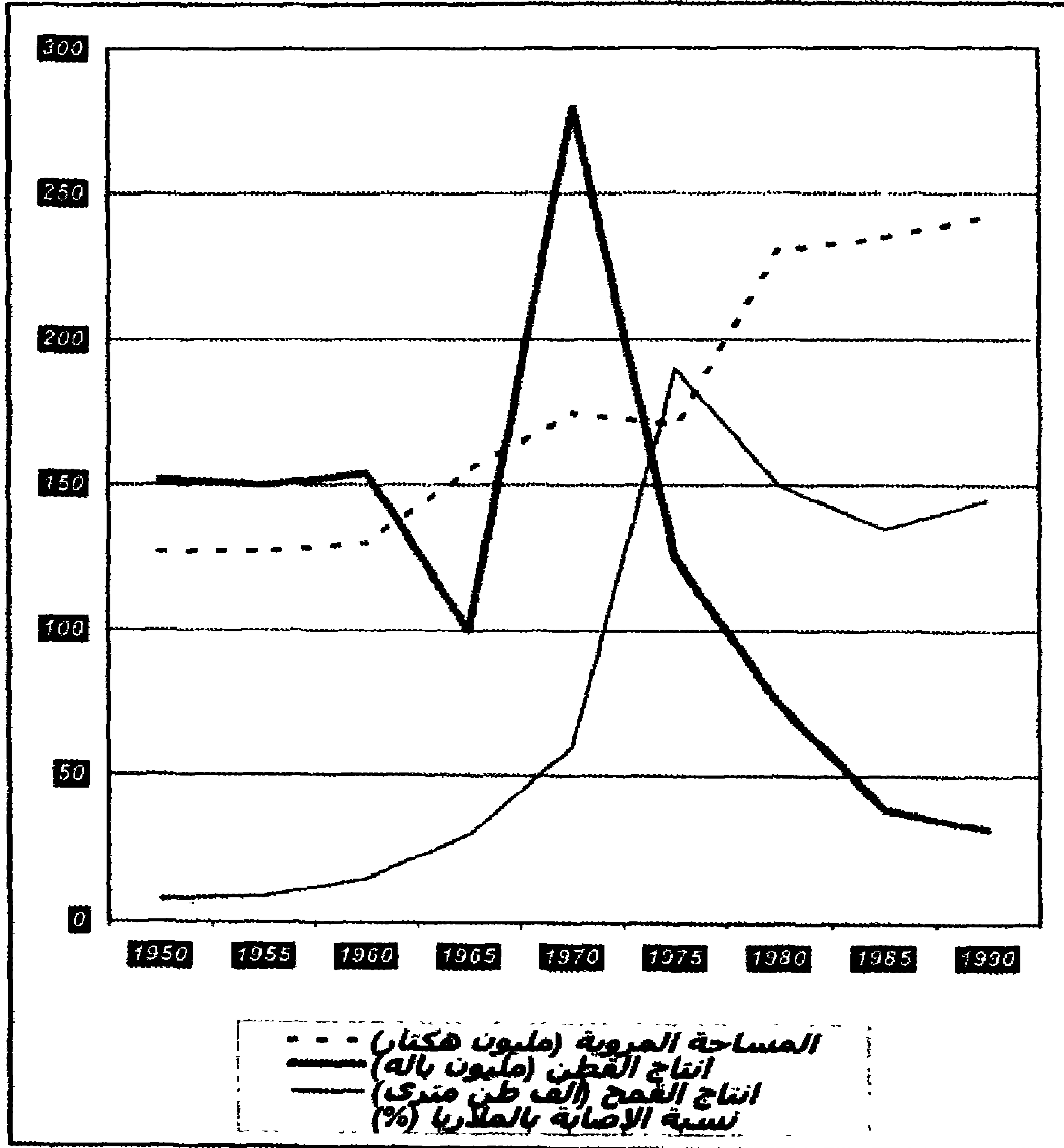
شكل رقم (١)

السدود ومشروعات الاستصلاح الزراعى فى السودان*



شكل رقم (٢)

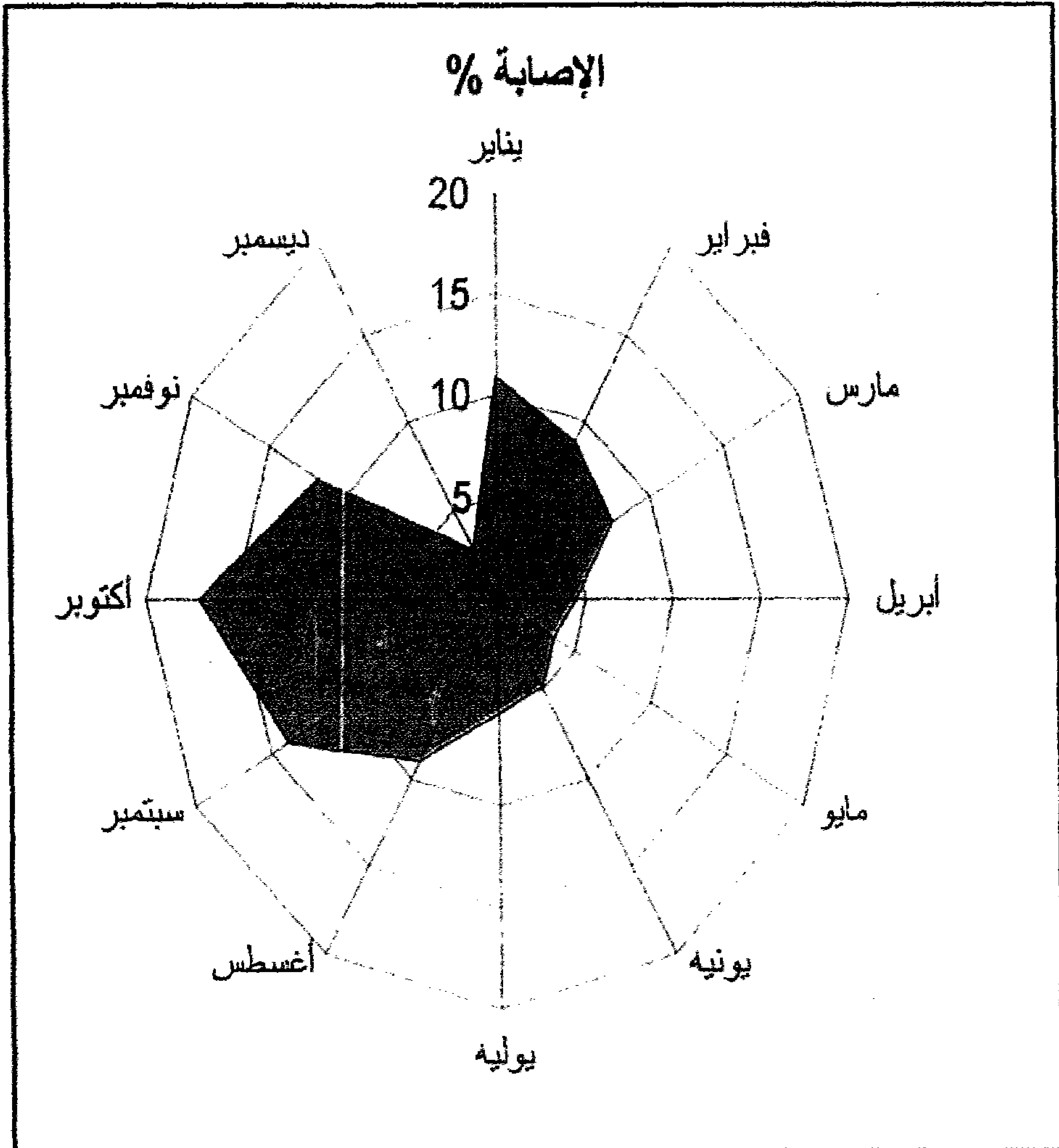
علاقة الرى وإنتاج القطن والقمح بزيادة نسبة الإصابة بالملاريا فى أرض الجزيرة – المناقل خلال الفترة من ١٩٥٠ – ١٩٩٠.



شكل رقم (٣)

Source: Jobln,W. 1999: Dams and disease, ecological design and health impacts of large dams, canals and irrigation systems, E&FN spon, London: 333.

موسمية الإصابة بالملاريا فى السودان الشمالى

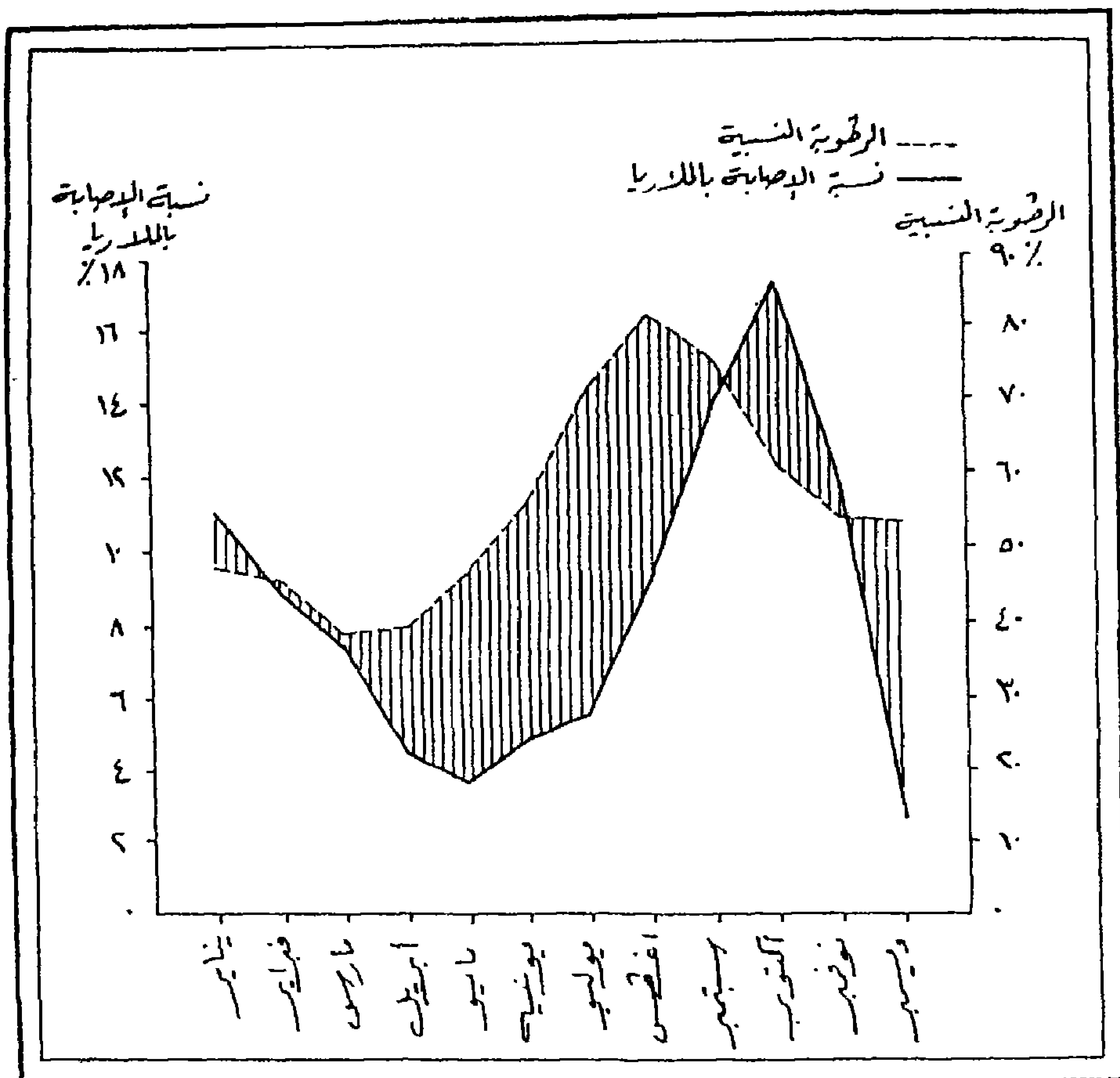


شكل (٤)

من إنشاء الباحثة عن بيانات جدول (١).

العلاقة بين نسبة الإصابة بالملاريا والرطوبة، النسبة فى السودان

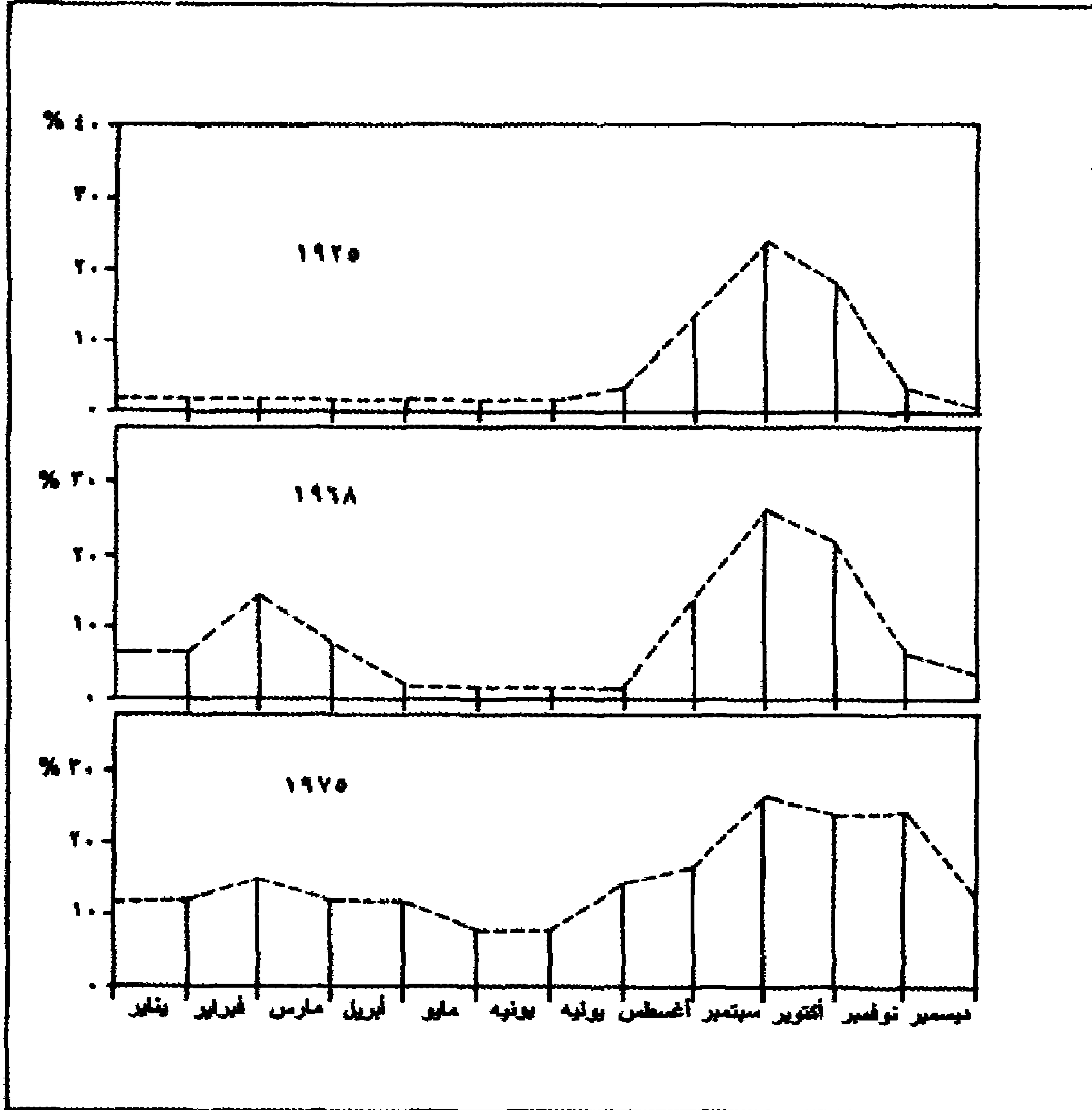
خلال شهور عام ١٩٩٠



شكل (٥)

من إنشاء الباحثة.

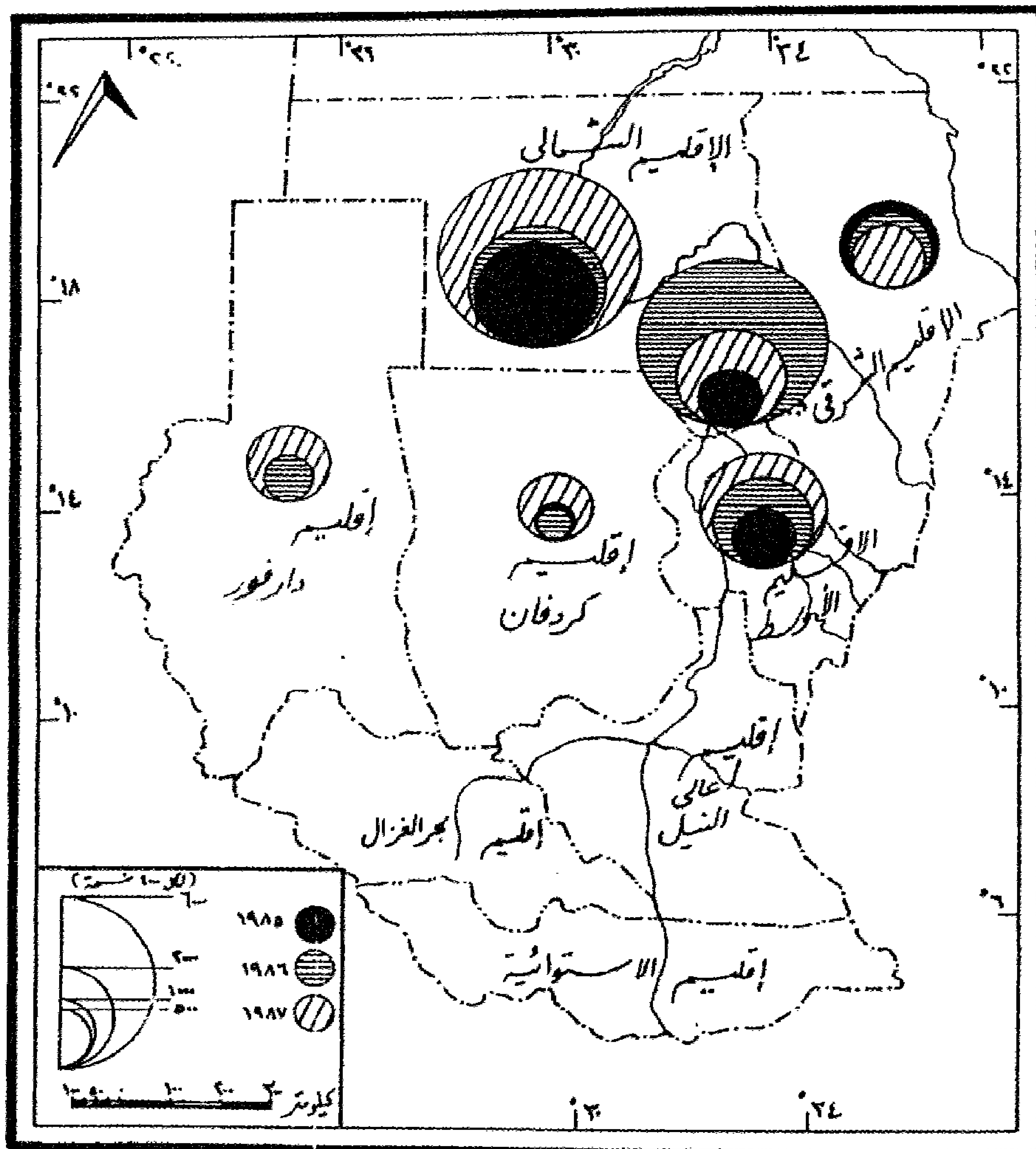
نسبة الإصابة بالملاريا خلال شهور السنة فى أرض الجزيرة – المناقل فى الأعوام ١٩٢٥ و ١٩٦٨ و ١٩٧٥



شكل (٦)

Source: Jobin 1999: op cit: 326.

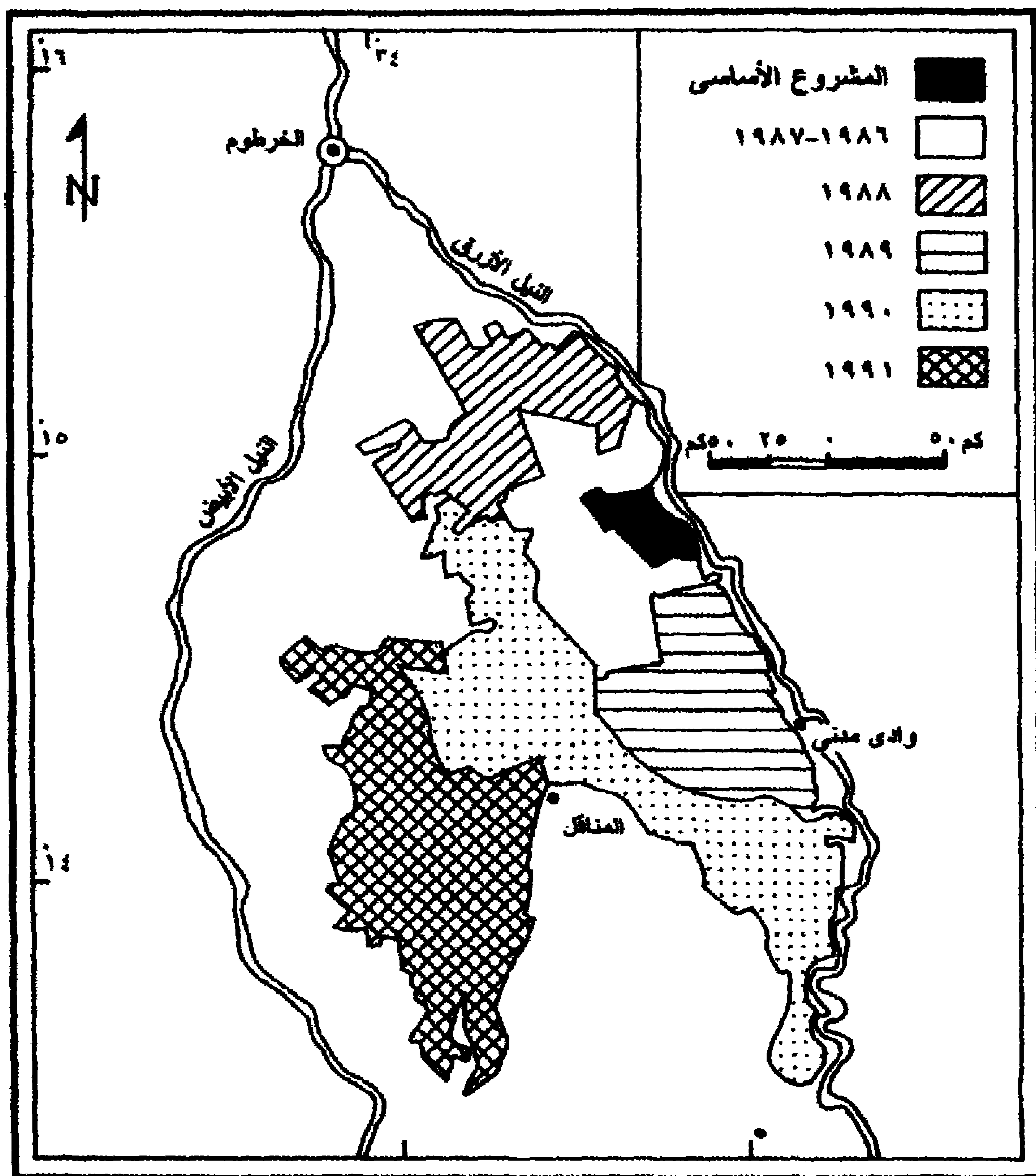
التوزيع المكانى لمعدلات الإصابة بالملاريا فى السودان الشمالى خلال الأعوام ١٩٨٥ و ١٩٨٦ و ١٩٨٧



شكل (٧)

من إنشاء الباحثة عن بيانات جدول (٣).

مشروع النيل الأزرق الصحى وتوسعه خلال الفترة من ١٩٨٦ حتى ١٩٩١

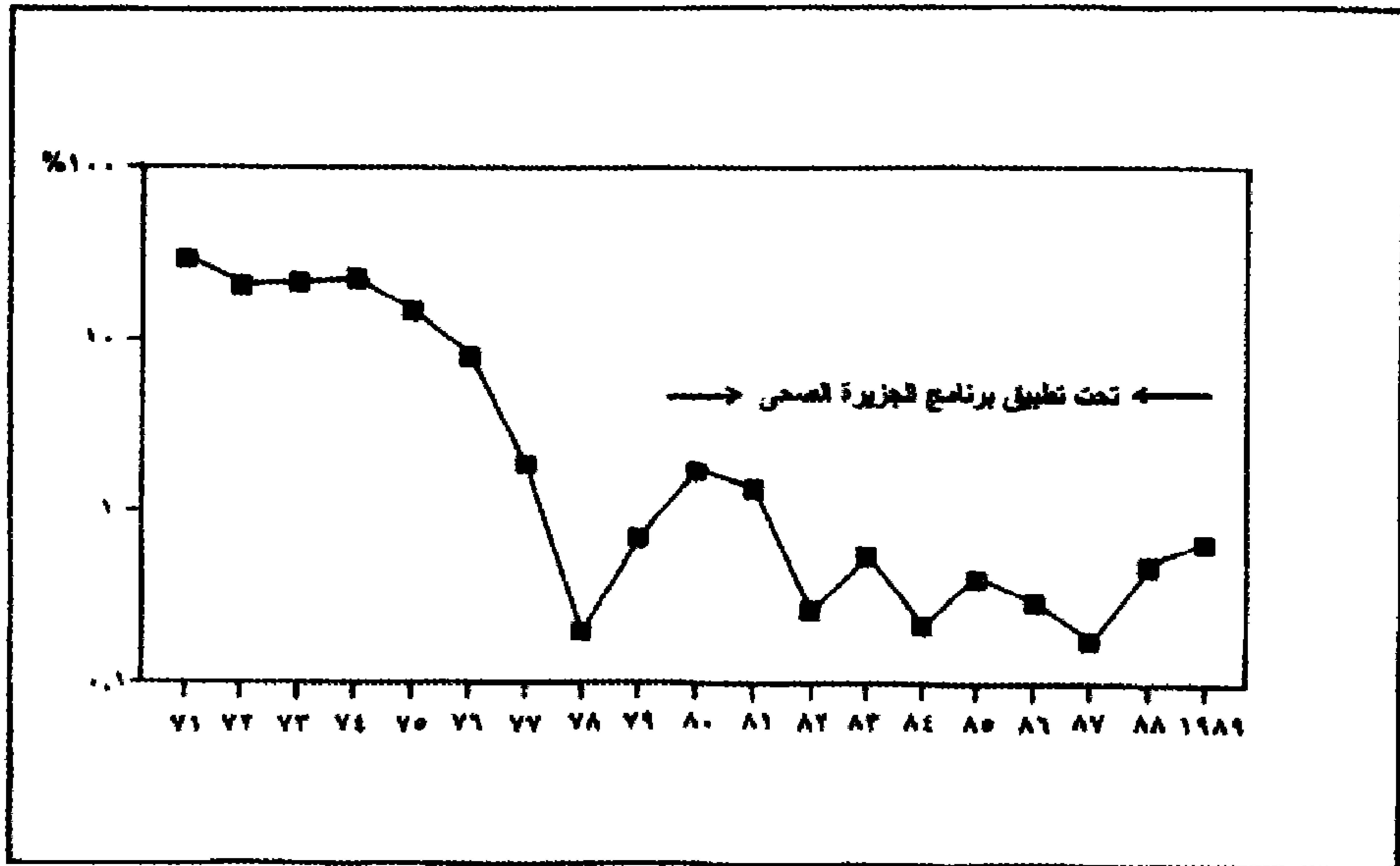


شكل (٨)

Source: Jobin, W.1999: op. cit: 344.

نسبة الإصابة بالملاريا فى أرض الجزيرة خلال الفترة من ١٩٧١ حتى ١٩٨٩

(مع تطبيق برنامج الجزيرة الصحى)

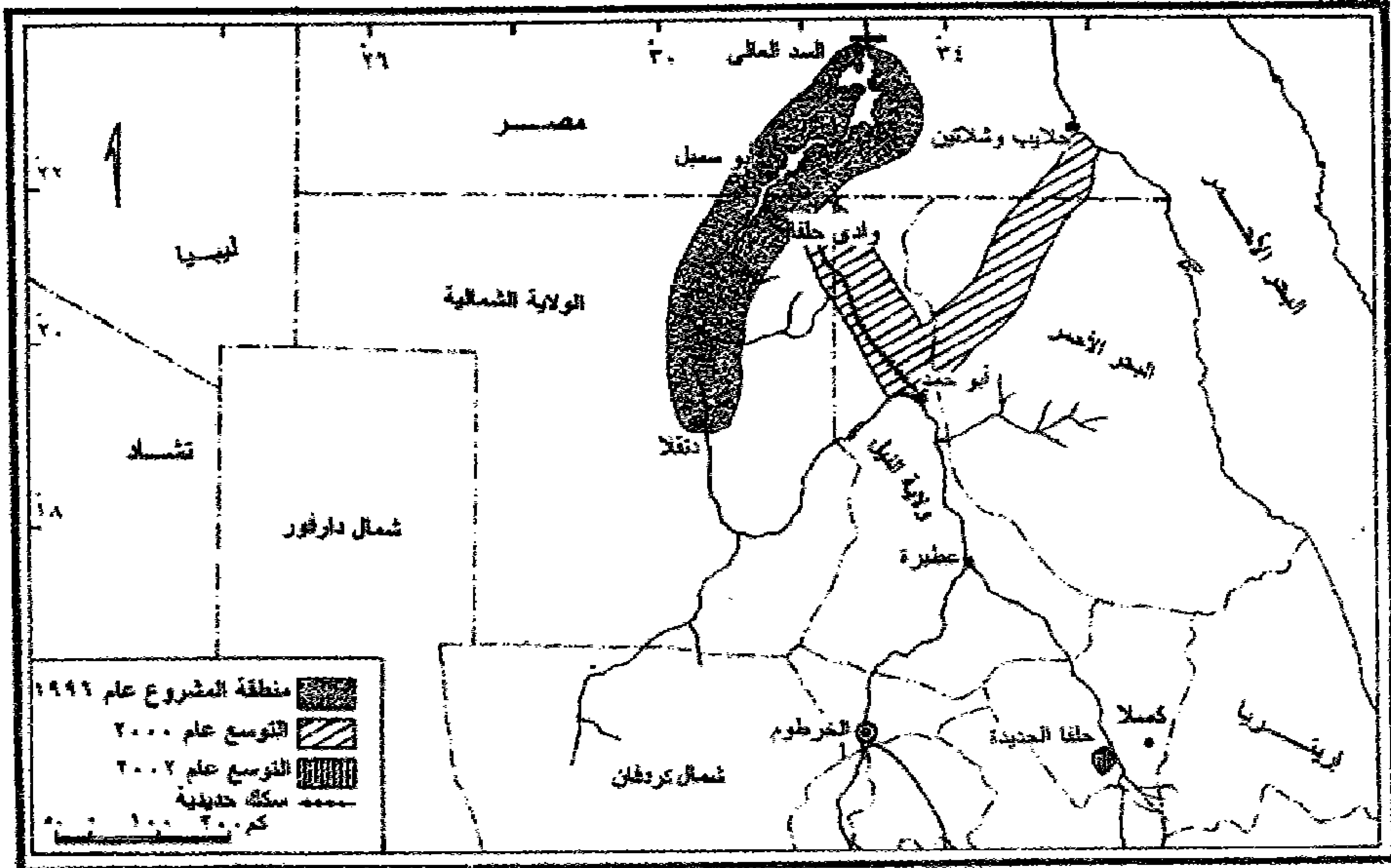


شكل (٩)

Source: Jobin, W.1999: op. cit: 343.

مشروع التكامل الصحى بين مصر والسودان

لمكافحة بعوضة جامبيا ومرض الملاريا

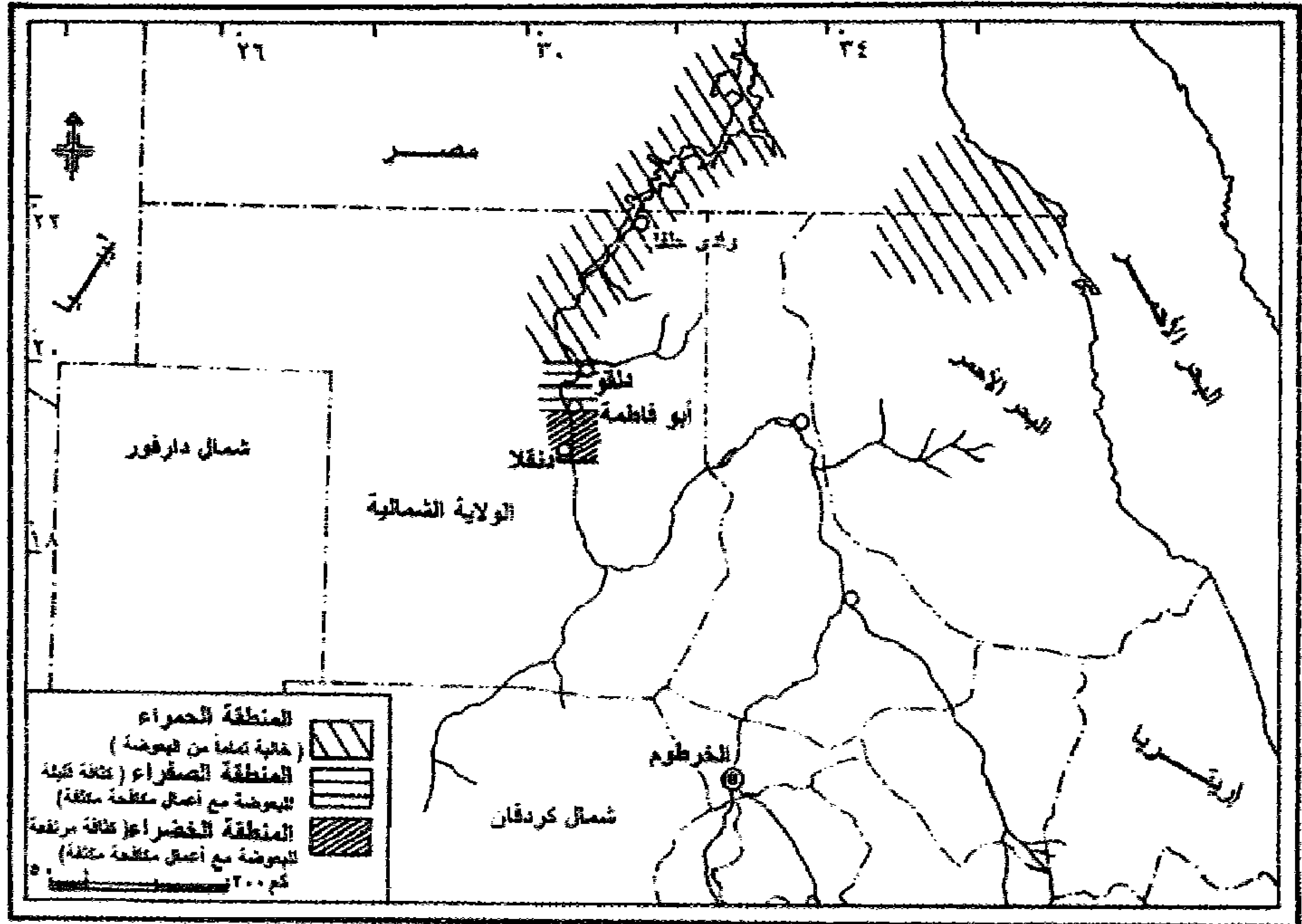


من إنشاء الباحثة ومصدر البيانات وزارة الصحة والسكان، ١٩٩٦، بروتوكول التعاون الصحي بين حكومتي السـودان ومصر في مكافحة بعوضة جامبيا بمنطقة المشروع من أسوان إلى دنقلا، قسم الأمراض المتوطنة إدارة مكافحة الملاريا والفلاريا والبلهارسيا، بيانات غير منشورة، القاهرة.

شكل (١٠)

توزيع أعمال مشروع التعاون بين مصر والسودان

لمكافحة بعوضة وجامبيا ومرض الملاريا



إنشاء الباحثة ومصدر البيانات وزارة الصحة والسكان ، ١٩٩٦، مرجع سابق .

شكل (١١)

المراجع العربية و الأجنبية:

١- محمد عوض محمد، ١٩٥١: السودان ووداى النيل، مطبعة جامعة الملك فؤاد الأول، القاهرة: ١٦.

٢- - Barbour, 1961: The Republic of the Sudan, London:38.

٣- عبد العزيز طريح شرف، ١٩٧٢: البيئة الجغرافية وعلاقتها بأمراض السودان ومشكلاته الصحية، مجلة الدراسات السودانية، مجلد ٣، العدد ٢، الخرطوم:٧.

٤- -World Bank, African development indicators, 2000: 320.

٥- - Jobin, W., 1999: Dams and disease, ecological design and health impacts of large dams, canals and irrigation systems, E&FN SPON, London: 303 – 306.

٦- هيئة الاستثمار، ٢٠٠٢: السودان، الجزء الثانى، المركز السودانى للسمع، الخرطوم:١٣.

٧- سيد المغربى السيد السيد، ١٩٧٧: الإنتاج ودورة فى التنمية الاقتصادية فى جمهورية السودان الديمقراطية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم النظم السياسية والاقتصادية، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، القاهرة:٣٧.

٨- -EL Gaddal, A.A.,et al,1985: Malaria control in the Gezira- Managil irrigated scheme of the Sudan,Journal of Tropical Med.&Hyg.,88(2):153.

٩- -Bayoumi, A., 1979: The history of Sudan health services, Kenya Literataure Bureau, Nairobi:259.

١٠- محمد عبد الغنى سعودى، ١٩٨٥: السودان، الأنجلو المصرية، القاهرة: ٣٦٣.

١١- - Jobin W., 1999, op cit:356.

١٢- Ebrahim,M.S., 1983: Irrigation projects in Sudan ; the promise and the reality , Journal of African studies, 10 (1), California:3.

١٣- سيد المغربى السيد السيد، ١٩٧٧، مرجع سابق: ٤٢ – ٤٣.

١٤- - Jobin, W., 1999, op cit: 306- 310.

١٥- هيئة الاستثمار، ٢٠٠٢، مرجع سابق: ١٦.

١٦- - Bayoumi,A., 1979, op cit:260.

١٧- Internet, Arabic News.com,1995-2003:1.

- Maccormac K.C.P., 1984: Human ecology and behaviori.

١٨- - Malaria control in Tropical Africa, In Bulletin of the World health Organization, 62, WHO, Geneva:83-84.

١٩- - Jobin, W., 1999, op cit:335.

٢٠- محمود عبد الحليم أبو زيد، ١٩٨٧: الأثار البيئيـة والـصحية لمـشروعات الرى، مجلة علوم المياه، العدد الثانى، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة: ٢٤- ٢٥.

٢١- - Jobin, w., 1999, op cit:344.

٢٢- -Ibid: 337-351.

٢٣- - Internet,www.rbm.who.int/docs/country-updares/sudan.htm:1-2

٢٤- محافظة نهر العطبرة، ٢٠٠٢: تقرير عن الوضع الصحى فى مشروع حلفـا الجديدة، ولاية كسلا، بيانات غير منشورة.

٢٥- وزارة الصحة والسكان، ١٩٧٠: بروتوكول التعاون الصحى بـين مـصر والسودان، بيانات غير منشورة، القاهرة.

٢٦- - - - - - -، ١٩٩٦: برتوكول تعاون بين حكومتى السودان ومصر فـــى مكافحة بعوضة جامبيا، قــسم الأمــراض المتوطنـــة، إدارة الملاريـــا والفلاريـــا واللشمانيا، القاهرة، بيانات غير منشورة.

٢٧- - - - - - -، ٢٠٠٤: بعثة مكافحة بعوضة جامبيا فى منطقة المــشروع المشترك فى الأراضى السودانية فـــى الفتـــرة مـــن ٢/١٧-٢٠٠٤/٣/١٧، قـــسم الأمراض المتوطنة، إدارة الملاريا والفلاريا واللـــشمانيا، القـــاهرة بيانـــات غيـــر منشورة.

٢٨- وزارة الـــصحة الـــسودانية، ١٩٨٦: التقريـــر الإحـــصائى الـــسنوى، إدارة الإحصاء الصحى والحيوى، الخرطوم.

٢٩- - - - - - - -، ١٩٨٧: - - - - - - - -، مرجع سابق: ٧٨.

٣٠- - - - - - - -، ١٩٨٨: - - - - - - - - -، مرجع سابق.

٣١- - - - - - - -، ١٩٩٠: - - - - - - - - -، مرجع سابق.

٣٢- محسن عبد الصاحب المظفر، ١٩٨٦: الجغرافية الطبية " مبادئ وأســـس "، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، العدد ١٧، مطبعة العانى، بغداد: ١٥٣.

التكامل الثقافى

بين مصر والسودان

عبد الله نجيب محمد

مقدمة:

الثقافة التى أعنيها هنا، هى على سبيل الإجمال، طريقة الحياة والتفكير المؤدى إلى سلوك وتصرف وعمل، يتخذ نمطا معينا خاصا ليس عشوائيا أو اعتباطيا، بل يمكن تفسيره، غير أن ذلك لا يعنى نمطية صارمة، بل نمطية تأخذ فى اعتبارها عوامل الحركة والدافع والتغير .

وفى ضوء هذا التعريف يمكن القول إن طريقة الحياة والتفكير وصياغة السلوك على أساسها تشمل اللغة التى هى وسيلة الفكر وأداته، وتشمل العقائد والأعراف والتقاليد والموروثات التى ينبثق منها التفكير والتعبير والعمل، وتشمل أيضا الفنون التى تعبر عن التكوين النفسى والفكرى، بل هى النشاط العملى المعبر عن المؤثرات الثقافية المختلفة .

ولا جدال فى أن دراسة ظاهرة التكامل الثقافى بين مصر والسودان تتطلب الرجوع إلى الماضى ومصاحبة السكان بالبلدين عبر القرون إلى حاضر القرن الحالى .

والسودان ومصر المعنيتان بالدراسة فى هذا المجال، يكونان بالفعل منطقة ذات أوضاع خاصة، ومقومات أساسية تميزها عن غيرها من المناطق، فهى أولا منطقة جغرافية لها مميزات خاصة، ومنطقة اختلاط وامتزاج بشرى قلت نظائرها فى العالم، وهى من جهة ثالثة، إقليم له طابع ثقافى من أوجه عديدة .

ولا شك أن التقارب الثقافى هو الذى يمهد السبيل إلى كل أنواع التعاون السياسى والاقتصادى؛ لأن الثقافة هى التى تبين لنا رؤيتنا لأنفسنا وللآخر وتعنى قبول الآخر أو رفضه، وما لم يكن ثمة قبول، فلن يكون ثمة تعاون حقيقى فى كل المجالات .

وسنحاول فى هذه الورقة بيان الأساس الحضارى والثقافى القديم، الذى أثـر من غير شك فى ثقافة البلدين، وطبع حياة السكان فى أخلاقهم وعاداتهم وتقاليـدهم وسلوكهم بطابع يكاد يكون واحدا بالمعنى العام . وهذا الأساس، وإن تغيـر بفعـل اعتناق الناس للمسيحية و الإسلام، إلا أنه ظل متأثرا نسبيا بطابعه القديم، مـضيفا إليه عناصر جديدة مؤثرة قوية الفاعلية، ومازالـت تحكـم النـاس فـى طبـاعهم وعاداتهم، وفى رؤيتهم لأنفسهم وللآخر .

زمن
التكامل بين مصر والسودان
لم يحن بعد

جلال عبد المعز عبد الرحمن

عـــام

التكامل بين دولتين هو محصلة فكر مشترك، وتصور مشترك، وتجارب مشتركة وتطوير إيجابى فى علاقاتهما، تدفع إليه احتياجات مشتركة ومصالح متبادلة. ومن ثم فهو إنجاز له قدسية تتحدد بضمانات تشجعه وتسنده وتحميه من أية انتهاكات أو سوء استغلال يبعده عن هدفه وعن أية انفعالات سياسية أو خلافات فى الرؤى.

ويستدعى التكامل تلقائيا إذا ما تهيأت له الظروف والشروط والأسباب، وبالتالى فهو محصلة إيجابية على مسار العلاقات الثنائية بينهما، لا يجب القفز إليها أو اتخاذها شعارا يرفع ثم ينكس ثم يعاد إليه الوعى، ليكن مفاجأة سعيدة فوقية لحظية تلوح من وقت لآخر، ثم يتحول إلى وسيلة للهدم والتحطيم والإهانه تمتد إلى ثوابت تلك العلاقات ذاتها.

التكامل بين مصر والسودان هدف مطلوب، ومن ثم أرحب بعودة الوعى إلى هذا الموضوع، فى هذا الوقت بالذات، حيث يمر البلدان بظروف صعبة، ليس من أجل إقامة مشروع هنا أو مشروع هناك، وإنما من أجل الإمساك بفرصة للتروى وتناوله بنظرة جديدة ورؤية أوسع وأعمق وأشمل، تتخطى الزمان والمكان، وتركز على الحاضر برؤية مستقبلية، من أجل إزالة حساسيات تكلست وإشاعة الثقة، لتفادى عمل الشيء ونقيضه، فالقرارات الفوقية المفاجئة عمرها قصير.

وأعنى بالرؤية المستقبلية، تصور السودان الجديد القادم لامحالة، والقيام بدراسات أصولية قاعدية تمهد لقيام تكامل جاد، أى دراسة الخطوات الضرورية التى تدفع وتقود إلى الدخول فى تكامل، بحيث يتم ذلك من خلال استباق وتوقع وطرح بدائل نواجه بها كل الاحتمالات، ونتجنب المفاجآت، ونكون مستعدين بإجابات على كثير من التساؤلات على المدى البعيد، محليا، وإقليميا، ودوليا... من أجل الصالح العام المتبادل.

مع أى سودان وأى سودانيين نتكامل؟

بمعنى، كيف سيخرج السودان والسودانيون من الأزمة المستعصية التى تحيط بهم حاليا وامتدت خيوطها إلى قوى إقليمية ودولية شتى فاتحة الباب أمام اتجاهات وأدوار غير مرغوبة، بخاصة بعد دخول الأزمة إلى إطار برنامج القوة المهيمنة فى العالم؟

إن السنوات الستة الانتقالية هى الفرصة الأخيرة للإبقاء على خريطة السودان من جوبا إلى النوبة. سوف تجرى خلالها مياه كثيرة تحت الجسور. وقد بدأت بالفعل. وعندما يتعلق الأمر بالوطن فالجميع مذنبون: من فى الحكم ومن فى مربع المعارضة. أما الشعب فقد شغلته مكابدات الحياة اليومية، فرهن حياته للقضاء والقدر.

- مع أى زمن ومع أى كيان ومع أى بشر سنتكامل؟

- مع سودان الخرطوم المتحد، أم مجموعة من السودانات: سودان الإنقاذ والحركة المقسم مناصفة ، أم سودانات الفاشر، وجوبا، والنوبا، والشرق... أم غير ذلك مما قد تحمله الأيام؟

- مع السودانيين المتحدين القوميين، أم مع تقليدية وديمقراطية الأنصار والختمية، أم مع أتباع الترابى، أم مع مؤيدى الإنقاذ والحركة، أم "السودان الجديد" – مشروع جارانج.

- مع " الأشقاء " فى جنوب الوادى، أم مع سودان البترول والباحثين عن السلطة والثروة.

العمل الأمريكى تجاه السودان يأتى متسقا مع توجه الإدارة الأمريكية إلى إعادة رسم العالم إقليميا بدءا بوسط آسيا فالعراق فالشرق الأوسط العظيم فالسودان، وهو أمر لم يكن متاحا من قبل لأية قوة كبرى.

إن ما حدث ويحدث إنما هو سباق أخير مع الزمن: إما أن يكسبه أنصار الوحدة أو يفوز به دعاة الانفصال والتمزق. وسوف يعمل، خلال تلك السنوات الانتقالية، كل على جبهته من أجل أن يجعل من خياره هو الأكثر إغراء لأبناء الجنوب وغيره من الأقاليم. ربما يكون هناك الكثير مما يمكن عمله لكي تصبح الوحدة جذابة...

الواقع السودانى مضطرب: تنظيمات سياسية عسكرية معارضة، وأحزاب، وهيئات، وتجمعات... تتسم بالانشقاقات والتحالفات والائتلافات التى تحدث بينها من حين لآخر، تمثل معه تاريخاً معقدا فريدا من نوعه، كما إن زعماء تلك الكيانات ليس لهم مبدأ سياسى ثابت، يتنقلون من موقع لآخر حسب ما تقتضيه المصلحة الشخصية، ويتمتع هؤلاء بمقدرة على إثارة المشاكل فى الوقت غير المناسب ثم يسعون لحلها وليست لديهم المقدرة الكافية على حلها، فعادة ما يحولون كل مشكلة إلى أبعاد أثنية وقبلية وإقليمية وأيديولوجية وقبل كل ذلك " شخصية "، حتى يتسنى حلها حلا متوازنا يرضى كل النعرات، ثم يسعون لحلها لدى الأجانب، ويذهبون إلى الخارج من أجل البحث عن التصالح فى الداخل. ثم غدا خيار القفز من خلال أقواس النار اللعبة المفضلة حتى غدت الخرطوم الحكم والخرطوم الخصم تتنفس الانتظار من رئة الغد الغامض. لا عليك بالخرطوم، فالغليان دائما فى الداخل فى كل الجهات الأصلية والفرعية والقبائل والأقاليم والكيانات كتيارات الحمل فى الماء، متحركة ككثبان الرمال: بعضها حليف، والبعض منافس، والبعض له الخطورة، والآخر مقهور. براكين نائمة تنشط من وقت لآخر تعبر عن نفسها وأنها مازالت تغلى... والأسباب غالبا واحدة... الشىء ونقيضه كل يوم بحثا عن السند فى عالم مضطرب. تحركات لاهثة، قصيرة النفس، تكتيكية، أو نتيجة لدوافع إقليمية، فالتجربة محدودة لا تتيح منظارا تاريخيا شاملا، ولا فلسفة فى السلطان... وتفرق فى العمومية. لقد غدت تعرجات السياسة السودانية شديدة التعقيد، ويستمر مسارها الحثيث فى دائرة وصلت إلى حد موافقة البعض على اتفاقات لم يشارك فيها ولا يعرف خباياها. والسودان القادم لا يعلم شكله إلا الله.

السودان الجديد:

وهو المشروع الذى يتبناه " جارانج ".

التأكيد على أن المناطق التى وإن لم تكن تتبع الجنوب جغرافيا فهى تابعة للجنوب سياسيا، وأنها جزء من الحركة وليست مجرد حليف، فى نطاق عملية تحول الحركة العسكرية إلى حزب سياسى تدعيما لمشروعها السياسى، بمعنى فتح الجنوب. حق تقرير المصير يفتح خريطة الجنوب ولا يجعلها قاصرة على حدوده المعروفة عام ١٩٥٦، ويعطى هذه المناطق الحق فى اللحاق بالجنوب إذا اختار سكانه الانفصال بعد السنوات الستة الانتقالية. وسوف يشكل ذلك سابقة يمكن تطبيقها على أكثر من منطقة وإقليم فى السودان.

ربما يأتى المخاض الحالى فى السودان بكيانات أو دول داخلية حبيسة تكاد تشى وتنبئ بتوجهاتها المستقبلية. والدول من هذا النوع لها مشاكلها السياسية والاقتصادية المعروفة. ومن ثم فالأمر يحتاج إلى خريطة للتوجهات.

ما تزال أزمة الثقة التى يحاول الطرفان تجسيدها قائمة. وما تزال الشكوك تغرى بعض الأطراف وربما كل الأطراف، لاسيما فى توجيه الحركة لتوحيد الجنوبيين وإقامة تحالفات شمالية مع حزب الأمة والمؤتمر الشعبى قد تراها الحكومة خصما على الشراكة المرتقبة بينها وبين الحركة، ربما يتشكك حلفاء الحركة فى التجمع المعارض من الشراكة المترقبة بينها وبين الحكومة، وفى الحل الثنائى الذى يقره واقع المفاوضات حتى الآن.

تسعى الحركة لفرض سيطرتها على الجنوب السياسى وليس الجغرافى فقط، وبخاصة النيل الأزرق الذى يمد مصر بـ ٨٥٪ من مياه النيل، وهو ما يفصح عن دور أمريكى إسرائيلى يستهدف الإضرار بالمصالح المصرية، وربما على تردى الأوضاع فى الخرطوم فى مرحلة تالية، بما يحقق حلم زعيمها وبديله المفضل وهو الاستيلاء على السودان بالكامل ودخول الخرطوم على قرع الطبول كما فعل موسيفينى عام ١٩٨١.

ومن ناحية أخرى، فإن تصريحات البشير حول أن حلايب سودانية ١٠٠٪ وأنه لن يفرط فيها أبدا وشكوى السودان مصر أمام مجلس الأمن في محاولة لتفجير قضية مسلم بها في وقت غير مناسب كي تلتزم مصر بالصمت تجاه تمرير عملية فصل الجنوب. وهو هدف سابق للجبهة الإسلامية.

السيناريو:

إن ما جرى ويجرى في السودان جاء معبرا عن التقاء إرادة الطرفين الذين وقعا اتفاق " ماشاكوس " وتوابعه، نحو تقسيم السودان بينهما، حينما أدرك كل منهما أنه عاجز عن فرض إرادته بالقوة المسلحة على الطرف الآخر إكراها واستيعابا من جهة، وفي الوقت نفسه أدرك كل طرف منهما أنه لن يستطيع أن يسيطر على الحكومة المركزية في الخرطوم من خلال انتخابات حرة نزيهة من جهة أخرى. هكذا أدى توازن القوى بين الطرفين وتردى شعبيتهما إلى الجلوس إلى مائدة المفاوضات لتظهر اتفاقات " ماشاكوس " وما بعدها – على نحو ما ظهرت عليه – لتفصح عن رغبة أكيدة في تقسيم السودان بينهما، وهو ما صادف هوى لدى الإدارة الأمريكية، أو إن الاتفاق جاء تعبيرا عن إرادة أمريكية دفعت للاتفاق بالإغراء تارة، بالإكراه تارة أخرى لتمزيق أوصال السودان ليكون صومالا أخرى.

استبعاد كل من مصر وليبيا الدولتين اللتين تسعيان إلى تكامل مع السودان – وهما دولتا المبادرة المشتركة التي تؤكد على ضرورة وحدة السودان – هو ما يشير بشكل أو بآخر إلى استبعاد خيار الوحدة لمصلحة خيار الانفصال. يتم هذا في الوقت الذي تم فيه الاتفاق على مشاركة دول أفريقية بعينها في المفاوضات التالية له، وجعل هذه الدول: إريتريا، وإثيوبيا، وجيبوتي، وكينيا، وأوغندا، أعضاء في لجنة التقييم والمراقبة خلال الفترة الانتقالية. والملاحظ أن هذه الدول الخمسة فيما عدا جيبوتي هي دول الجوار للجنوب السوداني في حين استبعدت دول الجوار الأخرى: الكونجو الديمقراطية، وأفريقيا الوسطى، وتشاد، ومصر، وليبيا، وهي دول بحكم مصالحها وبحكم التواصل الإثني بينها وبين السودان، كان يجب ألا تغيب عن المفاوضات وبالتالي عن الاتفاق بحكم تأثرها بما يجري وما سوف يجري في السودان.

إن مشاركة دول جوار الجنوب إنما يشير ولو من طرف خفى إلى العمل على قيام دولة فى جنوب السودان مقبولة من الدول المجاورة لها. بمعنى أن الطرفين قد اتفقا فى البداية على تسمية أطراف ودول أفريقية نصا، وعلى مشاركة دول أجنبية بعينها كمراقب هى: إيطاليا، والنرويج، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، فلماذا عجز الطرفان على تسمية مصر وليبيا كأعضاء فى لجنة التقييم والمراقبة؟ اللهم إلا إذا كان هناك رفض من كليهما لمثل هذه المشاركة، وهو ما يظهر فى المفاوضات الجارية.

كما إن اقتصار الوضع الحالى فى السودان على طرفين من أطراف الصراع فى السودان هما الحكومة والحركة، قد استبعد كل القوى السودانية الأخرى سواء شمالية أو جنوبية، وهو ما يعنى أن الصراع لن يتوقف طالما استبعدت كل القوى الوطنية من قضية قومية وخطيرة تتعلق بوحدة السودان وسلامة أراضيه. وهذه القوى عديدة:

- **فى الجنوب:**

- حركة استقلال جنوب السودان.
- الاتحاد السودانى للأحزاب الأفريقية.
- الحركة الشعبية لتحرير السودان – كارينو جون.
- قوة الدفاع الاستوائية.
- مجموعة جنوب السودان المستقلة (النوير والشيلوك ضد سيطرة الدنكا).

- **فى الشمال:**

- حزب الأمة.
- حزب العدالة والمساواة.
- الحزب الاتحادى الديمقراطى.

- الحزب الشيوعى السودانى.
- مؤتمر البجا.
- قوات التحالف الديمقراطى.
- المؤتمر الشعبى.

– **أخرى:**

- قوى الاحتجاج الدينى مثل الكنائس، وكثير من منظمات المجتمع المدنى التى كونت ما يسمى " منبر السودان المدنى "، وله أهداف سياسية.
- جبهة الاحتجاج الإثنى، أى الجماعات التى تعتبر نفسها مهمشة وكونت تنظيما يمكن تسميته " الاتحاد السودانى للقوى الإثنية المهمشة ".

واستبعاد كل هذه القوى يكشف عن أجندة لتقسيم السودان بين الحكومة والحركة من وراء ظهر الشعب السودانى، ويضمن استمرار الحكومة الحالية مسيطرة خلال الفترة الانتقالية – ٦ سنوات – والحركة الشعبية مسيطرة على الجنوب وحدها خلال الفترة نفسها. وإذا أضفنا أن كل طرف سوف يحتفظ بجيشه خلال تلك الفترة لأدركنا دونما عناء التوجه الانفصالى للاتفاق دون مشاركة القوى السياسية الأخرى.

مشكلات السودان:

منذ بداية رفع شعار " التكامل " حتى اليوم مرورا بميثاق " الإخاء " تغيرت جوانب كثيرة من جوانب الحياة السياسية السودانية، بخاصة خلال العشرين سنة الأخيرة، منها ما لحق بالحركة الشعبية لتحرير السودان نفسها. فإذا أضفنا إلى ذلك أسباب عدم الثقة بين الشمال والجنوب، ووجود أسباب إضافية – كالبترول – تغرى كلها بالانفصال.

ومن ثم تقف الحركة الآن فى أحسن الأحوال فى موقف متردد بين قطع المسافة الباقية نحو الانفصال أو الاستمرار فى تحمل مشقة العمل فى إطار ساحة السياسة السودانية شديدة التعقيد والاضطراب، وبين المشاركة فى تحمل الإصلاح السياسى الاقتصادى والاجتماعى فى بلد كبير كالسودان، أو الشروع فى وضع أسس بناء جديد للجنوب، كما سبقت الإشارة.

وتعقدت العلاقة بين الشمال والجنوب، وكادت الثقة بين الطرفين تنعدم إلى الدرجة التى تبين عندها للسودانيين أن التعامل مع هذه المشكلة لايمكن أن يتم من غير معالجة الثقة المفقودة أولا. وربما ينطبق ذلك على الجانبين: مصر والسودان قبل بدء أى نوع من أنواع التكامل:

- ترى القوى السياسية الشمالية فى اعتراضها أن مشكلة جنوب السودان لا يمكن حلها سوى فى إطار حل الأبعاد المختلفة للأزمة السودانية أى أزمة الحكم، والعلاقة بين القوى السياسية فى شمال السودان وتوزيع الثروة والسلطة بين كل فئات السودان وليس بين الشمال والجنوب، بمعنى أن مشكلة الشمال هى أساسا مشكلة هياكل السلطة والحكم وأسس الشرعية.

- أما مشكلة الجنوب فهى مشكلة صراع أثنى بين جماعات مختلفة، ويختلف منطق التعامل وأساليبه مع كل مشكلة منهما عن الأخرى.

الولايات المتحدة والسودان:

يتعرض السودان لحالة من تكالب العولمة:

- دفع الدور الأمريكى الشمال والجنوب إلى الجلوس إلى مائدة المفاوضات، ومن دونه ما كان هذا ليتم، ثم عينت " جون دانفورث " مبعوثا خاصا لها فى السودان يعاونه مجموعة من الخبراء. وبعدما مهد الأرض استبدلته بآخر هو: براينير.

- ألقت بثقلها السياسى والاقتصادى فى عملية التفاوض، مع جارانـــج.

- ظلت الحكومة السودانية أسيرة " العقوبات الأمريكية " إضـــافة إلـــى مـــا استجد من " قانون سلام السودان " الذى يمثل أكبر عملية عقابية تـستحث خطاهـــا للقبول بالإصلاحات الأمريكية وهو ما ينفى عن أمريكا دور الوسيط.

- تقديم المساعدات عبر آليـــة " شـــريان الحيـــاة " والمنظمـــات الإغاثيـــة والتبشيرية، ثم الوعد بتقديم مساعدات عـــسكرية واقتـــصـــادية لجــــارانج نـــص عـــليها " قانون سلام السودان ".

سعت الإدارة الأمريكية فى عهد كلينتون إلى فصل الجنوب وضـــمه إلـــى جيرانه من الدول الأفريقية بحيث تشكل مجموعة هذه الدول القرن الأفريقى الكبير. أما إدارة بوش – فى رأى البعض – قد خلصت – بعد دراسات متعمقة – إلـــى أن انفصال جنوب السودان لن يخدم المصالح الأمريكية فى أفريقية ، وبخاصـــة فـــى القرن الأفريقى ومنطقة البحيرات بالنظر إلى:

- أن المصالح البترولية الأمريكية فى السودان تقتضى الاستقرار:

● لأن بترول السودان لا يوجد فقط فى جنوب السودان بل يحتوى الشمال والشرق والغرب على احتياطى كبير، ومن ثم تقتـــضى المـــصلحة التعامـــل مـــع السودان كوحدة واحدة.

● تتجه الولايات المتحدة فى الألفية الجديدة إلى ربـــط بتـــرول الـــسودان ببترول غرب أفريقيا فى تشاد وأنجولا وخليج غينيا، فـــى شـــكل شـــبكة بتروليـــة ضخمة تصل إلى المحيط الأطلسى مما يجنبها الاعتماد الكبير على الشرق الأوسط بمشكلاته السياسية والعسكرية، إضافة إلى بيئة شعبية معادية للولايـــات المتحـــدة. ونجاح هذه الخطة مرهون بوجود أنظمة مستقرة.

وبانفصال جنوب السودان، لاسيما إذا انتقلت العدوى إلى الـــدول المجـــاورة سيهدد المنطقة باضطرابات قد تؤدى إلى التشرذم وتعويق السياسة الأمريكية.

للولايات المتحدة مصالح اقتصادية واستراتيجية خلاف البترول فى منطقة البحيرات وبخاصة الأفريقية، ولن تتحقق هذه المصلحة إلا بالحفاظ على استقرار الأنظمة السياسية فى المنطقة وبخاصة موسيفينى / أوغندا، وزيناوى / إثيوبيا والنظام الكينى.

انفصال جنوب السودان سيؤدى غالبا إلى أحد حلين:

- إما أن يتحالف الشمال مع مصر، فيدعم بذلك الموضوع الإقليمى المصرى فى أفريقيا والشرق الأوسط.
- أو أن يصبح ثورة للتطرف الدينى تهدد دول الشرق الأوسط وبعض الدول الأفريقية الشمالية والشرقية.

الحالتان تتناقضان مع الاستراتيجية الأمريكية وأهدافها فى المنطقة. ومن ثم يبدو أن الخيار الأمريكى يصب فى خانة: سودان موحد علمانى أفريقى – بناء على هذا التحليل – فى رأى البعض، وهو ما يظهر فى تقرير " دانفورث " وفى إطار " ماشاكوس " الذى ذكر الوحدة كخيار له الأولوية. وعلى الرغم من هذا المؤشر العام فإن سيناريو الانفصال ما زال واردا فمن الصعوبة التكهن بمسار مستقبلى ومحدد، فالمعطيات المتاحة تكون دائما جزئية، والمفاجآت التى قد تقلب الموازين متوقعة..

صورة السودان الحالية:

السودان الحالى دولة مختلطة ضعيفة النواة؛ لأن النواة الحديثة لم تنم بعد من حيث الوزن والثقل ما ترجح به بقية الأقاليم الأخرى كثيرا، كما أن عناصرها الجنسية تحوى قدرا كبيرا من التنافر وأهمه ما بين الشمال والجنوب. كما أن الجيوب القبلية ما زالت كثيرة فى الأطراف الشرقية والغربية. بل ما زالت الذكريات الإقليمية والقبلية قوية حتى فى الشمال ومنطقة النواة نفسها.

ما يجرى الآن هو محاولات كثيرة لتغذية الانفصالية علـــى هـــذه الأســـس والدعوة إلى دولة اتحادية أو موحدة. لكن السودان الجنوبى ليس مجرد منطقة تخوم هامشية تابعة بل جزء من " الوطن الأنسب " بحكم أنه ممر مائى لمياه النيل إلـــى الشمال.

ومازال السودان فى مرحلة العمل على تشرب واستيعاب وتمثل العناصـــر المخالفة وهضمها، للوصول إلى جسم متجانس وعلاقات مثلى بين السكان والوطن.

واستمرت مشكلة الجنوب لتكون شوكة تعوق خطوات أى حكومة ســـودانية نحو تحقيق الاندماج والتكامل القوى، وبالتالى الـــشرعية والاســـتقرار الـــسياسى، وبالتالى كان من الصعب فهم قيام تكامل بين مصر والسودان قبل قيام تكامل بـــين شمال السودان وجنوبه. فعملية السودان الجارية تنطوى على مخاطر كبـــرى قـــد تودى بالسودان الموحد، وتنتهى إلى دولتين أو ثلاثة وربما أكثر فمصير الـــسودان بات معلقا بالاختيار الذى سوف تقتصر عليه الأغلبية من أبناء الجنوب فى نهايـــة المرحلة الانتقالية ذات السنوات الستة.. لكن جائزة السلام والتنميـــة الديمقراطيـــة المنتظرة تستحق المخاطرة والمجازفة بما جرى العـــرف علـــى اعتبـــاره ثوابـــت مستقرة للسياسة السودانية. ولا شك أن واشنطن تلعب دور الراعى الرئيسى لعملية السلام السودانية، والذى نجح بمزيد من الضغط والإغراءات فى زحزحة أطـــراف الصراع فى السودان عما اعتبروه طويلا ثوابت غير قابلة للنقاش.

البيئة الإقليمية المحيطة بالسودان:

يقدم احتمال انفصال جنوب السودان نموذجـــا يحتـــذى للـــدول الأفريقيـــة المجاورة، حيث تعانى المشكلات نفسها وهى التعددية الاجتماعية والثقافية وغيـــاب العدالة فى توزيع الثروة والسلطة، كثيرا ما تؤدى هذه المـــشكلات إلـــى تـــداعيات معروفة. كما قد يؤدى انفصال الجنوب إلى هجرة أعداد كبيرة من المواطنين نتيجة لعدم الاستقرار، وفى هذه الحالة ستتحمل دول الجوار الأفريقى أعبـــاء اقتـــصادية إضافية، علاوة على المشكلات الاجتماعية للمهجرين. ومن ثم يمكن القول إن البيئة الإقليمية المحيطة بالسودان لا ترى مصلحتها فى انفصال الجنوب.

ومن ناحية أخرى، رغم تعقد الخلافات بين كينيا والسودان حول مثلث إقليم " إيلمى " الذى يقع جنوب السودان وشمال كينيا ويخضع للإدارة الكينية، واتهام السودان لكينيا بأنها قامت بتمكين قوات الحركة من السيطرة الفعلية على هذا الإقليم الذى ثبت أنه يحتوى على البترول، فإنها أى كينيا هى التى تستضيف مفاوضات السلام السودانية، وفى الوقت نفسه يتنازعها أمران:

- تشجيع الاتجاه الانفصالى فى جنوب السودان، حيث إن الدولة الجديدة المنفصلة ستعتمد على تجاه الترانزيت عبر الأراضى الكينية مما يؤدى إلى تكامل إقليمى فى شكل مقايضة السلع الاستهلاكية بالبترول.

- خشية كينيا من أى عدوى أثنية انفصالية على الشعب الكينيى الذى ترتفع فيه بعض الأصوات المطالبة بالحكم الذاتى من وقت لآخر.

وهذا ما يندرج أيضا على دولة مثل إثيوبيا.

ومن ناحية أخرى، الاعتراف الدولى بالأقاليم التى تعلق انفصالها – من جانب واحد – لا يعتمد ببساطة على المواقف والأوضاع فى لحظة معينة، وإنما على قدرة الإقليم المنفصل على البقاء على قيد الحياة (POTENTIAL VIABILITY). والحقيقة إن الأمر مرهون بقدرة مزدوجة على البقاء: التوقعات بالنسبة للدول الجديدة ومدى تحقيقها النجاح منفردة والتوقعات فيما يتعلق ببعض الترتيبات الأساسية الجديدة التى تتعلق بالدول القائمة والتى تبدى قدرة أكبر على البقاء أكثر منها فى حالة الانفصال.

الصراع فى جنوب السودان بين الفصائل والقبائل أمر واقع. والإقليم أوسع من كل من " إريتريا " و " أرض الصومال "، وأكثر سكانا، والحركة الشعبية لم تقم بأى شىء من أجل تطوير بنية أساسية فى " الأقاليم المحررة " فى الوقت الذى كان لها فيه من ناحية والحكومة السودانية من ناحية أخرى قبائل معاونة مسلحة. الأمر الذى صعد من حدة العداء والتوتر الأثنى فى الجنوب. ربما تبدد احتمالية وجود أسس لاستقلال دولة فى جنوب السودان محتملة سواء كانت ليست واعدة كأريتريا أو ممكنة كأرض الصومال.

وإلى جانب التقديرات السياسية حول القدرة السياسية على البقاء على قيد الحياة تثور أيضا مسائل القدرة على البقاء اقتصاديا، فكل هذه الأقاليم مثلها مثل دارفور وشرق السودان والنوبا وأنيي.. كلها يسودها الفقر، وربما ساهم فقرها النسبي في ظهورها السياسي. وأيا كانت القدرات الاقتصادية التي تساعد هذه الأقاليم على البقاء، فإن تطويرها يتوقف بالضرورة على تطوير محتوى سياسي قابل للاستمرار.

ومع ذلك تتردد تساؤلات حول مدى استمرار هذه الأقاليم في البقاء دون اعتراف دولي من ناحية، وإمكانية إعادة التوحد مع الدول التي انسلخت منها وهو ما يمثل إشكالية، أخذا في الاعتبار درجة ومدى النزاع، والاحتياجات المطلوبة لإعادة التوحد (RE-UNITING)، ثم الجهد المطلوب بذله لتحقيق ذلك وطبيعته، وهكذا تبدو عملية أو قضية إعادة التوحد ليست ببساطة هي: مع من؟ (WITH WHOME?) ولكن هي أيضا: على أي شروط؟ (ON WHAT TERMS?)... الفيدرالية والكونفدرالية ليست البلسم الشافي الذي يقدم لمثل تلك الجماعات، فإقامة أنظمة فيدرالية فعالة (مثل تلك التي تتضمن المشاركة واقتسام السلطة) لهي عملية معقدة، وتتطلب نضجا سياسيا وقويا أكثر من ذلك الذي جرى التعبير عنه في القرن الأفريقي.

وخلف مسألة " الاستمرارية النسبية " (RELATIVE VIABILITY) للدول الانفصالية أو أشكال إعادة التوحد للبعض الآخر أيا كانت، يكمن موضوع التحقق من أنها لن يمكنها أن تتحول ببساطة إلى موضوع ما إذا كانت هذه الدولة القائمة – والمثال هنا من القرن الأفريقي: إثيوبيا، والصومال، والسودان – يمكن أن تنتهي بها الأمر لتكون أربع أو خمس أو ست دول فيه – فكل هذه الدول الثلاثة، (وغيرها من دول القرن الأفريقي الكبير: كينيا) يمكن أن يواجه، وبصورة قوية، بمطالبات انفصالية أخرى على ضوء نجاح أو عدم نجاح المرشحين الحاليين، الأمر ببساطة ليس قضية نجاح أو عدم نجاح المرشحين الحاليين؛ لأن النجاح في مثل حالة استقلال " أريتريا " يمكن أن يؤكد نهاية

المطالبات الانفصالية فى إثيوبيا، ولا أن القضية هى أن عــدم الاعتــراف ســوف يقضى عليها استقلال أريتريا ربما يدفع – على المدى الطويل – إلى مزيــد مــن المطالبات الانفصالية، إلا أن الفوضى فى عدم الاعتراف بالمطالبات القومية يمكن أن يحتفظ بالقضية كلها حية سواء فى هذا الإقليم أو فى أقاليم أخرى.

ومن ناحية أخرى، فإن مــسألة الاعتــراف بــإقليم منفــصل مثــل "أرض الصومال" من قبل المجتمع الدولى، أصبحت – إضافة إلى ما سبقت الإشارة إليه – مرهونــة بــــــ" المــزاج العــالمى " (INTERNATIONAL MOOD)، بخاصة وأن تزايد العنف نفسه من خلال الأسلحة التى تدفقت عليه فــى الماضــى، والتدخلات بأشكالها ومسمياتها المختلفة. كما إن " الاتحاد الأفريقــى " ورث عــن المنظمة القرار رقم ١٦ الدورة الأولى للقمة عام ١٩٦٤ الخاص بالالتزام بالحــدود الموروثة عن الفترة الاستعمارية، ومن ثم فيمكن أن يؤدى إلى الإسراع بادعــاءات ومطالب انفصالية لأقاليم أخرى، إما نابعة ذاتيا، أو مدفوعة إلــى ذلــك، تحقيقــا لنظرية " الشظايا " أو " التفتت " على الأرض الأفريقية مثل ما حدث فى منــاطق أخرى.

السلام أمر مرغوب فيه. ولكن؟

هناك حرص على استثمار فرصة السلام على شرط أن يكون معافى.

الخطيئة السياسية الكبرى هى أن الحكومة والحركة – كما سبقت الإشارة – انفردتا برسم مصائر السودان ومستقبله دون بقية الفصائل الأخــرى فــى الــشمال والجنوب، دون إجازتها عبر الإجماع القومى.

فهل يجوز الحصول على تلك الإجازة عند تنفيذ الاتفــاق؟ أو مــن خــلال استفتاء شعبى؟ فالدستور الحالى لا يلزم أغلبية الشعب السودانى.

شاهدنا ترحيبا بالتوصل لترتيبات أمنية وعسكرية، وبعدها شاهدنا ترحيبا بتقاسم الثورة النفطية، بينما كان المطلوب توزيع الثروة على مختلف أجزاء البلاد، مما يعنى الجور على سلطان المركز وضخ القوة فى شرايين الأقاليم حتى يضعف المركز. فهل نجتاز الحساسيات إذا عرضنا لمخاوف أهل السودان أن يؤدى هذا التقاسم من الآن لقسمة الوطن ووحدته الوطنية والإقليمية إلى دولتين متقابلتين فى إطار السيناريو السابق؟

كما أن هناك مسألة تبدو شكلية لأول وهلة ولكنها وثيقة الصلة بضمان السلام الدائم فى السودان، وهى خطورة اعتماد العموميات والخطوط العريضة فحسب حول ما يتم الاتفاق عليه بما يفتح بابا لشكوك جديدة سواء عبر اتفاقات سرية موازية أو عبر المقولة الشهيرة التى ترجح بروز دور الشيطان عند بحث التفاصيل، وهنا ضرورة ملحة لاستدعاء الشفافية.

ما تم من تقاسم الثروة البترولية لم يتعرض لثروات السودان الأخرى: الأراضى الزراعية، والمياه، والمعادن و.... فهل فات الأوان من أجل الاتفاق على المشروع فى تنفيذ مشروع قناة جونجلى وهو من موضوعات التكامل الرئيسية، تحسبا لأى خلافات طارئة مستقبلا حول المشروع على ضوء مشكلة المناطق الحالية فى عملية التفاوض.

الأولوية لتطبيع العلاقات المصرية السودانية:

بعد " ماشاكوس " و " نيفاشا " وتوابعها يخطئ من يظن أن الأشياء فى السودان سوف تكون هى الأشياء نفسها...

علاقات مصر والسودان لها طابع خاص، يلعب عنصر المياه دورا فيما يسمى الحالة الخاصة. وكلا البعدين التاريخى والاجتماعى المائى يمثلان الشق الأعظم مما يعرف بحالة ترابط الأمن القومى للبلدين. والأمن هنا لا يقتصر على جوانبه الدفاعية والعسكرية، وإنما يشمل الأمن الذاتى العضوى بكل ما تعنيه الكلمة.

إن هذه العناصر اللاحمة بين مصر والسودان رغم قوتها واقتناع شرائح اجتماعية عريضة بها فى كلا المجتمعين المصرى والسودانى، إلا إن شأنها من حيث التطور والنمو والرعاية الديمومة، كشأن عناصر الحياة الأخرى التى تربط بين المجموعات البشرية المختلفة، إذ ثمة حاجة دائمة للرعاية والتطوير والحماية وإبعاد التدخلات غير المناسبة. وهنا فالمسئولية مشتركة من كلا الطرفين.

غير أن وشائج التقارب بين البلدين على النحو المشار إليه إيجازا، لم تمنع وجود فترات اتسمت بالتوتر الشديد والتباعد فى السياسات وغياب أدنى حدود التنسيق في أكثر الأمور تداخلا. كذلك لم يمنع وجود قوى سياسية تيارات فكرية داخل السودان، ظلت تنظر إلى العلاقة مع مصر كقيد على ما اعتبرته حرية الإدارة السودانية، إلى درجة تحميل مصر مسئولية الكثير من التدهور فى أمور لم يكن لمصر يد فيها، بما يعكس مدى الحساسية التى يتعلق بها البعض فى السودان تجاه العلاقة المصرية السودانية، وهو موقف يلغى المسئولية الذاتية ويشيع نوعا من الرضا عن النفس، (عهد الصادق المهدى).

الواقع السودانى الجديد لم ينشأ بين يوم وليلة ولكنه تطور عبر مراحل مختلفة، عبرت بدورها عن غياب الآليات والسياسات التى يمكن لها أن تجسد الوشائج التاريخية والمصلحية الواسعة بين البلدين، وأن تحتوى بالتالى هذه التيارات السياسية المعاكسة أولا بأول. وهذا فى الواقع هو بيت القصيد. فالسودان ليس مجرد حالة جوار وحسب تنفع معه السياسات التقليدية التى تمارسها الدول المجاورة تجاه بعضها البعض. إنها حالة جوار – بالمعنى الجغرافى والتاريخى والاجتماعى والأمنى – خاصة جدا، ومن ثم تتطلب بدورها سياسات خاصة جدا تتسم بالشمول والحيوية والديمومة والتطوير الشامل الذى لا يكل ولا يمل، حتى لا تفاجأ مصر بقبول حكومة الخرطوم مبدأ حق تقرير المصير واحتمال فصل الجنوب عن الشمال دون استشارتها. فالواضح إن مصر تواجه هذه العبارة بحساسية شديدة لا تبدو بالدرجة نفسها عند الأطراف السودانية.

ومن ثم يكون التساؤل: ماذا نستطيع عمله لتوثيق وتطبيع العلاقات بين البلدين فى تلك الظروف المصيرية؟ وما دور كل منا للوصول إلى هذه الغاية؟ بداية المطلوب هو علاقات بين دولتين أو أكثر لهم مصالح مشتركة يجب الحفاظ عليها بصرف النظر عمن هو الطرف الحاكم أو شكل النظام هنا أو هناك، وأن يتوقف السودان عن أن ينظر إلى مصر من منظور حزبى ضيق ويخضعها للمكايدات السياسية التى لا تدعم هذه العلاقات بقدر ما تشدها إلى الخلف.

ربما تكون الخطوة الأولى على هذا الطريق هى فهم العلاقات بين البلدتين على أساس من المعرفة الذاتية وتحديد مفهوم المصالح المشتركة والتكامل الحقيقى بين البلدين فى عالم أصبحت فيه التكتلات الاقتصادية أساسا للمنافع المتبادلة. ورغم أننا لا نريد أن ننكأ جراح الماضى بأن الحساسية المفرطة لدى الأخوة السودانيين فى الشمال فى علاقاتهم بمصر والمصريين تكاد تكون العائق الرئيس أمام تقوية العلاقات والمصالح المشتركة خاصة الاقتصادية منها. ولا ننكر أن تلك الحساسية قد غذاها التأثير الأجنبى من ناحية وساعدت على استمرارها تيارات سياسية سودانية تأتى مصلحة السودان الموحد فى آخر اهتماماتها، بل وتمادت فى فرض الحواجز بين البلدين، وعملت وفق سياسات مستترة قوامها أن مصر تصفح باستمرار عن أخطاء الحكومة السودانية، لأنها فى حاجة إلى السودان أكثر من حاجة السودان إلى مصر (توظيف موضوع حلايب).

هناك حاجة إلى علاقات تتمتع بأكبر قدر من الوضوح والشفافية ومحاولة إرسائها على أسس جديدة تعتمد على الصراحة والمكاشفة والسعى إلى التأكيد على التعاون الوظيفى الذى يصب فى إطار المصالح الشعبية الحقيقية. ولا شك أن توقيع اتفاقية الحريات الأربعة: التنقل – والإقامة – والعمل – والتملك، فى يناير، خطوة مهمة على الطريق الصحيح. وإن كان الأمر والعبرة بالتنفيذ وضمان ديمومتها.

كما أن هناك حاجة إلى فكر جديد، وصيغة فكرية جديدة من أجل إثراء فكر التكامل، وبحث مثابر يسهم فى بلورة إدارة النفس السودانية والمصرية كما يسهم فى صياغة استراتيجية جديدة أداتها: الخريطة والحقيقة. إضافة إلى الحاجة إلى " عقلية سياسية عصرية " متعلمة تدرك جيدا مفاهيم المصالح المشتركة للبلدين بعيدا عن الشكليات وكل ما هو صورى.

ومن المهم هنا العمل على توفير ضمانات كافية لعملية التكامل، ومن خلالها مراعاة عملية " توازن المصالح "، والتطبيق السليم والكامل لمبدأ " الاعتماد المتبادل " بمفهومه الموضوعى والحقيقى، وكذلك توسيع مساحة المعرفة بالآخر وربما تكون مصر هنا هى المطالبة بذلك أكثر من السودان.

إن تقبل استمرار وجود بعض الفوارق بين البلدين أمر مطلوب، ومن أمثلة ذلك:

- اللامركزية أو الفيدرالية، وما قد يتضح فى المستقبل.
- طبيعة الدور الإسلامى فى الحكم.
- طبيعة الممارسة الديمقراطية.

مع ضرورة التخلص من بعض القضايا المتكلسة مثل:

- البيروقراطية، التى تعوق انطلاق عملية التكامل، بكل جوانبها.
- التخلى عن الشعارات، والبعد عن تسييس ما ليس سياسيا، ومعالجة " الحول السياسى ".
- تعميم مبدأ النقد الذاتى، وتأسيس علاقات بلا شعارات.

وفى إطار هذه الدعوة نفسها يكون الاهتمام بالمحتوى السياسى والنفسى للسياسات واللغة المستخدمة في الخطاب السياسي. بمعنى أنه لابد من مراجعة اللغة المستخدمة فى الخطاب السياسى الرسمى عند الحديث عن السودان والتى لا تخلو من إشارات ورموز يفهمها أهل السودان على أنها محاولات لفرض الهيمنة والوصاية من جانب الشقيقة الكبرى. ومن المهم فى هذا السياق التمييز بين قوة الموقف من ناحية وعبارات التعالى وما يشبه التهديد من ناحية أخرى. وبالتحديد فإن العبارات القوية التى تحمل رموزا وإشارات سلبية ليست دليلا على قوة الموقف، بل إنها تكون أحيانا نتيجة لضعف الحيلة ونقص الخيال. أما من الناحية العملية فإن هذه اللغة بالذات قد تكون السبب فى تبديد ما هو متاح من قدرة على التأثير الفعال.

أمام كل ذلك فإن إعادة عقارب الساعة لن تنفع مع سودان ما بعد ماشاكوس. لقد تغيرت وتتغير أشياء كثيرة فى السودان ويبدو أن الكثير من تصوراتنا عن البلد الشقيق لم تعد صالحة. فلنبدأ بداية جديدة تتسم بالإبداع والجرأة والتجديد. فالتحدى الذى ينطوى عليه انفصال الجنوب بكل أبعاده الأمنية والاستراتيجية، لم يعد مجرد خيال أو تكهن نظرى. لقد بات احتمالا شبه مؤكد والمطلوب الآن أن تعمل أجهزة الدولة المصرية وأن تجتهد فى منع هذا الاحتمال واستغلال السنوات القليلة القادمة – لحين الاستفتاء – فى تعميق العلاقات مع السودان شماله و جنوبه.

السودان بين الوحدة والانفصال:

النظام الدولى القائم حاليا تم تأسيسه على وجود الدولة القومية التى هى غير مكتملة فى أفريقيا جنوب الصحراء حيث الدولة ناقصة التكوين الوطنى، ومن ثم قامت بعض الدول مثل إثيوبيا بتضمين حق تقرير المصير فى دستورها لكل أقاليمها الأربعة عشر. وهناك أمثلة أخرى مثل أوغندا ونيجيريا وغيرهما. وبناء على ذلك فإن حق تقرير المصير لجنوب السودان أصبح الآن مطلوبا لمحو الآثار التى تركها نظام الإنقاذ حين تمسك بموقفه القائم على حسم هوية السودان بالقوة وجعلها عربية إسلامية، رغم أن هناك سكانًا آخرين من أبناء السودان ليسوا عربا ولا مسلمين. ومن ثم فإن احتمال الانفصال مازال واردا فى الإطار النظرى، ولكن تواجه الانفصال عقبات عديدة:

- أن الجنوبيين الموجودين فى الشمال أكثر من أولئك الموجودين فى الجنوب، وهؤلاء اندمجوا فى نسيج الاقتصاد الوطنى فى الشمال، ومن ثم لايمكن إعادتهم للجنوب إلا بعملية تطهير عرقى.

- أن هناك حزام عريض بامتداد وسط السودان يمثل منطقة تخوم تتحرك فيها القبائل الرعوية بين الشمال والجنوب، وهؤلاء يستحيل منعهم من التحرك بين حدود الشمال والجنوب؛ لأن حياتهم وحياة أبقارهم تتوقف على هذه التحركات وراء العشب والمطر.

- أن موقف التوتر والنزاع ليس شماليا جنوبيا فقط، بل هو أيضا جنوبي جنوبي... ومن ثم فإن انفصال الجنوب لن يعنى استقرار الأوضاع، بل سيؤدى إلى حروب أخرى في الجنوب، بالإضافة إلى المشكلة الشمالية الجنوبية.

- أن الأسرة الدولية ترى أن الانفصال سيؤدى إلى اضطرابات فى القرن الأفريقى وشرق أفريقيا، ومن ثم يجب الحفاظ على الوحدة.

- أن الخريطة السياسية فى السودان تغيرت، حيث هناك قوى جنوبية لها حلفاء شماليون والعكس أيضا.

- أن البترول يقع فى منطقة شمال الجنوب وجنوب الشمال والبنية التحتية اللازمة لنقل البترول وتصديره تقع بأكملها فى الشمال، ومن ثم فإن البترول يمثل عامل توحيد من هذه الزاوية.

ومن ثم هناك رؤية بين جانب كبير من السودان تذهب إلى أن تقرير المصير لم يظهر كمطلب وضرورة إلا فى عهد الإنقاذ وأن الوحدة ممكنة بشرط إقرار حقوق المواطنة مع العدالة فى توزيع الثروة والسلطة، فالوحدة الآن ليست من المسلمات. وهذا يعنى فى رأى البعض أن حق تقرير المصير يأتى فى هذا السياق كشرط جزائى يطبق إذا لم يلتزم الشمال بتطبيق هذه الشروط. ولا شك أن هذه الوحدة الطوعية هى الوسيلة الأفضل لإقامة مجتمع مترابط ومستقر [٢].

ومن ناحية أخرى ليس صحيحا أن كل السودانيين الجنوبيين انفصاليون، بل إن الغالبية العظمى منهم، وبخاصة القوى المؤثرة على الساحة السياسية يدركون أهمية الوحدة، كما يدركون خطورة الانفصال؛ لأنه إذا حدث سيصبح الجنوب مهددا بانقسامات داخلية كثيرة قد تؤدى إلى سيطرة إحدى العرقيات، ومن ثم لن ينعم الجنوب بالاستقرار المطلوب لدفع التنمية الاقتصادية والسياسية [٣].

وجدير بالملاحظة أن مبدأ حق تقرير المصير لم يدخل الأدبيات السودانية الجنوبية إلا عام ١٩٩٢، مما يشير إلى أن التمسك بالوحدة هو تفكير التيار الغالب فى الجنوب. وإنما كان الهدف من رفعه والمطالبة به الحصول على حقوق المواطنة كما سبقت الإشارة.

ومن ناحيتها تتحفظ مصر على حق تقرير المصير [٤] للولايات الجنوبية فى السودان وحجتها فى ذلك:

- أن تطبيق هذا المبدأ سيؤدى حتما إلى الانفصال.
- أن الانفصال إذا حدث سيهدد مباشرة تدفق مياه النيل إلى مصر.

للوهلة الأولى يبدو أن هذا المنطق معقول لاسيما أن كل الشعوب التى أعطيت حق تقرير المصير صوتت فى مصلحة الانفصال فيما عدا إقليم كيبك فى كندا. غير أن أهمية هذه القضية وخطورتها على الأمن القومى المصرى تستدعى منا مزيدا من البحث والتدقيق لمعرفة إلى أى حد يقترب هذا الطرح المصرى من الواقع السودانى والظروف المحيطة به، وبالتالى محاولة الإجابة عن تساؤل يطرح نفسه:

هل حق تقرير المصير يؤدى بالضرورة إلى انفصال الجنوب، وهل انفصال جنوب السودان يهدد مياه النيل؟ وحتى يمكن الإجابة، مصر مطالبة بأن تعمق فهمها لقضية الجنوب، وتجنب نفسها خطر الاندفاع فى سياسة يعتبرها الجنوبيون معادية لهم. وربما كان تحرك الجامعة العربية نحو تفعيل صندوق تنمية جنوب السودان بداية طيبة لسياسة عربية أو مصرية نرجو أن تتحول إلى استراتيجية دائمة يكون هدفها على المدى الطويل الاهتمام بكل السودان بجهاته الأصلية والفرعية [٥].

يقودنا لذلك أن " المسألة السودانية " مازالت تمر بمأزق مناطق النفوذ داخليا وخارجيا، ولا يستطيع أحد أن يقطع بشكل توافقاتها فى المستقبل القريب. ومن هنا فإن جو التفاؤل من هذه الزاوية يبدو مبالغا فيه طالما لم تسرع القوى السودانية من

داخلها إلى الحوار الجاد بشأن وقف التسارع حول صيغة الحكم ومشروعه الدينى، وذلك فى إطار سودان " متكامل " جديد كان يسمى مرة المعبر العربى لأفريقيا، ومرة بؤرة الالتحام العربى الأفريقى، ولا تبدو النغمة السائدة فى الخرطوم بما وراءها من مصالح ملائمة بشكلها الحالى لمثل هذا التواصل. فثمة تنافس تحتى حاد بين الفصائل الترابية خارج الحكم وداخله لا تساعد على حل سريع. ويعقد الموقف أيضا تصارع ليس بسيطا بين تقليدية وحداثية فى جبهة التجمع الوطنى المعارض. كأن البعض يأمل فى أن تحسم انتفاضة شعبية الموقف حتى بقيادة البشير، ولكن يبدو أن الأمر أصعب مما نتصور. صعوبات مماثلة فى جبهة الوسطاء نتجت عن سرعة إبداء التحفظات.

مصر مطالبة بالاقتراب من التجمع وتحليل أفكاره بدلا من مساندتها لفكر إقصائى يسيطر وحده ويعزل نفسه فى الشمال (سبق أن تحفظت مصر ومعها الكثيرون على اتفاقية أديس أبابا عام ١٩٧١ ثم أصبحت أقرب إلى الجنوبيين من النميرى نفسه، وفى ظل هذه الاتفاقية نفسها – برنامج التكامل). ومصر أقدر على تفهم أثر الزمن للإدماج الثقافى التدريجى فى السودان. ثم لماذا تسيطر على مصر كل هذه المخاوف من (العنصر المائى) فى الجنوب، بينما لا يعرف التاريخ أن طرفا استطاع أن يحرم الآخر من منابع المياه؟.. وما الرأى فى أن النفوذ الأمريكى الزاحف على البترول فى السودان هو تحت سيطرة الشمال سيجعل الخرطوم أكثر تأثيرا على سياسات مصر بعيدا عن المسألة المائية فى المستقبل القريب ما لم تكن السودان هى الدولة الديمقراطية الحديثة التى تعيش فى إقليمها العربى الأفريقى فى سلام؟

وعلى ضوء ذلك فإن إعادة صياغة المفاهيم فى القاهرة ستكون عملا إيجابيا فاعلا فى المسألة السودانية وبالتالى فى التمهيد للتكامل المأمول. فالتجمد فى المفاهيم يؤدى إلى الوقفة المنحازة البادية نحو (الخرطوم الشمالية) وحدها، بينما لا يتسم موقف الخرطوم بمرونة كافية، فموقف الخرطوم ما زال يعتمد " العمل العسكرى " (دارفور وغيرها) تجاه شعب فقير فى بلد فقير عانى الكثير مما

ضمه من تحالفات خارجية ليست فى صالح مصر نفسها. وهـو يتجـه الآن إلـى التسابق نحو الولايات المتحدة، فيدفع الأطراف كلها لدخول السباق بينما كان هناك اتجاه لمحاصرة هذا السباق...

لكن الدور المصرى الحالى فى السودان سيظل ملاحقا بتجـارب الماضـى وإخفاقاته، وهو يواجه اليوم العديد من التحديات الإضافية التى يسعى للتغلب عليها، ومن بينها:

- أن مصر تدرك أن دورها السياسى فى السودان مهم وأن المطلوب تعزيزه ورفع كفاءته، ولكنها تدرك فى الوقت ذاته أن ذلك الدور مهما تكن أهميته فينبغـى أن يكون دورا واحدا من عدة أدوار متكاملة، تستطيع عزف لحن واحـد بانـسجام وفاعلية. وتدرك فى الوقت ذاته أن ذلك الدور السياسى يجب أن يسير بالتوازى مع الدور الشعبى والاقتصادى والثقافى، وأنه بغير ذلك ستكون المعادلة بـين البلـدين مختلفة، والشعارات التى ترفع بلا مضمون ومجـرد دور فـوقى علـى مـستوى القيادات.

- أن مصر بحاجة لأن يكون دورها السياسى قوميا عميقا، إذ ظل هذا الدور فى فترات طويلة من تاريخ السودان مطروحا للمزايدة من هذا الطرف السودانى أو ذاك. فهؤلاء محسوبون على مصر وأولئك أعداؤها. وظلت بعـض القـوى فـى السودان تستخدم بذكاء شديد ورقة مصر لترجيح كفتها وكواحدة من أدوات التعامل الحزبى السياسى داخل السودان. ولذا بدا هذا الدور غير عميـق الجـذور يـسهل الإطاحة به واقتلاعه، حيث إنه محصور فى نطاقات حزبية وسياسية ضيقة مهمـا اتسعت أو علاقات تكتيكية و ليست استراتيجية.

- كما يجب أن يكون دورها بعيـدا عـن أن يحـصر نفـسه فـى إطـار المصطلحات أو الشعارات أو المواسم السياسية، ويدرك أن المهم هو مـدى تـأثير مضمون تلك الشعارات ومدى ملاءمتها لواقع الحال ومـشكلاته، ومـدى دفعهـا للعلاقات وأن المهم هو مدى تنفيذها دون ضجيج يثير هواجس الكثيرين.

● من المهم أن ندرك أن دور مصر الآن يجب أن يستند أكثر من أى وقت مضى إلى سند شعبى قوى وتلقائى، تمهد له السبل ويبصر بالحقائق وتتاح له مجالات المشاركة الفعالة فلا يكتفى بالمشاهدة، وذلك عبر عمل حقيقى تقوم به مؤسسات المجتمع المدنى والعناصر الفذة لدعم العلاقات بين البلدين على أسس سليمة.

● مواكبة الحراك الذى يحدث فى السودان على جميع المستويات وهو تحد كبير يواجه الدور المصرى. فالسودان اليوم ليس هو سودان الخمسينيات والستينيات ولا الثمانينيات، ولا حتى سودان الأمس القريب، وهناك أجيال جديدة نشأت تختلف عن الأجيال السابقة، وبرزت قيادات وتنظيمات تختلف فى مفاهيمها وولائها.

● تجديد أساليب العمل فما كان مفيدا بالأمس من أساليب العمل والتوجه نحو السودان قد لا يجدى اليوم. وما هو صالح اليوم قد لا يكون صالحا للغد.

● طى صفحة الماضى وبدء صفحة جديدة فى التعامل مع جميع القوى السياسة فى السودان. فلا عدو لمصر فى السودان إلا بعدها عنه أو جهلها به.

● الهواجس من الدور المصرى، وهى هواجس لدى قطاعات من أبناء جنوب السودان قد ترى أن هذا الدور من الممكن أن يكون خصما على حقوق الجنوب أو لصالح الشماليين الذين يرون بدورهم أن أى توجه لمصر نحو السودان هو حماية لعروبته. ولكن هذه الهواجس ربما يزيلها التحرك المصرى المباشر نحو الجنوب للمساهمة فى إعادة إعماره وتنميته فى مقبل الأيام. وقد يكون الزمن كفيلا بعلاج تلك الهواجس.

وعلى ضوء ما سبق يمكن القول إن هناك ثلاثة شروط أساسية لابد من توافرها لإنجاح التكامل:

الأول: إبعاده عن التأثيرات السياسية وتحويله علـى حقيقـة مطلقـة وفـك الاشتباك بين التكامل والعلاقات السياسية؛ ليظل التكامل محكوما بقرارات وقوانين وتشريعات ثابتة لا تتغير بتغير الحكومات.

الثاني: ضرورة الندية في التعامل وأن يكون هناك نوع من الفهم المـشترك بين البلدين، و أن تكون المشروعات الجديدة ذات عوائد متوازنة بين البلدين.

الثالث: أن يخدم التكامل شعور شعبي عام وقاعدة شعبية تسانده وتتحمس له، لاستقرار التكامل وازدهاره واختيار الظروف المواتية لبدء العمل به.

الرابع: إضافة إلى ما سبق أن تكون هناك إرادة سياسـية ولـيس حماسـا موسميا ينتهي بعد فترة خصوصا أن لدى الدولتين من الإمكانيات ما يجعل التكامل حقيقة واقعية.

الخامس: لابد أن توجد شبكة من المصالح بين البلدين تجعل للتكامل قيمة.

ويبقى السؤال بلا جواب: هل حان زمن التكامل مـع الـسودان؟ ومـع أى سودان وأى سودانيين نتكامل؟

هوامش

١ - جارانج رجل برجماتي، يفصل مطالبه على حساب الممكن. خياره الأول: سودان موحد أفريقي علماني، وخياره الثاني: جنوب مستقل موسع تكون حدوده شاملة المناطق المهمشة، وخياره الثالث: سودان موحد فيه وزن قيادى محترم للجنوب ووضع جنوبى لا مركزى كبير، ومشروعات تنموية كبيرة. لكن أى هذه الخيارات سيتم، فإن ذلك يتوقف على عوامل متعددة منها الأسرة الدولية والأفريقية والعالم العربى. ولكن اختياره لأى من تلك الخيارات الثلاث يتوقف على قوة وحركة القوى الأخرى بما فيها القوى السودانية والعربية والأفريقية، فهناك قوى أفريقية تقف معه فى الخيار الأول وبعضها يؤيد الثانى.

٢ - التفكير الانفصالى الجنوبى يقوم على أساس الإحساس بالظلم الذى وصل قمته بسبب النظام الحاكم. إن اجتماع الجنوبيين على تقرير المصير لم يسبق تولى نظام الإنقاذ الحكم. وقد كان السودان بصدد التوصل إلى اتفاقية سلام عام ١٩٨٩ أفضل من " ماشاكوس " ولم يكن هناك ذكر فى ذلك الوقت لتقرير المصير، ولم يكن هناك دور للمجتمع الدولى وإنما جاء نتيجة مباشرة لسياسات النظام. فالجنوبيون احتموا بتقرير المصير فى مواجهة الأجندة الإسلامية التى انتهجها النظام فى ذلك الوقت.

٣ - كثيرون جدا من عقلاء الجنوب يدركون أن مشاكل الوحدة أقل من مشاكل الانفصال. ومشاكل الوحدة يمكن أن تنحصر فى العدالة وتعالج فى هذا الإطار بينما ستؤدى مشاكل الانفصال إلى حركات تشرذم فى الجنوب وعمليات إبادة متبادلة على أساس قبلى. إن تغيير رأى الجنوبيين يتوقف على مدى التغيير الذى يمكن إحداثه لتأمين هذا التغيير ضد سياسات النظام القديمة وأى سياسات شبيهة فى المستقبل. يقول الجنوبى: إذا كنت مواطنا من الدرجة الأولى فأنا وحدوى، وإذا كان مفروضا علىّ أن أكون مواطنا من الدرجة الثانية أو الثالثة فأنا انفصالى. إن وجود جنوب مستقل سيكون فيه بلا شك ثلاثة أنواع من عدم الاستقرار: توتر شديد بين القبائل الشمالية والجنوبية حول المرعى والمياه، ومشاكل بين القبائل الجنوبية نفسها، ومشاكل بين الدول التى لها

حدود مع الجنوب؛ لأنها كلها تعانى من مشكلات داخلية بين سكان مجاورين للجنوب. وهذا يعنى استحالة حل تلك المشاكل فى ذلك الوضع.

٤ - ذهب الأستاذ أنيس منصور فى " مواقف " فى ٢٠٠٤/٣/١ إلى أن غلطتنا هـي أن نتحدث عن السودان كلما زارنا شقيشق سودانى، فإذا عاد عدنا إلى صمتنا... وليس جهلنا بالنيـل جهلا وإنما هو هلاك لنا ولأجيال من بعدنا. قف فى الشارع واسأل أى واحد أفندى كم طول نهر النيل؟ لا يعرف، كم فرعا للنيل؟ لا يعرف. كم عدد البحيرات؟ كم عدد دول حوض النيل؟ متـى يطالبون ببيع المياه لإسرائيل وفلسطين والأردن؟.. كم عـدد الأفدنـة الـصالحة فـى الـسودان للزراعة؟.. كم عدد الفلاحين والعمال المصريين الذين فى استطاعتهم أن يعيشوا فى السودان؟ إذن نحن أصبحنا مع السودان سمنا على عسل.

إننا لسنا فى حاجة إلى وزارة فقط لشئون الجنوب - السودان - وكل الحوض، وإنما إلى وزارة وهيئات ومعاهد متخصصة قبل أن ينفصل جنوب السودان عن شماله، ومن المؤكد أن هذا سوف يحدث بقوة الكنيسة وشركات البترول. وسوف نبوس القدم ونبـدى النـدم علـى أن قنـاة جونجلى التى كنا قد شققناها وسط المستنقعات قد تلاشت، ويجب أن تعود.. أن نعيـدها نحـن... حتى لا تتبخر ملايين الأمتار المكعبة. لماذا؟ هذا ما يجب أن نعرفه؛ لأنها ألف باء الحياة والرخاء والسلام القائم على الماء.

٥ - فيما يتعلق بحق تقرير المصير الذى يتحدث عنه اتفاق ماشـاكوس لـشعب جنـوب السودان من خلال استفتاء:

- إن مبدأ حق تقرير المصير من وجهة نظر القانون الدولى إنما يتعلق بالأقاليم والشعوب الخاضعة للاستعمار الأجنبى. وكان الاتفاق بهذا المعنى يجعل من إقليم الجنـوب منـذ اسـتقلال السودان إقليما خاضعا للإقليم الشمالى وهو ما يتنافى مع الحقـائق الموضـوعية منـذ اسـتقلال السودان.

- صحيح أن كل القوى والفصائل السودانية والحكومية أيـضا منـذ تـسعينيات القـرن الماضى اعترفت بهذا الحق للجنوب فى تصرف غير مسبوق فـى القـارة الأفريقيـة، غيـر أن

الاعتراف بهذا الحق إنما كان مجرد تكتيك الغرض منه بناء تحالفات لمواجهة بعضهم بعضا ولـم يكن متوقعا أن يصل الأمر إلى استغلال هذا الحق فى اتفاق ماشاكوس ليشكل استراتيجية قد تسفر عن انفصال الجنوب.

- صحيح أن الاتفاق قد وضع خيار الوحدة قبل خيار الانفصال، لكن الاتفاق ذاته يـشير ضمنا إلى هيمنة الحكومة على الشمال طوال الفترة الانتقالية وتطبيقها للشريعة الإسلامية، وهيمنة الحركة بدستور علمانى على الجنوب طوال الفترة نفسها، مع احتفاظ كل منهما بجيشه طوال هذه الفترة. وهو ما يعنى أن التطور خلال الفترة الانتقالية فى كلا الإقليمين سيكون تطورا مستقلا من حيث الدستور ومن حيث المؤسسات الأمر الذى يرجح خيار الانفصال.

- لو حدثت تنمية واستقرار فى الجنوب بدعم أمريكى و أوروبى خلال الفترة الانتقاليـة، فسينسب ذلك إلى الحركة الشعبية مما يجعل خيار الانفصال أمرا واردا، والعكس، فلو لم تتحقـق تنمية واستقرار خلال الفترة نفسها فسيرد الفشل إلى الشمال، مما يجعل الانفصال أمـرا محتومـا أيضا.

- ينص الاتفاق على " لشعب جنوب السودان حق تقرير المصير ". وبهذا فهو لم يتحدث عن " إقليم الجنوب " وإنما يتحدث عن " شعب الجنوب " ومصطلح شـعب لا يطلـق إلا علـى الجماعة التى تسكن إقليم دولة. الإتفاق إذن يتعامل مع دولة جنوبية فى مرحلة المخـاض ويثيـر تساؤلا مهما فى هذا السياق يتعلق بتحديد شعب الجنوب: (أهو الجنوب الجغرافـى أم الجنـوب السياسى؟).

توصيات ندوة (التكامل المصرى السودانى) التى عقدت ضمن فاعليات لجنة الجغرافيا بالمجلس الأعلى للثقافة يوم ٢٠٠٤/٥/١٦.

●فى إطار التوجهات العالمية المختلفة التى تهدف إلى ترسيخ نظام العولمة، وفى ظل التكتلات العالمية التى يمكن فى ظلها أن تهمش مناطق كثيرة من العـــالم، وتفقد هويتها الأساسية.

●نظرا لعمق الوشائج والصلات التاريخية والبشرية والطبيعية التى تجمـــع شعبى مصر والسودان، ومن أجل مستقبل أفضل لصالح البلدين.

●من أجل هذا وغيره كان عقد هذه الندوة " التكامل المصرى الـــسودانى "؛ لتقييم الأوضاع فى البلدين وإبراز مقومات ومعوقات التكامل مع توضيح إمكانيـــة إقامة مشروعات بين البلدين لصالح شعبيهما، مع تقييم تجربة التكامل السابقة.

●وبعـــد المناقـــشات المستفيـــضة والمـــداخلات المتنوعـــة كانـــت أهـــم التوصيـــــات:

١) تكثيف برامج التوعية التعليمية والثقافية للتعريف بكل من البلدين لـــدى الآخر، وذلك عن طريق وضع برامج عن البلدين لدى كـــل طـــرف وكذلك تخصيص برامج إعلامية ضمن أجهزة الإعلام المختلفـــة فـــى البلدين للتعريف بكل من مصر والسودان.

٢) تعميق فكرة الارتباط الوثيق بين البلدين ضمن برامج أجهزة الإعـــلام المختلفة فى البلدين، وذلك عن طريق شرح الفوائد المرجوة من وراء فكرة ارتباط البلدين لدى الأوساط الشعبية، وبالتالى تكوين ثقافة عامـــة عن أهمية هذا الارتباط.

٣) الاهتمام بالتكامل الثقافى بين البلـدين فـى مجـالات نـشر الكتـب والمجلات والأفلام... إلخ، مع تنقية الكتب من المعلومات المغلوطة أو المشوهة للحقائق فى البلدين.

٤) ضرورة التضامن بين مصر والسودان فى توضيح قضية مياه النيـل لدى دول المنبع، مع اتخاذ استراتيجية مشتركة تجاه أى موقف فى هذا الخصوص مع توضيح وقطع الطريق على التدخلات الخارجية لبلبلـة المواقف بين دول حوض النيل العشرة.

٥) توضيح موقف مصر والسودان من أهمية التعاون التقنى وخـصوصا فى مجال توليد الكهرباء المائية والخبرة الفنية... إلخ، والمشاركة فـى المشروعات التى تقلل من فقدان مياه نهر النيـل سـواء بـالتبخر أو غيره.

٦) ضرورة تحسين وترشيد استخدام مياه النيل فى مصر والسودان ورفع كفاءة هذا الاستخدام.

٧) تكثيف الجهود المصرية السودانية لاستخدام المياه المهددة فى أعـالى النيل فى السودان ودول المنبع، وذلـك عـن طريـق المـشروعات المختلفة، خصوصا أن مشكلة جنوب السودان أوشكت على الانفـراج فى الفترة الأخيرة، لتقليل الفواقد خصوصا فى حوض بحر الغزال.

٨) الاستفادة من الخبرة المصرية فى مجال تنميـة الزراعـة المرويـة، وأيضا تقنيات حصاد الأمطار فى مناطق الزراعة المطرية.

٩) ربط السودان بالشبكة الكهربائية الموحدة المصرية تمهيدا لمدها إلـى دول حوض النيل الأخرى.

١٠) الاهتمام بمد شبكة النقل والمواصلات عبر حدود البلدين مع تكثيـف شبكة النقل فى كل من البلدين عبر محاور الحـدود الـثلاث، وهـى: ساحل البحر الأحمر، ووادى النيل، والصحراء الغربية فـى البلـدين، وكذلك الاهتمام بشبكة النقل البحرى والجوى والمائى بين البلدين حتى يمكن أن تخدم فكرة التكامل بين البلديـن.

١١) الاهتمام بتفعيل أنشطة الحريات الأربع التى اتفق عليها البلدان، وهى حرية الانتقال والتملك والإقامة والعمل بحيث تتحول هذه الحريات إلى وسيلة فعالة للتكامل بين البلدين.

١٢) التأكيد على دور المنظمات الأهلية فى البلدين فى بث الوعى التكاملى وإقامة المشروعات المشتركة لصالح جماهير البلدين سواء فى مجال الإنتاج أو الخدمات، وكذلك الشئون التعليمية والثقافية.

١٣) دعم وتشجيع البحوث الميدانية فى مجالات الحياة المختلفة من جانب الهيئات المتخصصة، مثل معهد البحوث والدراسات الأفريقية، من أجل دفع عجلة التنمية فى البلدين.

١٤) الاستعانة بالهيئات العالمية المتخصصة فى المجالات المختلفة والاستفادة من دعمها الفنى والمالى فى تنفيذ المشروعات المختلفة.

١٥) الاهتمام بتحسين ومد شبكة البنية الأساسية سواء المياه النقية أو الصرف الصحى والنقل والاستفادة من إمكانات البلدين.

١٦) تحطيم الروتين القائم لتبادل السلع والخبرات والمهمات العلمية وتشجيع الهجرة والعمل بين البلدين لكى يؤتى التكامل ثماره المرجوة.

١٧) اشتراك المجتمع المدنى (المنظمات غير الحكومية) فى آليات التكامل فى جميع مناشط الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، مع إقامة تكامل بين هذه المنظمات وتشجيع تبادل الوفود الشعبية فى البلدين.

١٨) التركيز على التكامل الزراعى بين البلدين من حيث الأولوية، باعتبار أن الأمن الغذائى هو أهم مرتكزات التكامل المصرى السودانى.

١٩) التركيز على عدالة توزيع جهود التنمية فى البلـــدين بـــين أقاليمهمـــا المختلفة؛ لأن ذلك يضمن التوازن الاقتصادى والاجتمـــاعى وبالتـــالى السياسى فى كل من البلدين.

٢٠) الاهتمام بالتكامل فى المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية لـــصالح الجيل الحالى والأجيال القادمة، مع نشر الوعى البيئى فى البلدين على أوسع نطاق ممكن.

٢١) التركيز على الاهتمام بالجانب العلمى فى اتخـــاذ أى قـــرارات فـــى مجالات التكامل المختلفة مع الاستعانة بالهيئات والمؤسسات العلميـــة المحلية فى البلدين والعالمية.

٢٢) تحيى الندوة الجهود المبذولة فى مجال التآخى بين بعض المحافظات فى مصر والولايات فى السودان، وتأمل التوسع فى هذا المجال بحيث يكون هذا التآخى فى كل شىء، وبطريقة فعالة وعمليـــة بعيـــدة عـــن الشعارات والتصريحات فقط.

٢٣) التركيز على اختيار العاملين فى مجال التكامل المصرى الـــسودانى من الخبراء المتميزين ولديهم الدراية الكافية بمجالات التكامل بحيـــث يؤدى ذلك إلى نجاح المشروعات وبالتالى تحقيق طموحات الـــشعبين المصرى والسودانى، مع عقد دورات تدريبية فى هذا المجـــال لمـــن يحتاج إليها.

٢٤) التأكيد على أن تكون مؤسسات التكامل مستقلة وليست جزءا أو تابعا لهيئة أو مؤسسة من مؤسسات البلدين، حتى يكون عملها وإنجازاتهـا بعيدة عن مؤثرات لا تدخل في اختصاصها، وبالتالي تحقـق أهـدافها المرجوة منها.

المراجعة اللغوية : سماح محمد محمد
الإشراف الفنـــى : نـــسرين كـــشك



ما إن أعلن عن عقد هذه الندوة حتى تداعت البحوث والمداخلات حتى وصل عدد هذه البحوث إلى ثمانية عشر بحثًا، وكانت محاور الندوة تتمحور حول مجموعة من النقاط الأساسية تمثلت فى الآتى :

أولا : الجذور التاريخية بين مصر والسودان .

ثانيًا : مقومات التكامل بين البلدين .

ثالثًا : معوقات التكامل بين البلدين .

رابعًا : أهمية التكامل المصرى السودانى فى المرحلة الراهنة .

خامسًا : إمكانات ومستقبل التكامل بين البلدين .

المجلس الأعلى للثقافة

الغلاف / نسرين كشك